نَظْم العربية   نحو توصيف جديد في مقتضى تعليم العربية للناطقين بغيرها.

إعداد:

عمر يوسف عكاشة حسن

المشرف:

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها.

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠١م

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ١٠/٥/٢٠٠١م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى.............مشرفاً ورئيساً.	....
الدكتور جعفر عبابنة ....عضواً.	....
الدكتور وليد سيف ....عضواً.	....
الأستاذ الدكتور داود عبده ....عضواً.	....



إلى سيدة الحرف، ربّة كلّ كلمة نطق بها القلم وجاد بها اللسان، معلمتي الأولـــى، ملهمتي "**أمي**"، التي علمتني كيف ينساب القلم ويُحتَضَنُ الكتاب، وكيـــف يُطلَّـــبُ العلـــم ويُحتَرَمُ العلماء.

إلى الشيخ الصبور، "**والدي العظيم**"، يحفظه الله. أشْربني حبّ العلم، ومَهَّدَ لـــــي طريقاً إلى الجنة. تفرّد عن آباء الدُنى بفضلين مشهودين.

إلى أستاذنا المفضال، الدكتور "**عبد الحميد الأقطش**"، الرابض خلف كـــلّ نفَـــس لغويّ يظهر مني. كلّ خير فيَّ، وكلّ خيرٍ أنا فيه، منه. علّمَنا حروف الأبجدية، واستنطاق النصوص، وتقعيد القواعد، من جديد.

إلى شيخنا الأبدي، الدكتور "**نصرت عبد الرحمن**"، نَوَّرَ الله مرقده، وفي أعلـــــى غرف الجنان أسكنه. وحده جعل ميول النفس اللغوية تعدل ميولها الأدبية. يرحمه الله.

إلى درّة الأساتيذ، الدكتور "**نهاد الموسى**"، نضّر الله وجهه، وأدام عليـــه عـــزّه. أذكره دائماً وهو يصبر على سذاجاتي، متقبّلا الرأي مني ببهمة العلماء، وجلَـــد الشـــيوخ الأجلاء، قائلاً لي : « لا بأس عليك، كن كما أنت يا عمر ».

إلى أساتذتي كلهم في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك.

الشكر والتقدير

أحمد الله الحق – عزّ اسمه–، وأشكر له نعمه وتوفيقه إياي في إخراج هذا البحث.

ثم أزجي الشكر فائقه، والثناء أجلّه، إلى أستاذنا الدكتور "**نهاد الموسى**" على حسن رعايته لهذا البحث وصاحبه. وأشكر لأساتذتي الكرام: الدكتور"**جعفر عبابنة**"، والدكتور "**وليد سيف**"، والأستاذ الدكتور"**داود عبده**"، تفضلهم بمناقشة البحث. نفعنا الله بعلمهم الثر،وخلّقنا بأدبهم الجمّ.

وأدين بالفضل لأستاذي الدكتور "**فيصل صفا**" (من جامعة اليرموك)، الذي أنار لي – بعلمه الغزير– جنبات كثير من القضايا اللغوية المدروسة في البحث. ولأستاذي الدكتور "**وليد سيف**"، الذي واكب البحث في أصل منشئه. ولصديقيّ العزيزين: الدكتور "**أمين عودة**" و "**محمود الديكي**"، اللذين كانَ لهما أثر فيما توصلتُ إليه من آراء في غير موطن من بحثي. ولزوجتي الفاضلة "**حنان محيي الدين**"، التي كانت تثير ما يُضعّف بعض أنظاري اللغوية، فكنت أحاول إحكامها وتطويرها بأثر من ذلك.

والشكر الموفور لكلّ من ساعدني في الحصول على مصدر أو مرجع، كالأخ الصديق "**حسام محيي الدين**"(من جامعة الموصل)، والعم الدكتور "**عصام كساب**" (من جامعة أمّ القرى)، والدكتور"**غازي فتحي سليم**" (من جامعة الإسراء).

وأشكر شكراً غير مقطوع "**لمؤسسة روعة**" (في إربد)، خاصاً بالذكر الآنسة "**سحر المحيميد**"، على ما أظهرت من الصبر الجميل في طباعة البحث وتدقيقه، وتنسيقه وحُسن إخراجه.

المحتويات

الفصل الثالث: ظواهر تركيبية وأنماط جُمْلية لم يُصَرِّحْ بها النحاة العرب:

ملخص

نظم العربية : نحو توصيف جديد في مقتضى تعليم العربية للناطقين بغيرها.

إعداد:

عمر يوسف عكاشة حسن

المشرف:

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

تَناولَت هذه الدراسة جوانب من نحو العربية المبتغى تقديمُهُ لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها على وجه الخصوص، هادفةً إلى وضع تصوُّر لغويّ ينماز به نحو العربية المقدَّم للمتعلمين من الناطقين بغيرها، من نحوها المقدم للناطقين بها. وقد انطلقت الدراسة من فكرة أن النحو الموضوع الواصل إلينا خاصّ بطائفة المتعلمين من الناطقين بالعربية، وأنه ذو سَمْت يتّفق مع سمت اللحن الذي تجترحه هذه الطائفة. وقد تأسس على ذلك، القولُ بأنّ النحو الموجود لا يفي بغرض تعليم العربية للناطقين بغيرها، لا يفي من جهتين: الأولى، أن هذا النحو يُقدَّم بوسائل لسانية لا تناسب الناطقين بغير العربية، وأما الثانية فهي أنّ النحو الموضوع "لا يكفي" لتلبية الاحتياجات اللغوية لهذا النفر مّن متعلمي العربية. ومن ثَمَّ أَمْكَنَ التوصُّلُ إلى مفهوم "النحو المشترك"، وهو القدْر اللغوي الذي تشترك في الحاجة الماسة إليه طائفتا متعلمي العربية، والاشتراك في الحاجة إلى هذا النحو لا يعني بحال الاشتراك في الوسائل اللسانية التي يُقدَّم بها. كما أمكن التوصل إلى مفهوم آخر، هو مفهوم "النحو الغائب". ويعني الدارس به النحو الموجود في نواميس اللغة وقوانينها، ويحتاجه الناطقون بغير العربية حاجة فائقة، غير أنّ النحاة العرب لم يوجهوا إليه عنايتهم لعدم حاجة الناطقين بالعربية إليه.

وتأسيساً على ذلك، ذهبت الدراسة إلى أنّ النحو المراد توجيهه للمتعلمين من الناطقين بغير العربية، ينبغي أن يشمل النحوين : "النحو المشترك" و "النحو الغائب". وقدّم الدارس محاولة لغوية درس فيها ظواهر تركيبية وأنماطاً جملية، بعضها ينتمي لفكرة "النحو المشترك"،

فيما يُردّ بعضها الآخر إلى فكرة "النحو الغائب"، منطلقاً في كل مرة من الحاجات اللغوية والواقع الفعلي للأخطاء التي يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها.

وتطبيقاً لفكرة "النحو المشترك"، اختار الباحث أربع قضايا لغويّة، لعلّها من أكبر القضايا اللغوية إثارةً للإشكال في هذا المجال. ومن هنا جاء تناول الدراسة لموضوع نقل الوظيفة النحوية من مفهوم الكلمة المفردة إلى مفهوم المركب اللغوي، وبعض الإشكالات التي يثيرها "المركب العددي" و "المركب الإضافي"، إضافةً إلى بعض مسائل ما سُمّي بـ (كانَ وأخواتها).

وسعياً وراء تحقيق فكرة "النحو الغائب"، قامت الدراسة بتبنّي مسألة جديدة متعلقة بموقع العنصر الإشاري حينما يؤخَّر عن المشار إليه، فتعرَّضَتْ إلى السبب الذي يدعو العربية إلى أن تُموقِعَ الإشاري بعد المعرف بالإضافة واسم العلم- مثلين-، فلا تقول: (*وصل هذا صديقي)، أو (*وصل هذا زيد). كما تناولت ظاهرة لغويّة يَظْهَرُ فيها الحرف ملازماً لبنية الفعل، وأطلق الباحث على الفعل الذي يظهر دائماً بصحبة الجارّ مصطلح (الفعل المركب الحرفي)، وهذا كما في : (حصل على- بحث عن- استمتع بـ- تكوَّن مِنْ- ...).وقد تساءل الباحث في مثل (حصل على) عن سبب ملازمة (على) دون غيره من الحروف للفعل (حصل)، إذ تُشَكِّلُ هذه الظاهرة لطلاب العربية من الناطقين بغيرها معضلة تستعصي على التقعيد والتوصيف. ويظهر بجلاء أثرُ ذلك في أداآتهم الشفوية والكتابية. ودعت الدراسةُ إلى استحداث باب في النحو جديد يخصّ الربط مسائله وأدواته. فقد تناول الباحثُ مفهوم الربط وأقسام الروابط، ودرس بعض المعاني التي من أجلها ينشأ الربط ويظهر، كالسبب والغرض والنتيجة والمناقضة.

المقدمة

حمداً لله حمداً، وصلاة على نبيه وتسليماً، وبعد:

فهذا بحث في اللغة عنوانه: "نظم العربية: نحو توصيف جديد في مقتضى تعليم العربية للناطقين بغيرها"، ويتناول بالدرس مركبات لغوية وتراكيب جملية في "نحو العربية"، أجل تقديمها لفئة من متعلمي العربية قلما التفت إليها الدراسون قديماً وحديثاً، تلكم هي فئة المتعلمين من الناطقين بغير العربية.

ولذلك فإن الجهد المبذول في البحث، ينطلق في التعامل مع مباحث من "نحو العربية"، على أساس من تلبية بعض الحاجات اللغوية الملحة لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها بصفة رئيسة. ويُفهم من هذا أن الموضوعات المدروسة في فصول البحث الثلاثة، النظرية والعملية، قد نشأت من المجال العملي لحقل تعليم العربية للناطقين بغيرها. ومن الضروري التأكيد على أن حاجات تلك الفئة من المتعلمين، التي يسعى البحث للاعتناء بها وتغطيتها، إنما هي حاجات "لغوية" في مبتدئها ومنتهاها.

وقد قام الباحث الحالي باختيار جملة من المسائل اللغوية، وشاء التركيز عليها دون غيرها، لما يرى فيها من إلحاح في الإشكال، وكثرة دوران على الألسنة والأقلام.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تأسيس نظر جديد في التعامل مع قوانين العربية وسننها، يقوم على الأخذ بالحسبان دائماً– عند القيام بتقعيد القواعد– نوع المتعلم، إن كان ناطقاً بالعربية أو بغيرها، ونوع الخطأ اللغوي الذي يجترحه.

ويهدف أيضاً إلى لفت أنظار الباحثين، إلى أن النحو الذي نتطلع إلى تقديمه لمتعلمي العربية، لابدّ أن يكون "تحوين" لا نحواً واحداً، نحواً خاصاً بالمتعلمين من الناطقين بغير العربية، ونحواً خاصاً بالناطقين بالعربية.

ويحاول البحث أن يدرس نحو الناطقين بغير العربية، على أساس أنه منقسم إلى قسمين. الأول ينتمي إلى فكرة "النحو المشترك"، أي النحو الذي يحتاج إليه كل متعلمي العربية، من الناطقين بغيرها والناطقين بها. وينبغي تقديم هذا النحو المشترك بكيفية تراعى فيها المشكلات اللغوية لدى كلّ. وأما القسم الثاني لنحو الناطقين بغير العربية، فيعود إلى فكرة "النحو الغائب"، وهو نحو لم ينصّ عليه النحاة، ولا يحتاج إليه الناطقون بالعربية.

كما يسعى البحث إلى التنبيه إلى أن ثمة نقصاً في كتب تعليم العربية، أحدثه ابتعاد هذه الكتب، في كثير من الأحيان، عن مواكبة التطور الذي يشهده الدرس اللساني المعاصر.

محتويات البحث:

يشتمل البحث على تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

فأما التمهيد فقد خصصته للحديث عن الشكوى من النحو، وهي – فيما هو معروف– شكوى قديمة حديثة في آن معاً. وقد أفرزت الشكوى من النحو، سواء كانت شكوى قديمة أو حديثة، محاولات منهجية في تيسير ذلك النحو وتجديده.

ولعل القارئ يلاحظ الإيجاز في التمهيد للبحث،فقد اقتصرتُ فيه على إيراد ما يشبه توطئة، تضع البحث الحالي في سياق الجهود اللغوية التي سبقتهُ.

ويذهب البحث، في فصله التأسيسي النظري الذي هو الفصل الأول، إلى أن "النحو العربي" المدون في كتب النحاة، لم يُصمَّم منهجياً لغايات تعليم العربية للناطقين بغيرها. وإذا كانت أخطاء الناطقين بغير العربية قد لعبت دوراً في نشأة "النحو"، فالأرجح أنها أسهمت في إثارة نوع من الوعي لدى الدارسين تجاه تقعيد العربية. ويرى الباحث أن النحو العربي الذي وضعه النحاة، ذو سمت موافق لسمت اللحن الذي كان الناطقون بالعربية يجترحونه. وهو سمت يكاد يختلف تماماً عن ذلك السمت الخاص الذي يسم لحن الناطقين بغير العربية. ويُستنتج من هذا أن النحو العربي الذي بين أيدينا، موضوع لمتعلمي العربية من الناطقين بها.

وتأسيساً على ما سبق، دعا البحث إلى تبني فكرة مزعوم أنها صالحة التطبيق على اللغات الإنسانية كلها، وهي فكرة إقامة "تحوين" في كل لغة: نحو خاص بطائفة المتعلمين من الناطقين باللغة، ونحو آخر خاص بطائفة الناطقين بغيرها. كما دعا البحث إلى أن تنهض فكرتان متفرعتان عن فكرة "النحوين"، هما فكرة "النحو المشترك"، وهو النحو الذي يشترك في الحاجة الماسة إليه كلّ من متعلمي اللغة من الناطقين بها ومتعلميها من الناطقين بغيرها، وفكرة "النحو الغائب" الذي هو النحو الذي لم ينصّ النحاة عليه في كتبهم، لعدم حاجة الناطق باللغة إليه. فالنحو الغائب، بناء على هذا، ينبغي أن يكون خاصاً بالمتعلمين من الناطقين بغير اللغة، فيخلو من "النحو المشترك".

ورغم اشتراك الطائفتين في الحاجة إلى مباحث لغوية محددة، تنتمي إلى فكرة "النحو المشترك"، إلا أن هذا الاشتراك لا يعني بحال الاشتراك في الطرق اللسانية التي بها يُقدَّم ذلك النحو لكلّ طائفة.

وأما الفصلان الثاني والثالث، فقد احتويا على مباحث لغوية، يسعى الباحث من وراء التصدي لها بالدرس والتحليل، إلى محاولة تطبيق بعض الأفكار النظرية الواردة في الفصل

الأول. وتُشكِّل هذه المباحث بمجموعها، قسماً من نحو العربية الذي ينشده الباحث، ويرى أن من الواجب تقديمه للمتعلمين من الناطقين بغير العربية.

فقد عرض الفصل الثاني لظواهر تركيبية وأنماط جملية، الحاجة إليها ماسة في ميدان تعليم العربية بشكل عام، وميدان تعليمها للناطقين بغيرها بشكل خاص. بمعنى أن موضوعات الفصل الثاني مما تحتاج إليه فئتا متعلمي العربية: فئة الناطقين بغيرها وفئة الناطقين بها. وربما يتأسس على هذا أن تكون هذه الموضوعات، في أكثرها، داخلة في "النحو المشترك". وليس هذا هو الجامع الوحيد بين موضوعات الفصل الثاني، بل يجمع بينها- إضافة إلى ما ذُكِرَ- أنها موضوعات نصَّ عليها النحاة القدماء نصاً صريحاً في أغلب الأحيان. هذه الموضوعات هي:

١-نقل الوظيفية النحوية من مفهوم (الكلمة المفردة) إلى مفهوم (المركب اللغوي).

٢-محاولة توصيف جديدة لحلّ بعض إشكالات المركب العددي في العربية.

٣-نحو نظرات جديدة لبعض الإشكالات التي يثيرها المركب الإضافي في العربية.

٤-إشكالية (كان وأخواتها).

وقد يلاحظ القارئ أن الموضوعات مرتَّبة على نحو روعي فيه البدء بالموضوع الأكثر إثارة للجدل، وهو القول بإسناد الوظيفة النحوية إلى المركب اللغوي لا الكلمة المفردة. ثم جاء الموضوعان الثاني والثالث على هذا الترتيب، لما لهما من صلة، ولو من طرف ما، بفكرة المركب اللغوي: المركبُ العددي والمركبُ الإضافي. وقد قدَّم الباحث درس المركب العددي على الإضافي، لأنه أتى على المرء حين ظن فيه أن لا سبيل إلى تعليم المركب العددي في العربية لمتعلميها من الناطقين بغيرها خاصة. وختمت الفصل بإشكالية قد تُعَدُّ إشكالية فنية في أكثر جوانبها، وهي (كان وأخواتها).

ولا شكّ في أن هذه الموضوعات الأربعة ليست كلّ ما في الأمر، إنما هي عينة من مسائل"النحو المشترك"، اختار الباحث معالجتها من جديد، وإعادة درسها بكيفية جديدة تتلاءم مع الحاجات اللغوية لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها. ولعلّ هذه المسائل من أكثر المسائل إشكالاً واستعصاء على الحلّ في هذا الميدان.

وقد يُفْهَمُ مما سبق أن موضوعات الفصل الثاني، وكذا موضوعات الفصل الثالث، إنما هي أمثلة يهدف الباحث من وراء دراستها، إلى أن يؤسس نظراً جديداً في التعامل مع نحو العربية المخصص للمتعلمين من الناطقين بغير العربية.

وأما الفصل الثالث فيدرس ظواهر تركيبية وأنماطاً جملية يشتمل عليها نحو العربية بالمفهوم "العملي" لا "العلمي". بمعنى أن الباحث يتناول في هذا الفصل موضوعات لغوية نجدها حاضرة في نواميس اللغة وقوانينها، إلا أن كتب النحاة تخلو، أو تكاد، منها. ولذلك أنظر إلى

هذه الموضوعات بوصفها جزءاً من "النحو الغائب"، وهو النحو الذي يحتاج إليه متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، ولم ينص النحاة عليه في كتبهم لعدم حاجة الناطق بالعربية إليه.

ومن هنا تعرَّض البحث لتأخر العنصر الإشاري عن المشار إليه، وارتباط الحرف بالبنية التفريعية للفعل، وقضية الربط وبعض أدواته في العربية. وهي قضايا استغرق نظر الباحث فيها، بغية درسها وتقديمها لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها، نحو ست سنوات ونيّف.

والذي يلمّ شتات المباحث اللغوية المدروسة في الفصل الثالث أمران متداخلان: الأول أن هذه المباحث لم يأت النحاة على ذكرها، أو على ذكر كثير من جزئياتها. ولذلك قد تُعدّ هذه المباحث– وهذا هو الأمر الثاني– داخلة بقوة ضمن مفهوم "النحو الغائب". وينتج عن هذا، بشكل طبيعي، أن تكون موضوعات الفصل مما تختصّ به طائفة متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، دون متعلميها من الناطقين بها.

وأما الخاتمة فقد أوضحتُ فيها أبرز ما توصل إليه هذا البحث من نتائج.

المنهجية المتّبعة في البحث

تتكئ هذه الدراسة اللغويّة على مبادئ اللسانيات النظرية Theoretical Linguistics، في معالجة جوانب من نحو العربيّة معالجةً تجعلها صالحة التقديم، شيئاً ما، لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها تحديداً.

وقد استفاد الباحث في هذا السياق من منهج اللسانيات الوصفية Descriptive Linguistics، في فصول الدراسة كلها، غير أنه لم يتوقف عنده. فثمةَ مباحث لغويّة أثبتت التجربة العملية في التعليم تهافت الوصفية فيها، كما في بعض مسائل "المركب العدديّ". إذْ إنّ الاكتفاء بالمنهج الوصفيّ في تقديم هذه المسائل كفيل بإرهاق الطالب الناطق بغير العربية، فضلاً عن الناطق بها، بجملة من القواعد التي لا قِبَلَ له بحفظها. ومن هنا كان لا بد من تجاوزه إلى محاولة "مَنْطَقة" تلك المسائل. وقد حققت هذه "المنطقَة" نجاحاً في مبحث المركب العددي خاصة، يُذكّر بانحسار موجة الوصفية في الوقت الحاضر، استجابةً لنزوع العقل البشري إلى البحث عن التفسير وعدم الاكتفاء بوصف الظاهرة وصفاً مجرداً.

إضافة إلى ذلك، استعان البحث، في مواطن محدودة، بالمنهج التاريخي التطوري Historical Linguistics، حيثما وجد ذلك مفيداً في الفصلين الثاني والثالث.

كما حاول الباحث الإفـــادة مـــن بعـــض معطيـــات اللســـانيات التطبيقيـــة Applied Linguistics، خاصة ما تعلق منه بالحديث عن عملية اكتساب اللغة وعملية تعلّمها، وذلك فـــي الفصل الأول.

وقد لجأ إلى نظرية تقدير الأصل -كما هي عند السلف-، أو البنيـــة المضمـــرة Deep Structure، في بعض المباحث. فقد تبيّن، من واقع التجربة العملية في حقـــل تعليـــم العربيـــة للناطقين بغيرها، فضلاً عن الناطقين بها، أنْ ليس يمكننا إفهام المتعلم معنى الإضافـــة، وتعليمـــه توظيف المركب الإضافي في الاستعمال، إلا عبر سلسلة تدريبات يقوم المتعلم فيها باســـتخلاص المركب الإضافيّ، بنفسه، من بنيته المضمرة المتمثلة في تركيب يعدّ جزءاً من مخزونه اللغويّ.

والباحث في أكثر المواطن يتوسل بالمستوى التركيبي للجملة Pure Syntax، مزاوجـــاً في بعض الأحيان بينه وبين المستوى الدلاليّ Semantics.

نقاط ضرورية

ينبغي للمرء، قبل ولوجه البحث، أن يعي عدة أمور مهمة، هي:

١-أننا قمنا باختيار مصطلح (نظم) في عنوان البحث: (نظم العربية: نحو توصيف جديـــد فـــي مقتضى تعليم العربية للناطقين بغيرها)، قاصدين به (النحو). والأمر، أمر إيثـــار مصطلـــح (النظم) دون مصطلح (النحو) وارتضائه عنواناً للبحث، مسبَّب في الحقيقة مـــن أنّ إثبـــات مصطلح (النحو) في العنوان مُفْضٍ إلى ما يمكن أن يُعدّ "فذلكة" فجّة، متمثلة في هذا الجنـــاس التام القائم بين كلمة (النحو) بمعنى قوانين العربية وسننها، و(نحو) بمعنى القصد والتوجـــه: (*نحوُ العربية: نحو توصيف جديد في مقتضى تعليم العربية للناطقين بغيرها). وهـــو أمـــر نظن أنه لا يليق برسالة جامعية. ولما كنا مصرين على "النحوية" الثانية، التي هـــي القصـــد والاتجاه إلى توصيف نحوي جديد، لم نجد مناصاً من تغيير كلمة (النحو) الأولـــى، ففررنـــا منها ووجدنا في كلمة (نظم) ملاذاً.

٢-يحلو لبعض الباحثين أن يطلق مصطلح (نظم العربية) على نحوٍ شامل الأصوات والصـــرف والتركيب والدلالة والمعجم. ولكن، قد ينظر باحثون آخرون إلى هـــذا المصطلـــح بوصفـــه مرادفاً للتركيب حسب. وهذا خلاف يُذكّرنـــا باســـتعمال اللغوييـــن البريطـــانيين مصطلـــح (Grammar)، في العادة، ليدلّوا به على ذلك المستوى اللغوي الذي يشير إليـــه المصطـــلح (Syntax) عند كثير من الأميركيين. وأياً ما كان الأمر، فإن الباحث الحالي-كما هو متوقـــع مفهوم- لا يهدف إلى أن ينتظم بحثه مستويات العربية اللغوية كلها، لكنه يقصد إلى محاولـــة

يؤسس بها لمنهج جديد في النظر في نظم العربية. وقد اقتصر جهده على بضعة مباحث لغوية، ترتدّ في أكثر الأحيان إلى المستوى التركيبي للعربية، وقد تكون مشوبة بالدلالة في بعضها. وفي وسع باحثين آخرين أن يطبقوا منهج النظر الجديد، على مستويات لغوية أخرى، كالمستويين الصوتي والصرفي، فضلاً عن استكمال الجهد الذي بذله الباحث في التطبيق على المستوى التركيبي.

٣-يشكل هذا البحث محاولة "يتجه" بها صاحبها، حَسْبُ، في سبيل توصيف جديد لنحو العربية. والتوصيف الجديد يطال النحو بمعنييه: النحو بمعنى الدرس النحوي العربي القديم، والنحو بمعنى النواميس والقوانين اللغوية التي تحكم الكلام العربي. ولعل من هذا يُفهم أن المعالجة اللغوية في البحث لن تتوقف عند حدود النحو بالمعنى الأول، بل إنها ستتفلت- هوناً ما- من النحو بالمعنى الأول، لتدور في فلك النحو بالمعنى الثاني.

٤-لعل من الواضح للقارئ المتخصص، أن ليس كل ما في البحث صالحاً للتقديم على حاله للمتعلمين من الناطقين بغير العربية. وهذا مُستتبِعٌ القول: إن البحث الحالي ليس "منهاجاً" تعليمياً بأي مقياس من المقاييس، أي أن هذا البحث لا يخاطب متعلمي العربية من الناطقين بغيرها. بل إنه موجه، أول المطاف وآخره، للباحثين المشتغلين بالنظرية اللسانية، واللسانيات التربوية. فالقائمون على تأليف مناهج تعليم العربية، هم المعنيّون بالنظر في محتويات هذا البحث، ومحاولة الاستفادة من موضوعاته، وجعلها جاهزة التقديم لمتعلمي العربية. والجدير بالإشارة هنا، أن ثمة جفاء كبيراً ملحوظاً بين الدرس اللساني المعاصر، وكتب تعليم العربية بشكل عام، فلعل كل ناظر في تلك الكتب يسلّم بعدم استفادة مؤلفيها، في معظم الأحوال، من الدرس اللساني المعاصر. وعليه، فإن هذا البحث يسعى لتغطية بعض النقص في هذا المجال، فيكون حلقة وصل بين الدرس اللساني وكتب تعليم العربية للناطقين بغيرها على وجه الخصوص.

٥-قد يجد القارئ في البحث ملاحظات لسانية، من الممكن أن لا يكون نافعاً تقديمها لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها. ولكنها على كل حال، تبقى ملاحظات لسانية جلاها الميدان العملي في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

٦-تتردد عدة مصطلحات لدى الباحثين للإشارة إلى طائفة متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ومنها مايلي:

أ- تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

ب- تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

ج- تعليم اللغة العربية لغير العرب، أو لغير أهلها.

هـ- تعليم اللغة العربية للناطقين باللغات الأخرى.

غير أن الباحث يلزم نفسه بالمصطلح الأول ليس غير، ويرى أن المصطلحات الأخرى غير قادرة على الوفاء بالدلالة على المقصود دلالة دقيقة. وفيما يلي فضل بيان:

أولاً: إن مصطلح (تعليم العربية لغير الناطقين بها) متروك، لأنه يمكن أن تندرج تحته الحيوانات، فإذا ما قيل: "القرد غير ناطق بالعربية"، أو "القطة غير ناطقة بالعربية"، كان الكلام صحيحاً مقبولاً منطقياً. ينضاف إلى هذا أن مصطلح "تعليم العربية لغير الناطقين بها" يشمل، أيضاً، الإنسان الأخرس. إذ إنه غير ناطق بالعربية، ولا بأي لغة أخرى. ولكننا إن تبنينا المصطلح "تعليم العربية للناطقين بغيرها"، فإننا نُخْرِجُ من المصطلح الحيوان والأخرس، فهما ليسا ناطقين بغير العربية، ذلك أن صفة النطق منتفية عنهما في أساسها.

ثانياً: لا يشكّ امرؤ له تجربة حقة في ميدان تعليم العربية للناطقين بغيرها، في أهمية الجوانب الثقافية والحضارية للمتعلمين في هذا الحقل. وإذا نظرنا – كرة أخرى- إلى المصطلح "تعليم العربية لغير الناطقين بها"، أدركنا أنه مصطلح لا يقيم وزناً للغة المتعلم الأم، هو يعتد باللغة الهدف أو اللغة المتعلمة، وهي العربية، ويجعل منها محوراً للغات الأخرى كلها. إن تغييب لغة المتعلم من المصطلح غير صائب من جهتين: الأولى أن ذلك قد يشي بعدم احترام الكيان الثقافي والخلفية الحضارية لمتعلم العربية من الناطقين بغيرها، ومن ثم قد ينعكس ذلك سلباً على تحصيله العربية ممن لا يحترمون لغته وثقافته. والثانية أن في تغييب لغة الطالب اصطداماً بما بات مقرراً من أهمية الدور الذي تلعبه لغة المتعلم الأم، في تحصيل اللغة المتعلَّمة أو الثانية.
هذا فضلاً عن أن في المصطلح "تعليم العربية لغير الناطقين بها" تذكيراً دائماً للمتعلم بعدم قدرته على النطق باللغة التي يدرسها.

ثالثاً: أما المصطلحان" تعليم العربية لغير العرب" و "تعليم العربية لغير أهلها"، فيعتمدان على الناحية العرقية للمتعلمين. ولذا فإنهما ينطويان على محذور، من قبيل أنك قد تجد طفلاً، هو من جهة الأرومة والأصل عربي، لكنه ولد ونشأ وتربى في بيئة لغتها الأولى ليست العربية. فهذا الطفل سيكون عربياً من جهة العرق فقط، وأما لسانه فغير عربي. إذن، فهو وإن كان عربياً بأصله، إلا أنه ناطق بغير العربية. كما يمكن أن نجد طفلاً غير عربي من جهة الأرومة والعرق، لكنه نطق بالعربية وتَكَلَّمَ بها واكتسبها اكتساباً، بحكم معيشته في بيئةٍ لغتُها الأم هي العربية.

وهذا يوضح لنا أنه ليس يمكننا الاعتماد على العنصر أو العرق في إقرار هذا المصطلح. والشيء نفسه ينطبق على المصطلح "تعليم العربية للأجانب"، فضلاً عن أنه ينطوي على ما يذكّر الطالب دائماً بأنه غريب طارئ على "المجتمع العربي"، في الوقت الذي نسعى فيه جاهدين إلى دمجه في هذا المجتمع، لقناعتنا بأن المجتمع هو البيئة المثلى التي تُتَحَصّلُ منها اللغة، وينبغي أن لا يقتصر الأمر على غرفة الدرس.

رابعاً: أما المصطلح الأخير "تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى"، فقد يقف على حد سواء مع المصطلح "تعليم العربية للناطقين بغيرها". لما في المصطلح الأول من ذكر صريح للغات المتعلمين. أقول: هذا صحيح، غير أن المرء ميال إلى الاعتداد بلغة المتعلم الأم، دون أن يصل الأمر إلى إفرادها بالذكر والتصريح، لتبقى اللغة المتعلمة أو الهدف هي الأساس. وفي هذا محاكاة لواقع التعليم في هذا المجال، إذ نطالب فيه المتعلم والمعلم، باستبعاد لغة الطالب الأم، ما أمكن، من عملية التواصل اللغوي، وضرورة الاقتصار فيها على اللغة الهدف.

وبعد:

فليس يدّعي الباحث، بطبيعة الحال، أنه درس كلّ شيء يتعلّق بنظم العربية، إنما تُعدّ هذه الدراسة محاولة للاقتراب من بعض جوانب هذا النظم، قَصْدَ أن يؤسس نظراً جديداً في التعامل مع نظم العربية بما يخدم طائفتي متعلمي العربية: الناطقين بها والناطقين بغيرها. وإني لأدعو الحقّ –سبحانه– أن يكون هذا البحث مدعاة لظهور دراسات تُدْرِكُ قضاياه اللغوية المتشعبة، فتتدارك ما فيه من أخطاء، وتستدرك ما فيه من قصور.

قولنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منّا .

أبو حنيفة.

لِمَ تأخذ بقول من قال: "ما ترك الأول للآخر شيئاً"، وتترك قول الآخر: "كم ترك الأول للآخر"؟!

ابن فارس.

التمهيد

١ـ الشكوى من النحو قديمة:

من الواضح أن النحو العربي قد بدأ بطريق سلك أصحابها مسلك التأليف المطول المتخصص. فمن يطّلع على "الكتاب"، مؤلَّف "سيبويه"، يتيقن أن بداية التأليف النحوي كانت مصحوبة بالتعرض لدقائق المسائل النحوية، وكثرة التفريعات والتقسيمات، واستنباط العلل والأحكام.

وإذا أضفنا إلى تلك البداية، ما يتّسم به "الكتاب"– في بعض مواطنه– من غموض وتعقيد مقررين، أدركنا أن هذه البداية نفسها، كانت مدعاة لأن يقوم نفر آخر من نحاة العربية الأقدمين، بالسير في اتجاه مغاير من التأليف النحوي، ولكنه– في الوقت نفسه– يرافق التأليف الأول ويوازيه. يعتمد هذا الاتجاه "الجديد" على الاتجاه الأول في الحقيقة، ولا ينفك عنه بحال من الأحوال.

يتمثل الاتجاه "الجديد" في سيرورة التأليف النحوي، في تلك الكتب التي قامت على "البسط" و "الشرح" و "التوضيح" و "التسهيل" و "التقريب". ولعل كتاب"المقتضب" للمبرد يمثل هذا الاتجاه خير تمثيل، إذ حاول "المبرد" فيه بسط المادة النحوية وتقريبها إلى أبسط صورة[١]، وهذا ما حدا بـ " محمد عبد الخالق عضيمة" إلى وصف "المقتضب" بأنه «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة» [٢].

ولاشك أن إرادة "البسط" و "الشرح" و "التوضيح"، لا تقوم عند أصحابها ولا تظهر، إلا إذا كان يقف خلفها هدف التخفيف على الناشئة، والتسهيل على المتعلمين.

إذن، فالاتجاه الأول في التأليف النحوي، ذاك الذي ظهر في مؤلَّف "سيبويه"، كان هو المسؤول عن إفراز الاتجاه الثاني القائم على التسهيل بالبسط والشرح والتوضيح.

ولكن المرء ليظن أن القيام ببسط المؤلفات وشرحها وتوضيحها، قد حادَ في كثير من الأحيان عن الغاية المنشودة، فكان من نتيجته أن تضخمت كتب النحو تضخماً كبيراً، حتى

---

١ – انظر: يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو: اتجاهات وتفسيراً ونتائج، ص ٥٧، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ١٩٨٩م.

٢ – المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، مقدمة المحقق: ١/٦٦، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

كما نجد الجاحظ، وهو الأديب الحصيف، يشكو من طريقة النحاة في كتبهم، وصعوبة تناولها المادة النحوية، وذلك في قوله: [١]

«قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟».

إن تلك الشكوى القديمة قد دفعت بقوة بغية إبراز اتجاه في التأليف النحوي ثالث، اتجاه يبتغي التبسيط، ولكنه تبسيط لا يقوم على البسط والشرح والتوضيح كما كانت عليه الحال في الاتجاه الثاني. ولذلك لم يكن أمام أهل هذا التوجه الجديد–الثالث–، إلا أن يقوموا بالتبسيط اعتماداً على الاختصار، و حذف التفصيلات الدقيقة والتفريعات الثانوية، والتخفف –ما أمكن– مما هو داخل في قضايا الخلاف النحوي.

ومن كتب النحو الممثلة لهذا الاتجاه في التيسير والتبسيط، كتاب "مقدمة في النحو" المنسوب لخلف الأحمر، وكتاب "الجمل في النحو" للزجاجي، وكتاب "التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس، وكتاب "اللمع في العربية" لابن جني[٢].

ولكن آثار الشكوى القديمة من النحو، لم تتوقف عند حد تأليف الكتب الميسرة، بل إنها تجاوزته لتشمل اتجاهاً ثانياً، ظهرت فيه كتب تنقد مناهج النحاة أنفسهم، ومن الطائفة الثانية ما قام به "ابن مضاء القرطبي" في "الرد على النحاة"[٣].

٢ـ الشكوى الجديدة:

ازدادت المشكلة اللغوية حدة في العصر الحاضر، فتعالت صيحات كثيرة تطالب بالتيسير والتجديد، ومن أولاء الذين دعوا إلى ذلك: "طه حسين"، و "أمين الخولي"، و "كمال محمد بشر"، و "إبراهيم السامرائي"، و "نهاد الموسى"[٤].

---

[١] – الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ١/٩١–٩٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، دون تاريخ.

[٢] – للتعرف على بعض هذه المحاولات انظر:

١– حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.

٢– يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو.

٣– نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

[٣] – للتوقف على آراء "ابن مضاء" انظر : ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، مدخل المحقق إلى الكتاب: ص ٢٣–٤٦، دار المعارف.

[٤] – انظر بعضاً من آرائهم في :يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو: ص ٤٨–٥٠.

ويكاد يجمع الباحثون اللغويون على أن للنحو العربي عيوباً، أبرزها: [١]

١-غلبة الاتجاه الفلسفي والمنطقي على دراسة النحو، والخلط بين القاعدة وفلسفتها.

٢-الاهتمام بالشكل دون المعنى، أو بالعلامات الإعرابية دون التراكيب والأساليب.

٣-الاهتمام بالأمثلة المصنوعة والشواهد الشاذة.

٤-الاعتماد على الاستشهاد بالشعر.

٥-التبويب غير الموفق.

٦-اختلاف النحاة فيما بينهم، وظهور مدارس وآراء مختلفة في النحو.

٧-قصر الاستشهاد على زمن محدد.

٨-الإسراف في الطول، وغموض الأسلوب أحياناً، وعدم مراعاة مستوى الدارسين.

٩-اتباع طريقة الفقهاء.

وقد كان من نتيجة الشكوى الجديدة، أن ظهرت محاولات تطبيقية جادة في مجال التيسير والتجديد، حاولت أن تتسم بالشمول، وتنفّذ - على نحو منهجي عملي- كثيراً من الأفكار النظرية التي طالما حامت في فلك التيسير والتجديد[٢].

وتقسم هذه المحاولات، في بعض الأحيان، إلى محاولات فردية وأخرى رسمية[٣]. كما تقسم في أحيان أخرى، إلى محاولات ركزت جلّ اهتمامها على "المادة النحوية"، ومحاولات صبّ أصحابها جهودهم على الأسلوب، أو الطريقة التي من الواجب اتباعها - فيما يرون- لإيصال "المادة النحوية" لمتعلمي العربية[٤].

ومن هذه المحاولات: [٥]

١-"إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى (١٩٣٧).

٢-مقترحات وزارة المعارف المصرية (١٩٣٨).

---

١ - انظر: دلال عبد الرؤوف اللحام، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين: ص ١٦-٣٤. وانظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ص ١٥-٢٩.

٢ - يفرق بعض الدارسين بين مصطلحي "التيسير" و "التجديد". فالمشتغلون بالحقل التربوي، يرون أن "التيسير" لا يمس أصول النحو ومصطلحاته، إنما يقتصر على الحذف والاختصار وإعادة ترتيب الأبواب والموضوعات. في حين أن دارسين آخرين يشترطون أن تسبق "التيسير" خطوة جريئة، تتوخى "تجديده" أو "إحياءه" أو "إصلاحه". بطريقة أخرى: ينظر إلى "التجديد" بوصفها مهمة لغوية عامة، أما "التيسير" فهي مهمة تربوية خالصة. انظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ص ١٢٣-١٢٧.

٣ - انظر: يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو: ص ٢١١-٢٢٣.

٤ - انظر: دلال عبد الرؤوف اللحام، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين: ص ٣٥-١٣٢.

٥ - اعتمدت في إثبات بعض تواريخ هذه المحاولات على: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص ٦١.

٣-مقدمة كتاب "الرد على النحاة" لشوقي ضيف (١٩٤٧).

٤-"النحو الجديد" لعبد المتعال الصعيدي (١٩٤٧).

٥-"النحو المنهجي" لمحمد أحمد برانق (١٩٥٨).

٦-"نحو التيسير" لأحمد عبد الستار الجواري (١٩٦٢).

٧-"في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث" لمهدي المخزومي (١٩٦٦).

٨-" اللغة العربية المعاصرة" لمحمد كامل حسين (١٩٧٢).

٩-"تجديد النحو" لشوقي ضيف (١٩٨٢).

ليس من هم الباحث التعرض لهذه المحاولات، فقد سبق أن تناولها عدد من الباحثين بالدراسة والتقويم، ولا أملك شيئاً أضيفه إلى ما قالوه في هذا الصدد[1].

٣ـ المحاولات السابقة والدراسة الحالية:

ورغم ذلك فإن لي على تلك المحاولات ثلاث ملاحظات عامة. الأولى، أن المحاولات كلها كانت تسعى من وراء "تيسير" النحو أو "تجديده" أو "إصلاحه"، لخدمة فئة معينة من متعلمي العربية، وهي فئة الناطقين بالعربية تحديداً. فلم تضع أي من تلك المحاولات في حسبانها متعلمي العربية من الناطقين بغيرها. والدراسة الحالية، رغم أنها لا تهمل متعلمي العربية من الناطقين بها، إلا أن الجهد المبذول فيها ينصب على التعامل مع نحو العربية بما يتلاءم، في الأساس، مع الحاجات اللغوية للمتعلمين من الناطقين بغير العربية. وهذا يعني أن كل مبحث من المباحث اللغوية المدروسة تالياً، إنما انبثقت فكرة درسه من المجال العملي في تعليم العربية للناطقين بغيرها. وقد كانت الأخطاء التي يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، هي المحرك الحقيقي لكثير من موضوعات الدراسة.

وأظن أن الدراسة، بسبب من ذلكم، ستكون منمازة إلى حد ما مما سبقها من دراسات.

أما الملاحظة العامة الثانية، فهي أن محاولات التيسير والتجديد السابقة، قد تعاملت مع النحو الواصل إلينا من النحاة. بمعنى أنها محاولات توقفت عند "النحو العلمي" كما هو مدون في

---

[1] - حول هذه المحاولات وغيرها، انظر على سبيل المثال:

١- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧.

٢- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥.

٣- دلال عبد الرؤوف اللحام، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين.

٤- يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو.

٥- نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث.

كتب النحاة، ولم يجرِّب أصحاب هذه المحاولات خوض غمار "النحو العملي"، بما يدل عليه من قوانين وسنن تجري وفقه الألسنة. أقصد إلى القول: إن المحاولات "التجديدية" السابقة، ظلت في حقيقة الأمر أسيرة "نحو النحاة"، لم تحد عنه إلى "نحو اللغة". يقول "حلمي خليل": [١]

« وصفوة القول أن حركة التيسير والإصلاح، كانت خاضعة خضوعاً تاماً للتفكير اللغوي التقليدي لأسباب عدة. فمعظم من نادى بها قد تعلم في ظل النموذج التقليدي، سواء في الأزهر أو دار العلوم، ومن ثم تمسكوا به حتى بعد أن ترامت إلى أسماعهم مبادئ وأصول علم اللغة الحديث. وأصبح هذا النموذج جزءاً لا يتجزأ من طبيعة التفكير اللغوي عندهم، ينظرون من خلاله ويفكرون على هدي من أصوله. ولا يظهر في أعمالهم أدنى أثر لعلم اللغة، إلا بطريق غير مباشر».

وأرى أن من الأسباب الرئيسة التي لم تمكن أصحاب المحاولات السابقة من الانفلات من قيد "النحو العلمي"، أنهم حصروا اهتمامهم في متعلمي العربية من الناطقين بها. ولو امتدّ ليشمل الناطقين بغيرها، لظهرت عندهم حاجات لغوية جديدة ومختلفة إلى حد بعيد. وظهور الحاجات اللغوية الجديدة المختلفة، هو وحده الكفيل -فيما أحسب- بوضعنا على بداية طريق التجديد في النحو.

ويعني هذا أن ملاحظتنا الثانية على تلك المحاولات مسببة من الملاحظة الأولى.

وقد أفرزت الملاحظة الثانية بدورها، الملاحظة العامة الثالثة. إذ أدى بقاء المساهمات "التجديدية" حائمة في فلك النحو العربي كما هو عند النحاة، أدى إلى أن انحصر "التجديد" أو "التيسير" في «مساهمات همها تبسيط بعض مسائل النحو العربي من غير مس بالأصول، ويمكن جمع المحاولات في تخفيف الأبواب، وحذف عدد من الجزئيات والتفاصيل، وتقديم المادة مختصرة للمتلقي، والتدرج في عرض الصعوبات، وتأليف الكتب المدرسية بمقتضى تلك الموجهات» [٢].

---

[١]- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص ٨٨.

[٢] – المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والتطبيق، ص ٢٨، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس، سلسلة :اللسانيات، المجلد الثاني، ١٩٩١.

الفصل الأول

النحو العربي

بين متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ومتعلميها من الناطقين بها.

النحو العربي
بين متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ومتعلميها من الناطقين بها.

١ـ تأسيس :

عندما شرعت أعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها قبل ما يزيد على ست سنوات، وجدتني أمام مجال خصب وطريف في آن معاً.

وكم كنت دائماً حيران دهشاً إزاء خضم "المشكلات اللغوية" التي تعترض سبيل تعليمي العربية في هذا المجال. ولقد كانت تلك المشكلات تتعاقب علي وتتزاحم، على نحو لم تكن لي به طاقة البتة. وسبب ذلك- فيما أظن حتى الآن- أن الدارسين العرب، فضلاً عن غير العرب، لم يتطرقوا بعد- في حدود ما أعلم- لحل كثير مما اعتمل في ذهني من قضايا لغوية، كان مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها هو المفتق الحقيقي لها.

بيد أن الأمر زاد سوءاً، عندما جعلت أطبق- ما وسعني التطبيق- كل ما وقع عليه بصري من كتب عربية وغير عربية، تعنى بتعليم العربية للناطقين بغيرها. ويمكنني أن أعزو ذلك إلى أن تلك الكتب كلها- فيما اطلعت عليه- اشتملت على خطأ "منهجي"، وكان هذا الخطأ من الخطورة بحيث امتد ليظهر أثره واضحاً في كثير من مواطن هاتيك الكتب، فضلاً عن ظهور أثره جلياً –من بعد- في الأداءات الشفوية والكتابية لطلاب العربية من الناطقين بغيرها.

ويمكن المرء أن يلخص ذلك الخطأ المنهجي بالقول: إن كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها، تقدم القواعد النحوية ذاتها التي تقدمها كتب تعليم العربية للناطقين بها، بل وبالطرق اللسانية نفسها. والتجربة العملية في تعليم العربية ترى أن من هنا تنشأ بعض المشكلات اللغوية التي تعسر على المعلم والمتعلم- على حد سواء- التعامل معها.

لكن الإشكال أخذ يتبدد شيئاً فشيئاً، حينما استطعت وضع يديَّ على مبدأ مهم أكاد أنتهي إلى التسليم به والاقتناع. ولعل لذلك المبدأ خصوصيةً تتجلى عندما أذكر أنه أضفى-فيما

أحسب- على كثير من المشكلات اللغوية المتزاحمة في ذهني مشروعية كبيرة، جعلت أمر دراسة تلك المشكلات مسوَّغاً بل ضرورة مُلحَّة.

٢ـ النحو العربي وضع للناطقين بالعربية

يتمثل المبدأ الذي توصلت إليه، ذاك الذي أضفى على دراسة المشكلات اللغوية النابعة من مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها مشروعية كبيرة، في أن كل ما حوته بطون كتب السلف[١] -رحمهم الله- من قواعد نحوية، إنما كانت موجهة- أول الأمر وآخره- إلى أهل العربية أو طلابها من الناطقين بها. وأعني بذلك- بطريقة أخرى- أن النحو العربي الذي وُضِعَ ووصلنا على ذلك النحو، لم "يُصَمَّمْ منهجياً" لغايات تعليم العربية للناطقين بغيرها.

ويمكن المرءَ أن يتَّخذ من الروايات التاريخية الكثيرة التي سيقت في معرض الحديث عن سبب وضع علم النحو لدى العرب، دليلاً على صحة القول بأن النحو العربي وُضِعَ لأهل العربية أو لطلابها من الناطقين بها، ذاك أن تلك الروايات تكاد تُجْمِعُ على أنّ سبب الوضع كان تقويمَ لسان "أهل العربية"، بعد أن فشا فيهم "اللحن" باختلاطهم بأهل الأمصار المفتوحة. وإذا صح ذلك، فإن العلم الذي قام لمنع لحن "أهل العربية" سيكون "لهم"، وليس لأحد غيرهم. ومن ثم يكون صحيحاً- إلى حد ما- توجيه ذلك النحو، بهيئته التي وصلنا بها، للناطقين بالعربية دون الناطقين بغيرها.

إن استعراض تلك الروايات التي تتحدث عن سبب نشأة الدراسات النحوية- وما أكثرها- يدفع إلى اعتقاد آخر، لا يقل خطورة عن سابقه، مفاده أن ذلك اللحن الذي انتشر على ألسنة أهل العربية كان لحنا من نوع خاص، فقد كان لحنا محصورا في "العلامات الإعرابية"[٢]. وللتدليل على صحة ذلك، أسوق الروايات الثلاث الآتية[٣]:

---

[١] - أقصد بالسلف علماء النحو العربي القدامى.

[٢] - أفضل استخدام مصطلح "العلامات الإعرابية"، بدلا من : "الحركات الإعرابية"، لسببين: الأول أن ثمة علاقة كبيرة- في بعض الأحيان- تكون بين حركات أواخر الكلمات، والمعنى، وعليه تغدو تلك الحركات-أحيانا- "علامات" مشيرة إلى المعاني. وأما السبب الثاني فلرغبتي في التفريق بين حركات المبنى أو حركات الصيغة الصرفية، وحركات أواخر الكلمات.

[٣] -ينبغي أن أنوه إلى أن سردي لهذه الروايات لا يعني أنني لا أملك اعتراضات عليها أو شكوكا حولها. انظر في مناقشة هذه الروايات وغيرها: مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ١٠-٣٩، ط٢، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م. وانظر: علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ص ٢٣-٤٣،ط١، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٣٩١-١٩٧١م.

الرواية الأولى[١]:جاء فيها أن ابنة أبي الأسود قالت له يوماً: يا أبتِ، ما أحسنُ السماء. قال: أي بنية، نجومها. قالت: إني لم أُردْ أي شيء منها أحسن. إنما تعجبت من حسنها. قال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ![٢] ويقال: إن ابنته قالت له في يوم شديد الحر: يا أبتِ، ما أشدُّ الحر[٢]. فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك. قالت: إنما أردت أن الحر شديد، قال: فقولي إذن: ما أشدَّ الحرَّ![٣]

الرواية الثانية: تقول إن أبا الأسود أتى زياداً بالبصرة، فقال له: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟ قال: لا. ثم جاء زياداً رجل فقال: توفي "أبانا" وترك "بنوناً"، فقال زياد: توفي "أبانا" وترك "بنوناً"! ادع لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس ما نهيتك عنه[٤].

الرواية الثالثة: تذكر أن زياداً هو الذي بعث إلى أبي الأسود يسأله أن يعمل أصولاً تضبط للناس لغتهم، فرفض أبو الأسود حتى سمع قارئاً يقرأ: (أن الله بريء من المشركين ورسولِهِ) -بكسر لام "الرسول"-، فراع ذلك أبا الأسود، فذهب إلى زياد وطلب منه كاتباً، فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتى بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني فتحتُ فمي بالحرف فنقِّطْ نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممتُ فمي فنقِّطْ نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل

---

[١] - أسوق هذه الروايات غاضاً النظر عن ترتيب ظهورها في المصادر، ذاك أن المصدر الواحد يذكر في العادة غير رواية.

[٢] - تَعُدُّ هذه الرواية الإعراب-كما هو واضح- القرينة الوحيدة لإفهام المعنى، وهذا- فيما هو ثابت في الدرس اللغوي الحديث-غير صحيح على الإطلاق. فالإعراب هو قرينة واحدة من قرائن فهم السياق. وإن نحن سلمنا بهذه الرواية، فإن ابنة أبي الأسود رغم أنها أخطأت في العلامة الإعرابية إلا أنها – من غير شك- قامت بتنغيم الجملة تنغيم الاستفهام، الأمر الذي يرفع اللبس المفتعل الذي تثبته هذه الرواية.

[٣] - انظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، ص٣٦-٣٧، وانظر: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النحويين واللغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٢١-٢٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣.

[٤] - انظر: ابن أبي هاشم المقرئ (شيخ القراء أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد)، أخبار النحويين، تقديم وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، ص ٢٢، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. وانظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص ٤٥-٣٦، وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ص ٢٢.

النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فـاجعل مكـان النقطـة نقطتين[1].

ويمكننا أن نستنتج، بسهولة، من تلك الروايات الثلاث- وغيرها في الحقيقة- أمرين اثنين: الأمر الأول، أن تلك الروايات كلها كان "أبطالها" عرباً دون غيرهم. والأمر الثاني، أن الأخطاء المشار إليها في الروايات كانت كلها من نوع الخطأ في العلامة الإعرابية[2]. وتأسيساً على هذين الاستنتاجين نقول: إن أي عمل يتبع ذلك، لابد أن يُوَجَّه إلى من لحنوا حسب ما نطقت به تلك الروايات، وهم "العرب" أو "الناطقون بالعربية". كما أن أي إجراء يُتَّخَذُ، ينبغي أن يكون في حدود ذلك اللحن الذي نصت عليه الروايات، أو يَكونَ من طبيعته، ليتسنى لـهم تحقيق الهدف المتمثل في القضاء عليه، ألا وهو اللحن في العلامات الإعرابية.

وثمة رواية رابعة تُذْكَرُ، هي الأخرى، في سياق الحديث عن نشأة الدراسات النحوية العربية، ولكنّ "بطل" هذه الرواية ليس عربياً ناطقاً بالعربية، إنما هـو فارسـي مـن أهـل "بوزنجان"، اسمه "سعد". بيد أن الرواية تُظْهِرُ الخطأ بوصفه خطأ فـي المسـتوى الصوتـي للعربية. تقول الرواية: إن سعداً هذا مَرَّ بأبي الأسود وهو يقود فرسه، قال: ما لك – ياسـعد- لا تركب؟ قال: إن فرسي ضالع، وأراد أن يقول: (ظالع)[3] فأخطأ، فضحك به بعـض مـن حضر. فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه وصاروا لنا إخـوة، فلو علّمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يَزِدْ عليه[4].

ورغم ذلك تبقى الكثرة الغالبة من الروايات تُبْرِزُ اللاحن على أنه عربي، ولحنه فيـها إنما هو في العلامة الإعرابية. ولا يَمْنَعَنّا ذلك من التوقف، هَوْناً ما، عند رواية سعد، ذاك أنها

---

[1] – انظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص ٣٤-٣٥. وانظر: الأنباري (أبو البركات كمـال الدين عبد الرحمن بن محمد)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السـامرائي، ص ١٩-٢٠،ط٣، مكتبـة المنـار، الزرقاء- الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[2] – انظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٨، ط١، عمادة شؤون المكتبـات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

[3] – الظَّلْع (بالسكون): العَرَج. انظر: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، ظلـع، ط١، دار صـادر، بيروت، ١٩٩٠.

[4] – انظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص ٣٦. وانظر: الزبيـدي، طبقـات النحويـين واللغويين: ص٢٢.

الرواية الوحيدة التي تأتي على ذكر "الناطق بغير العربية" في معرض الحديث عن بداية الدراسات النحوية.

إذا كان الشك يعتري الروايات الثلاث الأولى من بعض جوانبها، فإنه ربما يُطاوِلُ الذروة في رواية سعد. وللشكّ في هذه الرواية أوجه منها ما يلي:

أولاً: أن ثمة خَلْطاً واضحاً بين المستويات اللغوية في هذه الرواية. فلحن سعد كان من جنس اللحن الصوتي، وذلك عندما قال: (ضالع)، فالصحيح- حسب ما تنطق به الرواية- أن يقول: (ظالع)، لا (ضالع). ويكون خطأ سعد أنه أبدل الظاء ضاداً. غير أن التدبير الذي تبع ذلك اللحن، وهو ما قام به أبو الأسود، لم يكن له أي علاقة بلحن سعد، أي أن تدبير أبي الأسود لم يكن من المستوى اللغوي نفسه الذي ينتمي إليه اللحن. إذ إن وضع باب الفاعل والمفعول يمكن رده إلى المستوى التركيبي، ولا علاقة بين باب "الفاعل والمفعول"، وإبدال الظاء ضاداً[1].

ثانيا: أن كل من كانت له صلة -ولو بحدها الأدنى- بميدان تعليم العربية للناطقين بغيرها، يدرك أن إنتاج صوت "الضاد" أصعب من إنتاج صوت "الظاء" بالنظر إلى طلاب العربية من الناطقين بغيرها حسب. والحق أن هذه الصعوبة مقررة -فيما أحسب- لفئات طلاب العربية من الناطقين بغيرها، على اختلاف أجناسهم وجنسياتهم وأعراقهم ولغاتهم وأعمارهم...إلخ. ولذلك يعجب المرء كثيرا من سعد عندما قال: (ضالع) بدلا من (ظالع). فإذا صح هذا، فإنه يكون بذلك قد فر من صوت صعب إلى صوت أصعب، أو من صوت سهل نسبيا إلى صوت صعب[2].

ثالثا: أن العودة إلى مادتي (ضلع) و (ظلع) كما هي في المعاجم العربية، توقفنا على أمر لعله يدحض الرواية من أساسها. فهاتان المادتان تشتركان بقدر من الدلالة ليس بالقليل. إذ هما تتقاطعان-بوضوح شديد- في الدلالة على الميل والانحناء والاعوجاج في المشي. جاء في مادة (ظلع): «ظلع الرجل والدابة في مشيه يظلع ظلعا: عرج وغمز

---

[1] - انظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص ٨٢، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

[2] - الحديث الجاري هنا عن صعوبة الأصوات وسهولتها متعلق - حسب- بإنتاج الناطقين بغير العربية لتلك الأصوات.

في مشيه...الظلع، بالسكون، العرج...ورجل ظالع أي مائل مذنب... وظلع يظلع ظلعا: مال » [١]. ونقرأ الدلالة نفسها في مادة (ضلع). جاء في "لسان العرب":

« الضلع والضلع لغتان: محنية الجنب...والضلع: الميل. وضلع عن الشيء، بالفتح، يضلع ضلعا، بالتسكين: مال وجنف... والضالع: المائل... والضلع الاعوجاج... والضلع، بالتحريك: الاعوجاج خلقة يكون في المشي من الميل » [٢].

وبذلك لا يكون سعد قد أخطأ بقوله : (ضالع)، ولا يكون أصحاب أبي الأسود محقين عندما ضحكوا!

رابعا يعجب المرء من الجمع بين الفاعل والمفعول في باب واحد، وهذا الصنيع لعله واضح من قوله: «فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزد عليه »[٣]. ويبدو أن "واضع" الرواية لم تكن تربطه بالنحو علاقة وطيدة، يدلنا على ذلك جمعه بين (مرفوع)، هو الفاعل، و(منصوب)، هو المفعول، في باب واحد!

خامسا مما يجعل الباحث يشك عاليا في هذه الرواية، أنها تذكر في بعض المصادر على نحو يظهر معه لحن سعد لحنا في العلامة الإعرابية! إذ أجاب سعد حسب هذه المصادر بقوله: «إن فرسي ظالعا» [٤].

وبسبب ما سبق كله، لا نملك إلا أن نشك في رواية سعد أكثر من غيرها من الروايات. ويصعب بعد ذلك القول: إن تعليم الناطقين بغير العربية كان مقصودا من وضع النحو العربي، أو إن الرغبة في تسهيل تعلم العربية على الموالي كان من أسباب وضع النحو[٥]. أقول: يصعب تبني ذلك الرأي، رغم ما يقال عن وجود "نزعة تعليمية" في جوانب

---

١ – ابن منظور، لسان العرب: (ظلع).

٢ – السابق: (ضلع).

٣ – السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص ٣٦.

٤ – القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤١/١.

٥ – انظر: سليمان بن إبراهيم العايد، أصول تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لدى علماء العربية الأوائل، ص ٦-٧، بحث مقدم لندوة "تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في دول مجلس التعاون" المنعقدة في جامعة البحرين- كلية الآداب- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بتاريخ: ١٧-١٨/ رجب/ ١٤٢٠هـ: ٢٦-٢٧/أكتوبر/، ١٩٩٩م. وانظر: أنيس فريحة، نظريات في اللغة، سلسلة الألسنية: ٣، ص ٧٦، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت،١٩٨١.

من التراث النحوي العربي[١]. إذ هي "تعليمية" إن وجدت، كان المقصود منها طلابَ العربية من الناطقين بها. ولم يقُم الدليل- إن ارتضينا استبعاد رواية سعد- على أن تعليم العربية للناطقين بغيرها كان مقصوداً أو مستهدفاً من علماء النحو العربي القدامى، كما لم يثبت في التراث العربي- بأي وجه من الأوجه، وحتى الآن على الأقل- أن الناطقين بغير العربية قد انتظموا في درس أمام معلم للعربية.

لقد حاول "سليمان العايد" جاهداً أن يُقْنِعَنا بأن وضع النحو العربي قد انتظمه غير سبب، وبأن تعليم "غير العرب" كان مقصوداً من ذلك الوضع "قصداً أولياً ". يقول[٢]:

«إنّ تَتَبُّعنا لأسباب وضع العربية ينتهي إلى أن المقصود به غير سبب؛ إذ القصد حفظ لسان العرب من الزلل واللحن، وأن تكون القواعد والضوابط معياراً أو مقياساً يُرْجَعُ إليه في التصويب والتصحيح، وكان تعليم غير العرب مقصوداً قصداً أولياً، كما أن القصد كان متجهاً إلى حفظ اللغة؛ إذ كان يتنازع علماءَ العربية دافعان: التعليمي، والجمع والإحاطة».

ورغم أنه لم يُبِنْ مراده الدقيق من "القصد الأولي"، أو السببَ الذي اضطرّه إلى القول به، إلا أنني أظن أنه ما وصف "القصد" بـ "الأولي" – في حال تعليم "غير العرب" – إلا مدفوعاً بعدم كفاية الحجج، ونقصان الأدلة.

ولم يَجِدِ "العايد" إلا رواية سعد دليلاً على أن النحو العربي وُضِعَ وفي قصد النحاة تعليم العربية لغير العرب[٣]. وهي الرواية التي كان رفضنا لها يفوق رفض أيّ رواية أخرى.

ومع أنّ "العايد" يرى أنّ علماء العربية قد وضعوا النحو -كما سبق- لأسباب منها تعليم العربية لغير العرب، إلا أنه لمّا لم يجد البرهان على أن علماء العربية قد اضطلعوا بمهمة تعليم العربية لغير العرب، راح "يفترض" بأن ذلك التعليم تَمَّ على مستوى مُعلِّمي العربية، ومعلمي القرآن! حتى إن قيام معلمي العربية ومعلمي القرآن بتعليم العربية لغير

---

١ - انظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، دون تاريخ. وانظر: علي أبو المكارم ، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية- اقرأ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، ١٤٠٤/١٩٨٤، ص ٢٤٥-٢٧٢.

٢ -سليمان بن إبراهيم العايد، أصول تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لدى علماء العربية الأوائل: ص ٦.

٣ - انظر السابق: ص٨و١٠.وقد شغلت أدلة أخرى مساحة عريضة من البحث، ولكنها كلها لا تمتّ بصلة إلى الروايات التي تتحدث عن نشأة الدراسات النحوية. انظر: السابق:ص١٢-٣٤.

العرب، لم يَقُمْ عليه دليل عنده، فشرع يتهم "طبيعة تدوين علوم العربية"،ذاك أنها «استبعدت أو جارت على هذا الصنف من حملة العلم وناشريه »[1].

أقول: لو كان النحو العربي موضوعاً في أساسه ومبتدأ نشأته لتعليم العربية للناطقين بغيرها، لوجدنا النحاة يفتتحون كتبهم بدرس الأصوات أو الحروف العربية[2]. لأن ذاك -بطبيعة الحال- هو أول ما يحتاج إليه ذلك النفر من المتعلمين. ولكنّ واقع الأمر لم يكن على تلك الشاكلة عندهم. ثم إنّ من المعلوم- وهو أمر مهم في هذا السياق- أن النحاة العرب لم يقصدوا الدراسة الصوتية لذاتها، وإنما لغيرها، «حيث اعتبروها تمهيداً أو مدخلاً لدراسة ظاهرة الإدغام، والحديث عن قواعد الإعلال والإبدال » [3]. فقد «عالج سيبويه الإدغام في نهاية مؤلَّفه "الكتاب"، وعالج الأصوات قبل معالجة الإدغام. وعالج المبرد في كتابه "المقتضب" الإدغام في الجزء الأول، وقَدَّمَ له بدراسة للأصوات ومخارجها. كذلك أنهى الزجاجي كتابه "الجمل" بالحديث عن الإدغام، ومَهَّدَ لحديثه ببعض الأفكار الصوتية. وأنهى الزمخشري كتابه "المفصل" بالإدغام، وقَدَّمَ بين يديه دراسة للأصوات» [4].

بل جاء على السلف وقت أوكلوا فيه أمر دراسة أصوات اللغة دراسة جادة إلى علماء التجويد[5].

ولعلّ ذلك يقود المرء إلى أن يسأل عن الطريقة التي كان يتعلم بها العربيةَ الناطقون بغيرها في عصور الفتح الإسلامي. يغلب على الظن أنّ أمر الملكة اللغوية لدى هؤلاء كان

---

[1] - سليمان بن إبراهيم العايد، أصول تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لدى علماء العربية الأوائل: ص٦.

[2] - قد يَجْمُل بنا، ونحن نتحدث عن تعليم العربية للناطقين بغيرها، أن نُفرق بين "الصوت" و "الحرف". إذ عندما نقوم بتعليم الطالب نطق الوحدات اللغوية المتميزة الصغرى (الفونيمات) التي يمكن تجزيء السلسلة الكلامية إليها، فإننا نسمي الواحد من تلك الوحدات: "الصوت". بمعنى أن "الصوت" مصطلح يخص الطبيعية الإنتاجية السمعية لأصغر الوحدات اللغوية، وتقسم الأصوات إلى صوامت: consonants، وصوائت: vowels. أما عندما ننتقل إلى تعليم الطالب تجسيد الأصوات الصوامت برموز كتابية وقرن المنطوق أو المسموع بالمكتوب، فإن "الحرف" يصبح المصطلح الخاص بالأصوات الصوامت حينما تغدو رموزاً كتابية مشاهدة أو محسة. في حين يرى باحثون أنّ الحرف إدراك ذهني مفهوم، والصوت عمل حركي محسوس، انظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٧٣-٧٤،ط٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

[3] - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: ص ٩١.

[4] - السابق نفسه.

[5] - انظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ص١٨،ط٩، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٦.

قائماً على "الاكتساب"، لا على "التعلم"[1]. بمعنى أن الناطقين بغير العربية، كانوا يتلقَّونَ اللغة العربية بشكل طبيعي تلقائي من أفواه الناطقين بها، دون حاجة إلى تعلمها. إذ كانوا يتدربون على الكلام بالعربية بعد أن يُقيموا مدة كافية من الوقت بين أهلها، مندمجين معهم مُحتكّين بهم[2]، استجابةً لدوافع داخلية وإشباعاً لحاجاتهم. وهو الأمر عينه الحادث الآن في حال كثير من العمال الآسيويين العاملين في بعض البلاد العربية. ويُصَدِّقُ هذا الأمرَ ما قاله "محمد صالح بن عمر": [3]

«الأجنبي يمكن أن يكتسب لغة غير لغته إذا أقام مدة كافية بين أهلها، مثلما يتهيأ للعمال المهاجرين في البلد الذي يشتغلون فيه، حيث غالباً ما يتوصلون إلى اكتساب لغة ذلك البلد دون تلقي دروس فيها حتى إن كانوا أُمّيين ».

وبالعودة إلى رواية سعد، أقول: رغم الشك المحيط بهذه الرواية التي تُبْرِزُ اللاحن بوصفه ناطقاً بغير العربية، فإن ذلك يجب أن لا يَحول دون محاولة استنباط دلالة من "وضع" الرواية. أعني بذلك أنّ كون الرواية موضوعة أو مشكوكاً فيها، لا يتعارض مع وجود "رسالة" من وراء "الوضع"، أو هدفٍ يروم "الواضع" تحقيقه أو الإشارة إليه. يتمثل ذلك في أن أخطاء الناطقين بغير العربية إذا كانت قد لعبت دوراً في نشأة الدرس النحوي العربي، فإنني أُرجّح أنها أسهمت في "إثارة نوع من الوعي" لدى بعض الدارسين تجاه تقعيد العربية. بمعنى أن تلك الأخطاء ساعدت في إثارة وعي أهل العربية على لغتهم، ولفتت انتباههم إلى ضرورة القيام بجمعها والإحاطة بها ودرسها. والحقيقة أن أخطاء الناطقين بغير اللغة تلفت، في العادة، انتباه الناطقين بها، وتُثير وعيهم على جوانب من اللغة لم يكونوا يلاحظونها أو يسألون عنها.

---

[1] - يُفَرِّق "كريشن" Krashen بين "اكتساب اللغة" و "تعلم اللغة". فيرى أن الاكتساب عملية تحصيل اللغة بشكل طبيعي تلقائي دون الحاجة إلى "تعلم"، ومثال ذلك اكتساب الطفل للغة الأصلية أو لغته الأم. أما "تعلم اللغة" فهي عملية تحصيلها عن طريق النظام التعليمي بمساعدة معلم. وفيما يكون الاكتساب "لاشعوريا"، يكون "التعلم" إرادياً قائماً على الوعي. انظر: نايف خرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، ص ١٦ و ص ٨٣-٨٤، سلسلة عالم المعرفة: ١٢٦، الكويت، شوال ١٤٠٨هـ- يونيو (حزيران) ١٩٨٨م.

[2] - انظر: الطاهر أحمد مكي، تيسير اللغة العربية للأجانب، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس، ربيع الثاني ١٣٨٧- غشت ١٩٦٧، ص ٦٥.

[3] - محمد صالح بن عمر، كيف نُعَلِّم العربية لغة حية؟- بحث في إشكاليات المنهج-،ص.٥٠، ط١، دار الخدمات العامة للنشر، تونس،١٩٩٨.

ولعل ما يقوم به متعلمو اللغة الناطقون بلغة أخرى من إثارة لوعي الناطقين باللغة على لغتهم، أمر ملحوظ بجلاء للمعلمين والدارسين، وتتم إثارة الوعي تلك بطريقين: تتمثل الطريق الأولى في بعض الأسئلة اللغوية التي يطرحها الناطقون بلغة أخرى على الناطقين باللغة من معلمين وغيرهم، أما الطريق الثانية فتتمثل في الأخطاء اللغوية المختلفة التي يجترحها الناطقون بلغة أخرى. وتقوم تلك الأسئلة المطروحة، وتلك الأخطاء المجترحة، باختراق مناطق من اللغة تُعَدُّ "مسلَّمات" لغوية تَحَصَّل الناطقون باللغة عليها، بوساطة اكتسابهم اللغة "اكتساباً". ولذلك، فإن المسائل اللغوية المستفادة من تلك الأسئلة وهاتيك الأخطاء، لم تكن- في الأغلب- مما يمكن أن يقع في بال الناطقين باللغة. ويُرَدُّ ذلك الأمر إلى أن متعلم اللغة الثانية يقوم بإخضاع ظواهر اللغة المتعلَّمة (الثانية) للملاحظة والتدقيق والسؤال، خاصة إذا كان المتعلم راشداً قد أكمل المدة الزمنية التي تُكْتَسَبُ فيها اللغة اكتساباً. فعملية تعلم اللغة الثانية يتحكم بها الوعي، وذلك عكس عملية الاكتساب التي لا يتدخل، في الغالب، الوعي بها من قريب أو بعيد.

وقد يكون فيما سبق تفسير لأمرين ملحوظين: أولهما تلك الدقة التي تتّسم بها دراسات طائفة من المستشرقين المتعلقة باللغة العربية، إذ كثيراً ما يقال إنهم يتناولون بالدرس والتحليل ما لا يخطر من الناطقين ببال. وثانيهما تلك الأسئلة التي كُنّا نوجّهها باستمرار لمعلم الإنجليزية أو الفرنسية، وهي أسئلة كانت لكثرتها تنفلت من أي حصر. كما كانت- وهذا أهم- من النوع الذي سرعان ما يضيق لها صدر المعلم، بسبب أنه لم يكن بمقدوره الإجابة عنها، رغم أنه كان- في كل مرة- من الناطقين باللغة المعلمين إياها.

ولكنْ، يبدو أن القول بأن النحو العربي إنما وُضِعَ للمتعلمين من الناطقين بالعربية، ينطوي على شيء من التعارض مع نص لابن جني يُعرِّف النحو فيه بقوله:[١]

«هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير[٢]، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شَذّ بعضهن[٣] عنها رُدَّ به إليها».

---

[١] - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ٣٥/١، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.

[٢] - لعله يقصد "التصغير". انظر السابق: ٤٣٨/٢.

[٣] - كذا في الأصل، ولعل الصواب: "بعضهم".

يطرح هذا النص غير إشكال. الأول أن ظاهره يشي – للوهلة الأولى– بأن ابن جني يذهب إلى أن القصد من وضع النحو العربي، الذي هو انتحاء سمت كلام العرب، أن يلحق "من ليسَ من أهل اللغة العربية" بأهلها! فهو –حسب هذا– يَقْصُرُ غرض وضع النحو على تعليم العربية للناطقين بغيرها. وهو أمر –لا شك– يتعارض مع جل روايات نشأة الدراسات النحوية لدى السلف، تلك الروايات التي تُؤكِّد أن سبب النشأة كان تقويمَ لسان "أهل العربية"، الذين فشا فيهم اللحن وانتشر بامتزاجهم بأهل الأمصار المفتوحة. بطريقة أخرى أقول: إن سبب نشأة الدراسات النحوية العربية كان تقويم لسان "أهل العربية"، وفقاً لما تَنُصُّ عليه الأغلبية الساحقة من الروايات. بيد أن ظاهر نص ابن جني يُفْهَمُ منه أنّ السبب كان تقويم لسان "الذي هو ليس من أهل اللغة العربية". فهل يعني ذلك أن ثمة تعارضاً بين الروايات ورأي ابن جني؟ أم أن ابن جني كان يأخذ برواية سعد ويترك الروايات الأخرى الكثيرة؟

ويتفرع من ذلك الإشكال إشكال آخر، فإذا صح أن ابن جني يقصد "الناطقين بغير العربية" بقوله: "من ليس من أهل اللغة العربية"، فإن في ذلك إقراراً واضحاً بأن أهل اللغة العربية– الذين هم الناطقون بها– كانوا كلهم ينتحون سمت كلام العرب من ناحية "الإعراب" وغيره. وهذا يعني أنهم لم يكونوا يلحنون،وأن اللحن كان مقصوراً على الناطقين بغير العربية زمن ابن جني على الأقل.

أمّا أن نقول بوجود تعارض بين نص ابن جني وروايات نشأة الدراسات النحوية، فأمر مستبعد؛ لأن من الغريب أن يأخذ ابن جني برواية وحيدة هي الرواية التي تتحدث عن سعد، ويترك الروايات الكثيرة الأخرى، خاصة أنه لم يتعرض لتلك الروايات بالمناقشة والتحليل. كما يبدو من غير المعقول أن يكون اللحن مقصوراً زمن ابن جني على الناطقين بغير العربية؛ ذاك أنه كان قد فشا في ألسنة العرب– فيما هو معلوم– زمن ابن جني وقبل زمنه بوقت طويل[1]، وهو نفسه يذكر– كما سيأتي لاحقاً– أن "أهل الحضر" من العرب لزمانه لا يقيمون إعراب الكلام[2].

أقول: إذا قُبِلَ منا ما سبق، كان لزاماً علينا أن نُقَلِّب النظر في النص، محاولين استنطاقه على نحو نُوجِّهُ أفهامنا معه وجهة مختلفة شيئاً ما.

---

[1] – انظر: ابن جني، الخصائص: ٢/٧ و ٢/١٠.

[2] – انظر: أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٢٣–٢٤، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة– القاهرة، دون تاريخ. وانظر السابق: ٢/٣١.

توقفنا قراءة النص على أن النحو انتحاء سمت كلام العرب، ويشمل كلام العرب -فيما يفهم من كلام ابن جني- جهتين: جهة الإعراب، وجهة غير الإعراب[1]. واتباع صفة كلام العرب من جهتيه هو الكفيل بأن يجعل المرء فصيحاً. أي أن المرء إذا هو استطاع تحقيق كلام العرب من جهة الإعراب وغيره، كان منتسباً إلى أهل اللغة العربية. "وأهل اللغة العربية" مصطلح يطلقه ابن جني على العرب الذين يتّبعون شروط "الفصاحة"، فيقيمون إعراب الكلام وغيره. بمعنى أنّ "الفصحاء" من العرب هم أهم اللغة العربية فحسب. وكل من أخلّ بشيء، أو بأشياء، من الإعراب وغيره لم يكن فصيحاً، ولم يكن – من ثَمَّ- منتسباً إلى أهل العربية الذين هم الفصحاء فقط. ولذلك، فالعربي الذي يُخِلُّ بالإعراب أو بغيره، يبقى عربياً من جهة الأرومة واللغة، غير أنه لن ينتسب بأي حال إلى أهل اللغة العربية "الفصحاء".

ويُذَكِّرنا ذلك بما نسمعه كثيراً، هذه الأيام، من بعض العرب الناطقين بالعربية، عندما يخاطبون أمثالهم من المشتغلين بدرس العربية الحريصين على تأديتها حسب طرائق اللغة الفصحى، قائلين لهم: "أنتم أهل اللغة"، أو : "أنتم أهل العربية". علماً بأن كلاً منهما عربي ناطق بالعربية.

إننا لو فهمنا من قول ابن جني: "مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية" أنه يقصد الناطقين بغير العربية لكان كلامنا محالاً[2]، بسبب أن ذلك سيعني أنّ الناطقين بغير العربية هم وحدهم الذين لا ينتحون سمت كلام العرب. وذلك يُفْضي إلى القول بأن اللحن كان حكراً على

---

[1] - أظن أن ابن جني يقصد بغير الإعراب تلك الأحكام التي تكون للكلم في ذواتها قبل تركيبها. ويشهد على ذلك الأمثلة التي ضربها في قوله: "كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب"، فهي أمثلة تنتمي كلها- في رأيي- إلى الصرف. وجدير بالذكر أن ابن جني يستخدم "الإضافة" ليعني بها النسب أو النسبة. وقد استخدم الإضافة و النسب بوصفهما مترادفين في سطر واحد. انظر الخصائص: ٤٣٨/٢. كما استخدم مصطلح "التركيب" ليدل به على البناء الصرفي أو تركيب الكلمة من جهة ترتيب حروفها. انظر الخصائص: ٧١/٢. كذلك أَطْلَقَ التركيب على مثل "حضرموت". انظر الخصائص: ٢٧٦/١. وبذلك يشمل النحو- عند ابن جني- الإعراب والصرف، وهذا يتفق تماماً مع ما يقوله في كتاب آخر من "أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره...فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة". [ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ٤/١، ط١،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ذو الحجة ١٣٧٣هـ = أغسطس ١٩٥٤م]. ولذلك فإنني لا أفهم من قول ابن جني "التركيب" تركيب الجملة وبناءها Syntax، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين [انظر-مثلاً-: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة: ص ٢٢١-٢٢٢، وانظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: ص ٢٠-٢١]. أريد أن أتوصل إلى القول: إن ابن جني عنى بالإعراب "النحو"، وبغير الإعراب "الصرف". وضَرَبَ أمثلة على غير الإعراب أو الصرف، ومنه "التركيب" الذي هو بناء "المركبات الصرفية".

[2] - من الباحثين الذين فهموا هذا الفهم المحال "علي فودة نيل". انظر: علي فودة نيل، أساسيات النحو العربي لغير الناطقين بالعربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الخامس، ١٩٧٧-١٩٧٨، ص١٥٥-١٥٦. وقد نُشِرَ هذا البحث لاحقاً مرة أخرى. انظر: علي فودة نيل، أساسيات النحو العربي لغير العرب، ضمن: أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، المجلد الأول: المادة اللغوية، إعداد وتحرير وتقديم: محمد حسن باكلا، ص ١٢٦-١٣٥، مطابع جامعة الرياض، الرياض، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الناطقين بغير العربية دون الناطقين بها، وهو أمر يخالف -كما أسلفنا- جل روايات نشأة الدراسات النحوية، كما يتعارض مع نصوص أخرى لابن جني نفسه.

ثمة نص لابن جني يُفْهَمُ منه أن الناطقين بالعربية لم يكونوا كلهم "فصحاء"، وأن "مَنْ ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة" هو العربي الذي لا يترك كلام الفصحاء ولا يخالفه. ويُفْهَمُ منه أيضاً أن كلام "فصحاء العرب" مُعْرَبٌ كله، وأن "أهل الحضر" قد خالفوا كلام فصحاء العرب؛ لأنهم أخلّوا بأشياء من "إعراب الكلام الفصيح". يقول ابن جني: [1]

«وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابِع عن مُتَّبَع، وليس كذلك أهل الحضر؛ لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام مَنْ ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم، وتأليفهم، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح. وهذا رأي أبي الحسن؛ وهو الصواب ».

وواضح من هذا النص، إضافة إلى ما ذُكِرَ، أن أهل الحضر – وهم عرب- كانوا يلحنون، ولحنهم إنما هو في "العلامات الإعرابية" ليس غير، ولكنه لحن مُخْرِجُهمُ من دائرة الفصاحة، مانعهم من الانتساب إلى اللغة العربية الفصيحة وأهلها الفصحاء.

ويؤكد شيئاً من ذلك نصٌّ آخر لابن جني، ذَكَرَ فيه انتقاض عادة الفصاحة في أهل المدر وأهل الوبر على حد سواء! يقول: [2]

«علة امتناع ذلك [3] ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو عُلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤْخَذَ عن أهل الوبر. وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يَرِدُ عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يُفْسِدُ ذلك ويقدح فيه، وينال ويغُضّ منه ».

---

[1] – ابن جني، الخصائص: ٣١/٢.

[2] – السابق: ٧/٢.

[3] – يقصد: ترك الأخذ عن أهل المدر.

أخلص من ذاك كله إلى أن ابن جني في نصه الذي يُعَرِّفُ فيه النحو بأنـــه "انتحـــاء سمت كلام العرب..."، لم يقصد الناطقين بغير العربية عندما قال: "ليلحق مَنْ ليس منْ أهـــل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم". إنما عنى العـــرب النـــاطقين بالعربية، بيد أنهم أولئك النفر من العرب الذين أخلوا بأشياء من الكلام الفصيح. ويكون ابـــن جني، حسب هذا الفهم، متفقاً تمام الاتفاق مع جل روايات نشأة الدراسات النحوية.

٣- سمت اللحن الفاشي أثر في سمت النحو العربي

أومأنا سابقاً إلى أن الدراسات النحوية لدى السلف نهضت لتلبي حاجة بـــدت ملحـــة نتيجة ظرف تاريخي. كانت تلك الحاجة هي القضاء على اللحن الذي أخذ ينتشر على ألســـنة أهل العربية باختلاطهم بأهل الأمصار المفتوحة[1]. ويظن الباحث أن من الطبيعي بعـــد ذلك، أن تكون دراسات السلف، تلك التي تصدت لمعالجة ذلك اللحن والقضاء عليـــه، ذات ســـمت يتوافق؛ بل يتطابق مع سمت ذلك اللحن. وليس غريباً أن يُهَيَّأ للمرء- في كثير من الأحيـــان- أن ذلك اللحن، بما له من طبيعة خاصة، كان يُوجِّه دفة الدراسات النحوية لدى السلف. يقـــول تمام حسان: [2]

«الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيسي فـــي تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها. فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجـــاً لظاهرة كان يُخْشى منها على اللغة وعلى القرآن، وهي التي سموها "ذيوع اللحن" ».

رغم ذلك، يذهب بعض الدارسين إلى أن "ذيوع اللحن" ليس كافياً لتفسير نشأة النحـــو. يقول أحد الباحثين: [3]

«غير أن "اللحن" وحده لا يفسر نشأة النحو وبخاصة على أول صورة وصل بها إلينا، وأعني بها كتاب سيبويه، والأقرب عندي أن النحو – شأن العلوم الإسلامية- نشـــأ "لفـــهم " القرآن».

وأحسب أن هذا الرأي مرجوح، لأنه يقوم على الاعتقاد بأن "الكتاب" يمثل أولية النحو العربي، في حين بات كثير من الدارسين المحدثين مقتنعاً بحقيقة علمية حتميـــة، «وهـــي أن

---

[1] – انظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمـــن الكـــردي، ص ٧-١١،ط٢، دون تاريخ. وانظر: علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر الثاني الهجري،ص ٣٥.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١١.

[3] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص ١١، دار النهضـــة العربيـــة للطباعـــة والنشـــر، بـــيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. ويرى باحث آخر «أن شيوع الخطأ وفشو اللحن ليس هو كل شيء، بل ليس السبب الأول في وضـــع النحو، وإنما هو سبب من أسباب عدة، قد يكون من أهمها وأخطرها بلا ريب ». ولكنه اكتفى بذلك فلم يذكر لنا الأســـباب الأخرى. [انظر، أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ص ٢٠، مطبعـــة المجمـــع العلمـــي العراقـــي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م].

كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه » [١]. وقد أورد "ابن النديم" نصاً مفاده أن اثنين وأربعين إنساناً – منهم سيبويه– اجتمعوا على صنعة كتاب سيبويه. «وليس يعني هذا النص إلا أن سيبويه انتفع بجهود النحويين قبله الذين بلغ تعدادهم هذا القدر » [٢].

ولكن اتخاذ "اللحن" مُفَسِّراً لنشأة النحو، لا يعني بحال أننا نرفض عَدَّ "فهم القرآن" سبباً لتلك النشأة. غير أن الرفض يَنْصَبُّ على عد "اللحن" و "الفهم" أمرين مختلفين، إذ إنهما – في تقديري– سبب واحد، لا سببان. فالمتتبع لروايات نشأة النحو واجد فيها روايات تتحدث عن اللحن وقد لحق– على ألسنة بعض العرب– بالقرآن الكريم[٣]، وهو لحن كان – في كل مرة– مما يُزيح المعنى عن وجهه، الأمر الذي كان يَحول دون "فهم" القرآن الكريم الفهم الصحيح، بمعنى أن ظهور اللحن وإرادة الفهم – فهم اللغة وفهم القرآن– حقيقة واحدة لا انفصام لها.

وقد يكون من الضروري ونحن نتحدث عن "أولية" النحو العربي، أن نتذكر دائماً أمراً إخال أنه في غاية الأهمية، وهو أن نفرق بين "أوليتين" للنحو العربي – إن جاز التعبير–: أولية التفكير النحوي، وأولية "التأليف" النحوي. وطبقاً لهذا، فإن كتاب سيبويه يمثل أولية "التأليف" النحوي، أما روايات اللحن فتتحدث عن جهود تُمثِّل أولية "التفكير" النحوي[٤].

ويبقى من المرجَّح عندي وجود علاقة تربط بين" ذيوع اللحن" ونشأة الدراسات النحوية. وإذا صَحَّ ذلك، كان من الطبيعي أن يُرجِّح المرء بالقدر نفسه وجود علاقة تربط بين طبيعة ذلك اللحن وطبيعة تلك الدراسات. فإذا قيل إن اللحن الذي فشا على ألسنة أهل العربية كان ذا "طبيعة" خاصة، بات من المسلم به أن النحو العربي هو الآخر ذو "طبيعة" خاصة، أو هو من نفس جنس تلك الطبيعة الخاصة التي لذلك اللحن.

وقد تأكد لنا فيما مضى، وذلك باستعراض بعض روايات نشأة الدراسات النحوية، أن اللحن الذي يجترحه الناطقون بالعربية إنما هو لحن في العلامات الإعرابية. وهذا ما أظهره

---

[١] – سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، تقدم المحقق: ١/٢٥، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

[٢] –سيبويه، الكتاب، تقدم المحقق: ١/٢٥.

[٣] – انظر– مثلا–: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص ٣٤–٣٥.

[٤] – لا يظنن امرؤ أن هناك تعارضاً بين هذا الذي أقوله، وبين تسمية روايات اللحن بروايات نشأة الدراسات النحوية، ذاك أن الدراسات النحوية يُقْصَدُ بها الجهود كلها التي تشمل التفكير والتأليف النحويين.

بجلاء نص ابن جني المذكور سابقاً، ذاك الذي ذهب فيه- وهذا مدهش حقاً- إلى أن كلام "أهل الحضر"، مع ما ينطوي عليه من اللحن، مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في الحروف والتأليف. وأوْضَحَ ابن جني أن كلام "أهل الحضر" يفترق عن كلام فصحاء العرب، من جهة أن الأول يُخِلُّ بأشياء من الإعراب، ليس غير. ومن المُدْهِش، أيضاً، أن ابن جني يبدو معترضاً على ما يقوم به "أهل الحضر" من التظاهر فيما بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، فيردّ بقوله: (١)

«غير أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم، وتأليفهم، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح ».

ويَعْضُدُ رأيَ ابن جني من بعض جوانبه قالةٌ للفراء يقابل فيها بين "إعراب" أهل البدو، و "لحن" أهل الحضر. ولا يحتاج المرء إلى كبير تأمل ليستنتج أن المقابلة بين "إعراب" البدو و"لحن" الحضر يفضي إلى القول بأن اللحن كان في الإعراب: (٢)

«إن طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن ».

ويؤيد ذلك ، أيضاً، قول أبي الطيب اللغوي: (٣)

" واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأَحْوَجَ إلى التعلم الإعراب".

وقول أبي بكر الزبيدي: (٤)

«ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها، والمُوَضِّحُ لمعانيها».

ونجد في أرجوزة رؤبة بن العجاج التي مدح فيها بلال بن أبي بردة، جمعاً بين "اللحن" والإعراب:

فُزْتَ بِقَدْحَيْ مُعْرِبٍ لم يَلْحَنِ(٥)

---

١ - ابن جني، الخصائص: ٣١/٢.

٢ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ص ١٣١.

٣ - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: ص ٢٣.

٤ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ص١١.

٥ - انظر: ابن منظور، لسان العرب: (لحن).

ومما يزيد من اقتناعنا بأن اللحن كان في العلامات الإعرابية، ما جاء في مادة (لحن) في بعض المعاجم العربية: [١]

"لَحَنَ في كلامه، إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ".

وقد ورد في (لسان العرب) تعليق، على البيت الآتي:

مَنْطِقٌ صائِبٌ وتَلْحَنُ أحيانًا، وخَيْرُ الحديثِ ما كانَ لَحْنا

بالقول: [٢]

«ومعنى قوله: "ولحن أحياناً" أنها تخطئ في الإعراب، وذلك أنه يُسْتَمْلَحُ من الجواري، ذلك إذا كان خفيفاً، ويُسْتَثْقَلُ منهن لزوم حاقّ الإعراب ».

وقد ذهب إلى مثل ذلك مِنْ قبل كل من ابن قتيبة [٣] ، وابن عبد ربه[٤].

ويُفْهَمُ من بعض نصوص لابن خلدون أن العرب لعهده كانوا يتكلمون لغة مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير، ولكنّ الاستقلال والمغايرة إنما قد وقعا بسبب فقدان الإعراب. يقول:[٥]

«وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري، ولم يُفْقَدْ منها إلا دلالة الحركات على تَعيُّن الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدلّ على خصوصيات المقاصد ».

ويزيد فكرته وضوحاً عندما يقول مكرراً : [٦]

«ولم يُفْقَدْ من أحوال اللسان المدوّن إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط، الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة ومَهْيَعاً معروفاً وهو الإعراب».

ثم يقول: [٧]

---

[١] - الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، أساس البلاغة، (لحن)، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية- مركز تحقيق التراث: جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣م.

[٢] - انظر: ابن منظور، لسان العرب: (لحن).

[٣] - انظر: ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري)، عيون الأخبار، ص (م) و ١٦٢/٢، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، دون تاريخ.

[٤] - انظر: ابن عبد ربه (أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي)، العقد الفريد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه: أحمد أمين وزميلاه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.

[٥] - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي)، مقدمة ابن خلدون، الفصل الثامن والثلاثون، ص ٥٥٥، ط٦، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

[٦] - السابق: ص ٥٥٦.

[٧] - السابق: ص ٥٥٧.

«ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه ».

أريد من ذلك كله أن أخلص إلى القول: إن اللحن الذي ظهر على ألسنة الناطقين بالعربية، ما كان إلا لحناً محصوراً في العلامات الإعرابية [١]. وبما أن النحو ظهر ليعالج ذلك اللحن، فيكون من الطبيعي أن يتسم النحو بميسم اللحن وطابعه. فإذا كان اللحن لحن إعراب، فإن النحو هو الآخر نحو إعراب.

صحيح أن هناك أخطاء نصت عليها بعض كتب التراث، وهي أخطاء لا تتعلق بالعلامة الإعرابية، إنما تتعلق بالصوت والصيغة والتركيب. غير أنها أخطاء لم يُذْكَرْ لها قسيم في سياق الحديث عن نشأة الدراسات النحوية، وهذا جد مهم، وعلينا تذكره دائماً. وقد أشْكَلَ الأمر على بعض الباحثين المعاصرين، فذهب إلى أنّ النحاة اهتموا بالعلامات الإعرابية «على الرغم من أن اللحن الذي ذاع بين الموالي والعرب المخالطين لهم لم يكن مقصوراً على العلامة الإعرابية وحدها، وإنما كان يَصْدُقُ أيضاً على أخطاء صوتية وصرفية ومعجمية، وعلى أخطاء نحوية تتعدى مجال العلامة الإعرابية أحياناً إلى مجالات الرتبة والمطابقة » [٢]. أقول: إن ذلك الرأي ليس صواباً كله، ليس صواباً من جهتين: من جهة أن تلك الأخطاء الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية المشار إليها أخطاء لا نظير لها في معرض الحديث عن نشأة النحو. كما أنه رأي جانب الصواب من جهة أن تلك الأخطاء، علاوة على ما سبق، أخطاء لم يجترحها الناطقون بالعربية، بل الناطقون بغير العربية، والناطقون بالعربية هم مدار اهتمام الروايات، ومدار اهتمام الدراسات من بعد.

---

[١] - يَذْكُرُ أبو الطيب اللغوي رواية لم يكن اللحن فيها لحناً إعرابياً، وهو أن رجلاً قال: "سقطت عصاتي". (انظر: مراتب النحويين، ص ٢٦) والصحيح في نظرهم أن يقول الرجل: "سقطت عصاي". والحقيقة أن هذا أَدْخَلُ في باب التطور اللغوي الذي يطرأ على اللغات كلها، وقد أصبح قاراً في الدرس اللغوي الحديث أن التطور اللغوي يصيب مستويات اللغة جميعها، وهو سمة من سمات تلك اللغات. (انظر: إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص ٢٧-٣٩، ط٣، دار الأندلس، بيروت، ١٩٩٣). ويمكن تفسير "التطور" في عبارة الرجل في ثلاثة أمور : الأول أن الناطق اللغوي ما عاد في مرحلة لغوية لاحقة يكتفي بتأنيث الكلمة تأنيثاً مجازياً، بل راح يُظْهِرُ علامة التأنيث طرداً للقاعدة على وتيرة واحدة، فيقول: (حمرة) و (كبدة)، ومثلها في ذلك (عصاة). والأمر الثاني، أن الناطق وجد في قوله: (عصاي) – عند التسكين– أن المقطع الثاني (ص ح ح ص) قُفِلَ بصوت شبه حركة semi-vowel وهو الياء، مسبوقاً بحركة طويلة هي الألف، ففرّق بينهما بالتاء لنصبح أمام ثلاثة مقاطع: (عصاتي). والأمر الثالث، أنه قد يكون في الأمر قياس Analogy على كلمات مثل : (صلاة) و (زكاة) ، فقال: (عصاة)، قافلاً المقطع الثاني (صا) بصوت انفجاري مهموس (التاء).

[٢] - مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٢١، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان/ مصر ، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت، ١٩٩٧. وقد استفاد هذا الرأي من تمام حسان، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٢.

ويؤكد ما أذهب إليه إحصاء قام به أحد الباحثين المحدثين، شمل مسائل اللحن مما ورد في أوائل نشأته، وقد بَلَغَتْ خمساً وثلاثين مسألة، جُمِعَتْ من " البيان والتبيين" للجاحظ، و "عيون الأخبار" لابن قتيبة، و "العقد الفريد" لابن عبد ربه.

وقد ظهرت له تلك المسائل على النحو الآتي:

عشرون مسألة يظهر اللحن فيها في الإعراب.

وثماني مسائل يظهر اللحن فيها في الأصوات، والصيغ، ومجال استعمال الكلمة.

وست مسائل يظهر اللحن فيها في بنية الكلمة.

ومسألة واحدة نشأ اللحن فيها عن التصحيف.

وأما ما يهمنا من ذلك الإحصاء فهو النتيجة التي تَوَصَّلَ إليها ذلك الباحث، وهي نتيجة تتطابق مع ما أذهب إليه من أن لحن الناطقين بالعربية مقتصر على علامات الإعراب. والأخطاء الأخرى المتعلقة بالصوت والصيغة والتركيب، إنما كانت حكراً على الناطقين بغير العربية، قال "عبد العزيز مطر": [١]

«أما حالات الخطأ في الإعراب فقد رويت عن شخصيات عربية معروفة بأسمائها...وأما حالات الخطأ في الأصوات والصيغ والبنية، فقد رويت عن الموالي[٢]، وهم كذلك مذكورون بأسمائهم أو صناعتهم... وهذا يؤيد أن خطأ العربي في الإعراب كان أول مظهر من مظاهر اللحن في أوائل نشأته ».

ثم إن القول بأن لحن الناطقين بالعربية قد طال مستويات اللغة كلها، ينطوي على إقرار ضمني بأنه لحن لم يختلف عن لحن الناطقين بغيرها، لأن هذا الأخير أتى على المستويات كلها أيضاً. والحق أن ذلك لا يصح، لأنه يصطدم بحقيقة من الضروري ذكرها في هذا المقام، وهي أن السلف- رحمهم الله- لما رأوا أن لحن الناطقين بغير العربية موسوم بسمة خاصة تُمَيِّزُهُ عن لحن الناطقين بها، خصصوا للأول مصطلحاً لا يجوز إطلاقه على الثاني، ذلكم المصطلح هو : "اللُّكنة". جاء في "اللسان": [٣]

---

[١] - عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٣٠، وزارة الثقافة- الجمهورية العربية المتحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

[٢] - لا يعني ذلك أن الموالي لم يكونوا يخطئون في الإعراب، فإذا كان العرب أنفسهم يخطئون فيه فكيف بالموالي لكني أفسر عدم اهتمام السلف برصد أخطاء الموالي الإعرابية بأنه قد ينطوي على إشارة مفادها أن الأخطاء الصوتية والتركيبية والمعجمية أخطر من الأخطاء الإعرابية، إذ كثيراً ما تحول الأولى دون الفهم.

[٣] - ابن منظور، لسان العرب: (لكن).

"اللُكنةُ: عُجْمَةٌ في اللسان وعِيٌّ...ابن سيده: الألكن الذي لا يقيم العربية من عُجْمَةٍ في لسانه ...المبرد: اللكنة أن تَعْتَرض على كلام المتكلم اللغة الأعجمية[1]. يقال: فلان يرتضخ لُكْنَةً رومية أو حبشية أو سندية أو ما كانت من لغات العجم".

ويقول "عبد الحميد الأقطش": [2]

«صارت اللكنة تعني مجموع الأخطاء اللغوية بعامة، شريطة أن تكون من العجم».

إذن، فمصطلح "اللكنة"، الذي خصت به أخطاء الناطقين بغير العربية في التراث، لم يكن ليظهر لولا تميز هذه الأخطاء عن أخطاء الناطقين بها.

وأضيف إلى ما سبق، أن القول بانتماء لحن العرب إلى مستويات اللغة كلها، يعجز عن تفسير سر اهتمام النحو العربي بالعلامات الإعرابية. فإذا كان صحيحا أن النحو قام ليعالج اللحن، وأن اللحن – فيما يقول بعض الباحثين– كان شاملا مستويات اللغة جميعها، فلم "اختار" النحاة لحن "العلامات الإعرابية" فقط ليهتموا به؟ ولهذا كان طبيعيا أن يتجنى أولئك المتبنون لذلك الرأي، على النحو العربي ونحاته، فمن عجب يرجح أحدهم « أن توصل أبي الأسود إلى الرموز الكتابية الدالة على "الضمة" و "الفتحة" و "الكسرة" هو ما جعل درس النحو العربي يتخذ العلامة الإعرابية محورا له » [3] . وهو رأي – كما لا يخفى– يسطح النحو ويسذج النحاة.

غير أن القول باقتصار لحن الناطقين بالعربية على العلامات الإعرابية، يقدم تفسيرا كافيا لاهتمام دراسات السلف بتلك العلامات، وإيلائها عناية خاصة. كما أن في ذلك القول، في الوقت نفسه، تفسيرا لقلة اهتمام السلف بالتركيب الاهتمام المرجو.

وقد يكون فيما سبق، ما يرجح خطأ من يرى أن النحو العربي اهتم بالإعراب بسبب «أن الإعراب في الواقع هو أعسر ما في النحو وأصعبه وأكثره مشقة » [4].

وأذهب بعد ذاك كله إلى أنه ليس بمكنة أي باحث أن يرى في صنيع السلف أي ضير[5]. فاهتمامهم بالعلامات الإعرابية ليس معزوا إلى قصور في أدواتهم، أو إلى خلل في

---

[1] – لاحظ أن المبرد يشير هنا صراحة إلى ما يكون من تأثير للغة الأم أو الأصلية (الأعجمية) في اللغة الثانية (العربية).

[2] – عبد الحميد الأقطش، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى: دراسة تحليلية في ضوء أثارات عن اختلاط السكان بالبصرة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٩٨، ص ٥٨.

[3] – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ٢١.

[4] – أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي: ص ٢١. وانظر : ص ٢٥.

[5] – يقول "إبراهيم مصطفى": «النحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة». [إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ٢–٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧].

ويقول الصبان:[١]

«واصطلاحُ المتأخرين تخصيصُه بفن الإعراب والبناء، وجعلُهُ قسيمَ الصرف، وعليه فيعرَّف بأنه علم يُبْحَثُ فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يَعْرِضُ لها من الإعراب والبناء ».

ولذلك لا يعجب المرء عندما يعلم أن "الإعراب" هو الغاية التي يسعى إليها علم النحو. يقول الرضي: [٢]

«المقصود الأهم من علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة تَوَقُّفَ المركب على جزئه ».

يتبين مما سبق أن العلاقة بين "النحو" و "الإعراب" علاقة وثيقة تكاد تكون كعلاقة الشيء بنفسه. جاء في "اللسان": [٣]

«النحو: إعراب الكلام العربي...ابن السكيت: نحا نحوه إذا قصده، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حَرَّفه، ومنه سُمِّيَ النحوي، لأنه يُحَرِّفُ الكلام إلى وجوه الإعراب[٤] ».

وقد أصبح مصطلح "النحو"، في بعض الأحيان، مرادفاً لمصطلح "الإعراب". إذ يُصرِّح "الزجاجي" بأن النحو يسمى إعراباً؛ لأن الغرض طلب علم واحد [٥]. وقد أطْلَقَ بعضهم مصطلح "علم الإعراب" قاصداً به " النحو"[٦]. وجاء في "لسان العرب": [٧]

«الإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ».

ثم أورد ابن منظور بيتاً اسْتُخْدِمَتْ فيه لفظة مشتقة من "الإعراب" لِيُدَلَّ بها على المشتغِلين بالنحو:

ماذا لقينا مِن المستعربين ومِنْ   قياسِ نحوهمُ هذا الذي ابتدعوا [٨]

---

١ - الصبان (أبو العرفان محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ١٦/١، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.

٢ - الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي)، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، ٧/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. وانظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص ١.

٣ - ابن منظور، لسان العرب: (نحا).

٤ - لعل من الواضح أن هذا الرأي يَعُدُّ خلو الكلام من الإعراب الأصل، والإعراب إنما هو طارئ.

٥ - انظر: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ص ٩١،ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣.

٦ - انظر : ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، خطبة الكتاب: ٨/١، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ. وانظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص ١٥.

٧ - ابن منظور، لسان العرب : (عرب).

٨- انظر السابق نفسه.

ولعل مما يكفي لإظهار أن النحو إعراب عند السلف، أنـــهم أطلقـــوا علـــى التحليـــل "النحوي" للنص اسم "الإعراب"[١].

ينضاف إلى ما سبق، أن الصورة الفعلية والسيرورة العملية اللتين جـــاءت دراســـات السلف وفقهما، تشهدان باهتمامهم بالعلامات الإعرابية اهتمامـــاً يفـــوق الاهتمـــام بـــالظواهر الأخرى لبناء الجملة. وليس أدلَّ على ذلك من أنهم قسموا أبواب النحـــو بحســـب العلامـــات الإعرابية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات. وتَرَتَّبَ على ذلك أنهم درســـوا اسم "كان" وخبر "إن" ضمن باب المرفوعات، وخبر "كان" واسم "إن" ضمن المنصوبات. كمـــا درسوا أسلوب الاستثناء في باب المنصوبات، وجمعوا بين التوابع الخمسة في باب واحد علـــى أساس الناحية الإعرابية ليس غير[٢].

وعلى أي حال، يبقى صحيحاً القول: إن الإعراب وإنْ كانَ رداءً التفّ به نظر النحـــاة في النظام النحوي للعربية، إلا أنه أَسْلَمَ إلى رسم قواعد للنظم فـــي بعـــض الأحيـــان، وذلـــك للترابط العضوي القائم بين "النحو" و "النظم".

٤ - النحو علم العربية

انتهيت في الصفحات الماضية إلى عدة أمور، أهمها ثلاثة رئيســـة. الأول أن النحـــو العربي موجه للناطقين بالعربية دون غيرهم. والأمر الثاني، أن اللحن الذي يجترحه النـــاطقون بالعربية ذو سمت واحد في أغلب الأحيان، وهو أنه يصبّ في خانـــة العلامـــات الإعرابيـــة، وذلكم هو السبب في أن النحو العربي – وهذا هو الأمر الثالث– نحوٌ يسيرُ بهدي من علامـــات الإعراب.

[١] – انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢٣٢.

[٢] – انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص ٣-٦. وانظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ٢٥-٢٦.

ولكن الأصل في النحو – فيما يقدر كثير من الباحثين المحدثين– أن يكون علم العربية، فيشمل الأصوات والصيغ والتركيب والدلالة والمعجم. يقول "إبراهيم مصطفى" مثلا:[١]

« النحو – كما نرى، وكما يجب أن يكون – هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها».

ومن الباحثين فريق على الاقتناع، وعلى التمسك، بأن النحو العربي كان في مبتدئه وعند المتقدمين من النحاة، علم العربية. وأن المتأخرين من النحاة هم الذين ألزموه فرعا من الفروع، انصرف إليه والتزم به، فجعلوه علما مختصا بالإعراب والبناء[٢]. ويستدلون على ذلك بتعريف "ابن عصفور" للنحو: [٣]

«النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها».

وقد عقب "الأشموني" على ذلك بالقول: [٤]

«فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا : "علم العربية"، لا قسيم الصرف».

ويزيد "الصبان" الأمر وضوحا عندما يشرح فيقول: [٥]

---

١ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص ١.

٢ – انظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ص ١٧.

٣ – ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد الأندلسي)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ص ٤٤، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية– لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، دون تاريخ.

٤ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضمن (حاشية الصبان): ١٦/١. أورد "أحمد عبد الستار الجواري" هذا القول على أنه لابن عصفور في المقرب. (انظر: نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ص ١٦)، وعندما عدت إلى مقرب ابن عصفور لم أجد القول فيه. ولما عرفت أن "الجواري" ينقل عن "شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، رجعت إليه فألفيت محققه قد وقع في خطأ ضلل بعض الباحثين، إذ إنه بعد أن أثبت تعريف النحو (العلم المستخرج بالمقاييس ...)، قال : (قال صاحب المقرب: نعلم أن المراد هنا بالنحو ...). وحسب هذا يكون تعريف النحو للأشموني، والآخر لابن عصفور. [انظر : الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد) ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد الحميد، ١٧/١، المكتبة الأزهرية للتراث، دون تاريخ]. والصحيح أن يورد التعريف ثم يكتب : (قاله صاحب المقرب ، فعلم أن...).

٥ – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ١٦/١. وثمة نص للخضري في حاشية على ابن عقيل يحدد فيه النحو بأنه: « يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى. ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما...وعلى الثاني يختص بأحوال التراكيب» . [انظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة: ص ٢٢٢].

«هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرَّف بأنه علم يُبْحَثُ فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يَعْرِضُ لها من الإعراب والبناء».

والذي يعزز الرأي عندهم أن بعض كتب النحو قد اشتملت على غير علم من علوم العربية[1]. فكتاب سيبويه- مثلا- جاء«مشتملاً على مسائل الصرف والنحو وكثير من قضايا الأصوات»[2].

والقول بأن النحو عند النحاة المتقدمين كان علم العربية، ينطوي على بعض الحق ليس غير. إذ صحيحٌ أنّ بعض كتب النحو – خاصة المتقدمة منها- قد ضَمَّت إلى مسائل النحو، مسائل تعود إلى الصرف والصوت، يقول "ابن جني": [3]

« يدلك على ذلك [4] أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ».

غير أن ذاك لايسوغ لنا القول: إن النحو عند أولئك النحاة كان علم العربية.

لقد أصبح واضحاً من المباحث الفائتة أن الناطقين بالعربية، لم يجترحوا أخطاء لغوية يمكن لها أن تنتمي إلى "الصوت" أو "الصيغة". ويؤكد "علي أبو المكارم" بعضاً من هذا إذ يقول: [5]

«نلحظ أن الخطأ في الصيغ – على تعدد صوره- لم تُشِرْ إليه الحوادث في فترة نشأة الدراسات النحوية ».

وإذا كان من الصحيح الربط بين طبيعة اللحن وطبيعة الدراسات، وكان اللحن – فيما نقول- لحن علامات إعرابية في الغالب، فلِمَ نجد في بعض دراسات السلف المتقدمة مسائل "صوتية" وأخرى "صرفية"؟ بعبارة أخرى: لِمَ درس النحاة مباحث صوتية وصرفية في كتبهم

---

[1] – الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)، العُمُد: كتاب في التصريف، تحقيق: البدراوي زهران، مقدمة المحقق: ص٨،ط٢، دار المعارف،١٩٨٨.

[2] – كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة: ص ٢٣. وانظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: ص ١١١-١١٢.

[3]– المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: ٤/١.

[4] – يقصد ابن جني بـ "ذلك" فكرة أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق.

[5] – علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: ص ٣٩.

النحوية، رغم أنها مباحث لا ترتدُّ إلى العلامات الإعرابية، أو رغم أننا لا نعثر على أخطاء صوتية أو صرفية اجترحها اللسان العربي ونصت عليها روايات نشأة النحو؟

وينبغي أن نلاحظ ملاحظة ذات قيمة كبيرة في هذا السياق.وهي أن منطق الأشياء رغم أنه يقضي بأنْ تُقَدَّمَ مباحث الأصوات والصرف على مباحث النحو، إلا أن الواقع أنها "تأخرت" في كتب النحو، كما أشار ابن جني. ولمَ يَفُتْهُ أن يفسِّر سبب ذلك "التأخير"،أو سبب ذلك "الترتيب". إذ يرى أن التصريف لمّا كان لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة.ولكنْ بسبب كون التصريف عويصاً صعباً بُدِئَ قبله بمعرفة النحو[1]. ويبدو أن "ابن عصفور" قد التقط من ابن جني ذلك الرأي عندما قال: [2]

«وقد كان ينبغي أنْ يُقَدَّمَ علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها، من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّرَ، لِلُطفه ودِقَّته، فَجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تَدَرَّبَ، وارتاض للقياس».

ومع ما ينطوي عليه ذلك الرأي من "تعليمية" صحيحة، تستلزم تقديم السهل على الصعب، إلا أنه يبقى غير مُقْنِع في هذه المسألة على وجه التحديد. ذاك أنه إن صَدَقَ على التصريف- وهذا محال بما سيأتي لاحقاً- فإنه لا ينطبق على الأصوات.

إنما الصحيح في نظري، أن السبب الذي دعا بعض السلف إلى الجمع بين مباحث الأصوات والصرف، إلى جنب مباحث الإعراب، هو السبب ذاته الذي جعلهم يؤخرون المباحث الصوتية والصرفية على المباحث النحوية. وهو أن النحاة المتقدمين لم يقصدوا إلى درس مسائل الصوت والصرف قصداً، وأظن أنهم ما كانوا يتوقعون التعرض لها، أو التوصل إليها. بل إنهم أقبلوا على العربية، في بداية الأمر، لدراسة الظاهرة المتعلقة باللحن فقط، وهي ظاهرة الإعراب. وما كانت الظواهر اللغوية الأخرى، الصوتية والصرفية، حينها في أذهانهم.

---

[1] - انظر: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني:١ /٤-٥.

[2] - ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد الأندلسي)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ١/٣٠-٣١، ط١، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

ولكنها جاءت إفرازاً طبيعياً، ونتيجة حتمية، لدرسهم الإعراب، وتقليبهم النظر في أواخر الكلمات العربية في حين تركيبها، بغية التعرف على الأسباب أو العوامل التي تجعل أواخر الكلمات تتغير من حين إلى حين في الجمل المختلفة. وفيما يلي زيادة بيان:

بعد أن ثبت للنحاة أن اللحن المنتشر في ألسنة أهل العربية كان لحن "علامات إعرابية"، ولما كانت تلك العلامات مما تختص بها أواخر الكلمات، طفقوا ينظرون في تلك الأواخر بهدف دراسة "اختلاف" علاماتها وتغيرها في الجمل المختلفة، بغية التوصل من بعد، إلى جملة القواعد التي تضبط الاستعمال اللغوي، فتعصم اللسان، وتصون الأقلام. وكان مما لاحظه النحاة، وهم يدرسون أواخر الكلمات، أن الاختلاف والتغير في العلامات الإعرابية خاصية تتسم بها أواخر بعض الكلمات فقط، بينما لا أثر لذلك الاختلاف في حال طائفة أخرى من الكلمات. وبعبارة ثانية: وجد النحاة أثناء دراستهم ظاهرة تغير العلامات الإعرابية، أن طائفة من الكلمات تَقْبَلُ أواخرُها تلك العلامات، فدرسوها وقالوا بالعوامل تفسيراً لتلك العلامات واختلافها. ووجدوا أيضاً، أن طائفة أخرى من الكلمات أواخرُها ثابتةٌ لا تتغير بتغير تلك "العوامل". وقد عَبَّروا عن هذا "الثبات" الملازم لأواخر بعض الكلمات، المستعصي على "التحرك" أو "التغير"، بمصطلح "البناء" . وذلك في مقابل مصطلح "الإعراب" الذي يقوم على "التحرك" أو "التغير"[١].

وتنتمي الطائفتان عند النحاة، إلى النوع الأول من أحكام الكلم، وهي الأحكام التركيبية، وهي أحكام تكون للكلم في حين تركيبها[٢]، أو هي أحكام توصلوا إليها بالنظر في أواخر الكلمات في حين تركيبها، وقد عبروا عن تَيْنكم الطائفتين ببابي الإعراب والبناء.

ولكنّ النظر في أواخر الكلمات، ودراسة علامات إعرابها، أفضيا إلى أمر آخر. فقد توصلوا إلى أن ثمة طائفة من الكلمات، تتغير أواخرها بتركيب الكلم، فهي من هذا الجانب منتمية إلى أحكام الكلم التركيبية، غير أنهم لاحظوا أنه تغير لا علاقة له في الوقت نفسه بالعوامل، وبسببٍ من هذا لم يُمْكِنْهمُ أن يضموا تلك الكلمات إلى باب الإعراب. وبطبيعة الحال، لم يُمْكِنْهُم أن يضموها إلى باب البناء، لأن أواخرها تقبل نوعاً من التغير، ولكنه في الوقت نفسه تغير ليس إعرابياً. ومن هنا برزت دراستهم للظاهرة الصوتية المصطلح عليها في

---

[١] – يقول الرضي: "الظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف؛ ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً"، (الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٤/١).

[٢] – انظر: ابن عصفور، المقرب: ص ٤٦.

كتبهم بالإدغام. إذ تبين لهم أن الصوت الأخير لكلمة ما، إذا ماثل الصوت الأول للكلمة التي تليها، فإنه يتعرض لتغيير. وأطلقوا على هذا إدغامَ المثلين [١].

كما ظهر لهم في السياق نفسه، أن هناك تغيراً شبيهاً بالسابق، إلا أنه لا يكون بين صوتين "مثلين"، بل بين صوتين "متقاربين". ولعل هذا هو الذي اضطر السلف إلى دراسة الأصوات العربية، وذلك لمعرفة خصائصها ومخارجها، ليكون بمكنتهم بعد ذلك معرفة ما يتقارب أو يتماثل من الأصوات، وتمييزها من الأصوات المتباعدة.

والشيء نفسه يقال في ظاهرة التقاء الساكنين من كلمتين، وفي الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن، والوقف، والتقاء همزة من آخر كلمة بهمزة من الكلمة التالية لها. فكلها ظواهر لغوية صوتية وفنولوجية، لا علاقة لها بالعلامات الإعرابية، لكنهم انتهوا إليها بإمعان النظر في أواخر الكلمات، أثناء دراسة اختلافها في حين تركيبها.

كما تأدى بهم النظر في أواخر الكلم إلى ملاحظة أن الانتقال من آخر "حرف" في الكلمة، إلى كلمة تالية مبدوءة بهمزة "خاصة"، يُسقِطُ الهمزة، فأطلقوا عليها "همزة الوصل"، وأفردوا لها حديثاً. كما تعرفوا بذات النظر على المثنى الذي آخره (ان) أو (يْنِ)، وعلى جمع المؤنث السالم المنتهي بـ (ات)، وعلى جمع المذكر السالم المختوم بـ (ونَ) أو (ينَ)، وعلى التاء التي تلحق الاسم للتأنيث. وهم، بملاحظة ذلك، يكونون قد تعرفوا على اشتقاق تلك الكلمات وطرق صوغها. وقد اكتشفوا، أيضاً، أثناء النظر في أواخر الكلمات، أن هناك نونين "لاتلحقان إلا الأفعال غير الماضية"[٢]، فخصصوا لهما باباً، هو باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفية[٣].

أقول: صحيحٌ أن دراسة العلامات الإعرابية بالنظر في أواخر الكلمات في حين تركيبها قد أدت إلى وضعهم القواعد المتعلقة بالمثنى، والجمع السالم بنوعيه، واشتقاق الاسم المؤنث، ونوني التوكيد، ...إلخ، إلا أنهم أدركوا أنهم يقومون باستنباط قواعد لا تتأثر بتركيب الكلمات داخل السلسلة الكلامية. ومن هنا توصلوا إلى القول بالأحكام التي تكون للكلمات في ذواتها قبل تركيبها، وهي – عندهم– النوع الثاني من الأحكام التي تكون للكلم[٤].

---

[١] – انظر : ابن عصفور، المقرب، ص ٣٤٦-٣٤٧.

[٢] –السابق: ص ٤٢٨.

[٣] – انظر السابق نفسه.

[٤] – انظر السابق: ص ٣٩٠.

صفوة القول أن النظر في أواخر الكلمات هو الذي مكَّنَ النحاة من وضع نوعي القواعد المعروفين: القواعد المتعلقة بالكلمات في حين التركيب (كالإعراب، والبناء، والإدغام، والتقاء الساكنين، ...إلخ)، والقواعد التي تخص الكلمات قبل تركيبها (كالتثنية، والجمع جمعاً سالماً ، والتأنيث بالتاء آخر الاسم، والتوكيد بالنونين الشديدة والخفيفية، ...إلخ)[١].

ومن ثم تَفَتَّحَتْ أذهان السلف، وأُثيرَ وعيهم، على وجود أحكام تعود إلى الصيغة أو بنية الكلمة بعيداً عن التركيب، ولا علاقة تربط بين تلك الأحكام وعلامات الإعراب. فراحوا ينظرون في مختلف الكلمات، مِنْ حيث الأبنية الداخلية لها، ولكن بمعزل عن التركيب هذه المرة، وإذا بهم يتوصلون إلى مزيد من القواعد التي لا تتجاوز حدود الكلمة المفردة المعزولة عن التركيب. ومما قالوا به في هذا الصدد، قواعد تجعل «حروف الكلمة على صيغ مختلفة من المعاني، نحو : (ضَرَبَ)، و (ضارَبَ)، و (تَضارَبَ)، و(اضطَرَبَ) »[٢]. وهي قواعد تشمل «التصغير، والتكسير، والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشْتُقَّ منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول، أو اسم الزمان، أو المكان، أو المصدر، أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسيْن"[٣]. كما تضم تلك القواعد «حروف الزيادة والأدلة التي يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها» [٤].

كما انتهت أنظارهم إلى قواعد أخرى تخص تغير الكلمة المفردة، ولكنه تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يدل ذلك التغير على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم: (قَولَ) إلى : (قال)[٥]. وهذا منحصر في الإدغام في الكلمة الواحدة، وفي الإبدال، والقلب والحذف والنقل[٦].

ويمكن أن نمثل لأحكام الكلم كما تظهر في دراسات السلف، بالخطاطة التالية، وهي تظهر أن الأحكام كلها (النحوية، والصوتية، والصرفية)، متوصل إليها بأثر من النظر في أواخر الكلمات:

---

١ – أطلق"أبو حيان" على نوعي الأحكام: "الأحكام التركيبية" و "الأحكام الإفرادية". انظر : أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان)، تقريب المقرب، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، ص ٤١، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢.

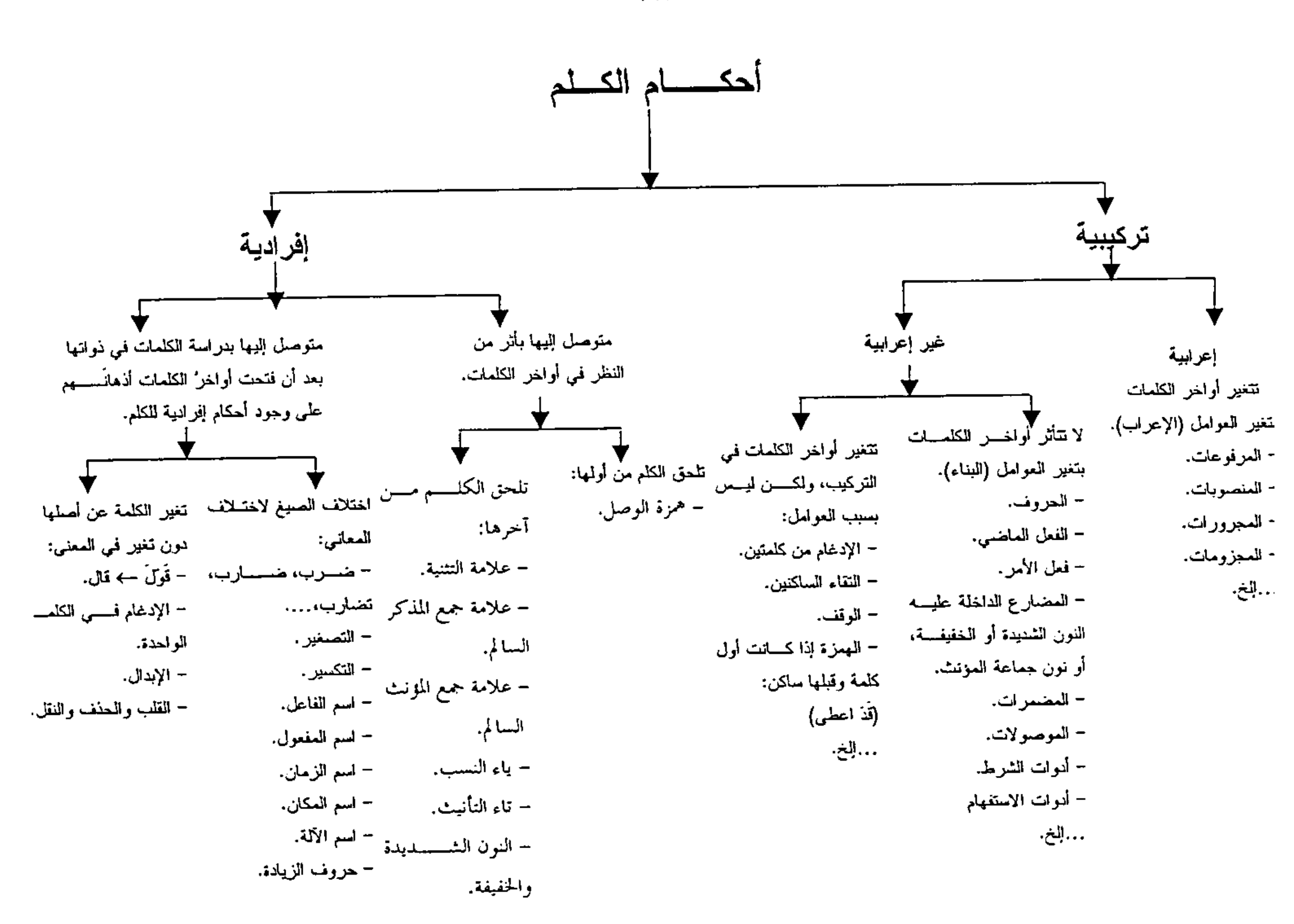
٢ –ابن عصفور، المقرب: ص ٤٣٣.

٣ – السابق نفسه.

٤ – السابق نفسه.

٥ – انظر: السابق نفسه.

٦ – انظر السابق: ص ٤٣٤.



أريد من ذلك كله أن أقول: إن اشتمال بعض كتب النحو العربي على مباحث صوتية وصرفية، إلى جانب مباحث الإعراب، لا يتعارض مع قولنا إن اللحن كان إعرابياً فحسب. كما لا يتعارض مع القول بأن النحو العربي كان نحو علامات إعرابية. إذ إنّ المباحث الصوتية والصرفية لدى السلف، رغم أنها لا ترتد إلى العلامات الإعرابية، أو إلى اللحن المنصوص عليه في روايات نشأة النحو، إلا أنها قد نتجت- بشكل طبيعي تلقائي دون قصد- عن النظر في أواخر الكلمات. ولذلك، أرى من الواجب أن نعي هذا الأمر جيداً، حينما نذهب لتقرير أن النحو العربي كان في أول نشأته "علم العربية".

كما ينبغي أن نلاحظ بعناية، أن ما سبق بيانه، يكشف عن سر الترتيب الذي ظهرت وفقه المباحث النحوية والصوتية والصرفية. ويكون من العسير علينا أن نتفق مع ابن جني وابن عصفور فيما ذهبا إليه، من أن مباحث التصريف أُخِّرت لصعوبتها ودقتها. كما يصعب

أن نقول: إن عادة السلف قد جرت بتأخير الأحكام الإفرادية «لغموضها ودقتها، فجعل ما تَقَدَّمَ من ذكر الأحكام التركيبية توطئة لفهمها» [١].

ولم يُفْرِد النحاة للصرف تآليف خاصة في بداية الدرس النحوي، ليس لأنهم هابوا هذا العلم لغموضه، كما ظن ابن عصفور [٢]. بل لأن هذا العلم لم يكن في البداية في حسبانهم، ولم يقصدوا إليه قصداً. كانوا موجهين مدفوعين إلى العلامات الإعرابية، تمشياً مع الطبيعة الإعرابية للحن الناطقين بالعربية. وما جاء من الصرف في كتبهم، كان حائماً – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– في فلك الإعراب. أي أن الحاجة للتأليف في الصرف لم تكن قد ظهرت في البداية، لعدم اجتراح الناطقين بالعربية أخطاء تنتمي إلى الصرف.ولعل مما يشير إلى أن مباحث الصرف لم تُقْصَدْ عند السلف لذاتها، وأنها كانت تابعة للإعراب، أنها كانت – كما يقول ابن عصفور نفسه– مما "لا يُبْرِدُ غليلاً، ولا يُحَصِّلُ لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه" [٣].

وربما يعضد الطرح الذي أذهب إليه هنا، أن النحاة قد أوكلوا مهمة دراسة المعنى إلى "البلاغيين". إذ لم يروا أنّها دراسة نحوية، لأن النظر في أواخر الكلمات العربية حين تركيبها لا يُفضي في الغالب إلى المعاني التي قصدوها.

ويبقى صحيحاً القول: إن النحو العربي كان –في الغالب– نحو علامات إعرابية، وإن أي خروج له عن تلك الصفة، فإنما هو خروج محدود حتمته طبيعة النظر اللغوي في أواخر الكلمات. ذاك أن النحاة كانوا في معظم الأحيان، يضعون الحاجات اللغوية للناطقين بالعربية أمام أنظارهم، أثناء تأليف دراساتهم.

---

[١] – ابن عصفور، المقرب: ص ٣٩٠.

[٢] – انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢٢/١.

[٣] – السابق نفسه.

٥ - طبيعة المشكلات اللغوية لكل من متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ومتعلميها من الناطقين بها.

يذهب بعض علماء اللغة المحدثين، ومنهم "ستيفن كريشن" Stephen Krashen، إلى التمييز بين "اكتساب اللغة" Language Acquisition، و "تعلم اللغة" Language Learning[١]. ويرى هؤلاء أن "اكتساب اللغة" عملية تتم بشكل طبيعي تلقائي في المجتمع الذي تنتشر فيه اللغة، وبين القوم الذين يتحدثونها، دون حاجة إلى تعليم. ويقوم الفرد باكتساب اللغة استجابة لدوافع داخلية، إذ تمثل اللغة، وفقاً لذلك الفرد، المطلب الرئيس لإشباع حاجاته. وتستغرق ممارسة اللغة، في عملية الاكتساب اللغوي، وقت الفرد كله، ولذلك تُحَصَّلُ بدقة وفي وقت أقصر نسبياً. ويُمثَّل لهذه العملية بما يحدث عند اكتساب الطفل لغتَه الأصلية أو الأم[٢]. أما "تعلم اللغة " فهي عملية تحدث– عادة– بعد تجاوز الفرد مرحلة الطفولة، وتتم عن طريق النظام الدراسي المدرسي في معهد علمي أو مركز خاص[٣]. وكثيراً ما يقوم الفرد بتعلم اللغة في غير مجتمعها، ومن معلمين ناطقين بغيرها[٤]. ويُمَثَّلُ لهذه العملية بتعلم الأشخاص اللغة الثانية أو الأجنبية[٥].

---

١ – انظر: Stephen Krashen, Second Language Acquisition and Second Language Learning, first edition, Pergamon Press, Oxford, 1981.

٢- انظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية، ص ١٢٦-١٢٧، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، مكة المكرمة، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٣ – لمزيد من المعلومات عن أوجه الائتلاف والاختلاف بين تحصيل اللغة الأولى وتحصيل اللغة الثانية، انظر السابق: 126-128، وانظر: LYDIA WHITE, UNIVERSAL GRAMMAR AND SECOND LANGUAGE ACQUISITION, P.P 41-45, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam- Pheladelphia, 1995 (reprinted).

٤- انظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية، ص ١٢٦-١٢٧. وانظر: نايف خرما و علي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها: ص ١٦.

٥ – يفرق بعض الباحثين بين تعليم اللغة بوصفها لغة ثانية as a second language، وتعليمها بوصفها لغة أجنبية as a foreign language. ويُقصَد بالأول أنْ تُعلَّم اللغة الثانية مع استخدامها في بيئة التعلم إلى جانب اللغة الأم، كتعليم الإنجليزية في الهند والفلبين. وأما الثاني فيُقْصَدُ به تعليم اللغة في بيئة لا تُستَعْمَلُ فيها، كتعليم الإنجليزية في البلاد العربية. انظر: محمود كامل الناقة، أساسيات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ضمن: تطوير تدريس علوم اللغة العربية وآدابها، ص ٤٨٥-٤٨٦، اتحاد المعلمين العرب، الخرطوم، فبراير، ١٩٧٦.

وقد استفاد "كريشن" من ذلك التفريق، فطور نظرية أَطْلَقَ عليها "نظرية الجهاز الضابط" Monitor Theory[1]. تهتم هذه النظرية، بشكل أساس، بالعلاقة بين "التعلم التلقائي" Spontaneous Learning، و "التعلم الموجه" Guided Learning. وقد أخذ "كريشن" مفهوم "التعلم التلقائي" المستفاد من حالة اكتساب الأطفال لغتهم الأولى، وطبقه على تعلم اللغة الثانية. ولعل من هنا انطلقت هذه النظرية لتقول بوجود طريقتين لتحصيل اللغة الثانية: الأولى "اكتساب اللغة" لا شعورياً، والثانية "تعلم اللغة" إرادياً.

يعتمد "الاكتساب" اللاشعوري للغة (الثانية) على استخدامها في المواقف التواصلية الحقيقية، لأهداف حياتية (طبيعية). ويكون التركيز في هذه الحال، على المحتوى، وعلى الأثر الذي يُحْدِثُهُ استخدام اللغة في المستمع والمحيط بوجه عام، لاعلى دقة التراكيب اللغوية. أما "التعلم" الإرادي للغة، فهو التمكن من القواعد اللغوية للغة الثانية دون اهتمام كبير بالتواصل اللغوي الحقيقي [٢].

ونحن إذا نظرنا، في ضوء المفاهيم السابقة، إلى واقع تحصيل العربية بوصفها لغة ثانية في أيامنا هذه، فسوف نجد أنها تُتَعَلَّمُ – في معظم الأحيان– تَعَلُّماً، ولا تُكْتَسَبُ اكتساباً. بمعنى أن الناطقين بغير العربية، لا يعتمدون في تحصيلها على عملية الاكتساب اللغوي من مجتمع عربي. بل يُحصّلونها بتعلمها في غرفة الدرس، وبإشراف مدرس. سواء أكان ذلك التعلم في مجتمع عربي أم في غيره. وسواء، أيضاً، أكان المدرس ناطقاً بالعربية أم بغيرها.

وإذا صح ما سبق، فإنه يمكن أن ينبني عليه أمر أظن أنه بالغ الخطورة في هذا السياق، ومن الواجب تذكره دائماً ونحن نقوم بتوجيه العربية[٣] للناطقين بغيرها، وللناطقين بها على حد سواء. ورغم ذلك، فإنه أمر قلما يلتفت إليه الباحثون والقائمون على تأليف المواد الدراسية. ذلكم هو أن تعليم العربية للناطقين بها، يختلف اختلافاً كبيراً عن تعليمها للناطقين

١- انظر: نايف خرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها:ص ٨٣-٨٤. والمقصود بالضبط فيما يبدو، قيام المتعلم المستمر بضبط لغته وتصحيح أخطائه كلما لزم الأمر.

٢ – انظر السابق: ص ٨٣. ولعل في هذا ما يفسر سبب قيام بعض الباحثين بإطلاق مصطلح (الاكتساب) في مجال تحصيل "اللغة الثانية"، ولا ينحصر أمر الاكتساب عندهم في اللغة الأم. ويقصدون باكتساب اللغة الثانية، حسب فهمي، أحد أمرين: الأمر الأول، قيام الطفل بتحصيل لغة ثانية إلى جنب لغته الأم، وذلك قبل إتمامه مرحلة الاكتساب اللغوي. وأما الأمر الثاني، فإنهم قد يطلقون مصطلح (اكتساب اللغة الثانية) ويقصدون به قيام المتعلم (الراشد) بتحصيل اللغة الثانية، ولكن في ظروف تواصلية حقيقية أو شبه حقيقية.

٣ – يشمل توجيه العربية عندي مستويين: مستوى "التأليف"، تأليف كتب تعليم العربية، ومستوى "التعليم" ، تعليمها في غرفة الصف.

بغيرها. يختلف من جهة أن الناطقين بالعربية، يُقْبِلون على تعلمها وهم يملكون "كفاية لغوية" بقدر ما، تساعدهم – ولا شك– كثيراً في تعلم العربية الفصحى قراءة وكتابة ومحادثة واستماعاً، على نحو يَفوق تَعلُّم الناطقين بغيرها لها. ذاك أن الناطقين بغير العربية، يبدؤون بتعلم العربية الفصحى وكفايتهم فيها تساوي – على الأرجح– صفراً.

إن تلك الكفاية اللغوية التي للناطق بالعربية، تلك التي تساعده كثيراً في تعلم الفصحى، قد تأتت له في الحقيقة من اكتسابه اللهجة المحكية في مجتمعه المحيط به، قبل دخوله المدرسة. وقد يُعْتَرَضُ على هذا بالقول: إن "المكتسَب" من اللغة العربية شيء، و "المتعلَّم" شيء آخر مختلف. بمعنى أن الناطق بالعربية يقوم، قبل دخول المدرسة، باكتساب لهجته الخاصة، بينما نجده يتعلم الفصحى بعد دخول المدرسة. وشتان ما بين الفصحى واللهجة الخاصة! حتى إن بعض الأثبات من المحدثين يرى أن العربية الفصحى «وإن قاربت اللهجات المحكية في بعض عناصر مستوياتها معجماً ومبنى وتركيباً، ليست اللغة الأم للعربي المعاصر. ذلك أن ما يكتسبه في سنواته الست الأولى–في الغالب– لهجة خاصة قد تُداخِلُها عناصر فصيحة » [١].

والحق أن هذا الكلام يضرب في الصحة جذوراً، غير أنه ليس لأحد أن يستنتج منه أن العربية الفصحى تُمثِّل للعربي المعاصر "لغة ثانية" أو "أجنبية" بإطلاق. إذ من الصحيح أنها لغة ثانية له، ولكن عندما يتعلق الأمر ببعض المهارات اللغوية الأربع[٢] فقط. فالعربية الفصحى، بالنظر إلى مستوى المحادثة والإفهام بها مثلاً، ليست اللغة الأم للعربي المعاصر. ذاك أنه ليس بيننا من يكتسب تأدية الفصحى شفاها، لأننا كلنا –ببساطة– لا نسمع الفصحى ولا نستعملها في قضاء حاجاتنا اليومية. والواقع اللغوي المعيش يكفينا مؤونة التدليل على هذا. غير أننا إذا وجَّهنا أنظارنا إلى مهارة أخرى هي مهارة "الاستماع والفهم"، فإن العربية الفصحى تغدو اللغة الأم للعربي المعاصر. فالناطقون بالعربية، سواء كانوا متعلمين أو أميين، يفهمون العربية الفصحى عندما يسمعونها من أفواه مُجيديها. وقد خطرت ببالي هذه الفكرة، حينما لاحظتُ أن بعض العوامّ، من الأميين، يفهمون نشرة الأخبار المؤداة بالفصحى، فهماً يكاد يقترب في الحقيقة من المستوى المنشود. ويبدو ذلك جلياً من التعليقات والانفعالات التي

---

[١] – نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ص ٦٢، ط٢، مكتبة وسام، مرج الحمام– عمّان، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

[٢] – هذه المهارات هي: الاستماع والفهم، والقراءة والفهم، والمحادثة والإفهام، والكتابة والإفهام.

تصدر منهم وهم يتابعون نشرة الأخبار[١]. وأذكر جيداً كيف أن أحدهم قد فهم كـــلام بعــض طلابي من الناطقين بغير العربية، عندما تحدثوا إليه بالفصحى. فلو كانت العربية الفصحـــــى ليست اللغة الأم للعربي المعاصر على كل حال، لما تسنى للأمي، وغيره ممن قلّ حظه مـــن التعليم، أن يفهم العربية الفصحى وينفعل لها، ويتأثر بها، بل ويستجيب لما يصدر بـــها عـــن الآخَرين.

ويمكن أن أضيف إلى ما سبق، أنني قمت بملاحظة طفلة ناطقـــة بالعربيـــة[٢] وهـــي تشاهد الرسوم المتحركة المؤداة بالعربية الفصحى، وقد هالني أنها تَفْهَمُ كثـــيراً ممـــا تشـــاهد وتسمع فهماً متقدماً، حتى إنها أخذت تبكي- في إحدى المرات- على والدها المسافر، بســـبب أن إحدى شخصيات المسلسل الكرتوني كانت تبكي لفقدانها أمها. ولم أكتفِ بذلك، بـــل قمـــت بقراءة قصة بالفصحى على مسمعها، وطلبت منها بعد ذلك أن تروي لي ما فهمته، ففعلـــــت. وقمت بتكرار المحاولة، ولكن النص المسموع كان هذه المرة قصيدة للأطفال، هي حوار بيـــن طفل وعصفوره المسجون. وقد استطاعت الطفلة أن تفهم المحاور الرئيسة للقصيدة.

ولا نستطيع، بطبيعة الحال، أن نأخذ بمهارة "المحادثة والإفهام"، فنقـــول إن العربيـــة الفصحى ليست اللغة الأم للعربي المعاصر، ونغض الطرف عن مهارة "الاستماع والفهم". ذلك أن عملية "استقبال" الرسالة اللغوية داخلة في صلب الحدث اللغوي، من وجهة نظـــر الـــدرس اللغوي الحديث. إذ اللغة – كما هو معروف- نظام اتصالي بين البشر، يقوم على نقل رســـالة message، من مرسل هو المتكلم (first person, speaker) أو الباثّ، إلى آخر مُستقبِل لها أو مُتقبِّل، هو المستمع أو المتلقي أو المخاطَب (receiver, hearer, second person). وتتم عملية الإرسال عبر قناة channel أو وسط ناقل medium، شرط أن يكون طرفا الاتصـــال (المرسِل والمستقبِل) مُتَّفقين من قبل اتفاقاً كاملاً على نظام رمزي محدد، يتكون من علامـــات لغوية linguistic signs [٣].

يبدو لي أن القدر المشترك بين العربية الفصحى واللهجات المحكية، وهو قدر ينتظـــم المستويات اللغوية المختلفة، هو المسؤول في الأساس عما نلاحظه من فهم العربي المعـــاصر

---

[١] – أشار "داود عبده" في معرض حديثه عن علاقة علامات الإعراب بالمعنى، إلى أنه "ليس منا من يجهل أن عامة الناس، وهم لا يتقنون قوانين حركات أواخر الكلمات، يفهمون ما يقوله المتحدثون بالفصحى دون أية صعوبة" [داود عبده، أبحاث في اللغة العربيـــة، ص ١٢٣، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣].

[٢] – هي الطفلة (آمال محيي الدين أحمد نعمان)، وعمرها أربع سنوات ونصف، ويُذْكَر أنها لم تتعرض لأي قدر من العربية الفصحـــى على يدي معلم في روضة أو مدرسة، كما لم يقم أحد من أسرتها بتعليمها الفصحى في البيت.

[٣] – انظر: بول فابر وكريستيان بايلون، مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)، ترجمة: طلال وهبـــة، ص ٤٦-٤٧، ط١، المركـــز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢. وانظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٣-١٤.

للعربية الفصحى مسموعة، سواء كان العربي متعلماً أو أمياً، طفلاً أو راشداً. و «امتداد الفصحى في العامية، أو ما يكون من تداخلهما على صعيد عريض » [١]، أمر يقرّه علماء اللغة المحدثون. ويؤيد ذلك الاشتراكَ بين الفصحى واللهجات المحكية، ما يذهب إليه أحد الباحثين، من أن معظم قواعد اللغة الوظيفية، وهي القواعد التي لا غنى عنها في الاستعمال اللغوي الصحيح فهماً وإفهاماً، يُتْقِنُها الطفل العربي قبل دخول المدرسة. وتشمل تلك القواعد قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة، والقواعد الصوتية التي يحتاج إليها في التعبير الشفوي[٢]. ويقول الباحث نفسه في بحث آخر: [٣]

« ولا يقولن أحد إن الفصحى تختلف عن اللهجات المحكية، فالقواعد الصوتية وقواعد تركيب الكلمة (الصرف) وتركيب الجملة (النحو) مشتركة إلى حد كبير بين الفصحى واللهجات. بل لعلني لا أبالغ حين أقول إن الطفل لا يتعلم في المدرسة (رغم محاولات المدرسين) شيئاً جديداً سوى المفردات. وأما القواعد اللغوية فيتقن منها ما تعلمه قبل دخول المدرسة ويخطئ فيما عدا ذلك ، لأنه لم يتعلمه بطريقة وظيفية ».

ولعل من الواضح لنا جميعاً، أن اللهجات المحكية تتيح للناطق بها أن يكتسب جل الأصوات التي هي أصوات الفصحى أيضاً. ولذلك فإنه في هذا المجال، يكاد يقتصر الأمر عند دخول الطفل العربي إلى المدرسة، على تعلم الرموز الكتابية لمعظم ما اكتسب من أصوات في لهجته المحكية. بطريقة أخرى أقول: لا يقوم الطفل العربي بتعلم الشيء الكثير في المدرسة بالنظر إلى المستوى الصوتي، وما يقوم به هو تحويل أكثر الأصوات التي اكتسبها من اللهجة المحكية إلى رموز كتابية.

ولا يتوقف الاشتراك بين الفصحى واللهجات المحكية عند حدود الأصوات والصرف والنحو وبعض القواعد الصوتية، ولكنه يمتد ليشمل كثيراً من المفردات اللغوية. فثمة دراسة أُجْرِيَت على مفردات الأطفال المصريين الداخلين إلى المدرسة، وقد دلت على أنّ ٨٠٪ من الكلمات التي يستخدمها الطفل المصري في سن دخول المدرسة، مُشْتَرَكٌ بين العامية والفصحى[٤]. وتَلَتْ تلك الدراسةَ دراسةٌ أخرى ، قام فيها الباحث بدراسة لغة الأطفال المصريين الشفهية في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية. وتَوَصَّلَ إلى أن نسبة الكلمات

---

[١] – نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية: ص ٦٢.

[٢] – انظر: داود عبده، نحو تدريس قواعد اللغة العربية وظيفياً، ص ١، بحث مطبوع غير منشور.

[٣] – داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، ص ٦، ط٢، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان– الأردن، ١٩٩٠.

[٤] – انظر: محمود كامل الناقة، أساسيات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ٤٩٠.

العامية في لغة الطفل، تلك التي لا تمت إلى الفصحى بصلة، بلغت ٣,٥ ٪ من مجموع كلمات القائمة التي خرج بها في الصف الأول، و ٢,٥ ٪ من مجموع كلمات القائمة في الصف الثاني، و ٢ ٪ تقريباً من مجموع كلمات القائمة في الصف الثالث[1]. ودلت دراسة ثالثة على أن ٧٢,٨٪ من الكلمات الأكثر شيوعاً في كتب القراءة المستخدمة في رياض الأطفال وفي السنتين الأوليين من المدرسة الابتدائية في مصر، إنما هي موجودة في العامية[2].

ومستصفى القول من ذاك كله، أننا حينما نتحدث عن تعليم العربية للناطقين بها، يجب أن ندرك أننا في الحقيقة نتحدث عن تعليمها لأشخاص اكتسبوا جوانب عريضة منها قبل البدء بعملية تعلمها، فتحصل لديهم قدر من الكفاية اللغوية بها، يجعل أمر تعلمها عندهم أسهل من غيرهم وأسرع. وأما تعليم العربية للناطقين بغيرها، فيعني تعليمها لطلاب تكون كفايتهم اللغوية بها عند بدء التعلم مساوية، على الأغلب، صفراً. فهم يسعون إلى تحقيق قدر من الكفاية بها. ومعلوم أن الإنسان عندما يسعى إلى تعلم لغة ثانية، إنما يحاول إحراز قدر من الكفاية اللغوية في اللغة المتعلَّمة (أو: اللغة الهدف)، بحيث تكون تلك الكفاية مقاربة للكفاية اللغوية عند الناطقين بتلك اللغة[3]. ولا يتوقف الفرق بين تعليم العربية للناطقين بغيرها وتعليمها للناطقين بها عند ذلك الحد، بل يتعداه إلى ما يلي: إن الناطقين بغير العربية حتى عندما ينجحون في إتقان العربية، وتحصيل قدر من الكفاية بها يُمكّنهم من الفهم والإفهام، فإن فرقاً أساساً يبقى قائماً بين كفايتهم وكفاية طلاب العربية من الناطقين بها. يتمثل هذا الفرق في أن كفاية الناطق بالعربية إنما هي كفاية مكتسَبة، بمعنى أنها معرفة ضمنية لا شعورية غير واعية بقواعد اللغة. غير أن كفاية الناطق بغير العربية،إنما هي كفاية متعلَّمة، تتضمن معرفة مباشرة، فيلجأ بصورة واعية إلى قواعد اللغة كلما أراد التعبير بها [4].

إذن فاكتساب الناطق بالعربية للهجته الخاصة، يساعده كثيراً في تعلم الفصحى. والأمر مختلف في حال الناطق بغير العربية، فهو يقبل على تعلمها وذهنه خلو تماماً من كل ما له علاقة بالعربية. وإن تعجب بعد ذلك، فعجب ما يذهب إليه أحد الباحثين من أن «تعليم النحو العربي لغير العرب لا يعترضه ما يعترض تعلم العربي له من أنماط اللهجة التي

---

[1] - انظر: محمود كامل الناقة، أساسيات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: ص ٤٩٠.

[2] - انظر السابق: ٤٨٩-٤٩٠.

[3] - انظر: ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص ٦٩، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٠م.

[4] - انظر السابق نفسه.

اكتسبها من بيئته، والتي تختلف في كثير أو قليل من أنماط العربية الفصحى، فكان المتوقَّع أن يكون اكتساب المستعرب للقدرة على اتباع قوانين هذا النحو أيسر من اكتساب العربي لها»[١].
وعندما ثبت له عدم صحة ذلك، راح يقول: «ولكننا نجد الشكوى قائمة لدى المستعربين من الوقت الطويل جداً التي[٢] تستغرقه دراسة النحو العربي، ومن تَشعُّب قوانينه، وعدم اكتساب المهارة العلمية في الاستعمال اللغوي السليم بسهولة ويسر»[٣].

وبسبب مما سبق أقول: يخطئ خطأً جسيماً، من يقوم بتعليم العربية للناطقين بغيرها، أو مَنْ يقوم بتأليف كتبهم، مِنْ منطلق أنّ تعليم العربية لهم يشبه تعليم العربية للأطفال الناطقين بالعربية، وهو أمر كثيراً ما يظنه العوامّ. وكذلك يخطئ، بالقدر نفسه، مَنْ يقوم بأي من ذينك انطلاقاً من أن تعليم العربية للناطقين بغيرها يشبه إلى حد كبير تعليم القراءة للأميين العرب (الناطقين بها)[٤].

يتأسس على ما سبق كله، أمر يتعلق بالأخطاء التي يجترحها كل من متعلمي العربية من الناطقين بها، ومتعلميها من الناطقين بغيرها. فإنني أظن أن الناطق بالعربية إذا أخطأ في الفصحى، فإنه لا يخطئ فيما هو مكتسَب اكتساباً، بل يكون خطؤه فيما لم تُتِحْ له اللهجة المحكية اكتسابه، يقول "نهاد الموسى"[٥]:
«لا مجال للقول بأن المرء يخطئ في لغته الأم التي يكتسبها وتستحكم فيه سليقة، فإذا هفا أو زَلّ لسانه نبهه ذلك "المثال الكامن"فيه، الذي يتصرف بنظام اللغة عنده ويُجْريه ».

ولعل أبرز ما يخطئ فيه الناطق بالعربية عند تأديته الفصحى العلامات الإعرابية، ذاك أنه لا يكتسبها من اللهجات المحكية، لخلوها منها خلوا شبه تام. ولا أكون مبالغاً حينما أقول: إن خطأ الناطق بالعربية يكاد يقتصر، في الأحوال الطبيعية، على علامات الإعراب[٦] عند تأديته الفصحى. ولكنّ خطأ الناطق بغيرها يمتدّ ليشمل- في ظل غيبة الكفاية اللغوية- مستويات اللغة أجمعها، ولذلك يكون من الصعب جداً على المرء أن يُسوِّيَ بين الأخطاء التي يجترحها الناطقون بالعربية، وتلك التي يجترحها الناطقون بغيرها.

---

[١] – علي فوده نيل، أساسيات النحو العربي لغير العرب : ص ١٢٦-١٢٧.
[٢]– كذا.
[٣] – علي فودة نيل، أساسيات النحو العربي لغير العرب: ص ١٢٧.
[٤] – انظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية: ص ١٢٩.
[٥] –نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ص ٦١.
[٦] – أرى أن العلامات الإعرابية هي من أبرز ما تفترق فيه الفصحى عن اللهجات المحكية.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الباحثين عند الحديث عن الأخطاء اللغوية وتحليلها Error Analysis، يُفرّقون بين نوعين من الأخطاء، وهما: أخطاء الأداء mistakes، وأخطاء الكفاية errors. ويُقصد بأخطاء الأداء تلك الأخطاء العفوية غير المقصودة[1]. ولذلك يمكن أن نطلق عليها هفوات اللسان أو زلاته. ويرتكب الناس كلهم أخطاء الأداء عند حديثهم باللغة الأم أو اللغة الثانية[2]. لكن الناطقين باللغة يكونون عادة قادرين على إدراك مثل هذه الأخطاء وتصحيحها [3]. وتتصف أخطاء الأداء بأنها أخطاء غير منتظمة، تنتج بطريقة عشوائية عرضية، وليست لها صفة التكرار[4]. ولا تُرَدُّ إلى عجز في الكفاية مطلقاً، بل إلى عوامل نفسية أو جسدية، مثل: التعب، أو الخوف، أو التسرع. ويزول هذا النوع من الأخطاء بزوال تلك الأسباب[5]. وينبغي التنبه دائماً إلى أنها أخطاء تتعلق بالبنية السطحية Surface Structure، ليس غير[6].

أما أخطاء الكفاية فتحدث نتيجة استعمال قواعد اللغة خطأ بطريقة منتظمة، وليس بطريقة عرضية[7]. وهذه الأخطاء يرتكبها الناطق بغير اللغة، كما يرتكبها الطفل في لغته الأم[8]، ولكن قبل إتمام عملية الاكتساب اللغوي. يقول "S.P.CORDER": إن ارتكاب أخطاء الكفاية errors إنما هو أداة يستخدمها الطفل لاكتساب لغته الأم، والراشد لتعلم لغة ثانية[9]. ويقول أيضاً إن أخطاء الكفاية تعكس المعرفة الكامنة باللغة، أو ما يُعْرَفُ بالكفاية اللغوية الانتقالية للمتكلم: Transitional Competence [10]. ومن هنا نجد أن الناطق بغير اللغة

---

[1] – انظر: هـ. دوجلاس براون، مبادئ تعلم وتعليم اللغة، ترجمة: إبراهيم بن حمد القعيد وعيد بن عبد الله الشمري، ص ٢٩٢، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

[2] – انظر: السابق: ص ٢٩٣. وانظر:

S.P. CORDER, THE SIGNIFICANCE OF LEARNER'S ERRORS, in :John H. Schumann and Nancy Stenson (eds), New Frontiers In Second Language Learning, P.95, Newbury House Publishers, Rowley.

[3] - انظر السابق نفسه. وانظر: S.P. CORDER, The Significance of Learner's Errors, P.95.

[4] – انظر: S.P. CORDER, The Significance of Learner's Errors,P.95.

[5] – انظر السابق نفسه. وانظر: هـ.دوجلاس براون، مبادئ تعلم وتعليم اللغة، ص ٢٩. وانظر : عاتكة أحمد محمد التل، تحليل الأخطاء الكتابية لدى متعلمي اللغة العربية من غير الناطقين بها، ص ١٥، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: محمد أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، أيار ١٩٨٩م.

[6] – انظر:عاتكة أحمد محمد التل، تحليل الأخطاء الكتابية لدى متعلمي اللغة العربية من غير الناطقين بها: ص ١٥.

[7] –انظر السابق نفسه، وانظر: The Significance of Learner's Errors, P.95. وانظر: نايف خرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها: ص١٥١.

[8] – انظر السابق نفسه.

[9] – انظر: S.P.CORDER, The Significance of Learner's Errors, P.96.

[10] – انظر السابق: ص 95 .

والطفل يقومان بتبسيط قواعد اللغة لنفسيهما، ويظهر هذا فيما يسمى بفـرط التعميم Over Generalization، والقياس الخاطئ False Analogy[1]. والجدير بالتذكر دائماً أن أخطاء الكفاية مرتبطة بالبنية العميقة Deep Structure[2].

أُشيرَ فيما مضى إلى أن أخطاء الأداء لا تختص بها طائفة دون طائفة، إذ يقوم الناس كلهم باجتراح "هفوات اللسان" عند استعمال اللغة الأصلية أو اللغة الثانية، وهذا يعني أن الناطقين بالعربية، يقفون على قدم المساواة مع الناطقين بغيرها، في اجتراح أخطاء الأداء. ولكنّ الطائفة الأولى، أَقْدَرُ على التنبه لهذا النوع من الأخطاء، وأسرع في تصحيحها. غير أن أخطاء الكفاية مقتصرة على الناطق بغير العربية، والطفل الذي لم يُتم مرحلة اكتسابها. ويُفْهَم من هذا، أن الناطق بالعربية ليس يمكنه أن يخطئ في العربية خطأ كفاية، إنْ هو أَكْمَلَ اكتساب اللغة على نحو سليم لا تشوبه شائبة. وأقصد بذلك أن الناطق بالعربية لا يجترح خطأ لا يتوافق مع كفايته اللغوية المكتسبة، ولذلك فإنه لا يخطئ في لهجته المحكية[3]، كما أنه لا يخطئ في ذلك القدر المشترك بين الفصحى واللهجة المحكية. إذ إن لسانه لا يطاوعه على اللحن في تأليف الكلام، وإن تعمده[4]. وقد نُقِلَ عن "سيبويه" أنه

---

١ - انظر: Oglah Smadi, STRATEGIES IN THE ACQUISITION OF ARABIC AS A FOREIGN LANGUAGE, ARAB JOURNAL OF LANGUAGE STUDIES- Khartoum, Vol.4, No.1, August, 1985, P.185.

٢ - انظر: عاتكة محمد أحمد التل، تحليل الأخطاء الكتابية لدى متعلمي اللغة العربية من غير الناطقين بها: ص ١٥. وقد ظهرت في علم المنهج (الميثودولوجيا) مدرستان فكريتان تعالجان هذه الأخطاء، تذهب المدرسة الأولى إلى أن حدوث هذه الأخطاء ليس إلا إشارة إلى عدم كفاية وسائل التعليم المتبعة، فيما تنطلق المدرسة الثانية في النظر إلى هذه الأخطاء من حقيقة أننا نعيش في عالم ناقص، وحدوث الأخطاء فيه أمر بدهي، وستبقى موجودة رغم الجهود المبذولة كلها، انظر:
S.P.CORDER, The Significance of Learner's Errors ,p.p. 90-91.

٣ - يقول "نهاد الموسى": « ولعلنا لمثل هذا لا يشغلنا أمر الخطأ بل لا يكاد يرد علينا هذا المشكل في اللهجات المحكية. والقول بالخطأ إنما ينحصر في حال اللغة التي تُحَصَّلُ تحصيلاً وتُتَعَلَّمُ تعلماً» [نهاد الموسى،اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ص ٦٢].

٤ - أقول: إن من الصعب على الناطق باللغة أن يتعمد الخطأ في لغته بعد إتمام مرحلة الاكتساب اللغوي. وقد ثبت لي شيء من هذا، عند قيامي ببحث أولي تتبعت فيه الصورة اللغوية التي يظهر فيها الناطق بغير العربية في الدراما العربية (المسلسلات، والأفلام، والمسرحيات، والتمثيليات). إذ خرجتُ بما مؤداه أن الممثل العربي عندما يقوم بدور الناطق بغير العربية ويتعمد الخطأ، فإنه لا ينجح كثيراً في هذا. فقد لاحظتُ أنه، في معظم الأحيان، يقتصر على الخطأ في إنتاج بعض الأصوات. وفي أحسن الأحوال، يصبّ الخطأ المتعمد في خانة التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

قال في حديث مناكفته مع الكسائي: «مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به» [١].

وقد لاحظت أن بعض الدارسين الذي شغلتهم قضية أخطاء الطلاب الناطقين بالعربية، لم يفرقوا بين أخطاء الكفاية وأخطاء الأداء، فكانت الأخطاء المرصودة مشتملة على النوعين. ومن ناحية ثانية، فإن النظر إلى جداول تلك الأخطاء يؤكد حقيقة مفادها أن الأغلبية الساحقة من أخطاء الناطقين بالعربية، مردها إلى أمر غير مكتسب، أمر لا تتيح لهم اللهجات المحكية أن يكتسبوه، ذلكم الأمر هو علامات الإعراب.

فلو نظرنا – مثلا – إلى جداول الأخطاء التي أثبتها "محمود كامل الناقة"[٢]، لوجدنا أن معظم هاتيك الأخطاء كانت من نوع الخطأ في العلامة الإعرابية، وأما الأخطاء الأخرى التي لم تتجاوز خمسة الأخطاء، فقد نتجت بطريقة عرضية بسبب من تعب أو سرعة أو خوف أو اضطراب أو نحو ذلك[٣].

من نماذج الأخطاء التي رصدها قول أحد الطلاب: (...على المدرس أن يُوَجِّهَ التلاميذه)[٤]. ولم يَظْهَرْ هذا الخطأ إلا مرة واحدة، وأظن أن الناطق بالعربية لا يجترح خطأ كهذا إذا هو أكمل مرحلة اكتساب اللغة بنجاح. هو عندي خطأ أداء لا خطأ كفاية، ذلك أنه يتعارض مع قواعد اللهجة المحكية[٥] التي اكتسبها الطالب قبل دخول المدرسة. فالقواعد المكتسبة- والفصحى تتقاطع في هذا مع اللهجات المحكية- ترفض أن تلحق دالة التعريف (ال) المضاف، أو – بطريقة أخرى- لا تجيز العربية الفصحى وأي من اللهجات المحكية أن يلحق الضميرُ المتصلُ اسماً معرفاً بـ (ال). والمعروف أن المرء لا يخطئ في لغته التي

---

١ – ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ص ١٢٢-١٢٣، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

٢ – انظر: محمود كامل الناقة، الأخطاء النحوية عند طلاب قسم اللغة العربية بكليات التربية، ص ٤١-٦٧، جامعة أم القرى، كلية التربية، مركز البحوث التربوية والنفسية، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. وتشتمل الجداول على الأخطاء الكتابية لأولئك الطلاب، وهم يمثلون الصف الثالث في قسم اللغة العربية بكلية التربية في جامعة عين شمس، وعددهم سبعون طالباً وطالبة.

٣ – علماً بأن عدد الأخطاء التي رصدها- بالمكرر منها- : ٢٣٨ خطأ.

٤ – انظر: محمود كامل الناقة، الأخطاء النحوية عند طلاب قسم اللغة العربية بكليات التربية: ص ٤٦. ونقص الجملة من "الناقة".

٥ – يظن كثير من الناس أن اللهجات المحكية لا قواعد لها، وذلك أنه راسخ في أذهانهم أن قواعد اللغة إعراب فقط، واللهجات المحكية تخلو من علامات الإعراب.

اكتسبها اكتساباً. والذي أراه أن ذلك الخطأ قد نتج عن تسرع أو اضطراب. إذ يبدو أن تركيبين صحيحين تزاحما في ذهن الطالب، ولكنه لما راح يؤدي أحدهما، قام بفعل التسرع أو الاضطراب، بتأليف تركيب خاطئ من التركيبين الصحيحين، كما يظهر فيما يلي:

١–...على المدرس أن يوجه التلاميذ.

*... على المدرس أن يوجه التلاميذه.

٢– ...على المدرس أن يوجه تلاميذه.

فلعل التركيب الأول كان أسبق في الظهور، فأَثْبَتَ الطالب (...التلاميذ)، ثم شُغِلَ بعارض أنساه استعماله (...التلاميذ)، فظَنَّ أنه كتب (تلاميذ) لا (التلاميذ)، فأَلْحَقَ بـ (تلاميذ) هاء الضمير، ظناً منه أنه يُنتِجُ التركيب الثاني (... تلاميذه)[1].

وثمة خطأ آخر شبيه بسابقه، وهو قول أحد الطلاب: (ينبغي أن يحتوي هذا الكتاب عن موضوعات...)[2]. وهذا الخطأ حدث مرة واحدة أيضاً، من بين ٢٣٨ خطأ مرصوداً، ووقع فيه طالب واحد ليس غير، من ضمن العدد الكلي للطلاب وهو سبعون. وأميل إلى عد هذا الخطأ خطأ أداء أيضاً لاخطأ كفاية، فهو الآخر عارض، اجترحه الطالب لسبب لحظيّ آني، تمثل في تزاحم فعلين مركبين[3] لمسند إليه واحد في جملة الموصول الحرفي. هذان الفعلان المركبان هما : (يحتوي على)، و (يتكلم عن). وقد قام الطالب بإثبات الفعل (يحتوي) من الفعل المركب الأول، فيما أثبت الجارّ (عن) من الثاني:

١– ينبغي أن يحتوي هذا الكتاب على موضوعات...

*ينبغي أن يحتوي هذا الكتاب عن موضوعات...

٢– ينبغي أن يتكلم هذا الكتاب عن موضوعات...

---

[1] – وبما أن الطالب مصري على الأرجح، فهناك احتمال أن يكون المتزاحمان في ذهنه هما: (التلاميذ) جمع (تلميذ) في الفصحى، و (التلامذة)جمع (تلميذ) في اللهجة المحكية المصرية. وعلى هذا يكون خطأ الطالب "منحوتاً" من الجمعين: التلاميذ + التلامذة ← التلاميذه (ولم يثبت الطالب نقطتي التاء).

[2] – انظر: محمود كامل الناقة، الأخطاء النحوية عند طلاب قسم اللغة العربية بكليات التربية: ص ٤١. علماً بأن "الناقة" أثبت جملة الخطأ منقوصة.

[3] – أقصد بالفعل المركب هنا، الفعل الذي يتطلب ذكره ذكر الحرف الملازم له، مثل: (بحث عن، وصل إلى ، عثر على، يحتاج إلى، يحتوي على، يتكلم عن،...)، وقد يقابل في الإنجليزية ما يسمى بـ "Compound Verbs".

وهناك دراسة أخرى تناول فيها (إبراهيم محمد عطا)[١] الأخطاء النحوية في كتابات بعض طلاب الصف الثالث الثانوي العام في مصر. وقد جاءت جداول الأخطاء النحوية الشائعة لدى هؤلاء الطلاب لتثبت صحة ما ذكرته سابقاً، مِنْ أنّ جلّ أخطاء الناطقين بالعربية إنما يقع في خانة الأخطاء الإعرابية. ولكن ثمة أخطاء، لا تصل نسبتها إلى ٢٠ %، عَدَّها صاحب الدراسة "أخطاء جسيمة"[٢]. ولم يورد مِنْ تلك الأخطاء "الجسيمة"، التي لم يتوقع "عطا" من طالب الثانوية العامة الوقوع فيها[٣]، إلا مثلين.

المثل الأول قول أحد الطلاب: (الاحتفال بذلك الذكرى...)[٤]. وقد حكم "عطا" على الطالب بأنه لا يعرف استخدام اسم الإشارة [٥]. ولكنني أكاد أقرر مطمئناً أن الناطق بالعربية لا يجترح، في الأحوال الطبيعية، خطأ كهذا. وهو – في ظني– خطأ أداء (mistake)، وقع فيه الطالب لطارئ. ولا أشكّ في أن الطالب يعرف أن كلمة (الذكرى) مؤنثة، بدليل أنه لا يقول – مثلاً– : (الذكرى حزين) أو (الذكرى جميل). ولذلك فإنني أُفسّر الخطأ بأن كلمة (الذكرى) كانت المسيطرة على ذهن الطالب وتفكيره عندما أنتج الجملة، ولا عجب في ذلك والموضوع الكتابي يتحدث – فيما يظهر لي – عن ذكرى محتفل بها. فالذكرى التي هي سبب الاحتفال، أهم من الاحتفال. فما كان من (الذكرى) إلا أن أثرت بجرس بعض أصواتها على اسم الإشارة، فاختار الطالب اسم الإشارة (ذلك) لتقاطع بعض أصواته مع أصوات (الذكرى)، إذ جاءت الذال وتلتها الكاف في كل من الكلمتين ، وكانت الألف أو الفتحة الطويلة بعد الذال في اسم الإشارة، بينما هي آخر صوت في الكلمة الأخرى. وقد عَزَّزَ الخطأ –ربما– مجيءُ (الاحتفال)، وهو مذكر، قبل اسم الإشارة.

والخطأ "الجسيم" الثاني لا يخرج في التحليل عن السابق. ويتعلق هذا الخطأ باستخدام الموصول. فقد جاء الطالب بـ (التي) خطأً مكان (الذي)، فقال: (...ابنه عبد الله التي مات)[٦]. ورغم أن اللهجات المحكية تستخدم، في معظم الأحيان، موصولاً واحداً لتدلَّ به على المذكر والمؤنث، وعلى المفرد والمثنى والجمع، إلا أنني لاحظت أن الموصولات، ومثلها

---

[١] – انظر: إبراهيم محمد عطا، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية، ٢/٩٧–١١٠،ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

[٢] – انظر السابق: ٢/١٠٦.

[٣] – انظر السابق: ٢/١٠٦–١٠٧.

[٤] – انظر السابق: ٢/١٠٦. وعدم اكتمال الجملة من "عطا"، وليس مني.

[٥] – انظر السابق نفسه.

[٦] – انظر السابق نفسه. وقد أثبت "عطا" الجملة منقوصة.

أسماء الإشارة، تقع في نطاق ما يسهل على الناطق بالعربية "اكتسابه" عن طريق "التعلم". هذا يعني أن ثمة أمورا من اللغة لا يكتسبها الناطق بالعربية من اللهجات المحكية، فلا تكون- من بعد- ضمن كفايته اللغوية، ولكنه ما إن يتعلم تلك الأمور من الفصحى، حتى تغدو في حكم المكتسب اكتسابا، وتصبح جزءا من كفايته اللغوية التي لا يخطئ فيها[1]. وأظن أن فعل الموت، أو فكرته، قد سيطر على ذهن الطالب وتفكيره. فراحت كلمة (مات)، بما فيها من صوت التاء الانفجاري المهموس، تؤثر على بعض ما جاورها من كلمات. وكان من نتيجة ذلك إيثار الطالب اختيار الموصول المشتمل على التاء: (التي)، بدلا من (الذي).

إن نماذج الأخطاء السابقة ليست أخطاء منتظمة لدى الناطقين بالعربية، بل هي عشوائية غير متكررة ، بل نادرة، مما يشي بأنها أخطاء أداء لا أخطاء كفاية[2]. غير أننا إذا تحولنا إلى فئة طلاب العربية من الناطقين بغيرها، ألفينا تلك الأخطاء نفسها، وغيرها، أخطاء منتظمة متكررة شائعة في أداءاتهم الشفوية والكتابية للغة الفصحى، مما يعني أن الأخطاء عينها أضحت أخطاء "كفاية" في حال الناطقين بغير العربية.

والمطلع على أخطاء الفئتين يدرك أن هناك ما يميز أخطاء إحدى الفئتين عن الفئة الأخرى. وكثيرا ما تصادفنا أخطاء من فئة الناطقين بغير العربية، فنسارع للحكم عليها بقولنا: إنها أخطاء يستحيل على الناطق بالعربية اجتراحها في الأحوال الطبيعية، ربما مدفوعين بظن مفاده أن تلك الأخطاء قد طالت من اللغة جوانب اكتسبها الناطق بالعربية اكتسابا، وتنتمي أكثر أخطاء الناطقين بغير العربية إلى المستوى التركيبي بشكل خاص. وقد يكون من الصحيح أن الناطقين باللغة لا يعانون، في الظروف العادية، من أي مشكلات تركيبية تحول دون الفهم. ولعل من المسلم به أن المستوى التركيبي للغة أكثر المستويات اللغوية استعصاء على التبدل والتحول، إذ هو متصف بثبات كبير على مر السنين، بل العصور.

---

[1] - يلاحظ أن مسألة الكفاية اللغوية بالفصحى لدى الناطقين بالعربية لم تأخذ حظها من البحث لدى الدارسين العرب، وأظن أنها تحتاج إلى بحث مستقل. غير أنني أظن أن الكفاية اللغوية عنده تنقسم إلى قسمين: القسم الأول منها تأتي للناطق بالعربية من اكتسابه اللهجة المحكية. بينما تحصل على القسم الثاني من الكفاية، من تعلمه الفصحى. فقد لاحظت أن الناطق بالعربية سرعان ما "يكتسب" بعض ما "يتعلمه" من الفصحى. فمثلا، رغم أن اللهجة المحكية لا تحتوي على الفعل المركب(يحتوي على)، إلا أن أحدا ممن سألتهم من الناطقين بالعربية لم يخطئ وجه الصواب في استعماله.

[2] - يرى (Miller) أن من غير المجدي أن نضع قواعد للأخطاء العفوية المرتكبة، أو أخطاء الأداء Mistakes. [انظر: S.P.CORDER ,The Significance of Learner's Errors, P.95.].

ترقى المشكلات التركيبية لدى متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، لتصبح على رأس المشكلات التي يعانون منها عند تعلمهم العربية. حتى غدت تلك المشكلات- في ظني- من أبرز ما يميز مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها عن مجال تعليمها للناطقين بها[١]. أقول: صحيح أن الناطقين بغير العربية يعانون من مشكلات تنتمي للمستويات اللغوية المختلفة، بيد أن مشكلاتهم التركيبية هي أكثر المشكلات دوراناً، وأكثرها استعصاءً على الإصلاح- في رأيي-، وكثيراً ما تقف عائقاً صلباً أمام الفهم. وسأورد فيما يلي طائفة من الأخطاء اللغوية التي يرتكبها الناطقون بغير العربية، ولا يشترك معهم فيها الناطقون بها[٢]:

١-* ظل الأب غسل السيارة بالماء[٣].

٢-* في بغداد في الزمن الماضي يعيش رجل اسمه "أبو قاسم".

٣-* كل يوم استيقظت في الساعة الرابعة صباحاً.

٤-* بعد أن تتجفّف جسمها بالمنشفة مشطت شعرها بالمشط.

٥-* كان البيت هو مدرسة الأول للطفل.

٦-* عندما وصلت (سنو وايت) إلى الكوخ وأكلت الطعام.

٧-* تزوجت هند مع الأمير.

٨-* سألت الملكة جديدة إلى مرآتها...

٩-* لما حَضَرَتْ وَجَدَت الباب البيتها مفتوح.

١٠- * بدأت الملكة فكرت عن طريقة لقتل بها الأميرة.

١١- * إذا وصلتُ إلى المطار فنظرتُ إلى كثير ناس.

١٢- * حَصَلَت الملكة الطفلة كما تريد.

١٣- * الباريس المدينة جميلة.

١٤- * غضب الشرطي إلى السائق.

---

[١] - يحلو لكثير من الباحثين العرب أن يقيموا أبحاثهم المتعلقة بميدان تعليم العربية للناطقين بغيرها على الجانب الصوتي منها، إذ كثيراً ما يتناولون الأخطاء الصوتية على ألسنة هؤلاء الطلاب بالتحليل، أو يقابلون بين أصوات العربية وأصوات لغة الطالب. وأظن أن أولئك الباحثين "يستسهلون" البحث في مجال الأصوات، وقلما نجد من يتعرض منهم للتركيب أو الدلالة -مثلين-. وفي التركيز على الجانب الصوتي عند تعليم العربية للناطقين بغيرها افتعال كبير، وهروب من الجوانب الأكثر إشكالاً واستعصاء. والملاحظ أن السياق يمنع، في معظم الأحيان، من سوء الفهم في حال إنتاج الأصوات العربية بطريقة خاطئة. فعندما أطلب إلى أحد هؤلاء الطلاب أن يتحدث عن فصول السنة، والاختلافات القائمة بينها، وما يحبه منها، فإن من المتوقع أن يقول- مثلاً-: (أحب السيف). ولكن بفعل السياق المفهوم – كما لاحظت – لا ينصرف الذهن مطلقاً إلى السيف بدلالته على الآلة الحربية القديمة.

[٢] - ينبغي أن أُنبّه إلى أنني هنا لست معنياً بتصنيف هذه الأخطاء وتحليلها. وإنما أسوقها سَوْقاً لغرض إثبات شيء واحد ليس غير، وهو أنّ هذه الأخطاء التي يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، ليس لها قسيم في أخطاء المتعلمين من الناطقين بها.

[٣] - تعني النجمة الموضوعة أمام الجملة، أن التركيب مما ترفضه العربيةungrammatical.وتعود هذه الجمل لطلاب ماليزيين وأتراك وأميركيين وتايلنديين.

١٥- * أخيراً، قابلت بموظف الديوان.

١٦-* عندما قدمت بالمبلغ إلى الموظف، شخص آخر قطع بالصف.

١٧- * كان الموظف وكل شرطي بالمكتب يتجاهل عني.

١٨- * كان خطأ ؟ سترأى.

١٩- * هرب من السجن قريب من مدينتنا.

٢٠- * إذا جاء عمره عشرين، أسرته يبحثون بنت جميلة.

٢١- * لا أشعر بمسرورة كما يوم العيد في بلادي.

٢٢- * ذهبت الخادمة مع المشرف إلى مكان الذي وقعت السمك.

٢٣- * قرأ عمرو السلام على زوجته وتفضلته على العشاء.

٢٤- * بداء الطلاب في ذلك الفصل، يبحثون عن المدرس سوف يدرسهم.

٢٥- * بحث أحمد الباب ليخرج، لأن يريد النجدة من زوجته.

من الواضح أن جل الأخطاء السابقة، ليس من نوع الخطأ في العلامة الإعرابية.

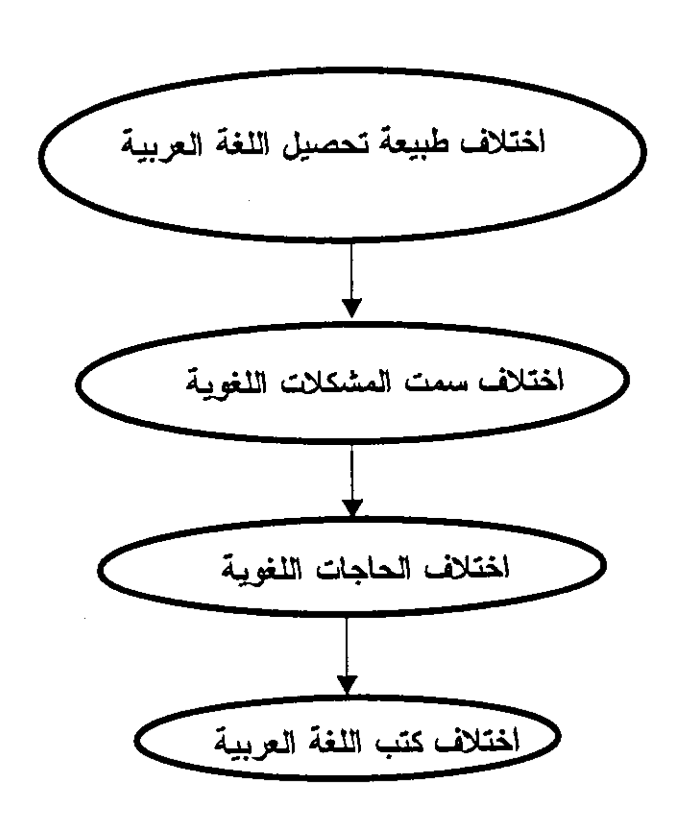
وصفوة القول أن النحو العربي ما دام موجهاً للمتعلمين من الناطقين بالعربية فيما ترشح لنا، وما دام مشغولا بعلامات الإعراب موسوماً بها، في الوقت الذي ترتد فيه أخطاء الناطقين بغير العربية، لا إلى الإعراب وحده، بل إلى مستويات اللغة المختلفة، فإنه لا يصح الاكتفاء به عند توجيه العربية للناطقين بغيرها. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل إن ما يحتاجه الناطقون بغير العربية من النحو العربي، ينبغي أن لا يُقدَّم بالصورة نفسها التي وصلتنا بها.

إن الطلاب مدار البحث يحتاجون حاجة ماسة إلى نحو لا يُكتفى فيه بعلامات الإعراب. هم في مسيس الحاجة إلى نحو هو، بالفعل، "علم العربية". شريطة أن يتناول مستويات اللغة جميعها، دون إهمال – بطبيعة الحال– لعلامات الإعراب.

٦ـ المختلف والمؤتلف
من قواعد اللغة العربية بين الناطقين بغيرها والناطقين بها
«محاولة في سبيل فكرة النحوين، وفكرة النحو الغائب»

تَأدّى بنا القول فيما سبق إلى أن طبيعة تحصيل العربية لدى طلابها من الناطقين بـها، تختلف عن طبيعة تحصيلهما عند نظرائهم من الناطقين بغيرها. فالفئة الأولى تكتسب من اللهجة المحكية كثيراً من عناصر مستويات العربية الفصحى، وذلك قبل دخول المدرسة. بمعنى أن أول عهد هذه الطائفة بالفصحى ليس- في الحقيقة- دخول المدرسة، بل إنه يسبق ذلك كثيراً، ويبدأ مع بداية سماعهم اللهجات المحكية. غير أن فئة طلاب العربية من الناطقين بغيرها، تكون أولُ صلتها بالعربية عند تعلمها في أغلب الأحوال. وقد ألمحت سابقاً إلى أن هذا الاختلاف في طريقة تلقي العربية وتحصيلها لدى الطائفتين ، هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن الاختلاف في سمت المشكلات اللغوية لدى كل.

وما دامت المشكلات اللغوية تختلف بين فِئَتَيْ طلاب العربية، فلا بدّ أن يتأسس على ذلك اختلاف في الحاجات اللغوية. ومن الطبيعي والضروري، أن يؤدي اختلاف الحاجات اللغوية بين الفئتين، إلى اختلاف نوعي في كتب تعليم العربية لكل منهما. ويمكن التمثيل لذلك في السلسلة التالية:



صحيحٌ أن هناك أوجه شبه بين اكتساب اللغة الأولى، وتعلم اللغة الثانية (أو اكتسابها)، إذ يشتركان- مثلاً- في ضرورة الممارسة، والتقليد والتكرار، والفهم والتذكر[١]، وفي ترتيب تَعَلُّم المهارات اللغوية[٢]، وعمليات المحاولة والخطأ والتعزيز[٣]. وتشير بعض البحوث التي أُجْرِيَتْ في مجال تحليل الأخطاء، إلى وجود تشابه بين الاستراتيجيات التي يتّبعها الأطفال لاكتساب لغتهم الأولى، وتلك التي يُوظِّفها الكبار لاكتساب اللغة الثانية أو الاجنبية، مثل استراتيجية فرط التعميم Over Generalization، واستراتيجية التبسيط Simplification[٤]. إلا أن بينهما من الفروق ما يُبعِدُ دعوى التماثل، وما يجعل من المستحق تأليف كتابين مختلفين في كل جانب من جوانب التأليف[٥]. ومن أوجه الافتراق، مثلاً، ما يتعلق بدرجة النجاح التي يبلغها المتعلم. فكل متعلمي اللغة الأولى عادة ما ينجحون في المحصلة النهائية، وتكون لغتهم غير مميزة بالفعل عن لغة الناس الآخرين الناشئين في مجتمع الكلام نفسه. أما في حال اللغة الثانية، فإن من المتوقع أن يُخْفِقَ المتعلم في اكتساب اللغة الهدف بشكل كامل[٦]. ولعل الذي ساعد على ذلك، أنّ تعلُّم اللغة الأصلية يتم في ظروف طبيعية، بينما يتم تعلم اللغة الثانية في ظروف رسمية داخل المدرسة في أكثر الأحيان[٧].

إن أوجه الاختلاف الكثيرة بين اكتساب العربية بوصفها لغة أولى، وتعلمها بوصفها لغة ثانية[٨]، يُعَزِّز دعوى ضرورة إيجاد كتب لتعليم العربية للناطقين بها، مختلفةٍ عن كتب تعليمها للناطقين بغيرها. وقد يكون النحو المدرَّس لكل منهما، أهم اختلاف ينبغي أن تنطوي عليه تلك الكتب. فثمة أمور من النحو، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، اكتسبها الناطقون بالعربية قبل دخولهم المدرسة، ولن يكونوا في حاجة إلى تعلمها، لأنها باتت جزءاً من كفايتهم اللغوية، يَعْرفونها معرفة ضمنية لا واعية، ويستخدمونها استخداماً عملياً صحيحاً. على الطرف الآخر، نجد الطلاب الآخرين يحتاجون من النحو إلى كل شيء ليتعلموه، بسبب أن أذهانهم خالية من العربية، وكفايتهم بها من ثم تساوي الصفر عند البدء بعملية التعلُّم.

---

[١] - يُقْصَدُ بذلك أن مكتسِب اللغة الأولى ومتعلِّم اللغة الثانية يفهمان اللغة أكثر من استخدامها، خاصة في المراحل الأولى.

[٢] - ترى بعض مناهج التدريس الحديثة ضرورة البدء بالاستماع، ثم المحادثة، فالقراءة، وأخيراً الكتابة.

[٣] - انظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية: ص ١٢٥.

[٤] - انظر: Oglah Smadi, STRATEGIES IN THE ACQUISITION OF ARABIC AS A FOREIGN LANGUAGE,.P.158.

[٥] - انظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية: ص ١٢٥.

[٦] - انظر: Lydia White,UNIVERSAL GRAMMAR AND SECOND LANGUAGE ACQUISITION. P.41.

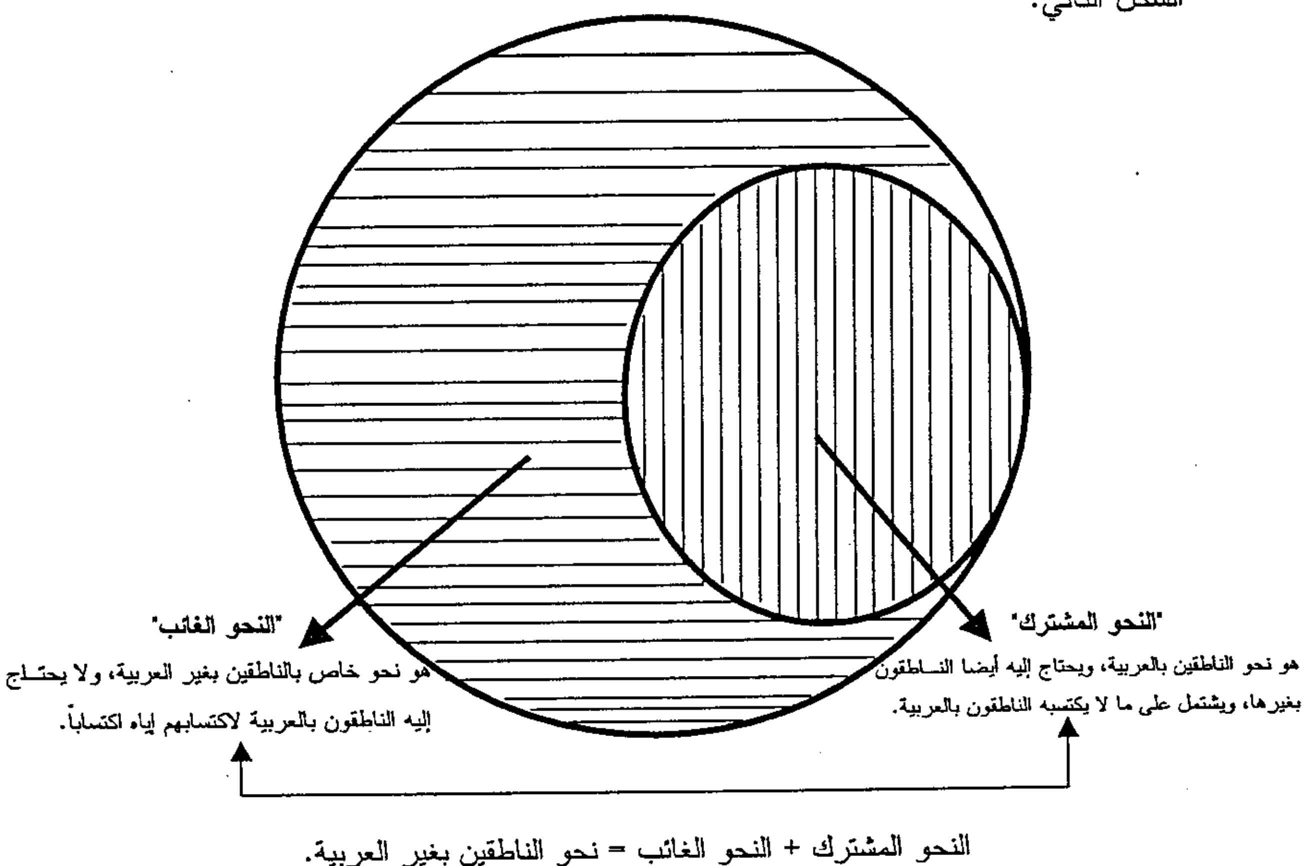
[٧] - انظر: نايف خرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها: ص ٧٧-٧٨.

[٨] - انظر في هذه الاختلافات جدولاً مفصلا في: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية، ص ١٢٦-١٢٨.

التقاطع القائم بين النحوين، يعني الاشتراك في الموضوعات النحوية، دون الطرق اللسانية التي تُعْرَضُ فيها تلك الموضوعات.

ويبدو أن من الطبيعي أن تنهض فكرة ثالثة، بعد فكرة "النحوين" وفكرة "النحو المشترك"، تتمثل في أن النحو الذي سيكون خاصاً بطلاب العربية من الناطقين بغيرها، سيشتمل على مسائل ومباحث وأبواب لم يشتمل عليها النحو العربي، ليس لعي فيه، بل لعدم حاجة الناطقين بالعربية إليها. وبعد أن أَطلقتُ مصطلح "النحو المشترك" على النحو الذي يشترك في الحاجة إلى موضوعاته كل من الناطقين بالعربية والناطقين بغيرها، أُطْلِقُ مصطلح "النحو الغائب" على النحو الذي يحتاج إليه متعلمو العربية من الناطقين بغيرها على وجه التخصيص. وينبغي التنبيه إلى أنه نحو موجود في نواميس اللغة وقوانينها، إلا أنه "غائب" عن درسها غيرُ مقنَّن له. وبطريقة أخرى أقول: إن "النحو الغائب" موجود في "النحو العملي" للغة لا في "النحو العلمي"[1].

ومما سبق يتضح لنا أن نحو الناطقين بغير العربية يشتمل على نحو الناطقين بها(وهو النحو المشترك)، مضافاً إليه "النحو الغائب". ويمكن أن أمثل للعلاقة القائمة بين نحو كلٍّ في الشكل التالي:



النحو المشترك + النحو الغائب = نحو الناطقين بغير العربية.

---

[1]- نقلت مصطلحي "النحو العملي" و "النحو العلمي" عن "حسن عون". انظر: حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، ص ٤٥-٤٦، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٩.

والحق أننا في ذلك كله، إنما نشترك مع السلف في جعل نوع الطالب الذي أخطأ، ونوع الخطأ الذي يجترحه، نقطة انطلاق الدراسة. فكما أن دراسات السلف انطلقت من الخطأ الإعرابي للناطقين بالعربية، فنحن نفعل الشيء نفسه ولكن مع الناطقين بغير العربية الذين يجترحون الخطأ الإعرابي والخطأ التركيبي وغيرهما. فكل منا، نحن والسلف، أخذ بعين الاعتبار طبيعة الطالب الذي إليه تُوَجَّهُ الدراسة، وطبيعة الخطأ الذي يجترحه.

وسأعرض فيما يلي، على سبيل التمثيل، لعدد من القواعد التي ينبغي أن ينماز فيها نحو الناطقين بغير العربية عن نحو الناطقين بها. ويمكن تقسيم تلك القواعد إلى: القواعد الصوتية، والقواعد الصرفية، وقواعد الجملة.

أولاً: القواعد الصوتية:

١ـ تحاشي (التقاء الساكنين):

من القواعد التي يُتْقِنها الطفل الناطق بالعربية قبل دخول المدرسة، ويَعْرِفها معرفة تطبيقية وظيفية، قاعدةُ إضافة كسرة تجنباً لتوالي ثلاثة أصوات صامتة "التقاء الساكنين"[١]. فهو يقول – مثلاً –: (هاتْ قلم) بسكون التاء، ولكن: (هاتِ القلم) بكسر التاء. كما يقول: (اسألْ أبوك) بسكون اللام، ولكنه يكسر اللام نفسها في مثل: (اسألِ الولد). ولا شك في أنه اكتسب هذه القاعدة من اللهجة المحكية، ولن يكون في حاجة إلى أن يتعلّمها. غير أن الناطق بغير العربية سيكون في حاجة ماسة لها. فينبغي التنبيه إلى أنّ هذه القاعدة تنتمي إلى نحو الناطقين بغير العربية، دون نحو الناطقين بها.

٢ـ تقصير المد الطويل:

يقوم الطفل الناطق بالعربية بتقصير المد الطويل إذا كان متلواً بصوتين صحيحين متتالين (أي صحيح ساكن)[٢]. فهو يُبقي الكسرة الطويلة على حالها في مثل : (اللعبة في غرفتها)، ولكنه يُقصّرها في : (اللعبة في الغرفة) (= فِلْغُرْفَة). ويقول : (المسطرة على دفتري) مُبْقياً الفتحة الطويلة على حالها في (على)، ولكنه يُقصّرها في مثل: (المسطرة على الدفتر) (= عَلَدَّفْتَر). ويقول : (أبوك عندي)، ولكن: (أبو الولد عندي) (= أَبُلْوَلَد عندي).

---

[١] – انظر: داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً: ص ٦.

[٢] – انظر السابق نفسه.

في الوقت الذي لا يَضير نحوَ العربية الموجَّة للناطقين بها أن يخلو من قاعدة تقصير المد الطويل إذا تلاه صوتان صحيحان متتاليان، فإنّ من الضروري أن يشتمل عليها النحو الموجه للناطقين بغيرها.

٣ـ التاء المربوطة والهاء:

يكتسب الطفل الناطق بالعربية من اللهجة المحكية قاعدةً، في ضوئها يستطيع أن يَعْرِف متى تكون التاء المربوطة تاءً، ومتى تكون هاءً. فهو ينطقها هاءً في مثل: (السيارة قدام البيت)[١]، و (اشتريت سيارة)، ولكنه في المركب الإضافي ينطقها تاءً كما في : (ركبت سيارة أبوي).

٤ـ اللام (الشمسية) واللام (القمرية):

من القواعد التي تتيح العاميات المحكية اكتسابها قاعدة اللام "الشمسية" واللام "القمرية"[٢]. إذ نلاحظ أن الطفل الناطق بالعربية يدخل المدرسة وهو قادر على التمييز بين اللامين تمييزاً وظيفياً، فيقول : (الْولد، الْقلم ، الْمفتاح، الْورقة) بلفظ اللام، ولكنه في المقابل لا ينطق اللام ويشدد الصوت الأول من الكلمة كما في : (السّيارة، الزّهرة، الدّار، الشّجرة).

وستكون محاولة إدخال مبحث اللام "الشمسية" واللام "القمرية" إلى كتب تعليم العربية للناطقين بها، مضيعة للوقت والجهد في معظم الأوقات [٣].

ثانياً: القواعد الصرفية:

٥ـ صوغ فعل الأمر:

الناطقون بالعربية كلهم،ممن أنهوا بنجاحٍ مرحلة الاكتساب اللغوي، يَعْرِفون معرفة ضمنية لا واعية طريقة صوغ فعل الأمر في العربية. يعرفون أنه يُشْتَقُّ من المضارع،ويقومون بذلك بكل اقتدار ونجاح. فهم يعرفون أن الأمر من (قَعَدْ – بِقْعُدْ) هو : (اُقْعُدْ)، والأمر من: (فَتَحْ – بِفْتَحْ) هو : (اِفْتَحْ) ، والأمر من : (فَكَّرْ- بِفَكِّرْ) هو: (فَكِّرْ)،

---

[١] – لا شك في أن الفصحى ترفض تسكين التاء المربوطة هنا ونطقها هاء من بعد، ولكن رغم كونه خطأً بمعايير الفصحى، إلا أنني أظن أنه خطأ هَيّن، في مقابل لفظ بعض الطلاب الناطقين بغير العربية للتاء المربوطة هاء في مثل: (سيارة أبي).

[٢] – انظر: داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً: ص٦.

[٣] – أقول: (في معظم الأوقات)، ذاك أن الجيم، في بعض اللهجات المحكية (ليست الجيم القاهرية ولا المعطشة) صوت شمسي، بينما نجدها صوتاً قمرياً في الفصحى.

والأمر من: (سافَرَ- يسافِرُ) هو : (سافِرْ)، وهكذا. ومع ذلك، فلو سألنا ناطقاً بالعربية: كيف تصوغ فعل الأمر في لغتك؟ لكانت إجابته على الأرجح: لا أعرف [1].

أرى أن من غير اللازم أن نُعلِّم الناطق بالعربية طريقة اشتقاق الأمر في العربية، بيد أن الناطق بغيرها يحتاج إليها كثيراً، بل إنه دونها لن يتعلم صَوْغ الأمر مطلقاً. يجب أن يقال له في هذا : احذف صدر الفعل المضارع (أو ما سمي بحرف المضارعة)، ثم انظر إلى الصوت الأول بعد الحذف، فإن كان صامتاً متحركاً (متلواً بحركة) كان الناتجُ فعلَ الأمر دون تغيير أو تعديل أو إضافة : (يَتَسامَحُ← تَسامَحْ)، وإن كان صامتاً ساكناً (متلواً بصامت آخر) أضف الهمزة المكسورة إلى صدر الفعل : (يَفْتَحُ ← فْتَحْ← اِفْتَحْ)، (يَضْرِبُ← ضْرِبْ←اضْرِبْ).ولكن إن تَلَتْ عينَ المضارع ضمةٌ كانت الهمزة المضافة مضمومة: (يَقْتُلُ← قْتُلْ← أُقتل).

٦ـ الضمائر المنفصلة والضمائر المتصلة:

تتيح اللهجات المحكية للناطق بالعربية أن يكتسب كثيراً من الضمائر المنفصلة. فهو يستخدم: أنا، إحنا، إنتَ ، إنتِ، إنتو، إِنْتِنْ (في بعض اللهجات)، هوّ ،هيّ، همّ، هنّ(في بعض اللهجات). بل إنه يكتسب الضمائر المتصلة بالأسماء (تلك التي تقابل الضمائر المنفصلة السابقة)، فيقول: (كتابي، كتابنا، كتابَكْ، كتابِكْ، كتابكم، كتابكن، كتابه ، كتابهم، كتابهن). كما يكتسب القدرة على استعمال كل نوع من الضمائر في مكانه الصحيح، فلا يُحِلُّ المنفصل مكان المتصل أو العكس، ولذلك لا يمكن الناطقَ بالعربية أن يقول خطأً ما يقوله الناطق بغيرها في بعض الأحيان: (كتاب أنا، كتاب نحن، سيارة أنت، قلم هو، ...).

ويكتسب، إضافة إلى ما سبق ضمائر الرفع المتصلة بالأفعال، فيقول: (كتبت، كتبنا، كتبوا، كتبن، ...). كما يكتسب ضمائر النصب المتصلة بالأفعال: (ضربني، ضربها، ضربهم، ضربه،...). بل إنه يكون قادراً على التمييز بين ضمائر الرفع وضمائر النصب المتصلة بالأفعال، فلا يجترح ما يجترحه الناطق بغير العربية من أخطاء في هذا المضمار: (ضَرَبَها) قاصداً : (ضَرَبَتْ) و (ضَرَبَهُ) قاصداً: (ضَرَبَ). ولا يخطئ الناطق بالعربية خطأ الناطق بغيرها، فلا يضع ضمير الرفع المنفصل مكان ضمير الرفع المتصل : (سأل هم- سألوا، كتب أنا – كتبت، كتب هن- كتبن).

---

[1] - انظر: داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي، ص ٥٩، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

وزيادة على ذلك،يستعمل الناطق بالعربية استعمالاً صحيحاً ضمائر النصب المنفصلة، ويميز بينها وبين ضمائر الرفع المنفصلة، فلا يقول ما يقوله الناطق بغير العربية من مثل : (الأوراق التي أعطيتكم هي)، قاصداً : (الأوراق التي أعطيتكم إياها).

٧ـتصريف الأفعال:

من القواعد الصرفية التي يعرفها، قواعد تصريف الأفعال التي لها نظير في لهجته[١]. فهو يُصرّف الفعل الماضي والمضارع مع المتكلم مفرداً وجمعاً: [لْعِبْتْ، لْعِبْنا/بَلْعَبْ (رَحْ ألْعَب)، بْنِلعَبْ (رَحْ نِلْعَبْ)]، ومع المخاطب مفرداً (تذكيراً وتأنيثاً) وجمعاً: [لْعِبتْ، لْعِبْتِ، لْعِبْتوا[٢]، بْتِلْعَبْ (رَحْ تِلْعِب)]، بْتِلْعَبي (رَحْ تِلْعبي)، بْتِلْعَبوا (رَحْ تِلْعبوا)[٣]]، ومع الغائب مفرداً (تذكيراً وتأنيثاً) وجمعاً: [لعبْ، لِعْبَتْ، لِعْبوا[٤]/ بِلْعَبْ (رَحْ يلْعَبْ) ، بْتِلْعَبْ (رَحْ تِلْعَبْ)، بِلْعَبوا (رَحْ يلْعَبوا)[٥]].

كما يُصرِّفُ فعلَ الأمر مع المخاطَب مفرداً (تذكيراً وتأنيثاً) وجمعاً: [الْعَبْ، الْعبَي، الْعَبوا[٦]].

ولذلك فإن الطفل الناطق بالعربية، لا يُخطئ في المقابلات الفصيحة لهذه التصريفات عندما يدخل المدرسة.

٨ـالفعل الأجوف والفعل الناقص:

من الملاحظ أن الناطق بالعربية، عكس الناطق بغيرها، لا يخطئ غالباً في تصريف الفعل الأجوف والفعل الناقص. إذ تُكْسِبُه اللهجة المحكية القدرة على ردّ حرف العلة "الألف" إلى أصلها الواوي أو اليائي[٧]. فهو يقول في الماضي: (قلت، قلنا، قال، قالوا، قالت،...إلخ)، دون خطأ. ويقول في المضارع: (أقول، نقول، تقول، تقولوا). غير أنه لا يخطئ خطأ الناطق بغير العربية، فلا يقول: (قالْتُ، قالْنا، قالْتَ....أقالُ، نَقالُ، تَقالُ...إلخ).

---

[١] – انظر: داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً:ص ٦.

[٢] – في بعض اللهجات: (لْعِبْتُمْ)، وبعض اللهجات تميز بين جماعة الذكور وجماعة الإناث فتقول: (لْعِبْتوا، لْعِبْتِنْ).

[٣] – بعض اللهجات تميز جماعة الذكور عن الإناث فتقول : (بتلعبوا، بْتِلْعبِنْ).

[٤] – في بعض اللهجات: (لِعِبْوا) لجماعة الغائبين، و (لِعْبِنْ) لجماعة الغائبات.

[٥] – بعض اللهجات تستخدم: (بلعبوا) لجماعة الغائبين، و (بلعبن) لجماعة الغائبات.

[٦] – في بعض اللهجات: (العبوا، الْعِبِنْ).

[٧] –أكثر ما ينطبق هذا على الفعل الأجوف، فالناطق بالعربية يميل في حال الفعل الناقص إلى رد ألفه– على صعيد اللهجة المحكيـة– إلى الياء دائماً. (رمى: رميت، دعا: دعيت).

كما يعرف الناطق بالعربية معرفة تطبيقية، أن الفعل (باع) – مثلاً– يـــائي لا واوي. فيقول: (بِعْتُ، بِعْنا، بِعْتِ، بِعْتوا، ...أبيعُ، نبيعُ، تبيعُ، تبيعي، ...إلخ)، ولا يقول: (بُعتُ، بُعْنا، ...أبوع، نَبوع،....)، كما لا يقول: (باعْتُ، باعْنا، ...أباعُ، نَباع،...إلخ). وهي كلها أخطـــاء يجترحها الناطقون بغير العربية.

ثالثاً: قواعد الجملة:

٩ـ المركب الوصفي (الموصوف+الصفة) في اللغة العربية:

عندما يُكمِلُ الطفل الناطق بالعربية مرحلة الاكتساب اللغوي اللـــهجي قبـل دخولـه المدرسة، يكون قادراً على استخدام قواعد المطابقة بين الموصوف والصفة استخداماً صحيحـاً لا يخطئ فيه البتة. إذ يطابق بينهما من حيث التعريف والتنكير،والتذكير والتأنيث، والإفـــراد والجمع، فيقول: (ولد شاطر، الولد الشاطر، بنت شاطرة، البنت الشـــاطرة، أولاد شـــاطرين، الأولاد الشاطرين)[1]. ولذلك لا نجده يقول جملاً خاطئة، كتلك التي تكثر في الأداءات الشفوية والكتابية للطلاب الناطقين بغير العربية، من مثل : (قلم الجديد لي، الكتاب أحمر في الحقيبـة، لا أحب الركوب في السيارة الكبير، أحب البنات الطويلة،...).

كما أن الطفل الناطق بالعربية يستخدم بشكل صحيح قاعدة أخرى، تتعلـــق بـــترتيب الصفة والموصوف. إذ هو يَعْرِف معرفة تطبيقية أن الصفة تتبع الموصوف[2]، فلا يجتـــرح أخطاء بعض الناطقين بغير العربية، من مثل: (هي طيب بنت[3]، والدي مهم رجل).

ولذا أرى من الضروري أن لا تحتوي كتب الناطقين بالعربية علـــى أي مـن تلـك المكتسبات اللغوية، لأننا إن فعلنا نكون قد شَغَلنا مساحة من تلك الكتـــب، وأرْهَقْنـــا الطـــلاب ومعلميهم، وأضعنا الوقت،وهدرنا المال،في أمور يعرفونها معرفة ضمنية، ويُطَبّقونها تطبيقـــاً صحيحاً. هذا إذا كنا مقتنعين بأن الهدف من درس النحو «تقويم اللسان عند الكلام، وتقويم اليد عند الكتابة» [4].

---

[1] – انظر: داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي: ص ٦٠.

[2] – انظر السابق نفسه.

[3] – لعلك تلاحظ أن الخطأ هنا مركب، خطأ يعود لقاعدة ترتيب الصفة والموصوف، وخطأ يعود لقاعدة المطابقة بينهما من حيـــث التذكير والتأنيث.

[4] – نهاد الموسى وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف التاسع، ص ٨، ط١، المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليـــم– وزارة التربيـــة والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

وإذا كان الناطق بالعربية ليس في حاجة إلى أن يُعَلَّمَ قاعدة ترتيب الصفة والموصوف، ولا أن يُعَلَّمَ قاعدة مطابقة الصفة للموصوف من جهة التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، فإنه يحتاج هو والناطق بغيرها إلى قاعدة مطابقة الصفة للموصوف من حيث العلامة الإعرابية، لخلو اللهجات منها.

١٠ـ المركب الإضافي (المضاف+المضاف إليه) في اللغة العربية:

من القواعد التي يكتسبها الطفل الناطق بالعربية من اللهجة المحكية، ويُتْقِنُ تطبيقها في الفصحى إتقاناً كاملاً، القواعد المتعلقة بالمضاف والمضاف إليه. فهو يعرف أن المضاف يسبق المضاف إليه، فيقول: (كتاب البنت)، ولا يقول: (بنت الكتاب)[1]. كما يعرف أنّ المضاف لا يُسْبَقُ بدالة التعريف: (ال)، فيقول : (باب السيارة مفتوح)، ولا يقول: (الباب السيارة مفتوح)، أو : (الباب سيارة مفتوح).

يُضاف إلى ذلك أنه يعرف أنّ صفة المضاف لا تتبعه مباشرة، بل تقع بعد المضاف إليه، فيقول : (فستان البنت الأحمر)، ولا يقول: (فستان أحمر البنت)، رغم أنه يقول: (الفستان الأحمر) أو (فستان أحمر) عندما لا يكون (الفستان) مضافاً[2].

وتجدر الإشارة، كذلك، إلى أن الناطق بالعربية يعرف أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه، فيقول: (أخذ أحمد قلم المعلمة الجديد)، ولا يُمْكِنُهُ أن يقول: (أخذ أحمد قلم المعلمة جديد).

وجملة هذه القواعد، التي يعرفها الناطق بالعربية على وجه السليقة والاكتساب، لا يعرف الناطق بغير العربية شيئاً منها، ولا بد أن يؤخذ هذا الأمر بالحسبان عند تقديم النحو لكلّ.

ولكنهما يشتركان في أمر واحد هنا، هو العلامة الإعرابية لكل من المضاف والمضاف إليه، ولابد لكليهما أن يتعلم ذلك. ودراسة العلامات الإعرابية إنما هو من "النحو المشترك" بين الطائفتين، في حال المركب الإضافي وفي حال غيره.

---

[1] – انظر: داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي: ص ٦٠.

[2] – انظر السابق نفسه.

١١ـ نون الوقاية:

كل طالب ناطق بالعربية – خلافاً للناطق بغيرها– يتعلم الفصحى وهو يُتْقِنُ استعمال "نون الوقاية"، إذ يعرف معرفة لا واعية أنّ تلك النون لا تأتي قبل أي ياء، ولكنها تأتي قبل ياء المتكلم. كما يعرف أنها لا تأتي قبل كل ياء للمتكلم[١]. لذلك لا نجد ناطقاً بالعربية يخطئ خَطَأ الناطق بغيرها قائلاً: (سألي)، بدلاً من: (سألني). كما يستحيل أن يقول الناطق بالعربية: (كتابني)، بدلاً من : (كتابي)[٢].

ولذلك أرى أن من الواجب أن يشتمل نحو الناطقين بغير العربية على "نون الوقاية"، وأن يخلو منها النحو المقدم للناطقين بها. فليس من المقبول أن نُعلِّم المرء المعلوم عنده الذي لا يخطئ فيه[٣].

١٢ـ المركب العددي في العربية:

لا يدخل الطفل الناطق بالعربية المدرسة إلا وهو يتقن، على وجه الاكتساب والسليقة، بعض قواعد المركب العددي. إذ إنه يُفرّق تفريقاً تطبيقياً صحيحاً، بين العدد الأصلي Cardinal Number والعدد الترتيبي Ordinal Number. يقول في حال العدد الأصلي: (ثلاث بنات، أربع طلاب، عشرين قميص،...)، وفي حال العدد الترتيبي: (الفائز الأول، الدار الأولى، الطابق الثالث، المرة الخامسة،...). ولا نجده في الاستخدام العملي للغة يُحِلُ أحدهما مكان الآخر[٤]، وهو الأمر الذي يشيع أحياناً في أداءات طلاب العربية من الناطقين بغيرها:

---

[١] – انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٦٨/٢. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٤٥٠.

[٢] – انظر: داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي: ص ٦٠.

[٣] – وقد فَعَلَ هذا مؤلفا "النحو الواضح"، مثلاً. انظر: علي الجارم ومصطفى أمين ، النحو الواضح لقواعد اللغة العربية، ١٧٢/٢-١٧٥، دار المعارف- القاهرة، دار المعارف- بيروت، دون تاريخ.

[٤] – أستثني من ذلك تعبيرهم عن الوقت بالساعة، إذ من الملاحظ أن اللهجات المحكية لا تميل إلى استخدام العدد الترتيبي في التعبير عن الوقت بالساعة، وتوظف بدلاً منه العدد الأصلي، فيقال: (الساعة ثلاث، الساعة عشرة، ...).ولا يقال: (الساعة الثالثة، الساعة العاشرة). بينما يقال في غير مجال الوقت: (السيارة الثالثة، الشقة العاشرة). وأحب أن أردّ هذا الأمر إلى أن الساعة–بدلالتها على الآلة– قد ظهرت والأرقام مكتوبة عليها (١،٢،٣،٤،٥...)، والناطق باللغة معتاد إن هو رأى هذه الأرقام، أن يقوم –وذلك منذ صغره– بالعد عداً أصلياً: (واحد، اثنين، ثلاثة،...). ومن هنا قرن بين صورة الأرقام المكتوبة رياضيا بدلالتها على العدد الأصلي، وبين التعبير عن العدد الترتيبي، فأنتج مزيجاً من الاثنين: (الساعة خمسة، الساعة ستة،...). ومن الممكن تفسير الأمر على نحو آخر قريب من الأول، بأن يقال: إن هيئة العدد الترتيبي في الساعة غير ملموحة للناطق باللغة، أو غير ظاهرة ظهورها في غيرها من الأمور، ولذلك على الناطق– حتى في غيبة الأرقام الرياضية– أن يعد عداً أصلياً حتى يصل إلى معرفة الساعة التي يريدها.

(هذه الزجاجة الثلاث التي أشربها)[١]، (مات الابن الأربعة)[٢]. وتشهد التجربة العملية في التعليم أنها أخطاء مما يصعب إصلاحه.

ولا يتوقف أمر المركب العددي عند هذا الحد، بل إننا نلاحظ أن الناطق بالعربية يُطَبِّق تطبيقاً عملياً سليماً قاعدة كون معدود العدد (أو : تمييزه) جمعاً مع الأعداد (٣-١٠)، ومفرداً مع ما فوق العشرة من الأعداد: (١١- ∞). فليس منا – معشرَ الناطقين بالعربية- من يقول: (أربع قلم، ست بنت، عشر كتاب، ...). أقول : إن الخطأ في المعدود من حيث جمعه وإفراده قصر على الناطقين بغير العربية، ولذلك من اللازم أن يكون هذا الأمر من محتويات النحو الموجه للناطقين بغير العربية، دون النحو المقدم للناطقين بها[٣].

غير أن كثيراً من الناطقين بالعربية، في المقابل، يخطئون في قواعد "وجود التاء مع العدد وعدمها"، وقواعد العلامات الإعرابية التي تلحق كلاً من العدد والمعدود. ذلك أنهم لم يكتسبوا هذه القواعد من اللهجات المحكية[٤]. وهم في هذا، بطبيعة الحال، يشتركون مع الطلاب الناطقين بغير العربية.وعلينا أن نعي أن هذه القواعد ستكون من "النحو المشترك"بين طائفتي طلاب العربية.

---

١ – يقصد: "...الزجاجة الثالثة".

٢ – يقصد: "...الابن الرابع".

٣ – نجد بعض كتب الناطقين بالعربية تنص على قاعدة جمع المعدود وإفراده. انظر مثلاً: سعيد الأفغاني، مذكرات في قواعد اللغة العربية، ص٢٠٣، ط٥، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م. وانظر: محمد محمد الشناوي وزميليه، النحو للصف الرابع الثانوي، ص ٧٥، ط١٠، وزارة التربية- دولة الكويت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨-١٩٩٩م.

٤ – انظر: داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً: ص ٧، الحاشية.

الفصل الثاني

ظواهر تركيبية وأنماط جُمليّة في نحو العربية: توصيفات جديدة للناطقين بغيرها.

ظواهر تركيبية وأنماط جملية في نحو العربية
توصيفات جديدة للناطقين بغيرها.

تمهيد

يحاول الباحث في هذا الفصل أن يتعرّض، بالدرس والتحليل، لجوانب لغوية تركيبية للعربية. وهذه الجوانب، بمجموعها، منبثقة من المجال العملي لتعليم العربية بشكل عامّ، ومجال تعليمها للناطقين بغيرها بشكل خاصّ.

وقد يعني ذلك أنّ بعض الموضوعات المدروسة في هذا الفصل، تخصّ طائفتي متعلمي العربية: طائفة الناطقين بها، وطائفة الناطقين بغيرها. ولكن، ما منْ شكّ أنّ عناية الباحث كثيراً ما تتّجه لطائفة الناطقين بغير العربية.

ويأتي الفصل الحاليّ على هيئة محاولة يطبّق فيها الدارس بعض ما ورد منْ أفكار نظرية في الفصل السابق (الأول). وقد انطوى على مباحث أربعة رئيسة، هي:

١-نقل الوظيفة النحوية من مفهوم (الكلمة المفردة) إلى مفهوم (المركب اللغوي).
٢-محاولة توصيف جديدة لحلّ بعض إشكالات المركب العدديّ في العربية.
٣-نَحْوَ نظرات جديدة لبعض الإشكالات التي يثيرها المركب الإضافي في العربية.
٤-إشكالية (كان وأخواتها).

وهي مباحث ينظم عقدَها أنها داخلة، في أغلب تفاصيلها، ضمن "النحو المشترك". وهو النحو الذي يجتمع على الحاجة الماسة إليه كلٌّ من متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ومتعلميها من الناطقين بها. وأكثر الموضوعات المدروسة، منصوصٌ عليها في "النحو العلمي". بمعنى أن النحاة تعرَّضوا لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكنّ الدارس يعيد الطرح والتناول بما يتلاءم مع الحاجات اللغوية العملية لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها، لتكون هذه الموضوعات قابلة للاستثمار، وربما لتكون جاهزة التقديم أحياناً، في كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها.

١ـ نقل الوظيفة النحوية من مفهوم (الكلمة المفردة) إلى مفهوم (المركب اللغوي) بين الحقيقة اللغوية والمطلب العملي.

(١ـ١) تأسيس:

يُهَيَّأُ للمرء في كثير من الأحيان أن أمر اللغة قائم – في مجمله– على فكرة التركيب والتأليف بين العناصر اللغوية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، ويتمّ ذلك وفقاً لاعتبارات وعلاقات وأسس لغوية شتّى. فالأصوات اللغوية– مثلاً– أو الفونيمات، بشقيها الصائتي والصامتي، لا نعثر عليها في اللغة إلا متحدة متفاعلاً بعضها مع بعض، مُكوِّنةً ما يُعْرَفُ بالمقطع "syllable". ولعل هذا هو الذي دفع "Stenson" إلى أن يرى أن المقطع هو "الوحدة" الصوتية "الصغرى"، إذ إنه يرفض تقسيم الكمّ المتصل إلى أصوات؛ لأن الأصوات– فيما يرى– ليس لها وجود مستقل في الكلام[١]. وقد يكون بمكنتنا– بسبب من ذلكم– النظر إلى المقطع بوصفه "مركبا" لغوياً "أولياً"[٢]، ولكنه بطبيعة الحال مركب لغوي غير دالّ. يقول "أحمد مختار عمر": [٣]

« تَرْجِعُ أهمية المقطع في الدراسة الصوتية إلى أسباب كثيرة منها: أن اللغة كلام، والمتكلمون لا يستطيعون نطق أصوات الفونيمات كاملة بنفسها، أو هم لا يفعلون ذلك إن استطاعوا، وإنما ينطقون الأصوات في شكل تجمعات هي المقاطع، ولذا يقال إنه في المقطع يَخْرُجِ الفونيم إلى الحياة. ولكي تَصِفَ المقطع أنت تُخْبِرُ كيف تُشَكِّله الفونيمات، ولتصف الفونيمات أنت تدرس كيف تُنَظِّم نفسها في المقاطع ».

غير أن أمر "المركب" لا يقتصر، في السلسلة الكلامية، على المركبات الصوتية غير الدالة"المقاطع" ، بل إن المقاطع ذاتها تتجمع وتتوالى لتنتظم على نحو معين، مُشَكِّلَةً "مركَّبا"

---

[١] – انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٦١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

[٢] – المقطع، بشكل عام، مركب من غير صوت، ولكن ثمة مقاطع– وهي قليلة العدد – تتكون من صوت واحد صامت أو صائت. انظر المرجع السابق: ص ٢٩٩–٣٠٠. وانظر كذلك: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص ١٥٩، ط١، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر– بيروت، ١٤١٦–١٩٩٦م.

[٣] – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: ص ٢٨١.

لغوياً آخر هو "الكلمة"[1]. يقول "التهانوي"[2]:

« وأما التركيب في اصطلاح الصرفيين، فهو جَمْعُ حرفين أو حروفٍ بحيث يُطلَق عليها اسم الكلمة، فالمركب على هذا هو الكلمة التي فيها حرفان أو أكثر ».

وقد يكون من الواضح أنّ تجمُّع الأصوات وارتباطها لإنتاج "مركب المقطع"، يفترق من بعض الوجوه عن انتظام المقاطع واتحادها لبناء "مركب الكلمة". ولعل أكثر ما يتجلى فيه هذه الافتراق، أنّ التجمُّع الثاني – تَجمُّعَ المقاطع– يُفْضي إلى إنتاج وحدات أو مركبات لغوية "دالّة"، هي الوحدات الإفرادية أو المفردات المعجمية. في حين يؤدي التجمع الأول–تجمع الأصوات– إلى خلق مركبات لغوية "غير دالّة"، هي المقاطع كما سبق. وقد يَحِقُّ للمرء –تأسيساً على ذلك– أنْ يَنظر إلى الكلمات بوصفها أصغر المركبات اللغوية الدالّة وأبسطها.

وقد يُعزِّز فكرةَ قيام اللغة على أمر التركيب أو "المركب اللغوي"، ما يذهب إليه علم الصوت التركيبي أو الفونتيكا التركيبية، مِنْ أنّ « الصوامت والصوائت تجتمع لتؤلف المقاطع الصوتية التي بدورها تُكوِّن لحمة الوصلات الكلامية والمقاطع الجملية والجمل الكاملة. فالأصوات اللغوية ليست جوهراً فرداً لا تشوبه شائبة » [3].

وينبغي التنبه إلى أنّ التركيب الحاصل في كلٍّ من المقطع والكلمة، إنما هو تركيب لا يتعدّى المستويين الصوتي والصرفي من اللغة. بيد أنّ "المركب اللغوي" المقصود في هذا الموطن من البحث ، ينتمي إلى مستوى آخر من المستويات اللغوية، هو المستوى التركيبي.

---

[1] – علماً بأن الكلمة قد تتكون من مقطع واحد فحسب (انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: ص ٣٠٥. وانظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٤، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، ١٤٠٧/١٩٨٦. وانظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ١،ص٧١، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢). وتجدر الإشارة إلى أن هناك صعوبات جمة في تعريف الكلمة وتحديدها، (انظر: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة : يوئيل عزيز، ص ٦٠-٨٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد، ١٩٨٧. وانظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ١،ص٦٩-٧١. وانظر: أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، ص ١١١-١١٤، وزارة التعليم العالي– الجمهورية العربية السورية، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٤-١٤٠٥هـ/١٩٨٤-١٩٨٥م). إلا أنني أقصد بالكلمة ما يماثل الوحدة المعجمية،دون أن تدل على شيء من الوحدة الصرفية. (انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: ص ٢٦٢-٢٦٦. وانظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات: ص ١٤٧).

[2] – التهانوي (محمد علي الفاروقي)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، ١٢/٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

[3] – ريمون طحان ودنيز بيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، الألسنية: ٤-٥،ص ١٥٦-١٥٧، ط١، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، دون تاريخ.

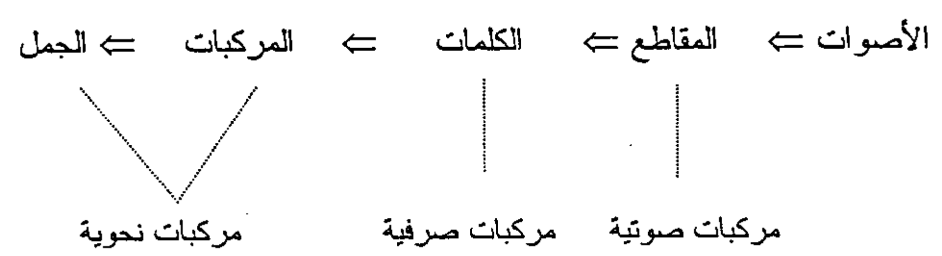
ولذا سنغضّ الطرف في هذا السياق عن مركبي المقطع والكلمة، فدرسهما- فيما هـو ثـابت معلوم- ليس من وظيفة علم النحو أو التركيب[1].

لعل من الواضح أننا نُركّز اهتمامنا هنا على المركب اللغـوي الـتركيبي- إن جـاز التعبير-، وهو يتميز عن المركبين اللغويين الآخرين الصوتي والصرفي (المقطع والكلمـة)، بأن الأول - أي التركيبي- يتّسم بخاصية قابليته للتفكيك والتجزيء، إذ إنـه يتكـون مـن عناصر لغوية قابلة للانفصال والاستقلال، وقد نعثر عليها- في واقع الاستخدام العملي للغـة- حرة طليقة بعيداً عن أي مركب لغوي. بطريقة أخرى أقول: إن المركب الذي نتغيّى الحديـث عنه يمكن أن يُجزّأ إلى وحدات إفرادية دالّة. فعناصره التي يرتدّ إليها، ومنها يتكون، إنما هي أكبر من الأصوات وأكبر من المقاطع كذلك، إنه يتكون بكلّ بساطة من "كلمات".

[1] - يذكر "لوريتو تود" أن اللغويين البريطانيين يستخدمون عادة مصطلح (Grammar) لذلك المستوى الذي يشير إليـه المصطلح (Syntax) عند كثير من اللغويين الأميركيين. انظر: لوريتو تود، مدخل إلى علم اللغة، ترجمة : مصطفى التـوني، ص ٦٧، الهيئـة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني: ١٥١)، ١٩٩٤.

(١-٢) المركب اللغوي: مفهومه وحقيقته

عند تبين السلسلة الكلامية، ندرك أن الكلمات ليست أكبر المركبات اللغوية، إذ ثمة مركبات في اللغة تفوق الكلمة، ولكنها في الوقت نفسه لا تصل إلى حدّ الجملة. علماً بأنّ من الصحيح عدَّ الجملة[١] مركّباً، بل أكبر مركبات اللغة ومنتهاها. ولعله بسبب من هذا، يُنْظَرُ إلى الجملة في الدرس اللغوي الحديث بوصفها الوحدة الأساسية للبحث[٢]، أو بوصفها أكبر وحدة يعرفها اللغوي[٣]. ويُمَكِننا أن نُثْبِتَ المركبات اللغوية التي تحتويها سلسلة الكلام في الخطاطة التالية:



قد تَكون الجملة أكبر وحدة للتحليل في كثير من الأحيان[٤]، غير أنها تنطوي على "وحدات نحوية" أخرى أصغر منها، أو قل : ثمة تجمعات للكلم أصغر من الجملة. وتعامل اللغة هذه التجمعات على أنها "مركبات" أو "وحدات تركيبية"، تساهم بوضوح في نظم الجملة. فالجملة، في نهاية الأمر، ليست حصيلة تفاعل مباشر بين الكلمات في الحالات كلها، إنما تتفاعل الكلمات في بعض الأحوال لتدخل في مركبات، تحكمها فيها علاقات خاصة. وتتّحد هذه المركبات بعضها مع بعض، ومع المكونات الأخرى، بغية إنتاج الجملة.

صحيح أن الجملة سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كي تؤدي المعنى الواحد المنشود، وأن هذا التفاعل يقوم على أساس من النظام النحوي[٥]، إلا أن مُكَوِّنات الجملة المتفاعلة «لا تكون جزئيات مستقلة في صورة كلمات فقط، بل قد تكون جزئيات مركبة »[٦].

---

[١] – أعني بالجملة ما تضمن الإسناد الأصلي المقصود لذاته.

[٢] – انظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص ٥١، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

[٣] – انظر: صلاح الدين حسين، التقابل اللغوي وأهميته في تعليم اللغة لغير متكلميها، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، ص ١١٣.

[٤] – انظر:

John Lyons, An Introduction to Theoretical Linguistics, P. 173, Cambridge University Press, 1968.

[٥] – انظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٣١.

[٦] – محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٢٧، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

وأحسب أن هذا الطرح يتفق، ولو من بعض الأوجه، مع منهج من مناهج النظر اللغوي الحديث، وهو منهج "التحليل إلى المكونات المباشرة "Immediate Constituents Analysis (I.C.A). وهو منهج يقوم بتحليل الجملة، ولكن ليس بوصفها مؤلفة من كلمات متتابعة مرصوفة بعضها بجانب بعض أفقيا، بل بعدها نسقا منظوما على نحو مخصوص، نرى فيه الجملة مؤلفة من مكونات بعضها أكبر من بعض، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من الكلمات والمورفيمات[1]. ولذلك يعتمد هذا المنهج، في بداية التطبيق، على تقسيم الجملة إلى جزأين رئيسين، ثم يقسم كل جزء منهما إلى جزأين، وهكذا حتى يصل التحليل إلى أصغر الوحدات اللغوية، وهي الكلمة أو المورفيم[2].

وتنبغي الإشارة، في هذا السياق، إلى أمرين: الأمر الأول أن منهج التحليل إلى المكونات المباشرة، ينبني على أساس الافتراض أن أي تركيب نحوي إنما هو تركيب غير بسيط، لأنه يتكون من غير عنصر واحد، ومن هنا يجب أن يحلل كل تركيب نحوي- كما أشرت أعلاه- إلى جزأين، في كل مرحلة من مراحل التحليل [3].

وأما الأمر الثاني الذي تجدر الإشارة إليه، فهو أن تقسيم الجملة حسب منهج التحليل هذا (I.C.A)، ليس قائما على وظائف نحوية كما هي الحال في دراسات السلف، وإنما يقوم التقسيم على ملاحظة قوانين التوزيع، وإمكان إحلال عناصر محل أخرى تعد امتدادا لها[4].ويمكن أن نبين عن ذلك أكثر، بأن نتخذ جملة، ثم نمد في عناصرها ونطيل، بصورة متسلسلة متدرجة متصلة. وذلك واضح في الرسم التالي: [5]

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="6">العلم</td><td colspan="5">نور.</td></tr>
<tr><td colspan="3">معرفة</td><td colspan="3">الحق</td><td colspan="2">غاية</td><td colspan="3">العقل.</td></tr>
<tr><td>رغبة</td><td colspan="2">الناس</td><td>في</td><td colspan="2">التعليم</td><td>عامل</td><td>رئيس</td><td>في</td><td colspan="2">التنمية.</td></tr>
<tr><td>رغبة</td><td>الناس</td><td>المتزايدة</td><td>في</td><td>التعليم</td><td>المهني</td><td>عامل</td><td>رئيس</td><td>في</td><td>التنمية</td><td>الصناعية.</td></tr>
</table>

[1] - انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٢٩، ط٢، دار البشير، عمان- الأردن، مكتبة وسام- الأردن، ١٤٠٨-١٩٨٧م. وانظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص ٨١، ط١، آفاق: سلسلة كتب شهرية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦.

[2] - انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص١٩٠.

[3] - انظر: صلاح الدين حسنين، التقابل اللغوي وأهميته في تعليم اللغة لغير متكلميها: ص ١١٤-١١٥.

[4] - انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ١٩٠-١٩١.

[5] - انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ص ٣١-٣٣.

يقول "نهاد الموسى: [١]

« وإذن تَكون العناصر التالية: (العلم ، معرفة الحق، رغبة الناس في التعليم، رغبة الناس المتزايدة في التعليم المهني)، على تفاوتها، متساوية في أنها مؤلِّفات مباشرة عند التحليل الكلي لمثل الجملة(الجمل) المتقدمة؛ إذ إنها جميعاً، على اختلافها، تقوم مقاماً واحداً، مقام (المبتدأ). وتَكون العناصر التالية: (نور، غاية العقل، عامل رئيس في التنمية، عامل رئيس في التنمية الصناعية)، على تفاوت امتداداتها كذلك، متساوية في أنها مؤلفات مباشرة وفقاً لهذا التحليل؛ إذ إنّ كلاً منها يقوم مقام (الخبر) ».

وكذلك عندما ننظر إلى الجملة الآتية: [٢]

(١) المسؤول الذي وصل إلى الأردن سيعقد مؤتمراً صحافياً.

نجدُ أنها تُقَسَّمُ إلى قسمين أو مركَّبيـن، همـا: (المسؤول الذي وصل إلى الأردن)، و (سيعقد مؤتمراً صحافياً). فالمركب الأول يُمْكِنُ أن يَحِلَّ محلَّه: (المسؤول الجديد) أو (الوزير)، فنقول:

(٢) (المسؤول الجديد) (سيعقد مؤتمراً صحافياً).

(٣) (الوزير) (سيعقد مؤتمراً صحافياً).

كما يمكن أن نستبدل بالمركب الثاني في (١) (مع الملك) أو (أميركي)، فنقول:

(٤) (المسؤول الذي وصل إلى الأردن) (مع الملك).

(٥) (المسؤول الذي وصل إلى الأردن) (أميركي).

فالمكوّنات الجملية: (المسؤول الذي وصل إلى الأردن، المسؤول الجديد، الوزير)، يُعَدُّ كل منها معادلاً للآخر مكافئاً. وكذلك : (سيعقد مؤتمراً صحافياً، مع الملك، أميركي)، كلُّ مكون منها يُعَدُّ بديلاً ممكناً للآخر.

وذلكم يُعَزِّزُ، في الحقيقة، مقولة أن مكونات الجملة لا تكون دائماً جزئيات مستقلة في صورة كلمات فحسب- كما سبق-، بل إن مكوناتها قد تكون جزئيات مركبة أو مركبات. وهذه الجزئيات المركبة، ما هي إلى هيئات تركيبية أكبر من الكلمة، تتكون من مجموعة كلمات، كلمتين أو أكثر، تجمعها علاقة تركيبية من نوع ما، وتمثل جزءاً أو مركباً من التكوين

---

[١] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ص ٣٣.

[٢] – انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ١٩٠-١٩١.

أو الشكل العامّ للجملة. وهذه الجزئيات المركبة أو المركبات، تَشْغَلُ وظيفة نحوية ما، كالفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو الخبر... إلخ. يقول "مصطفى حركات": [1]

«المركب syntagme في اللسانيات البنيوية، هو سلسلة من المرفيمات تُكَوِّنُ وحدة في تنظيم سلمي، أي حيث تَكون العلاقات منظَّمة حسب مستويات، والمركب يُنْعَتُ بالوظيفة التي يؤديها، فهو مركب فعلي، أو مركب اسمي أو مركب إسنادي، أو مركب الفاعل، أو مركب المفعول، إلخ...».

إذن فالترابط في الجملة ليس بين الكلمات المفردة، بل بين المكوّنات الجملية (constituents). وهذا يعني أنه ليس ترابطاً طولياً كما يقول بعض السلوكيين، بل إنه ترابط هرمي. « ففي جملة: (الرئيس الجديد ألقى خطاباً هامّاً قبل ساعة)، ليس هناك ترابط بين كلمة (الجديد) وكلمة (ألقى)، وإنما الترابط موجود بين عبارة : (الرئيس الجديد) وعبارة (ألقى خطاباً هامّاً). كذلك ليس هناك ترابط بين كلمة (هامّاً) وكلمة (قَبْلَ)، وإنما الترابط بين عبارة: (ألقى خطاباً هامّاً) وعبارة (قبل ساعة). وهذا الترابط بين الوحدات الجملية السابقة يظلّ قائماً سواء أوردت مفردات الجملة بالترتيب السابق أم وردت في ترتيب مختلف، مثل: (ألقى الرئيس الجديد خطاباً هامّاً قبل ساعة) أو(ألقى الرئيس الجديد قبل ساعة خطاباً هامّاً ...إلخ»[2].

يمكن المرءَ أن يستنتج مما سلف، أن المركب إنما هو"مركَّب" و "مكوِّن" في الآن نفسه. إذ إن له في التركيب – كما قال الكفوي- اعتبارين: اعتبار "الكثرة"، واعتبار "الوحدة"[3]. "الكثرة" بالنظر إلى أجزائه التي منها يتركب ويتألف، فهو مركب من غير كلمة كما قلنا سابقاً، من كلمتين أو أكثر. وأما "الوحدة" التي يتصف بها المركب في الجملة، فباعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة. فمع ما في المركب اللغوي من "كثرة" تجعل منه "متعدِّداً" بالنظر إلى البناء الداخلي له، إلا أن مجمل تلك الكثرة عينها تؤدي في الجملة وظيفة نحوية واحدة، تجعل من المركَّب مكوِّناً مباشراً أو رئيساً من مكوّنات الجملة.

---

[1] – مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، ص ١١٧، ط١، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

[2] – داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي: ص ٧٢.

[3] – انظر: الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ص ٨٢٨، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

ولعل من الجدير ذكره، أن كيفية تركيب الكلمات معاً في وحدات أكبر، قد حظيت باهتمام اللغويين الغربيين. ومن أكثر الوحدات المركبة شهرة في اللغة الإنجليزية -مثلاً- ثلاث، هي: العبارة phrase، وشبه الجملة clause، والجملة sentence. علماً بأن اللغويين في تناول هذه المركبات وتعريفها، مختلفون منقسمون. فالبنيويون- على سبيل المثال- يطلقون على (sheep)، و (that lovely sheep)، و (that sheep are unpredictable) مصطلحات على النحو الآتي: [١]

sheep	كلمة / مورفيم.
that lovely sheep	عبارة : phrase.
that sheep are unpredictable	شبه جملة: clause.

بينما يطلق التحويليون عليها كلها مصطلح: (العبارة الاسمية: noun clause) [٢]. واختلاف المدخل البنيوي عن المدخل التحويلي في هذا، سببه أن المدخل البنيوي يركز على الاختلافات الشكلية، بينما يركز المدخل التحويلي على التشابهات الوظيفية، إذ يمكن أن تشغل الوحدات الثلاث حيزا وظيفيا واحدا،وذلك على الوجه الآتي: [٣]

- Sheep can be seen clearly.
- That lovely Sheep can be seen clearly.
- That sheep are unpredictable can be seen clearly.

ولقد تناول بعض الباحثين العرب المحدثين قضية المركب اللغوي بالدرس والتحليل. ولعل أوعب محاولاتهم، تلك التي قام بها "محمد إبراهيم عبادة"، في كتابه: "الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية".

عرف "عبادة" المركب بأنه ما تكون من كلمتين أو أكثر، وكان مقابلا للمفرد، وأصبح لهيئته التركيبية سمة خاصة يعرف بها، ويؤدي وظيفة نحوية، « والمركب بهذا المعنى يشمل الجملة،وشبه الجملة،والمضاف والمضاف إليه،والشبيه بالمضاف، وغير ذلك... » [٤].

---

[١] - انظر: لوريتو تود، مدخل إلى علم اللغة: ص ٦٧.

[٢] - انظر السابق نفسه.

[٣] - انظر السابق نفسه.

[٤] - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٤٩.

غير أنه في موطن آخر من الكتاب نفسه، أراد بالمركبات « تلك الهيئات التركيبية المشتملة على علاقة إسناد أو علاقة تقييد إضافية[١] »[٢].

وعلى أي حال، فإن عبادة يقيم" تصوره الجديد" للمركبات- فيما يقول[٣]-، معتمداً على الواقع اللغوي الذي تمليه عناصر المركبات، ومميِّزاً بينها بنوع الكملة التي يبدأ بها المركب. ولذلك ظهرت المركبات عنده ثمانية، على النحو الآتي: [٤]

١-**المركب الفعلي (م.ف)**: ويَقْصِدُ به الهيئة التركيبية المعروفة بالجملة الفعلية المبدوءة بفعل تام[٥].

٢-**المركب الاسمي (م.س)**: وهو -عنده- الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسمٍ ليس مشتقاً عاملاً عمل فعله أو مضافاً، وليس مصدراً عاملاً عمل فعله أو مضافاً[٦]. والمركب الاسمي-كما يرى عبادة- أربعة أنواع: إسنادي (م.س.إ)، ويعني به «الهيئة التركيبية المكوَّنة في أبسط صورها مما يُعْرَفُ بالمبتدأ والخبر أو الجملة الاسمية » [٧]. والنوع الثاني للمركب الاسمي إضافي (م.س.ض)، ويريد به «ما كان مركباً من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة أو نكرة، ويُعَدُّ قيداً للأول، ويمكن أن يَحِلٍّ بينهما حرف جر من الحروف الثلاثة "مِنْ" و "اللام" و "في"»[٨].

وأما النوع الثالث من أنواع المركب الاسمي فهو المركب الاسمي التمييزي (م.س.ت). ويعني به المركب المبدوء باسم مُجْمَل يميزه ويفسره ويبينه اسم بعده، وهذا الاسم المجمل يكون من أسماء المقادير أو الأعداد[٩].

---

١ - يَقْصِدُ بعلاقة التقييد الإضافية تلك التي تكون بين اسمين ثانيهما قيد للأول، بمعنى أن يزيل شيوع دلالة الأول، إما بتعريفه وتعيينه، وإما بتقليل درجة شيوع دلالته، مثل : (باب الحجرة، باب حجرة). انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية،ص١٧.

٢ - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٢٠.

٣ - انظر السابق: ص ٥٠.

٤ - انظر السابق نفسه.

٥ - انظر: السابق: ص ٥١.

٦ - انظر السابق: ص ٦٥.

٧ - السابق نفسه.

٨ - السابق: ص ٧٩.

٩ - انظر السابق: ص ٨٢.

والمركب الاسمي النعتي (م.س.ن) هو رابع المركبات الاسمية. وهو «الهيئة التركيبية المكونة من اسم ووصف أو ما في معناه، بحيث يُوضّح الوصفُ أو ما في معناه الاسمَ السابقَ عليه أو يخصصه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما كان منه بسبب » [1].

٣-**المركب الوصفي (م.ص):** وهو المركب المبدوء بمشتق محض، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل[2]. ويقسم "عبادة" هذا المركب إلى قسمين: المركب الوصفي الإسنادي، ويُقصد به الوصف أي المشتق العامل عمل فعله مع معموله، كما في قولنا: [محمد(مُعَطَّلة سيارتُهُ)، محمد (مكرمٌ أبوه الزائرين)، الخطيب (مسموعٌ صوتُهُ)، المغني (حَسَنٌ صوتاً)، الخطيب(أكثرُ كلاماً)، الله (رفيقٌ بالعباد)] [3]. والمركب الوصفي الإضافي، ويريد به المركب الذي فيه يضاف الاسم المشتق إلى ما كان معمولاً له: [الفرس(ضامرُ البطنِ)، (زائرو القاهرةِ) كثيرون، المخلص (مسموعُ الكلامِ)، الشجر (أخضرُ الورقِ)، عمر (أعدلُ الخلفاءِ)] [4].

٤-**مركب الخالفة (م.خ)** : ويقصد به ذلك المركب المبدوء باسم الفعل[5].

٥-**المركب المصدري (م.مص):** ويريد به ما كان مكوَّناً من مصدر ومعموله، كما في قولك: [(مَنْحُكَ الفائزَ جائزةً) يُشَجِّعُه] [6].

٦-**المركب الموصولي(م.ل):** وهو المركب الذي يبدأ بما يُعْرَفُ بالموصول الاسمي أو الموصول الحرفي [7].

٧- **المركب الظرفي (م.ظ):** وهو الهيئة التركيبية المبدوءة بما يدلُّ على زمان إنجاز الحدث أو مكانه، ويكون على معنى (في) [8].

٨- **مركب الجارّ والمجرور (م.ج.ج)** : ويعني "عبادة" به ذاك المركب المُصدَّر بحرف مما يُعْرَفُ بحروف الجر[9].

---

[1] - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٨٦.

[2] - انظر السابق: ص ٩٢.

[3] - انظر السابق نفسه.

[4] - انظر السابق: ص ٩٨.

[5] - انظر السابق: ص ١٠٢.

[6] - انظر السابق: ص ١٠٧.

[7] - انظر السابق: ص١١٣.

[8] - انظر السابق: ص ١٣٢.

[9] - انظر السابق: ص ١٤٠.

وأما "محمد حماسة عبد اللطيف" فلم يتناول من المركبات – فيما أعلم– إلا المركب الاسمي. ولم أجد له– في حدود ما قرأت– حديثاً عن مركب آخر غير المركب الاسمي، رغم أن كلامه عن "مركب اسمي" مُشْعِرٌ –بالضرورة وفي الحقيقة– بوجود مركب "غير اسمي"، كأن يكون "مركباً فعلياً "– مثلاً– أو "مركباً حرفياً"، أو نحوهما. ولعل مما يعزز ما أذهب إليه، من أن "حماسة" لم يدرس إلا المركب الاسمي، أنه يعد عناصر تقييد الأسماء مع الأسماء المقيَّدة بها مركبات اسمية. بيد أنه عندما يذكر عناصر تقييد الفعل، فإنه لا يتحدث عن "مركبات فعلية"، يقول:[1]

«عناصر التقييد مع الفعل تمثل عناصر جديدة في بناء الجملة، وهي مع الأسماء عناصر متممة للاسم المشتق بحيث تُكَوِّنُ معه مركباً اسمياً».

يُحَدِّدُ "حماسة" المركب الاسمي بأنه «كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصراً واحداً في الجملة، بحيث إذا كانت وحدها لا تُكَوِّنُ جملة مستقلة »[2]. ويصدق ذلك – عنده– على "التركيب الإضافي"، كما في التنزيل العزيز: ﴿هذا (يَوْمُ يَنْفَعُ الصادقينَ صِدْقُهُمْ) ﴾[3]. وعلى الأسماء التي تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها، كما في قول الحق– سبحانه–: ﴿وكَلْبُهُمْ (باسِطٌ ذراعَيْهِ بالوصيد)﴾[4]. وينطبق تعريف المركب الاسمي عنده، كذلك، على المصدر المؤول: ﴿أَلَمْ يَأْنِ للذين آمنوا (أنْ تَخْشَعَ قلوبُهُمْ لذكرِ اللهِ)﴾[5]، وعلى الاسم الموصول: ﴿هو (الذي يسيركم في البر والبحر)﴾[6]، وعلى الاسم المميز بتمييز المفرد: ﴿وحمله وفصاله (ثلاثون شهرا)﴾[7].

---

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ٥٠، ط١، دار الشروق، القاهرة– بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

[2] – السابق: ص ٤٩، وانظر الصفحات: ١٦٠–١٦٨.

[3] – سورة المائدة: ١١٩. وقد أشرت إلى المركبات الاسمية في هذه الآية وأخواتها التاليات بالقوسين: ( ).

[4] – سورة الكهف: ١٨.

[5] –سورة الحديد: ١٦. يذكر أن "محمد حماسة عبد اللطيف" يعد المصدر المؤول مركبا "اسميا"، في حين يعده "صلاح الدين حسين" مركبا "فعليا". انظر: صلاح الدين حسين، التقابل اللغوي وأهميته في تعليم اللغة لغير متكلميها: ص ١١٤.

[6] –سورة يونس: ٢٢. يذكر"حماسة" الاسم الموصول في كتابه على أنه مركب اسمي، وأظنه يقصد الاسم الموصول وصلته. انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ٥٠و ص ١٦٠.

[7] –سورة الأحقاف: ١٥.

ولكن الذي يلفت انتباهنا في تحديد "حماسة" للمركب الاسمي، وهو أمر يحار له المرء كثيرا، أنه أخرج منه تركيب (المتبوع + التابع)، إذ لم ير فيه مركبا اسميا. غير أن أكثر ما يبعث على الدهشة أن "حماسة" لم يتوقف لحظة عند أسباب ذلك الإخراج ودواعيه.

وكم يجهد المرء إن هو راح يحاول تبين السبب الذي دعا "حماسة" إلى إخراج تركيب (المتبوع+التابع) من دائرة المركب الاسمي. فلم لم ير في الألفاظ المرتبط بعضها ببعض عن "طريق التبعية" مركبا اسميا، في الوقت الذي يعد فيه الألفاظ المرتبطة عن "طريق الإضافة" مركبا اسميا كما سبق؟

ومهما حاولت في سبيل "كشف" السبب الذي دفعه إلى ذلك فإن عملي لا يعدو كونه ضربا من الظن والتخمين. وأيا كان الأمر، فإنني ميال – في واقع الأمر – إلى وصف تعريف "حماسة" للمركب الاسمي بأنه غير دقيق أو غير مضبوط. إذ إن كل شيء في ذلك التعريف– إذا استثنينا عبارته : "عن غير طريق التبعية"[١]– يصدق تماما على المتبوع وتابعه. إذ يرتبط أحدهما بالآخر ليتمما معنى واحدا يؤهلهما لأن يشغلا وظيفة واحدة أو عنصرا واحدا. ومما قد يعزز هذا طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط بين المتبوع والتابع. فهما يغدوان في أكثر الحالات، بسبب من تلك العلاقة القوية الرابطة بينهما، "اسما واحدا في الحكم"– على حد تعبير صاحب "شرح المفصل"–[٢].

وينضاف إلى ما سبق، أن الرائز الذي يروز المركب الاسمي عند "حماسة"، وهو الذي ذكره في التعريف، ينطبق على تركيب (المتبوع + التابع)، ذاك أننا إذا ما حاولنا عزل هذا التركيب، فإنه لن يكون جملة مستقلة.

أقول : رغم أصالة العملين السابقين ، عمل "عبادة" وعمل "حماسة"، إلا أنهما لم يلتفتا إلى أمر يعد– في افتراضي– أهم ما في الموضوع، ولا أجد لباحث مناصا منه، لكونه ضروريا وبدهيا. ذلكم الأمر هو البحث في ضرورة القول بفكرة"المركب اللغوي"، وحاجة الدرس اللغوي المعاصر للأخذ بها.

---

[١] –أذهب إلى أن "حماسة" لم يستطع استبعاد المتبوع وتابعه من مفهوم المركب الاسمي بطريقة لسانية. فهو لم يحاول – مثلا– أن يثبت لنا أن للمركب الاسمي سلوكات تركيبية لا تتحقق للمتبوع وتابعه. وأرى أنه لما لم يستطع ذلك، لم يجد أمامه إلا أن يذكر عبارة: "عن غير طريق التبعية"، فارضا علينا الأمر فرضا، ليصبح كأنه واقع غير مدافع.

[٢] – انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٣٨/٣. وانظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ١٤٢.

(٦ز) استقبل رئيس الجامعة (الطلاب المتفوقين) البارحة في مكتبه.(بتحريك : "الطلاب المتفوقين")

وأظن أن بمكنة المرء أن يستنتج من ذلك، أن الكلمة حينما تدخل في علاقات تركيبية مع كلمات أخرى (كلمة أو أكثر)، بحيث تشكل معا وحدة هي "المركب"، فإنها تفقد جزءا كبيرا من استقلالها التركيبي، بل لا يكون لها استقلال بعيدا عن المركب.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الكلمات في علاقتها بغيرها من الكلمات داخل التركيب نوعان: نوع يعبر عن علاقته بالسياق من خلال غيره، فيرتبط بهذا "الغير" ارتباطا قويا داخل "مركب"، يتقيد به ويفقد استقلاله لصالحه. وأما النوع الآخر من الكلمات، فله قدر من الاستقلال كبير، يتيح له تبديل موقعه داخل الجملة دون أن يطرأ تبدل على الخطاب من جراء ذلك. والكلمات التي من هذا النوع – الثاني- لا تدخل، في الحال المتكلم عنها، ضمن مركبات. كما يجب أن تكون من الكلمات التي تحمل في ذاتها علاقتها ببقية أجزاء الجملة. وهذا هو شأن كلمات أمثال "البارحة"، و "اليوم"، و "غدا"[1].

ولذلك فإنه لا فرق في الخطاب الذي تحمله الجمل (٦أ، ٧أ-٧ج):

(٦أ) استقبل رئيس الجامعة البارحة في مكتبه الطلاب المتفوقين[2].

(٧أ) استقبل البارحة رئيس الجامعة في مكتبه الطلاب المتفوقين.

(٧ب) البارحة استقبل رئيس الجامعة في مكتبه الطلاب المتفوقين.

(٧ج) استقبل رئيس الجامعة في مكتبه الطلاب المتفوقين البارحة.

وقد يجمل بالمرء أن يذكر أن ثمة كلمات في اللغة لا ترد إلا في مركبات لا تغادرها، كتلك الكلمات التي تلازم الإضافة إلى المفرد، وهي -فيما هو معروف- نوعان: «نوع لا يجوز قطعه عن الإضافة، ونوع لا يجوز قطعه عنها لفظا لا معنى، أي يكون المضاف إليه منويا في الذهن. فما يلازم الإضافة إلى المفرد، غير مقطوع عنها، هو : "عند ولدى ولدن وبين ووسط (وهي ظروف) وشبه وقاب وكلا وكلتا وسوى وذو وذات وذوا وذواتا وذوو وذوات وأولو وأولات وقصارى وسبحان ومعاذ وسائر ووحد ولبيك وسعديك وحنانيك ودواليك"(وهي غير ظروف). وأما ما يلازم الإضافة إلى المفرد، تارة لفظا وتارة معنى، فهو: "أول ودون وفوق وتحت ويمين وشمال وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وإزاء وحذاء

[1] – انظر: أندريه مارتينيه، مبادئ آللسانيات العامة: ص ١٠٧-١٠٩.

[2] -الجملة معادة هنا للتذكير وتسهيل المقارنة.

وقبل وبعد ومع (وهي ظروف) وكل وبعض وغَير وجميع وحسب وأيّ (وهي غير ظروف)» [١].

ومن الكلمات التي لا تفارق المركبات حروف الجر، وتلك التي تلازم الإضافة إلى الجملة، مثل: (إذ) و (حيث) و(إذا) و(لما) و (مذ) و (منذ) [٢].

وتشير بعض الدراسات إلى أن الوحدات الدالة التركيبية- فيما يقول "مارتينيه"- (مثل: "مِن"، و "مع"، و"حالة الإضافة") أكثر تواتراً بكثير من الوحدات الدالة المعجمية"، (مثل: "رجل"، و "جاء")[٣].

ثانياً: رائزالاستفهام:

يُعَدُّ الاستفهام، في نظري، من الأدلة التي تروز بقوةٍ حقيقةَ وجود المركب اللغوي، وتشير إلى إمكانية قيام المركب- بكل أجزائه،وليس بكلمة واحدة منه- بوظيفة نحوية. إذ يمكن أن نسأل، دائماً، عن المركب اللغوي كله بسؤال واحد. ومعلومٌ أن الاستفهام إنما هو طلب العلم بشيء "واحد"، لم يكن معلوماً من قبل[٤]. انظر إلى الجملة(٨):

(٨) قرأ هذا الطالبُ كتابَ التاريخِ الجديدَ الليلةَ الماضيةَ.

واسأل: (من قرأ كتاب التاريخ الجديد الليلة الماضية؟)، تجد أن الإجابة لا تكون (هذا) فحسب، إنما: (هذا الطالب). واعتماداً على هذا، فإن (هذا الطالب) هو الذي قرأ الكتاب. فالمعنى هنا يدفعنا دفعاً إلى أن ننظر إلى (هذا الطالب) بوصفه فاعلاً للفعل (قرأ)، أو مسنداً إليه.

---

[١] - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٣/٢١٤-٢١٥، ط٢٥، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩١م. وانظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٨٠.

[٢] - انظر السابق: ٣/٢١٩.

[٣] - انظر: أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة: ص١١٧. ويقول في المكان نفسه: "ولو أن المرء أحصى جميع حروف الجر الواردة في أحد النصوص المكتوبة، وأحصى أيضاً جميع الأسماء الواردة في هذا النص، ثم قسم الرقم الحاصل لحروف الجر على عددها، وقسم الرقم الحاصل للأسماء على عددها أيضاً، لَكانَ خارج قسمة حروف الجر أعلى بكثير منه في الأسماء".

[٤] - انظر: علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة: البيان- المعاني- البديع، ص ١٩٤، ط٢١، دار المعارف- مصر، دار المعارف- لبنان، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة علاقة قوية بين الاستفهام والسؤال سوغت الخلط والتوحيد بينهما في بعض الأحيان، إذ يشير ابن منظور إلى أن "الاستفهام" إنما هو "سؤال" الفهم ، وذلك في قوله: «استفهمه سأله أن يفهمه». [لسان العرب: فهم] والأصل – فيما أقدر- أن ينماز الاستفهام من السؤال، فإذا كان الاستفهام طلب "الفهم" من الآخرين، فإن السؤال طلب "العطاء" من الآخرين: «سألته الشيء بمعنى استعطيته إياه...والفقير يسمى سائلاً...السائل الطالب» [ابن منظور، لسان العرب: سأل]. ولكن الباعث على الخلط والتوحيد- فيما أحسب- أن طلب الفهم(أي: الاستفهام)، وطلب العطاء(أي: السؤال) يمكن للناطق باللغة أن يورد كليهما بصيغة لغوية واحدة، هي تلك التي تكون فيها النغمة صاعدة.

وجدير بالذكر أنني عرضت الجملة (٨) على عدد من طلاب العربية من الناطقين بغيرها، ومن الناطقين بها، وسألتهم السؤال السابق: (من قرأ كتاب التاريخ الجديد الليلة الماضية؟)، فكانت النتيجة أن أجاب الجميع بالقول: (هذا الطالب). وعندما سألت الطلاب أنفسهم السؤال: (أين "الفاعل" في الجملة؟)، جاءت الإجابة واحدة أيضا، مطابقة للمعنى: (هذا الطالب). ولما كنت أعمد إلى تبيان أن الفاعل ليس (هذا الطالب)، بل هو اسم الإشارة: (هذا) فحسب، كنت أفشل فشلا ذريعا في كل مرة. وكثيرا ما سئلت: كيف توافق على أن (هذا الطالب) هو من قرأ كتاب التاريخ الجديد، ثم تقول لنا إن (هذا) هو الفاعل فحسب؟ باختصار أقول: لم يستطع طالب واحد ممن درستهم العربية في ست سنوات ونيف، أن يستوعب كون (هذا) هو الفاعل وحده، علما بأنه يستوي في هذه المسألة الطلاب الناطقون بالعربية والطلاب الناطقون بغيرها.

والشيء عينه يقال عندما نسأل: (ماذا قرأ هذا الطالب الليلة الماضية؟) ، إذ إن الإجابة عن هذا السؤال بـ (كتابا) ، أو : (كتاب التاريخ)، لن تكون صحيحة البتة. ولكن الإجابة المقبولة هي: (كتاب التاريخ الجديد). وينشأ عند المرء، بسبب من ذلك، اعتقاد بأن المركب كله: (كتاب التاريخ الجديد) هو المفعول به. وإذا سألنا أي طالب: (متى قرأ هذا الطالب كتاب التاريخ الجديد؟)، فإن الإجابة لن تكون: (الليلة)، لأن المعنى يتغير عندها كما لا يخفى، بل المركب كله هو الظرف: (الليلة الماضية). وتأسيسا على كل ما سبق يمكننا أن نعيد كتابة الجملة (٨) بإبراز المركبات فيها على النحو الآتي:

(٨) قرأ (هذا الطالب) (كتاب التاريخ الجديد) (الليلة الماضية).

ذكرت – فيما سبق– مفارقة مفادها أن المعنى يفرض أن يكون (هذا الطالب) هو من قرأ، غير أننا نقول للطلاب في الوقت نفسه إن الفاعل (هذا) ليس غير. أقول: إن هذه المفارقة التي لم يقبلها طالب واحد، كانت المحرك الرئيس لبحثي في هذا الموضوع. ولعله يتجلى في هذا "مطلب عملي" وضرورة ملحة للقول بفكرة المركب اللغوي.

قال "مصطفى حركات" في الجملتين: جاء (هؤلاء الأولاد)، و:جاء (خمسة أولاد)– قال مايلي: [١]

[١] –مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١١٧.

«الفاعل ليس الاسم وحده أو أحد مُحدِّداته، وإنما هو كلّ المركب الاسمي الذي وُضِعَ بين قوسين، وهذا شيء منطقي، فالذي (جاء) ليس (خمسة) في (جاء خمسة أولاد)، ولا (الأولاد) بصفة عامة، وإنما الاسم ومُحدّداته».

ويقول "داود عبده" في جملة: (هذا الطالب قرأ كتاب الأستاذ الجديد): (١)

«من قرأ كتاب الأستاذ؟ (لاحظ أن الجواب هو "هذا الطالب" فهو الفاعل، أي القارئ، وليس "هو" التي قيل لنا إنها الفاعل ولا "هذا" وحدها). أو : ماذا قرأ هذا الطالب؟ (لاحظ أن الجواب هو "كتاب الأستاذ الجديد"، فهذا هو المفعول به، أي المقروء، وليس"كتاب" فقط) ».

ثالثاً: رائز البناء للمجهول:

يُشكِّل البناء للمجهول رائزاً مهماً في هذا السياق، يكشف مرة أخرى عن أن اللغة تعامل بعض تجمعات الكلم بوصفها مركبات، لا بوصفها كلمات مفردة.

إذا ما طلبنا من بعض دارسي نحو العربية، من المشتغلين به، أن يُعيِّن لنا الفاعل في الجملة (٩أ) التالية:

(٩أ) تَبادَلَ ثلاثةَ عَشَرَ وزيراً الآراءَ في الاجتماع.

فإنه سيقوم، على الأرجح، بتحديد العدد: (ثلاثة عشر) على أنه الفاعل. علماً بأن السلوك التركيبي الذي تنتهجه العربية عند بناء الجملة (٩أ) للمجهول، لا يؤيد أن يكون العدد وحده هو الفاعل.

نَعلَمُ أنّ اللغة تقوم، عند البناء للمجهول، ببعض التغييرات والتحويلات اللغوية التي تَطال الجملة المبنية للمعلوم، ومن ذلك أنها تحذف الفاعل. وإذا ما رحنا نُطبِّق تلك التغييرات والتحويلات على الجملة (٩أ)، بغية تحويل بنيتها إلى المجهول، فإننا سنحصل على الجملة (٩ب) التالية:

(٩ب) تُبودِلَت الآراءُ في الاجتماع.

ونلحظ هنا أن العربية قد حذفت التركيب كله المكون من: (العدد + المعدود) ، أي : (ثلاثةَ عَشَرَ وزيراً). وهذا يعني لنا أمرين: الأول، أنّ اللغة تُعامِل تركيب (العدد +المعدود) بوصفه مركباً أو وحدة واحدة. والثاني، أن اللغة تُسنِدُ لهذا المركب وظيفةً نحويةً، هي –هنا– وظيفة الفاعل، بدليل الحذف عند البناء للمجهول، والذي يُحذَفُ عند البناء للمجهول– فيما هو معروف– الفاعل، وليس شيئاً آخر.

---

١ –داود عبده، نحو تدريس قواعد اللغة العربية وظيفياً، بحث مطبوع غير منشور: ص ٧.

وتؤكد الجملتان التاليتان: (١٠أ ، ١٠ب) بالطريقة نفسها، أن اللغة العربية تعامل التركيب: (المرجع+الاسم الموصول + صلة الموصول) معاملة مركب جملي:

(١٠أ) سَأَلَ (الطلابُ الذين نجحوا في الامتحانِ) المدرسَ عن الدرجات.

(١٠ب) سُئِلَ المدرس عن الدرجات.

رابعاً: رائز الإحلال اللغوي:

يُلْحَظُ أن ثمة قانوناً به يستطيع المرء أن يروز، في كثير من الأحيان، "المركب اللغوي". إذ إن بمكنتنا أن نختبر "المركب"، بوساطة قابليته لأن تُستَبْدَلَ به كلمة مفردة واحدة. قارن بين أزواج الجمل التالية:

(١١أ) (هذه السيارة) لي.

(١١ب) هي لي.

(١٢أ) نجح (الطلاب الماليزيون).

(١٢ب) نجحوا.

(١٣أ) قابلت (مهندس الشركة).

(١٣ب) قابلته.

(١٤أ) (مدير المصنع العراقي) غائب اليوم.

(١٤ب) هو غائب اليوم.

(١٥أ) أحب (البنت التي تلبس المعطف الأحمر).

(١٥ب) أحبها.

(١٦أ) الأزهار (شكلها جميل).

(١٦ب) الأزهار جميلة.

(١٧أ) تَبَيَّنَ لي (أنّ الحادث خطير).

(١٧ب) تبين لي الأمر.

وقد يكون من المهم أن نشير إلى أن تدريس الإعراب وظيفياً يتطلب عدم تجزئة مُكونات الجملة؛ لأن المعنى يفرض ذلك[1]. فليس من الصحيح أن يُنْظَرَ إلى كلمة (باب) في (١٨أ) بوصفه المبتدأ أو المسند إليه في الجملة- بعيداً عن كلمة: "الدار"-. ذاك أنّ إحلال ضمير مكان (باب) فحسب، مُفْضٍ إلى بنية مرفوضة في العربية:

---

[1] - انظر: داود عبده، نحو تدريس قواعد اللغة العربية وظيفياً، بحث مطبوع غير منشور: ص ١٠.

(١٨أ) باب الدار مفتوح.

(١٨ب)* هو الدار مفتوح.

غير أن استبدال الضمير (هو) بالتركيب: (باب الدار) يؤدي إلى جملة صحيحية:

(١٨ج) هو مفتوح.

وأظن أن هذا يملي علينا أن نعد (باب الدار) وحدة واحدة، أو مركبا يشغل وظيفة المبتدأ أو المسند إليه.

يقول "داود عبده": [1]

« يتطلب تدريس الإعراب وظيفيا[2] عدم تجزئة مكونات الجملة لأن المعنى يفرض ذلك. ففي جمل مثل: "الطالب الجديد أخي" و "رأيت هذا الطالب" يتطلب المعنى اعتبار "الطالب الجديد" هو المبتدأ و "هذا الطالب" هو المفعول به. لاحظ أننا لا نستطيع حذف "الطالب" وحده وإحلال ضمير محله، فالضمير "هو" في الجملة الأولى (هو أخي) حل محل المبتدأ وهو"الطالب الجديد" (لو حل محل الطالب فقط لكانت الجملة: هو الجديد أخي)، والضمير المتصل في الجملة الثانية (رأيته) يحل محل "هذا الطالب" وليس محل (هذا) وحدها أو (الطالب) وحده إلخ».

وفي الأمثلة التالية مزيد بيان:

(١٩أ) ريح الجنوب تهب.

(١٩ب)* هي الجنوب تهب.

(١٩ج) هي تهب.

(٢٠أ) شاهدت وزراء الخارجية في المؤتمر.

(٢٠ب)* شاهدتهم الخارجية في المؤتمر.

(٢٠ج) شاهدتهم في المؤتمر.

(٢١أ) تكلمت مع الوزير الجديد.

(٢١ب)* تكلمت معه الجديد.

(٢١ج) تكلمت معه.

---

[1] - داود عبده، نحو تدريس قواعد اللغة العربية وظيفيا، بحث مطبوع غير منشور: ص ١٠.

[2] - الوظيفية التي يريدها "داود عبده" تعليمية الطابع، تحتكم إلى ما يستقيم في "فهم" المتعلم أو حدسه، أو هي مزاوجة بين المفهوم النحوي التقليدي ومقتضى الفهم الذي يعتد بالإفادة على ملحظ المعنى، بحيث يتمكن الطالب من ممارسة اللغة في وظائفها الطبيعية العملية ممارسة صحيحة. وينبغي التمييز بين هذه "الوظيفية"، و"الوظيفية" التي ترد وصفا للنظرية النحوية "Functionalism". إذ إن النحو الوظيفي حسب هذه النظرية يدرج في جهازه الواصف مستوى للوظائف الدلالية (المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد،...)، ومستوى للوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول)، ومستوى للوظائف التداولية، أو المقامية (كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور، والبؤرة، والمنادى، والذيل).

خامساً: روائزمتفرقة:

أ- الإضافة اللفظية والنعت السببي:

عند التأمل في جملة تحوي مركباً يتكون من متضايفين على سبيل "الإضافة اللفظية"[1]، كما هي الحال في (٢٢):

(٢٢) هو رجلٌ كريمٌ لئيمُ الأتباعِ.

نجد أننا مُلْزَمون نحوياً- حسب منهج السلف السائد، وهو منهج التحليل الخطي للكلام، المعتمد على تقسيم الجملة إلى كلمات مفردة دائماً- بأنْ نقول: إنّ (لئيم) صفة أو نعت لـ (كريم) أو لـ (رجل)، وهذا جدّ غريب، إذ كيف يكون الشخص الواحد كريماً ولئيماً في الوقت نفسه؟[2] فالمنهج السائد وهو منهج الإعراب التقليدي، يَفْرِض علينا عدّ الرجل لئيماً، في حين إنه كريم وأتباعه هم اللؤماء. وأرى أن ليس أمامنا في جملة كهذه إلا أن نُعامِلَ -حلاً للإشكال- تركيب: (لئيم الأتباع) معاملة الوحدة الواحدة أي المركب: [هو رجلٌ كريمٌ (لئيمُ الأتباعِ)].

وكذا يقال في تركيب "النعت السببي"[3]،انظر إلى الجملة الآتية:

(٢٣) شاهدتُ المديرَ الغنيَّ الفقيرَ أخوه.

في هذه الجملة، أيضاً، ليس بمكنتنا أن نقول : إن (الفقير) صفة أو نعت لـ (المدير)، ذلك أن الشخص لا يجمع بين صفتين متضادتين في الآن ذاته. فالجمع بين صفتي الفقر والغنى في آن، مما يتعارض مع قوانين المنطق الطبيعي. وأظن أن لا حلّ لهذا الإشكال إلا بالقول: إن التركيب (الفقير أخوه) يمثل مركباً وصفياً أو نعتياً لـ (المدير): [شاهدتُ المديرَ الغنيَّ (الفقيرَ أخوه)].

ب- المفعول المطلق المُبيِّن للنوع:

إنّ درس المفعول المطلق يؤكد لنا أن لولا فكرة المركب اللغوي، لما استطعنا التعرف على أحد أنواع المفعول المطلق، وهو المفعول المطلق المبين للنوع. فعندما يقال:

---

[1] -الإضافة اللفظية: «مالا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع. وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى». [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٣/٢٠٨].

[2] -انظر: عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية (ملكة اللغات)، ص ١٦٠، دار العلم للملايين، دون تاريخ.

[3] - النعت السببي: «ما يُبيِّن صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به، نحو "جاء الرجل الحسن خطه"». [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٣/٢٢٤].

(٢٤) ارتفعت قيمة الدولار ارتفاعا ملحوظا.

ويطلب منا تحديد نوع المفعول المطلق في هذه الجملة، يتبين أن لو توقف بنا النظر في (٢٤) عند كلمة (ارتفاعا)، لخرجنا بنتيجة مؤداها أن المفعول المطلق هنا إنما هو مؤكد لفعله، ليس غير. وهذا لا يحدث، ولكن الحادث هو أن المرء يتجه بنظره إلى المركب كله: (ارتفاعا ملحوظا) المكون من (موصوف+صفة) ، وذلك ليعرف أنه بإزاء المفعول المطلق المبين للنوع، لا المؤكد للفعل. وبالطريقة ذاتها نتفحص الجملة (٢٥):

(٢٥) سرت سير العقلاء.

إذ دون النظر إلى المركب المكون من "المضاف" و "المضاف إليه": (سير العقلاء)، لن نستطيع تحديد نوع المفعول المطلق تحديدا صحيحا.

ولعل ذلك راجع إلى أن المفعول المطلق المبين للنوع لا يذكر في العربية إلا داخل بنية "مركبية".

ج- الناطق باللغة والمركب:

يلاحظ المرء أن الناطق باللغة يتعامل هو الآخر مع بعض تجمعات الكلم على أساس أنها وحدة واحدة منتظمة في مركب. وأمارة ذلك أن الناطقين بالعربية -مثلا- يميلون إلى عدم التوقف عند أي عنصر من عناصر المركب أثناء الكلام أو القراءة. بمعنى أن الوقفات داخل المركب تكاد تختفي تماما.

وأذهب إلى أن الناطقين بالعربية- وذلك من رصدي لأداءاتهم الشفوية- ميالون إلى عدم الفصل بين عناصر المركب بعناصر لغوية أخرى، في الأغلب الأعم من الأحوال. وأحسب أن هذا مؤيد- ولو جزئيا- بما ذهب إليه جمهور السلف من عدم جواز الفصل بين عنصري المركب الإضافي[١]. ومعلوم كذلك، أنه لا يفصل بين التمييز والمميز[٢].

وقد قمت،بغية التأكد من أن فكرة المركب حاضرة في البنية الذهنية اللاواعية للناطقين بالعربية، بتقديم الجملة التالية(٢٦) لمجموعة منهم[٣]،وطلبت إليهم واحدا واحدا أن يملي علي الجملة كما لو كنا في درس إملاء، غير أنني قمت – في الوقت نفسه- بتنبيههم إلى أن الإملاء

---

[١] - انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٨١ و ص ٩٩-١٠٠.

[٢] - انظر السابق: ص٨٤.

[٣] -تتكون المجموعة من اثني عشر شخصا، أعمارهم: (٧،٨،٩،١٢،١٤،١٦،١٩،٢٢،٢٣،٢٥،٣٩،٦٤).

لا ينبغي أن يقسم الجملة إلى كلمات، بل يمكن أن تملى كلمتان- أو أكثر- معا، من الكلمات المتجمع بعضها مع بعض[١]. فكانت النتيجة أن قام جميعهم، إلا واحدة[٢]، بتقسيم الجملة أو تقطيعها حسب مركباتها اللغوية، على النحو الآتي:

(٢٦) استقبل/ رئيس الجامعة/ الطلاب المتفوقين/ في مكتبه الجديد.

د- وصف المضاف:

عند وصف المضاف فإن صفته تتبع المضاف إليه، وما ذاك إلا لأن اللغة تنظر إلى المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، فلا بأس أن تأتي صفة هذا "الاسم الواحد" بعده. من ذلك أننا نقول: "(سيارة أبي) السوداء" و "(كتاب اللغة) الأحمر" ولا نقول: "سيارة السوداء أبي" ولا "كتاب الأحمر اللغة". يقول "نهاد الموسى":[٣]

« فإذا تناولنا اسماً معرفاً بالإضافة إلى المعرفة ابتداءً مثل: وزارة الدفاع، تاريخ العرب،...كان ذلك أيضاً كالاسم الواحد من جهة دلالته على معنى واحد متعين في التصور الذهني الخارجي. وإذن يمكن أن يجري النعت عليه وفقاً للقاعدة النحوية المتقدمة، فيقال: وزارة الدفاع التركية، تاريخ العرب الحديث ».

هـ- الإشارة إلى المضاف:

تُظْهِرُ اللغة مرة أخرى أنها تتعامل مع عنصري المركب الإضافي بوصفهما وحدة واحدة لا يمكن فصلها، وذلك من خلال الإشارة إلى المضاف أو تحديد المضاف بعنصر إشاري. فقواعد التركيب العربي تُملي علينا، دائماً، تأخير العنصر الإشاري عن المضاف والمضاف إليه، في حال كان المشار إليه هو المضاف[٤]. لاحظ ماهو آتٍ:

---

[١] -أقدمت على هذه الخطوة- خطوة التنبيه- بسبب أن ثمة صورة نمطية خاطئة للإملاء عالقة بأذهان الكثيرين، تتمثل في ضرورة تقسيم الجملة إلى كلمات عند الإملاء.

[٢] -هذه الطفلة، وعمرها ٩ سنوات، لم تخطئ خطأ تاماً وإنما تعثرت وحسب.

[٣] -نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، ١٩٧٦، ص١٩.

[٤] - انظر: يوسف عون، حول بعض مسائل التعريف، ترجمة: نعيم علوية، الفكر العربي المعاصر، العددان ١٨/١٩، شباط/ آذار، ١٩٨٢، ص ٢٠.

(٢٧أ) ?هؤلاء (طلاب الصف) أميركيون[١].

(٢٧ب)* (طلاب هؤلاء الصف) أميركيون.

(٢٧ج) (طلاب الصفّ) هؤلاء أميركيون.

بعد ذلك كله أقول: إن المركب اللغوي هيئة تركيبية ليست بالكلمة ولا بالجملة، وإنما تقع في المرتبة الوسطى بينهما. وليس للمركب استقلال خارج التركيب الجملي، بمعنى أنه يحمل دائماً السمة (+ تابع). وتُسْنَدُ إليه داخل الجملة وظيفة نحوية ما، كوظيفة الفاعل أو المفعول أو المبتدأ...إلخ. وتتّصل أجزاء المركب أو عناصره اللغوية برابطة قوية تجعله يسلك مسلكاً لغوياً يشبه مسلك الكلمة الواحدة.

---

١ – تشير علامة الاستفهام في صدر التركيب، إلى أنّ التركيب مشكوك في صحته من وجهة نظر الناطق باللغة، أو أنه ليس النمط الشائع.

(١-٤) أنواع المركب اللغوي وترابط عناصره[١]

يمكننا، في حقيقة الأمر، أن نقسّم المركب اللغوي بغير طريقة، طبقاً للأساس المعتمد في التقسيم. فإذا ما ارتضينا علاقة الإسناد معياراً[٢]، وجدنا أن المركب[٣] وفقاً له يُقسَّم إلى نوعين: مركب إسنادي، وآخر غير إسنادي.

والمركب الإسنادي على نوعين: مركب إسناده أصلي (تامّ) [٤]، كما في المركب الإسنادي الواقع خبراً: [الورد (لونه جميل)]،والواقع صفة: [قرأت كتاباً (أفكاره قيّمة)]، والواقع حالاً : ﴿لا تَقْرَبوا الصلاةَ و(أنتم سُكارى)﴾ [٥]،والواقع مفعولاً به: ﴿قال: (إني عَبْدُ اللهِ)﴾ [٦]،والواقع صلة للموصول الاسمي[٧]: [قابلت الباحثين(الذين وصلوا)]،والواقع صلة للموصول الحرفي: [لا أحب (أن تسافري)] ... إلخ.

وهناك نوع ثانٍ للمركب الإسنادي،وهو المشتمل على إسناد غير أصلي (ناقص)، وهذا المركب لا يَرِدُ مستقلاً مقصوداً لذاته بأي حال. ومنه "المركب المصدري" المكون من مصدر ومعموله، كأن تقول: [(ادخار النمل طعامه صيفاً) ينفعه شتاءً]. ومنه، أيضاً، المركب الوصفي المكون من اسم مشتق يحتاج إلى ما يحتاج إليه فعله، كما في قوله الحقّ- سبحانه-: ﴿وَكَلْبُهُمْ(باسِطٌ ذِراعَيْهِ بالوصيدِ)﴾ [٨]، وكأن تقول :[الطلاب(مُقَدِّمونَ الامتحان غداً)]. وقد

---

[١] – تنبغي الإشارة إلى أن ثمة أمرين هامين جديرين بالدراسة، وهما العلاقة التي تنشأ في المركب لتربط عناصره ببعض داخلياً، والعلاقة الخارجية التي تعمل على ربط المركب أو دمجه داخل الجملة. غير أننا سنقصر الحديث ها هنا على العلاقة الداخلية الرابطة.

[٢] –قد يكون من الجدير بالذكر أن الإسناد أهم علاقة في الجملة العربية، إذ إنها محور العلاقات الأخرى كلها، ذاك أن باستطاعتها وحدها تكوين جملة تامة، ذات معنى دلالي متكامل. انظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٦٤.

[٣] –أُذَكِّرُ بأن المركب– حسب المفهوم الذي أطرحه– غير مقصود لذاته دائماً، بمعنى أنه ملازم للسمة (+ تابع).

[٤] –يبدو أن هناك تعارضاً بين القول: إن الإسناد في مركب ما "تام"، والقول: إن هذا المركب نفسه غير مقصود لذاته. لكن إذا صح هذا التعارض، فإنه تعارض على السطح فقط، لأن قولنا عن إسنادِ مركبٍ إنه إسناد تامّ، يعني أن هذا الإسناد قد يرد مقصوداً لذاته في جملة مستقلة، في سياق آخر.

[٥] –سورة النساء: ٤٣.

[٦] –سورة مريم: ٣٠.

[٧] –يمكن تسميته بمركب الصلة، وهو ما تكون من الاسم الموصول وصلته. وقد عددتهما مركبا نظراً لإمكانية أن يحلّ مكانهما اسم واحد، قارن بين الجملتين: قابلت الباحثين الذين وصلوا، قابلت الباحثين الواصلين. وهو غير المركب الموصولي الذي يتألف من المرجع والموصول والصلة.

[٨] –سورة الكهف: ١٨.

أَخْرَجَ بعض السلف هذين المركبين (المصدري والوصفي) من دائرة الجمل، لأن الإسناد فيهما ليس أصلياً[1].

يتّضح مما سلف أن العلاقة الرابطة بين عناصر المركب الإسنادي، هي علاقة الإسناد. ولكنْ ثمة مركبات تترابط فيها العناصر بوساطة علاقة أخرى، هي علاقة التقييد،ونستطيع أن نُطْلق على المركب عندئذ "المركب التقييدي" (غير الإسنادي).

وتكون علاقة التقييد بين اسمين ثانيهما قيد للأول، بمعنى أن يُزيلَ شيوع دلالة الأول، إما بتعريفه وتعيينه، وإما بتقليل درجة شيوع دلالته، كما في المركب الإضافي المكوَّن من المضاف والمضاف إليه[2]. كأن تقول: [(باب الحجرة) واسع]، أو : [حضر الاحتفال (رئيس جامعة)]. وقد تكون علاقة التقييد بين اسمين ثانيهما صفة للأول[3]، ويُسمّى المركب حينها"المركب التوصيفي"[4]، مثل: [كافأت (الطالب المجد)]. أو بين اسمين يوضّح ثانيهما الذات المدلول عليها بالاسم الأول، كما في "المركب الإشاري"[5] المكون من العنصر الإشاري والمشار إليه المعرَّف، مثل: [صحبني إلى السوق (هؤلاء العمال)] أو: [لا أوافق على (رأيك هذا)]. ولعلَّ من هذا "المركبَ البدلي": [أقبل (أخوك محمد)]. ومن المركبات التقييدية كذلك – فيما أحسب– المركب التوكيدي: [6] [رجع (الجنود كلهم)]، والمركب العددي: [اشتريت

---

[1] –انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٨/١.

[2] –انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ١٧.

[3] –ليست الصفة في الحقيقة إلا قيداً يحدد الموصوف ويعينه ويخصصه، وأمارة ذلك أن العلاّمة الرضي حينما راح يؤيد مذهب سيبويه القائل بأن العامل في "الصفة والتأكيد وعطف البيان" إنما هو العامل في المتبوع، قال: "ومذهب سيبويه أولى، فإن المجيء في: جاءني زيد الظريف، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة". [الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب:٢٩٩/١].

[4] –انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ١٧. ويُذْكَرُ أن "المركب الموصولي" الذي يتكون من "المرجع" و "الاسم الموصول" و "الصلة" إنما هو "مركب توصيفي"، ذاك أنه ليس إلا موصوفاً وصفته، لكن الصفة هاهنا"مركبة" بمعنى أنها "جملة" وليست "مفردة". يقول "داود عبده": «والفرق بين "ال" و "الذي" هو أن "ال" تُعرِّف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة، و"الذي" تُعرِّف الصفة حينما تكون جملة». [داود عبده، أبحاث في اللغة العربية: ص ٦١].

[5] – آثرت فصل "المركب الإشاري" عن "المركب البدلي" لما يصاحب الأول من إشكالات خاصة عند تعليمه للناطقين بغير العربية، وسيأتي بيانه في موضعه من البحث.

[6] –يقول الرضي: "التابع يقيّد المتبوع" ، [الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٩٩/١]، وانظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ١٤٢. وقد أطلق "تمام حسان" على النعت والعطف والتوكيد والإبدال"قرينة التبعية". انظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص٢٠٤.

(عشرين كتاباً)]، و"المركب التمييزي"[1] مثل: [اشتريت (رطلاً عسلاً)]، والمركب العطفي: [سافر (أسامة وغسان)].

وأذهب إلى أن معظم المركبات السابقة إنما تتجمع في مركب واحد يضمها جميعاً، ذلكم هو المركب الاسمي، وأقصد به كلّ هيئة تركيبية يمكن للكلمة المفردة (الاسم) أن تحلّ محلّها. انظر إلى ما يلي: [2]

علينا دائماً أن نتذكر	أحمد.
	أخلاق أحمد.
	أخلاق أحمد الحسنة.
	كريم خلق أحمد.
	الخدمات التي قدّمها أحمد لنا.
	أن أحمد ساعدنا كثيراً.
	طاعة أحمد ربه.
	هذا الإنسان.

ومن الملاحظ أن المركب الاسمي (التقييدي) يتكون من اسم يتّسم بشيء من العموم، وكلمة أخرى (أو : مجموعة كلمات) هي بمثابة "مُحدِّد" أو "مُقيِّد" Determinant. ويقوم هذا المحدِّد بتقييد مجال الاسم بتخصيصه، وتعيين محتواه، كأن تُنقَلَ الكلمة من معناها العام: (الأرض) – مثلاً– إلى معنى خاص: (الأرض القاحلة) [3].

وترافق المحدِّداتُ الاسمَ داخل المركب الاسمي، فتقع قبله أو بعده، أو قبله وبعده، لاحظ مايلي:

---

[1] – أقصد بالتمييز هنا تمييز "المفرد"، إذ يشكل تمييز المفرد مع مميِّزه مركباً اسمياً، بمعنى أن تمييز المفرد إنما هو من متممات الاسم. في حين أن تمييز "النسبة" يشكل مع الفعل مركباً فعلياً، أي أنه من متممات الفعل أو من "مُقيِّداته" على ما سيأتي لاحقاً. ولعل من الملاحظ أني أستحب فصل مركب"العدد + المعدود" عن"المركب التمييزي" لكثرة دوران الأول، ولكثرة الإشكالات التي يثيرها تعليمه للطلاب الناطقين بغير العربية والناطقين بها.

[2] –انظر : لوريتو تود، مدخل إلى علم اللغة: ص ٧١.

[3] – انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١١٩.

السيارة[1]	السيارة الخضراء
	هذه السيارة
	هذه السيارة الخضراء
	سيارة عدنان
	السيارة التي رأيناها في المعرض
الأستاذ	الأستاذ سمير
ذهب	مئة جرام ذهباً
الكتب	الكتب كلها
	الكتب بعضها
	خمسة كتب
	كتبي

كلّ ما تحته خط في المركبات الاسمية السابقة يمثل مُحدِّداً : (الخضراء، هذه، هذه...الخضراء، عدنان، التي رأيناها في المعرض، سمير، مئة جرام، كلها، بعضها، خمسة، ـي).

وجدير بالذكر أن "مارتينيه" قَسَّمَ المحدِّدات إلى محددات معجمية، مثل: (الخضراء، عدنان)، ومحدِّدات نحوية، مثل: (هذه، ـي) [2].

أما البنيويون فإنهم يطلقون كلمة محدد (Determinant) على المحدِّدات النحوية؛ كدالة التعريف، واسم الإشارة، والعدد، و "كل"، و "بعض"، ...إلخ. وهي غالباً ما تَسبق الاسم في المركب كما نرى فيما يلي: [3]

المحدِّد	المحدَّد	
الـ		
هؤلاء الـ		
خمسة	أولاد	يُحبون كرة القدم.
بعض الـ		
كلّ الـ		
المركب		

---

[1] – لاشك في أن دالة التعريف تمثل محدِّداً سابقاً للاسم دائماً في العربية، غير أن الحديث في هذا المقام يجري بشكل خاص على المحددات التي تشكل كلمات مستقلة.

[2] –انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١١٩.

[3] –انظر السابق: ص ١٢٠.

ويطلقون على كلّ محدّد من المحدّدات الأخـــرى (Modifier)[١]،وهـــي :كـــالنعت، والمضاف إليه، وصلة الموصول. وذلك مثل: [٢]

(٢٨) اشتريت سيارة جديدة.

(٢٩) اشتريت سيارة جارنا.

(٣٠) اشتريت السيارة التي كانت في المعرض.

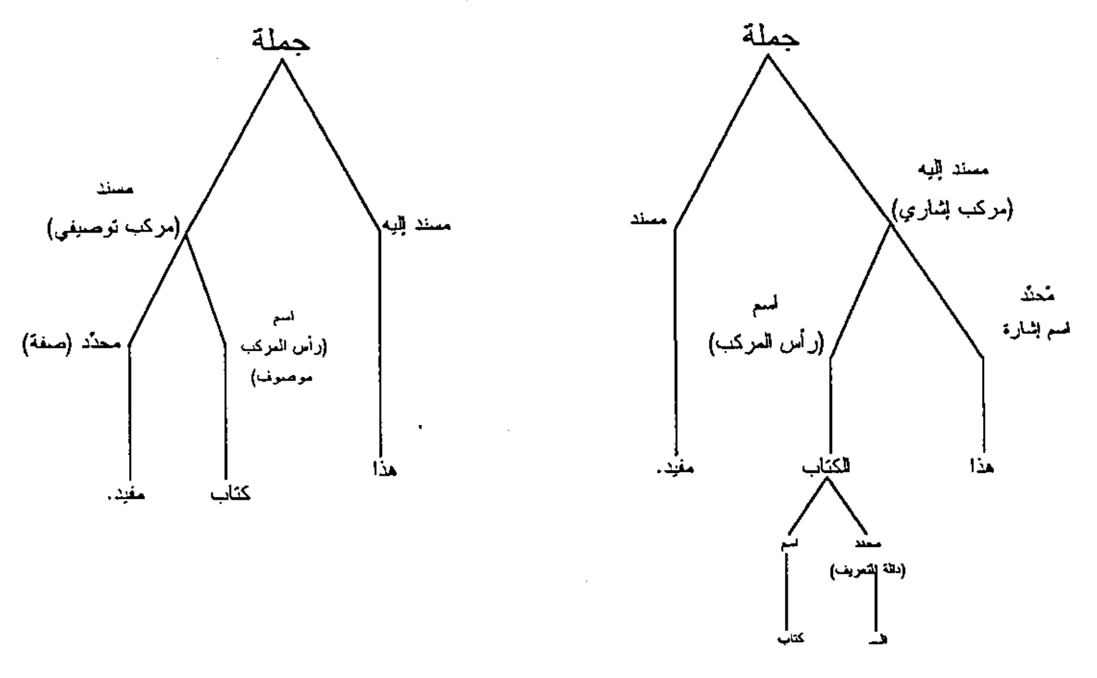
وتلعب المحددات دوراً بالغ الأهمية في بنية المركب الاسمي، بل يتوقف عليها تحديـــد المركب اللغوي في بعض الأحيان. إنّ تجاور المحددين (هذا الــ) ينجم عنه مركب يختلـــف تماماً عن ذاك الناتج عن وجود (هذا) وحده:

(٣١) (هذا الكتاب) مفيد.

(٣٢) هذا (كتاب مفيد) [٣].

ولعل في هذين المثالين دليلاً على أن تحديد المركب الاسمي قد يتوقـــف فـــي بعـــض الحالات على وجود دالة التعريف، فالجملتان متطابقتان إلا من (ال) التعريف. وهـــذا يُظْـــهِرُ بجلاء أن دالّة التعريف محدّد لا يقلّ خطورة عن المحددات الأخرى[٤].

ويمكن التمثيل للجملتين الأخيرتين (٣١) و (٣٢) بالشكلين الآتيين: [٥]



---

[١] – يترجمها "الخولي" بـــ "الواصف". انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ط١، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٨٢.

[٢] –انظر : مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١٢٠.

[٣] –لا تمثل (هذا) في هذه الجملة محدِّداً، بل إنها مسند إليها. ويمكن – من جانب آخر- عدّها محدِّداً لمشار إليه محذوف، وذلـــك علـــى تقدير : (هذا الشيء) (كتاب مفيد). انظر المرجع السابق: ص ١٢٣.

[٤] – انظر في هذا: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١٢٣-١٢٥.

[٥] – قارن المرجع السابق: ص ١٢٣-١٢٤.

وينهض في مقابل المركب الاسمي "المركب الفعلي"،وترتبط العناصر فيه عن غير طريق الإسناد. وهو «كلّ مركب مكون من فعل ومفعول أو مفاعيل مرتبطة به »[١]. أو هو – بكلمات أخرى– ما تَكَوَّنَ من الفعل "ومعموله" من جهة وقوعه عليه، أو فيه، أو له، أو معه، أو ما كان مؤكداً له، أو مبينا لنوعه أو عدده[٢].

ولكن، تبقى العلاقة تقييدية [٣] بين الفعل ومعموله داخل "المركب الفعلي". يقول "محمد حماسة عبد اللطيف"[٤]:

« والفعل يستطيل عن طريق المقيدات، وهي ما يسميه النحويون المعمولات، وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة ... ».

ويقول أيضاً: [٥]

«المفاعيل كلها مقيدات للفعل، كل منها يقيد جهة من جهاته...وهي جميعاً عناصر غير إسنادية، أي ليست عناصر مكونة مؤسسة للجملة، بل هي عناصر تطيل الجمل فتعمل على التحديد والتقييد للفعل الذي تحدد جهته وتقيدها، لأنها من "ضروريات معنى الفعل" كما يقول العلامة الرضي[٦]».

وفي العربية عناصر لغوية أخرى غير المفعولات، تكون تقييداً للفعل أيضاً[٧]، كالحال والمستثنى. يقول الرضي: [٨]

«وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين، أصلاً في النصب يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك. والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في: "جاءني زيد راكباً" فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون "راكباً".

---

١ – مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١٣١.

٢ – انظر السابق: ص ١٤٤.

٣ – أطلق "تمام حسان" على هذه العلاقة "قرينة التخصيص". انظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١٩٤–٢٠٠.

٤ – محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية:ص ٥٠.

٥ – السابق: ص ٥٢.

٦ – انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ١١٣/١.

٧ – انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ٥٢.

٨ – الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ١١٢/١.

ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنـــهم آثـروا التخفيـف فـي التسـمية ».
و «المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور» [١]، و «العامل في الحال متقيد به »[٢].

ومن مقيدات الفعل تمييز النسبة[٣]. يقول "ابن يعيش":[٤]

«اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبـهام وإزالـة اللبـس. وذلك، نحو أن تُخْبر بخبر أو تَذْكر لفظا يحتمل وجوهاً، فيتردد المخاطب فيها، فتنبـه علـى المراد بالنص على أحد محتمَلاته تبييناً للغرض. ولذلك سُمِّي تمييزاً وتفسيراً. وهـذا الإبـهام يكون في جملة ومفرد. فالجملة قولك: "طابَ زيد نفساً" و "تصبب عرقاً" و "تفقأ شـحماً". ألا ترى أن الطيبة في قولك : "طابَ زيد" مسندة إليه، والمراد شيء من أشيائه، ويَحْتمـل ذلـك أشياء كثيرة، كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك. وكذلك التصبُّب والتفقُّـؤ يكـون مـن أشـياء كثيرة».

ويُشَبَّهُ تمييز النسبة-خاصة- بالمفعول، ذاك أن كليهما يأتي بعد تمام الكلام بالفاعل[٥]. وعندما يُذْكر التمييز، يرتفع الإبهام الذي كانت تحتمله نسبة الفعل إلى الفاعل، وبذلك تتحـدّد جهة النسبة الحاصلة بين طرفي الإسناد[٦].

وآخِر أصناف تقييد الفعل ما يتعلق به من الجارّ والمجرور، وهما « قيد عامّ علـى علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية » [٧]. ويُسمّي "سيبويه" حروف الجر "حروف الإضافة"، يقول: [٨]

« وأما الباء وما أشبهها، فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده».

ويقول: [٩]

« وإذا قلت: "مررت بزيد"، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك: "هذا لعبد الله"».

---

[١] – الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٠١/١.

[٢] – السابق: ٢٠٨/١.

[٣] – انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ٥٢.

[٤] –ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٠/٢.

[٥] –انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢١٧/١. ومع أن هذا المشبه شكلاني، إلا أنني أسوقه لكي أُدلّل على أنّ تمييز النسبة، كالمفعول، يُعدّ مقيّداً للفعل.

[٦] –انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ٥٢.

[٧] –تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٢٠١.

[٨] –سيبويه، الكتاب: ٤٢٠/١-٤٢١.

[٩] – السابق: ٤٢١/١.

وقد تابع الكوفيون سيبويه في تلك التسمية، فقد سمّوها " حروف الإضافة" «لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما » [١]. وهذا هو معنى التقييد[٢].

ومن المشهور أن السلف عدّوا أدوات الجرّ" أدوات تعليق"، ولهم في هذا عبارة مشهورة: "شبه الجملة من الجارّ والمجرور متعلق"[٣]. وأحسب أن فكرة التعليق[٤] هذه تشير إلى أن السلف نظروا إلى "الفعل والجارّ والمجرور" نظرة مركبية. يقول "عبد القاهر":[٥]

«حروف الجر لابد لها من فعل تتعلق به، لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء».

ويقول "ابن يعيش":[٦]

«الأصل في الجارّ والمجرور أن يتعلق بفعل، لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم».

ويمكن أن نُمثّل لأشهر المركبات في العربية كما أتصورها، في المخطّط التالي:

---

١ – الأزهري (الشيخ خالد)، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دون تاريخ.

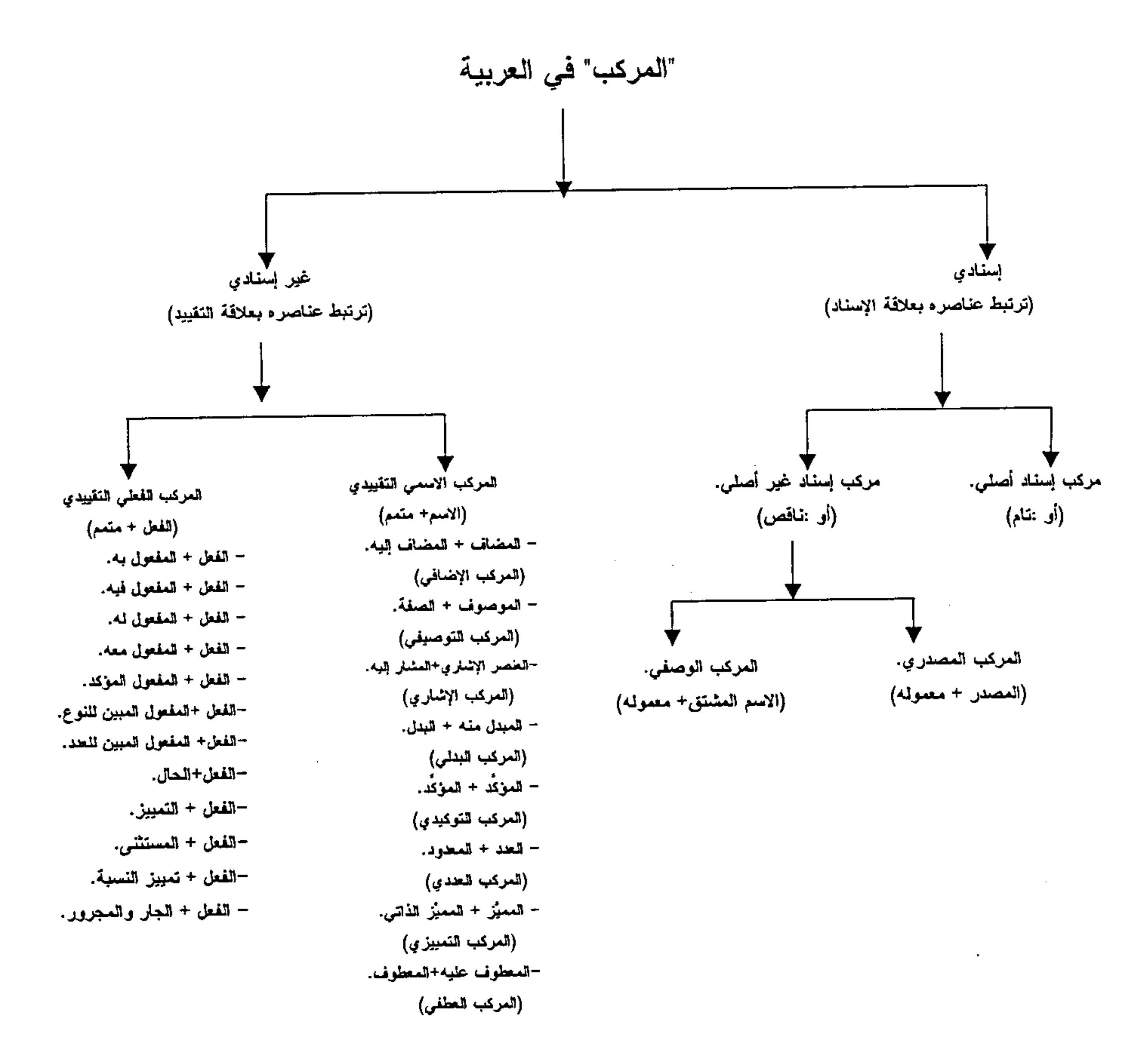
٢ –انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ٥٣.

٣ –انظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٢٠٢.

٤ –لمزيد من أحكام تعلق الجار والمجرور، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٦٦-٥٨٧.

٥ –عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان ٢٧٤/١-٢٧٥، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث:١١٦، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.

٦ – ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٣/٣.


"المركب" في العربية
إسنادي
(ترتبط عناصره بعلاقة الإسناد)
غير إسنادي
(ترتبط عناصره بعلاقة التقييد)
مركب إسناد أصلي.
(أو :تام)
مركب إسناد غير أصلي.
(أو :ناقص)
المركب المصدري.
(المصدر + معموله)
المركب الوصفي.
(الاسم المشتق+ معموله)
المركب الاسمي التقييدي
(الاسم+ متمم)
- المضاف + المضاف إليه.
(المركب الإضافي)
- الموصوف + الصفة.
(المركب التوصيفي)
-العنصر الإشاري+المشار إليه.
(المركب الإشاري)
- المبدل منه + البدل.
(المركب البدلي)
- المؤكَد + المؤكِد.
(المركب التوكيدي)
- العدد + المعدود.
(المركب العددي)
- المميَّز + المميِّز الذاتي.
(المركب التمييزي)
-المعطوف عليه+المعطوف.
(المركب العطفي)
المركب الفعلي التقييدي
(الفعل + متمم)
- الفعل + المفعول به.
- الفعل + المفعول فيه.
- الفعل + المفعول له.
- الفعل + المفعول معه.
- الفعل + المفعول المؤكد.
-الفعل +المفعول المبين للنوع.
-الفعل+ المفعول المبين للعدد.
-الفعل+الحال.
-الفعل + التمييز.
-الفعل + المستثنى.
-الفعل + تمييز النسبة.
- الفعل + الجار والمجرور.

٥-١) المركب اللغوي والعلامات الإعرابية

تثير مسألة درس العلامات الإعرابية وتوزيعها داخل المركب اللغوي، إشكالية ينبغي حقاً عدم التقليل من شأنها. وتكاد تكون هذه الإشكالية هي الإشكالية الوحيدة التي تهدد، نظرياً، سلامة الاعتراف بالمركب ومشروعية قيام فكرته في الدرس اللغوي العربي الحديث، خاصة إذا ما وُضِعَ هذا الدرس-وكثيراً ما يحدث- بإزاء الدرس القديم.

لننظر إلى الجمل التالية:[١]

(٣٣أ) حَضَرَ الوفدُ الإندونيسيُّ.

(٣٤أ) فازَ فريقُ الكويتِ.

(٣٥أ) رسبَ هذا الطالبُ.

تقسم كل جملة من هذه الجمل إلى : (فعل) و (مركب اسمي)، على النحو الآتي:

(٣٣ب) (حَضَرَ) (الوفدُ الإندونيسيُّ).

(٣٤ب) (فازَ) (فريقُ الكويتِ).

(٣٥ب) (رَسَبَ) (هذا الطالبُ).

ويكون الفعل هو "المسند"، والمركب الاسمي بأكمله "المسند إليه". ونوع المسند إليه هنا "فاعل".

إلا أن التحليل اللغوي لدى السلف المسمى بالإعراب، يقضي بأن يكون الفاعل في الجمل (٣٣ب-٣٥ب) هو على التوالي: (الوفد، فريق، هذا). ولا يَخْفى أن المعنى يرفض ذلك، « هناك إذن تضارب بين المفهوم التقليدي للنحو الذي يربط الوظيفة بالحركة الإعرابية، وبين المفهوم البنيوي الذي يربطها بالعلاقات التركيبية (جوار، تعويض، تلازم). وهذا التضارب يكون عائقاً في طريق تجديد تعليم النحو »[٢].

والحقّ أن هذه الإشكالية أكثر ما تخص المركب الاسمي التقييدي. انظر إلى الجمل الآتية:

٥٤٣٢٧٩

- لي (الأرضُ القاحلةُ) .
- اشتريت (الأرضَ القاحلةَ)
- مررت بـ (الأرضِ القاحلةِ).
- حضر (الأبُ نفسُه).
- قابلت (الأبَ نفسَه).
- تكلمت مع (الأبِ نفسِه).

---

[١] - انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية:ص١٢٩.

[٢] -المرجع السابق نفسه.

- سافر (الأستاذُ سميرٌ).
- أكرمت (الأستاذ سميرا).
- سلمت على (الأستاذ سمير).

تجد أن العربية قد عاملت "الكلمات الرأس" في المركبات (أو الكلمات الأساس) معاملة واحدة، فجاءت كلها مسايرة للإعراب رفعا ونصبا وجرا (وهي الكلمات التي تحتها خطوط). ونلاحظ، كذلك، أن المحددات داخل تلك المركبات (وهي الكلمات: القاحلة، نفس، سمير) قد أخذت العلامة الإعرابية ذاتها التي للكلمة الرأس.

ويختلف الأمر قليلا مع المركب الإشاري، يختلف في أن المحدد، وهو العنصر الإشاري، يكون ذا بنية أو صيغة ثابتة جامدة لا تتأثر بالإعراب[١]:

- جاء (هذا الولد).
- رأيت (هذا الولد)
- اتصلت بـ (هذا الولد).

وبسبب مما سبق، لا تثير المركبات السابقة (التوصيفية، والتوكيدية، والبدلية، والإشارية) إشكالا كبيرا يعود إلى هذا السياق.

وأما المركب الإضافي فيتفق مع المركبات السابقة من وجه، ويختلف معها من وجه آخر:

- وصل (صاحب البيت).
- شاهدت (صاحب البيت).
- رحبت بـ (صاحب البيت).

وجه الاتفاق يتمثل في أن رأس المركب الإضافي – وهو المضاف– مساير للإعراب، كما هي الحال في المركبات المذكورة سابقا. لكن الاختلاف في المحدد أو المضاف إليه، إذ إنه يكون في حالة الجر دائما، ولا يساير الرأس في الإعراب.

---

١ – يضاف إلى هذا أن المحدد في المركب الإشاري، وهو اسم الإشارة، يسبق الكلمة الرأس في أحيان كثيرة، بينما نجد المحدد في المركبات الأخرى المذكورة في هذا السياق يلي الكلمة الرأس.

قد يكون ممكناً، أحياناً، التوفيق بين الدرس القديم والدرس الحديث في النظر إلى بعض المركبات السابقة. لاحظ الجمل التالية:

- سافر أستاذُنا.
- سافر الأستاذُ القديرُ.
- سافر الأستاذُ محمودٌ.
- سافر الأستاذُ نفسُه.

إننا إذا قلنا إن الفاعل في هذه الجمل هو (أستاذ) أو (الأستاذ)، لم يكن قولنا متعارضاً مع المفهوم القديم للفاعل بالتأكيد، ولا مع مفهوم بعض المحدثين للفاعل، على اعتبار أن كلمة (أستاذ) أو (الأستاذ) في مثل تلك الأمثلة المتقدمة، هي المكون الرئيس أو الكلمة الرأس للمركب، أو – بطريقة أخرى– إنها العمدة في ركن المسند إليه[١].

وقد يكون من المقبول – زيادة في التوفيق– أن يقال: إن "الفاعل" هو (أستاذ) في جملة: (جاء أستاذنا)، وإن (أستاذنا) في الجملة نفسها "مركب الفاعل" أو "ركن الفاعل"، وهكذا مع بقية الأمثلة.

إذن، ففي المركبات :التوصيفية،والتوكيدية، والبدلية، والإشارية، والإضافية[٢]، ثمة توافق بين الوظيفة النحوية المسندة للمركب، والعلامة الإعرابية التي يأخذها رأس المركب. فإن كان قد أُسنِد للمركب وظيفة (المسند إليه)، وجدنا الكلمة الرأس في المركبات المذكورة تأخذ علامة إعرابية تعود لحالة الرفع–مثلاً–. أما إن كان المركب الاسمي المعني قائماً بوظيفة المفعول به–مثلاً–، فإن الكلمة الرأس في المركب تتحلى بعلامة تنتمي لحالة النصب. وإذا قام المركب بوظيفة المجرور، كانت الكلمة الأساس في المركب نفسه مجرورة.

ويتفلت من ذلك الأمر –فيما يبدو من النظر الأولي– مركبان من المركبات الاسمية التقييدية، هما: المركب العددي، والمركب التمييزي.

---

[١] -انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص ١٢٩.

[٢] -يقول عبد القادر الفاسي الفهري عن "المركب الإضافي" : ((ورأس المركب يأخذ الإعراب المسند إلى المركب بأمه، وذلك في علاقته بالوظيفة التي يشغلها)): [عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية، الكتاب الأول، ص ١٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)- بغداد، دار توبقال للنشر، دون تاريخ].

إذ نجد أن الكلمة الرأس في هذين المركبين يلزمان علامة إعرابية واحدة، في مختلف المواقع أو الوظائف النحوية. ومن البدهي بعد هذا أن لا يكون هناك توافق دائماً بين علامة الكلمة الرأس في المركب، والوظيفة المسندة للمركب. بل إن الأمر مع المركبين المذكورين (العددي، والتمييزي) يكون على معكوسه. فنجد أن العربية تَسِمُ "المحدِّد" في المركب، لا الكلمة الرأس، بميسم الوظيفة أو علامتها المعروفة:

- جاء (خمسةُ طلابٍ).
- رأيت (خمسةَ طلابٍ).
- مررت بـ (خمسةِ طلابٍ).

- حضر (عشرون رجلاً).
- أكرمت (عشرين رجلاً).
- سلمت على (عشرين رجلاً).

- سافر (مئةُ موظفٍ).
- صافحت (مئةَ موظفٍ).
- تكلمت مع (مئةِ موظفٍ).

كل جملة من الجمل الفائتة تنطوي على مركب اسمي تقييدي عددي، ويمثل العدد في هذا المركب محدِّداً، بينما يشكل المعدود الكلمة المحدَّدة أو المقيَّدة، أي الكلمة الرأس. ولكن رغم ذلك، فإن الكلمة الأساس التزمت علامة واحدة، بينما ساير المحدِّد الوظيفة النحوية الموكلة للمركب.

ولا نجد أيّ فرق في هذا الأمر بين المركب العدديّ، والمركب التمييزيّ. لاحظ مايلي:

- عندي (رِطلٌ زيتاً).
- أملك (رطلاً زيتاً).
- أبحث عن (رِطلٍ زيتاً).

وعندما نُوجِّه أفهامنا صوب مقارنة سريعة نَعقِدُها بين المركب الإشاريّ من جانب، والمركبين العددي والتمييزي من جانب آخر، نجد أن رأس المركب الإشاريّ يساير إعرابُهُ الوظيفةَ الموكلةَ للمركب الإشاريّ، وهذا–كما أسلفت– مفقود في كل من المركب العددي

والتمييزي، مع أن المركبات الثلاثة تشترك في بنية مركبية واحدة في أكثر الأحيان، هـــي: (محدِّد+اسم).

ولكن أظنني أملك رؤية لغوية في التطور التاريخي للمركب العدديّ (عدد +معدود)، والمركب التمييزي (مميِّز مفرد + تمييز)، رؤيةً أحسب أنها قادرة على التوفيق بين الوظيفـة النحوية الموكلة للمركب كله، والعلامة الإعرابية التي يتحلّى بها رأس المركب.

إذ أرى أن المركب العددي ذا النمط (عدد + معدود) يُردُّ ببساطة إلى المركب العددي ذي النمط (معدود + عدد). فالأصل التاريخي لجملة: (جاء خمسةُ طلابٍ) هو: (جاء طـــلابٌ خمسةٌ). وبذا يَدْخُلُ المركب العددي في نطاق المركبات الأخرى، التـــي يَظْـــهَرُ فيـــها رأسُ المركب متوافقاً مع الوظيفة المسندة للمركب كله، كالمركب التوصيفي والتوكيـــدي والبدلـــي والإشاري والإضافيّ:

- جاء طلابٌ خمسةٌ.
- رأيتُ طلاباً خمسةً.
- مررتُ بطلابٍ خمسةٍ.

ويكونُ، حسب هذا، ثمة توافق بين رأس المركب العدديّ والوظيفـــة النحويـــة التـــي يضطلع بها المركب العدديّ كلّه، ولا عجب فإن المركب العددي (معدود + عدد) إنمـــا هـــو مركب توصيفي في الحقيقة.

وأذهب إلى مذهب شبيه في تفسير المركب التمييزي، على النحو الآتي:

- عندي زيتٌ رطلٌ.
- أملك زيتاً رطلاً.
- أبحث عن زيتٍ رطلٍ.

ولم يتوقّف الأمر عند ذلك، بل إنّ بعض السلف قد توصّل إلى إدراك الماهية الحقيقية للمركب اللغوي، أثناء دراسته العلاقة بين "المضاف" و "المضاف إليه". إذ أحسّوا أن للمضاف والمضاف إليه كياناً مستقلاً، فعدّوا الثاني من تمام الأول، يقول"المبرد":[1]

« فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعاً اسماً واحداً».

ويقول "ابن يعيش":[2]

«الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوَّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما».

ويرى السلف أن "الجارّ والمجرور" كالشيء الواحد،« بمعنى أنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر لما بينهما من شدة الاتصال والتلازم » [3]. ففي مسألة العطف على الضمير المخفوض، ذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز[4]. وقد احتجوا قائلين: [5]

« إنما قلنا إنه لا يجوز، وذلك لأن الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد ».

ولم يقتصر الأمر عند السلف على تلك الملاحظات الجزئية العابرة، بل تعدّاها إلى ما يمكن أن يُعَدَّ- في تقديري- إنجازاً عظيماً من إنجازات النظرية النحوية العربية، وهو حديثهم عن الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وتلك التي لا محلّ لها من الإعراب. فقالوا بمجيء الجملة واقعةً خبراً، أو حالاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليها، أو جواباً لشرط جازم، أو صفة، أو تابعة لجملة لها محلّ من الإعراب[6]. وكذلك تحدثوا عن مجيء الجملة ابتدائية، أو

---

[1] - للمرد، للمقتضب، ١٤٣/٤. وانظر: السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ص ٢١٥-٢١٦، دار الاعتصام، دون تاريخ.

[2] -ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/٣-٢٠. وانظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٢٠٣.

[3] -فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي: دراسة نحوية استقرائية، ص ٥٧، ط١، شركة مكة للطباعة والنشر، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

[4] -انظر: الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٦٣/٢: المسألة ٦٥:"هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟"، دار الفكر، دون تاريخ.

[5] -السابق: ٤٦٦/٢.

[6] -انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٣٦-٥٥٦.

استئنافية، أو تعليلية، أو اعتراضية، أو صلة للموصول الاسمي، أو تفسيرية، أو جواباً للقسم، أو جواباً لشرط غير جازم، أو تابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب[١].

ولعلّ مما يدلّ على أن فكرة المركب اللغوي كانت حاضرة في أذهان السلف، ولو جزئيّاً، أنهم جعلوا الفيصل في إعراب الجمل أن تكون الجملة "تحلّ محلّ المفرد" أو لا تكون[٢]. إذ إن آية الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب أنها لا تحلّ محلّ المفرد، وآية الجمل التي لها محلّ من الإعراب أن تحلّ محلّ المفرد[٣].

وتكون النظرية النحوية العربية، بحديثها عن الجمل التي لها محلّ من الإعراب، قد استشعرت بعض معطيات منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة (I.C.A). فالخبر عند السلف « يكون مفرداً، فهو (قائم) في :زيد قائم، ويكون جملة فعلية فهو (قام أبوه) في: زيد قام أبوه، ويكون جملة اسمية فهو (أبوه قائم) في: (زيد أبوه قائم). وتلك المؤلفات (قائم،قام أبوه، أبوه قائم) على اختلاف امتداداتها بمنزلة واحدة، إذ هي في ذلك كله خبر أو مؤلف مباشر » [٤].

ويُذْكَرُ للسلف في سياق الكلام على المركب اللغوي، أنهم وضعوا أيديهم بكل وضوح على المصدر المؤول، وقالوا بأنّ للحروف المصدرية وما بعدها محلاً من الإعراب[٥].

وقد قام "التهانوي" بجهد مُعْجِبٍ في مجال دراسة المركب اللغوي، فَحَفِظَ لنا أنّ النحاة قالوا بـ "المركب الإسنادي"[٦]،وهو ما كان بين جزأيه إسناد[٧]. علماً بأن الإسناد-بشكل عامّ- « إما أصليّ ويسمّى بالتامّ أيضاً، وإما غير أصليّ ويُسمّى بغير التامّ أيضاً» [٨].

ويُعرِّف "التهانوي" الإسناد الأصلي وغير الأصلي بقوله: [٩]

---

[١] -انظر : ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٠٠-٥٣٦.

[٢] - انظر السابق: ص٥٠٠. وانظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ص ٣٤.

[٣] -انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ص ٣٤.

[٤] -السابق: ص ٣٥.

[٥] -انظر: عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ٨٥/١، ط٥، دار المعارف، القاهرة. وانظر : محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٢٧.

[٦] -انظر التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون: ١٢/٣.

[٧] -انظر السابق نفسه.

[٨] -السابق: ١٤٧/٣.

[٩] -السابق نفسه.

«الإسناد الأصلي هو أن يكون اللفظ موضوعاً له، ويكون هو مفهوماً منه بـالذات لا بالعرض، وغير الأصلي بخلافه».

ويزيد الأمر وضوحاً عندما يرى أن الإسناد الأصلي هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى حقيقة أو حكماً، بحيث تُفيد المخاطَب فائدة تامة. وهذا يعني أن الإسناد الأصلي يُقْصَدُ به إفادة المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها، « أيْ لو سكت المتكلم لم يكُنْ لأهل العُرْفِ مجال تخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة، وإن كان بَعْدُ محتاجاً إلى شيء كالمفعول به والزمان والمكان ونحوها» [١].

ويذهب "التهانوي" إلى أنه يَدْخُلُ في حدّ الإسناد الأصلي « إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة ونحوها، فإن تلك الجمل بسبب وقوعها موقع المفرد وإن كانت غير مفيدة فائدة تامة لكن من شأنها أن يُقْصَدَ بها الإفادة إذا لم تكُنْ واقعة في مواقع المفرد» [٢].

ولذلك فإن الإسناد الأصلي على نوعين: أحدهما إسناد أصلي مقصود لذاته، « بأن يُلْتَفَتَ إلى النسبة قصداً، بأن يلاحظ المسند والمسند إليه مفصلاً كما في قولنا: زيد قائم، و: أقائم الزيدان؟» [٣]. وثانيهما إسناد أصلي غير مقصود لذاته، «بأن لا يلتفت إلى النسبة قصداً بل إلى مجموع المسند والمسند إليه من حيث هو مجموع، كإسناد جملة قائمة مقام المفرد والواقعة صلة ونحو ذلك» [٤].

وأما الإسناد غير الأصلي فمنه إسناد المصدر إلى فاعله، وكذا إسناد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل[٥].

ومما يستوقف المرءَ ها هنا، ذلك الفرقُ الذي أقامه "الرضي" بين "الكلام" و "الجملة"، فَجَعَلَ بينهما عموماً وخصوصاً، يقول: [٦]

---

[١] -التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: ١٤٨/٣.

[٢] -السابق نفسه.

[٣] -السابق نفسه.

[٤] -السابق نفسه.

[٥] -وأضاف "الظرف" قائلاً: «والظرف أيضاً على ما قالوا». انظر السابق: ١٤٧/٣.

[٦] -الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٨/١. وانظر:ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٤٩٠.

« والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكِرَ من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس».

ويقول "التهانوي" نفسه: [١]

«اعلم أن النحاة قالوا إن كان بين جزئي[٢] المركب، وهما اللفظان، إسناد سمي مركباً إسنادياً وجملة، فإن كان ما بينهما إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته سُمِّيَ كلاماً، فالجملة أعمّ من الكلام».

ويعني ذلك أن الإسناد إن كان يُشكِّل بمجموعه (أو بطرفيه: المسند إليه والمسند) تركيباً مستقلاً بنفسه، يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، ولا يدخل في تركيب أكبر منه، سُمِّيَ كلاماً وسُمِّيَ جملة، كأن تقول: "المطر متساقط". أما إذا قلت: "خرجت والمطر متساقط"، غدت "المطر متساقط" غير مقصودة لذاتها، لأنك لم تُرِد الإخبار بتساقط المطر، ولهذا فإن "المطر متساقط" في : "خرجت والمطر متساقط" لا تُعَدُّ كلاماً، بل تُسمّى جملة فحسب. «أيْ أن المركب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءاً من تركيب أكبر سُمِّيَ جملة، ولا يُسمّى كلاماً، فكلّ كلام جملة وليس كلّ جملة كلاماً» [٣].

يمكن الاستفادة مما سبق بالقول: إن مفهوم "المركب اللغوي" ، مدار حديثنا، لا ينطبق إلا على جزء "الكلام" في حال كونه- أي الجزء- مركباً تركيبياً. بمعنى أن "المركب اللغوي" غير مقصود لذاته دائماً، فهو يَرِدُ في أحواله وأنواعه كلها ضمن تركيب أكبر منه، هو الكلام أو الجملة،وقد يكون المركب اللغوي جملة إن كانت غير مقصودة لذاتها.

ولم يتوقَّف حديث "التهانوي" عند "المركب الإسنادي" ، بل تجاوزه إلى أنواع أخرى، فذكر مركباً لا يكون بين جزأيه إسناد، بل « تكون بينهما نسبة تقييدية بأن يكون أحد الجزئين[٤] قيداً للآخر » [٥]، وهذا هو "المركب التقييدي". وقد يكون التقييد بالإضافة-كما سبق

---

[١] -التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون : ٣/١٢.

[٢] -لعله يتبين من هذا الرأي أنهم يشترطون في المركب احتواءه على جزأين اثنين ليس غير.

[٣] - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٣١.

[٤] - كذا.

[٥] -التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: ٣/١٢.

القول-، بأن يكون أحد الجزأين مضافاً والآخر مضافاً إليه، ويسمى المركب التقييدي عندئـذ "مركباً إضافياً"[١]. كما قد يكون التقييد بين جزأي المركب التقييدي "غير الإسـنادي" تقييـداً بالوصف، فيكون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويسمى المركب في هـذه الحـال "مركبـاً توصيفياً"[٢].

وإخال أن "التهانوي" لا يقصر "المركب التقييدي" على المركب الإضافي، والمركـب التوصيفي، بل جعل منه المصادر والصفات مع فاعلها، حيث يقول: [٣]

« وأما المصادر والصفات مع فاعلها فإنها في حكم المركبات التقييدية لكون إسـنادها أيضاً غير تام» [٤].

وبناءً على هذا، يشمل المركب التقييدي عنده ثلاثة الأنواع التالية: المضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والمصادر والمشتقات مع فاعلها[٥].

بيد أن المركب "غير الإسنادي" أو الذي لا يكون بين جزأيه إسناد، ليس مركباً تقييديـاً دائماً – عند التهانوي- ، بل قد يكون "مركباً غير تقييدي"، ويُعَرِّفه بأنه المركب الذي لا تكون بين جزأيه نسبة تقييدية. وإذا كان المركب الأول، وهو الإسنادي، مشتملاً على إسناد، وكـان المركب الثاني وهو التقييد، محتوياً على تقييد، فإن المركب الثالث "غير التقييدي" لا ينطـوي على إسناد أو تقييد ، قال "التهانوي": [٦]

« فالمركب الغير[٧] التقييدي ما ليس فيه نسبة إسنادية ولا تقييدية أصلاً لا في الحـال ولا قبل التركيب ».

ويندرج تحت المركب غير التقييدي عنده مركبان: الأول في حكم الكلمـة الواحـدة، والآخر ليس كذلك. وأما الذي في حكم الكلمة الواحدة فإسنادي كـ (تأبط شراً) ، أو إضـافي

---

[١] -انظر : التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون:١٢/٣.

[٢] -انظر السابق نفسه.

[٣] - السابق: ١٢/٣.

[٤] -يتضح لي من هذا أن التهانوي إذا كان يعدّ المصادر والصفات مع فاعلها مركبات تقييدية، لكون الإسناد فيها غير تام، فإن المقصـود مـن إسـناد المركب الإسنادي هو الإسناد التام أو الأصلي فحسب.

[٥] -انظر : محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٤٦.

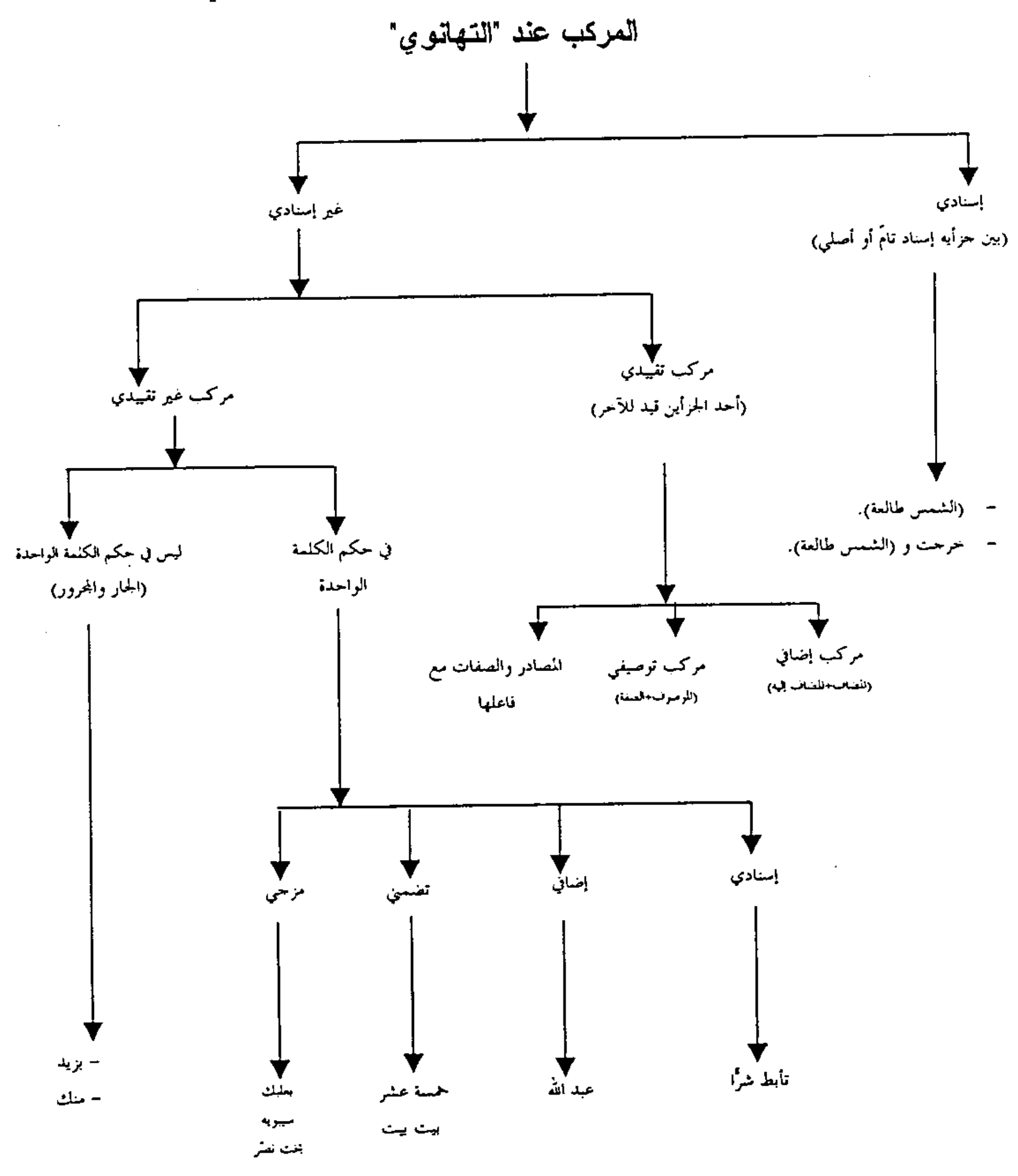
[٦] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون:١٢/٣.

[٧] -كذا.

كـ (عبد الله)، أو تضمني كـ (خمسة عشر) و (بيت بيـــت)[١]، أو مزجـــي كـــ (بعلبــكّ) و(سيبويه) و(بخت نصّر) [٢]. وأما الذي ليس في حكم الكلمة الواحدة فنحو : (بزيد) و (منــك) – أي الجارّ والمجرور –[٣].

ويمكن التمثيل لأقسام المركب وأنواعه عند التهانوي بالمشجر الآتي:

المركب عند "التهانوي"



---

[١] – أي يتضمن حرفاً بين جزأيه، نحو (خمسة عشر)، فإنه في الأصل : (خمسة وعشر)، ونحو: (بيت بيت)، أي (بيت منته إلى بيت). انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون:٣/١٢.

[٢] –انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: ٣/١٢-١٣.

[٣] –انظر السابق: ٣/١٢.

وقد تناول "مصطفى الغلاييني" المركبات وأنواعها وإعرابها[١].وعرّف المركب بأنــــه « قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء أكانت الفائدة تامة، مثل: "النجاة في الصـــدق"، أم ناقصة، مثل" نور الشمس، الإنسانية الفاضلة، إن تتقن عملك" » [٢].

وقسم "الغلاييني" المركبات إلى ستة أنواع: المركب الإسنادي أو الجملة[٣]، والمـــركب الإضافي: وهو ما تركب من المضاف والمضاف إليه، مثل: كتاب التمليذ، خاتم فضة، صـــوم النهار[٤]، والمركب البياني: ويعني به كلّ كلمتين كانت ثانيتهما موضّحةً معنى الأولى، وينقسم المركب البياني عنده إلى ثلاثة أقسام: [٥]

١-المركب الوصفي: وهو ما تألف من الصفة والموصوف، مثل: فاز التمليذ المجتهد.
٢-المركب التوكيدي: وهو ما تكون من المؤكَّد والمؤكِّد، مثل: جاء القوم كلهم.
٣-المركب البدلي: وهو ما اشتمل على المبدل منه والبدل، مثل:جاء خليل أخوك.

وأما النوع الرابع من المركبات، ذاك الذي يلي المركب البياني، فهو المركب العطفي، ويتألف من المعطوف عليه والمعطوف، بتوسط حرف العطف بينهما. كـــأن تقـــول :(ينـــال التلميذ والتلميذة الحمد والثناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد) [٦].

والمركب الخامس هو المركب المزجي. ويتكون من كلمتين رُكِّبَتا وجُعِلَتا كلمة واحدة، مثل: بعلبكّ وبيت لحم وحضرموت وسيبويه وصباح مساء وشذر مـــذر[٧]. وأمـــا المركـــب العددي الذي هو المركب السادس عند "الغلاييني"، فكل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر[٨].

---

[١] - انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١/١٢-١٨.ولكن "الغلاييني" لم يقصد بإعراب المركبات أن توكل الوظائف النحوية إليها كما يتوهم المـــرء للوهلة الأولى، بل أراد بإعراب المركبات إعراب الكلمات التي منها تتكون المركبات.

[٢] - السابق: ١/١٢.

[٣] -انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١/١٣-١٤.

[٤] -انظر السابق:١/١٥.

[٥] -انظر السابق نفسه.

[٦] -انظر السابق: ١/١٥-١٦.

[٧] -انظر السابق:١/١٦.

[٨] -انظر السابق: ١/١٦-١٨. يَعدُّ "الغلاييني" المركب العددي مركباً قائماً برأسه، رغم أنه يصرح بأن «المركب العددي مـــن المركبـــات المزجيـــة». انظـــر: مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية: ١/١٦. ولعلّ من الواضح أنّ اصطلاحنا يختلف عن اصطلاحه، فالمركب العددي عنده مساوٍ للعدد المركب، بينمـــا هو في اصطلاحنا: (عدد + معدود).

والحقّ أن تصور السلف للمركبات رغم ما ينطوي عليه من وجاهة وأصالة، إلا أنـــه يبقى غير منتظم للمركبات اللغوية كلها. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه يبدو لي أن كـلاً من "التهانوي" و "الغلاييني" قد تناولا مركبات بعضها ينتمي للمستوى النحوي، وبعضها ينتمي للمستوى الصرفي[١]. وهذا جليّ في حديثهما عن مثل: (تأبط شراً)، و (عبـد الله)، و(خمسـة عشر)، و (بعلبكّ)، و(بيت لحم)، و(سيبويه)، وغيرها. فـــهذه وإن كـانت مركبـات، إلا أن تركيبها صرفي لا نحوي.

وثمة جانب ثالث يمكن أن نضيفه في هذا السياق. أقول: مع أن السلف توصلوا إلـــى أفكار جيدة تتعلق بالمركب اللغوي، غير أنهم لم يطبقوا منها في مجال التحليـل اللغــوي (أو الإعراب) إلا ما يتصل بالجمل التي لها محل من الإعراب، والمصدر المؤول. وأقصد بـــهذا -بطريقة أخرى- أنهم رغم اقتناعهم بأن تركيب(المضاف + المضاف إليه) – مثـلاً- إنمـا يشكل وحدة واحدة أو مركباً هو المركب الإضافي، إلا أنهم لـم يقولـوا بمجـيء "المركـب الإضافي" فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو خبراً...إلخ.

ولعل من الصحيح القول: إن إحالة الوظائف النحوية إلـــى "المركبـات" بـدلاً مـن "المفردات"، لا يطرح مشكلاً نظرياً، لكنه يَظْهَرُ متعارضاً -إلى حد ما- مع دراسات السـلف، وهي دراسات توكل الوظائف النحوية إلى الكلمات المفردة، إلا في حال (إعراب الجمـــل) و (إعراب المصدر المؤول) [٢].

ولذلك فإن تحليل الخطاب لدى السلف لم يكن متصلاً- في العموم- بالبنية القائمة على المركبات النحوية، إنما أجروا وصفهم اللغوي وتحليلهم النحوي استناداً إلى المفردات[٣].

ومن هنا راود المرءَ سؤالٌ لطالما شُغِلَ به،وهو : ما الذي جعـل الـدرس النحـوي العربي يوكل الوظائف للكلمات دون المركبات؟ خاصة أن هذا الدرس نفسه كان مقتنعاً فـــي بعض الأحيان-كما ظهر لنا مما سبق- بتلازم الكلمات وتلاحمها في المركب اللغــوي، إلـى درجة أصبح معها المركب عندهم "كالكلمة الواحدة".

١ - انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٥٠.

٢ -انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية: ص١١٨.

٣ -انظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والتطبيق: ص١٨.

وأظن أن المسألة يتنازعها غير سبب، الأول أن الدرس النحوي العربي ينطلق من قاعدة مسلم بها، هي أن «الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع »[١]. وأرجِّح عالياً أن يكون هذا أثر على السلف في نظرتهم النحوية للكلم عند تحليله. إذ جعلهم يُجزّئون الكلم إلى كلمات فقط، لأنها الأصل، تساعدهم في ذلك الطبيعة الخطية للغة، وهي طبيعة متأتية من حقيقة أننا لا نستطيع أن ننطق، في آن واحد، بعنصرين صوتيين أو لغويين[٢].

ولقد لاحظ السلف- وهذا سبب ثان- أن المركب يشتمل على غير كلمة، كلمتين أو أكثر، وأن كلّ كلمة تستقلّ، في بعض الأحيان، بعلامة إعرابية ظاهرة أو مقدرة. فاستئثار كلّ كلمة داخل المركب بعلامة إعرابية، ربما دفع السلف إلى تجزئة الكلم والمركبات إلى كلمات عند التحليل اللغوي الإعرابي، فالقولِ بأن لكل "كلمة" وظيفة نحوية ما.

وقد قلنا في الفصل الأول: إن السلف كانوا مشغولين بالعلامات الإعرابية، نظراً لما تميزت به الطبيعة الإنتاجية للحن الفاشي آنذاك. وبما أنهم كانوا كذلك، وأدركوا أن الكلمة تستأثر بالعلامة الإعرابية، وأن المركب لا يحمل علامة يستقلّ بها، فقد راحوا يوكلون الوظيفة النحوية لما ينفرد بالعلامات الإعرابية، وهي الكلمات دون المركبات.

---

[١] – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١/٣٠٠، المسألة ٤٠: "كم" مركبة أم مفردة؟ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٥٤. و: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٢٨.

[٢] –انظر: فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، ص ٨٩ و ١٤٢، ط٢، بيت الموصل، ١٩٨٨. وانظر: ريمون طحان ودنيز بيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية: ص ٢٨٥-٢٨٦.

٢ـ محاولة توصيف جديدة لحل إشكالات المركب العددي في العربية

(٢ـ١) تأسيس:

تسجّل التجربة العملية في تعليم العربية لطلابها من الناطقين بغيرها- فضلاً عن طلابها الناطقين بها- صعوبات مستعصية جمة، لعل من أبرز تلك الصعوبات- فيما أرى- صعوبة تعلمهم المركب العددي.

وتتمثل صعوبة تعلم المركب العددي لدى طلاب العربية من الناطقين بغيرها، في ثلاث مسائل، هي: مسألة وجود التاء مع العدد وانعدامها، ومسألة جرّ المعدود ونصبه، ومسألة جمع المعدود وإفراده.

والمطّلع على كتب تعليم العربية للطائفتين، يدرك أن تلك المسائل تُعالَج وتُقَدَّمُ بصورة، لا مفرَّ من وصفها بأنها معقَّدة غير عملية، وسرعان ما ينفر المتعلمون من درس العدد لأجلها. بل تستولي على كثير منهم -بسبب تلك الصورة المنفِّرة التي يُقَدَّمُ بها العدد- فكرةُ صعوبة العربية وتعقيدها، واستعصائها على الإتقان والتطبيق والاستعمال.

وقد وَصَلَتْ صعوبة المركب العددي في العربية إلى حدٍّ قال فيه أحد الباحثين: [١]

«ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن بعض العلوم لا يمكن درسها بالفصحى العالية. وأكثر العلوم الطبيعية وخاصة الرياضيات من هذا النوع، ويكاد يكون من المستحيل الجمع بين الرياضيات والنحو. وفي العصر الحاضر على الأقل لا يمكن أن يكون الإنسان نحوياً ورياضياً في وقت واحد. وعلى ذلك يجب أن تكون دراسة الرياضيات بالفصحى المخفَّفة، ويجب أن نتجاهل تماماً قواعد العدد وتمييزه وجنسه وإعرابه تجاهلاً تاماً».

[١] - محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، ص ٨٨-٨٩، دار المعارف بمصر، القاهرة، دون تاريخ. كما يقرّ (Oglah Smadi) بصعوبة المركب العددي، انظر:

Oglah Smadi, STRATEGIES IN THE ACQUISITION OF ARABIC AS A FOREIGN LANGUAGE, P.189.

غير أنني قمت بمحاولة عالجتُ فيها مسائل العدد الثلاث، بطرق أثبتت نجاحاً لدى فئات الطلاب كلها التي درَّستُها. وفيما هو آتٍ بيان لذلك:

(٢-٢) المسألة الأولى: وجود التاء مع العدد وانعدامها:

(٢-٢-١) وقفة مع التأصيل:

تُعدُّ مسألة التاء هذه خير مثال على ما يواجه الطالب من صعوبات في هذا المجال. ويقال فيها إن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة "تُؤنَّث" مع المعدود المذكر، و"تُذَكَّر" مع المعدود المؤنث، نحو: "ثلاثة رجال"، و "ثلاث نسوة". وكذلك هي حال الأعداد نفسها إذا ضمت إلى (العشرة) مكونة ما تَركَّبَ من الأعداد[١].

والحقّ أن مسألة تضادّ الأعداد لمعدوداتها من حيث التذكير والتأنيث، ظاهرة لغوية غريبة، تشترك مع العربية فيها اللغات السامية. وهي ظاهرة شغلت العلماء قديماً وحديثاً، حتى قال "برجشتراسر":[٢]

«وهذه القاعدة سامية الأصل، وهي من أغرب خصائص اللغات السامية، وبذل العلماء الجهد الشديد في حلّ مسألة أصلها[٣]، ولم يُوفَّقوا إلى ذلك ».

واللافت للنظر في هذه المسألة أن كثيرا من الباحثين يُطْلِقُ عليها تسميةً هي: "تأنيث العدد وتذكيره"، وقد وصلت هذه التسمية – بطبيعة الحال – إلى كتب تعليم العربية.

ويصعب على المرء – في حقيقة الأمر – تقبُّل التسمية المذكورة، ذاك أن التاء التي تلحق بعض الأعداد ليست للتأنيث، بدليل أن التاء تظهر مع العدد في حال كون المعدود "مذكرا"، ولو كانت للتأنيث حقًّا لكان أولى بها أن تلحق العدد في حال كون معدوده "مؤنثا" لا "مذكرا". وإذا قيل: إن التذكير والتأنيث للعدد، وليسا للمعدود، كانت دهشتنا أشدّ. إذ ما معنى أن يكون للعدد جنس، والعدد أمر تجريدي ذهني متصوَّر غير ظاهر للعين، وغير خاضع لمنطق الجنس ومفاضلته. ولا عجب فالذهن لا ينصرف لحظةً للتفكير في جنس شيء غير

---

[١] – انظر : ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: "منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب" لمحمد محي الدين عبد الحميد، ص ٤٥٨، دار الفكر، دون تاريخ.

[٢] –برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ص ١٢٣، مكتب الخانجي بالقاهرة- دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

[٣] –لمعرفة بعض آراء العلماء القدماء والمحدثين في هذه المسألة، انظر: خليل يحيى نامي، دراسات في اللغة العربية، ص ٦٧-٧٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤. وانظر: شوقي النجار، مشكلة الأعداد، ص ٢٢-٥٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

قائم أمامه، ولا واقع في مدى بصره أو خياله، لأنه – ببساطة – لا "كيـان" حقيقيا لـه أو متوهما[١].

إضافة إلى ما سبق، فإن في القول: إن التاء التي في العدد للتأنيث، خروجا على قاعدة التأنيث التي يُلَقَّنُها الطالب قبلا، تلك المتمثلة في أن التأنيث نوعان: حقيقي ومجازي. ولم يقتنع طالب يوما بأن التاء التي في: (ثلاثة رجال) إنما هي للتأنيث، خاصة إذا ما قورنت بالتاء في مثل: (طويلة، كاتبة،...).

وأجل ما سبق كله أقول: إن مسألة التاء التي تلحق بعض الأعداد، ينبغي أن تُنْقَلَ من دائرة "التذكير والتأنيث" إلى دائرة أخرى هي دائرة "وجود التاء وانعدامها".ولذلك لست أوافق كليا على ما قاله صاحب "البسيط"[٢]، فيما ينقل السيوطي: [٣]

«إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق، وعدم الإلبـاس. قـال: وهذا من غريب لغتهم، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علما للتذكير. قال: وهذا الذي قصد الحريري بقوله: "الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجـال بعمائم الرجال"».

وإذا كان ذلك صحيحا، فماذا عساها تكون هذه التاء؟

تعبر العربية، وكذلك أخواتها الساميات، عن العدد الأصلـي Cardinal Number بطريقتين، الأولى يسبق العدد فيها المعدود: (عدد + معدود)، والثانية ينعكس فيها الـترتيب فيسبق فيها المعدود العدد: (معدود + عدد). ويمكن المرء أن يأخذ على كثير من المحـاولات اللغوية التي تناولت مبحث تاء العدد بالدرس والتأصيل، أنها تناولته اعتمادا على إحدى تينـك الطريقتين فحسب، فاتخذت من الطريقة الأولى – غالبا – منطلقا.

أرى أن ليس بمكنتنا تأصيل تاء العدد إلا آخذين بعين الاعتبار وجود طريقتين تعـبر بهما العربية عن العدد الأصلي، فنحن نقول: (ثلاثة كتب)، و (كتب ثلاثة).

---

[١] – أقول: قد يفكر الإنسان في جنس أمر أو شيء غير واقعي، ولكن شريطة أن يكون له "كيان". شرط التفكير في جنس الشيء، أن يكون هذا الشيء "كائنـا" في الواقع أو في الخيال، يشغل حيزا من ذهن الإنسان. فالغول، مثلا، "كائن" خرافي لا وجود واقعيا له، ورغم ذلك فإن له "وجودا" أو "كيانا" في ذهن الإنسـان، ومن هنا –فيما أحسب – جاز تطبيق المنطق الجنسي للأشياء عليه، فقالوا بتذكيره.

[٢] – هو ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي.

[٣] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٣١/٣.

والذي أميل إليه في الوقت نفسه، أن أحد التركيبين: (عدد+ معدود) أو: (معدود + عدد)، أسبق في الظهور تاريخيا من الآخر. إذ يعد أحدهما منسربا من المرحلة الأقدم للغة، في حين يمثل الآخر المرحلة الأحدث. والذهاب إلى مثل هذا الرأي- في ظني- ضرورة، لأنه لو أوجدت اللغة التركيبين في وقت واحد، وهما يستعملان فيما وصل إلينا من شواهد للغرض نفسه، لثبت أن اللغة "تعبث".

يخيل إلي أن تركيب: (معدود + عدد) كان أسبق في الظهور من التركيب الآخر: (عدد + معدود). ولذلك أسباب أبين بعضها فيما يلي:

أولا: أن التركيب: (معدود + عدد) هو التركيب المبدوء بالكلمة الرأس ، وهذا موافق لما عليه الحال في تراكيب (أو مركبات) لغوية أخرى، كما في: المركب الإضافي، والمركب التوصيفي، والمركب التوكيدي، والمركب البدلي. إذ يمثل المعدود المكون الرئيس أو العمدة في المركب العددي أيا كان نوعه. والأخذ بهذا هام جدا، لأن التركيب الأصلي للمركب العددي، وهو (معدود + عدد)، فيه إضافة إلى ذلك، توافق مطلق بين الوظيفة النحوية المسندة للمركب كله، والعلامة الإعرابية التي تلحق الكلمة الرأس – أي المعدود- في المركب، ومن ثم نستطيع أن نضم المركب العددي من نمط (معدود + عدد) إلى تلك المركبات التي تتماشى فيها الوظيفة المسندة للمركب مع العلامة الإعرابية التي يأخذها رأس المركب. ولكننا نجد المعدود في المركب العددي الآخر ذي النمط (عدد + معدود)، يلزم علامة إعرابية واحدة دائما، وهي علامة الجر، في مختلف المواقع أو الوظائف النحوية. ومن هنا، فإنه لا توافق بين علامة الكلمة الرأس في المركب العددي من نمط: (عدد + معدود)، والوظيفة المسندة للمركب العددي كله.

والحق أن قولنا إن (معدود + عدد) هو الأصل، مدعوم بما نعرفه عن عملية العد ذاتها، فالناطق اللغوي إذا راح يعد فإن من البدهي والطبيعي أن يبدأ بما هو معلوم عنده ومعروف له، وبما هو مشاهد أمامه ومحس، أعني المعدود. والغرض من التركيب العددي وعملية العد معرفة العدد، فالعدد إذن هو المجهول دائما، والعد لا يأتي إلا "لحصر" المعدود المجهول العدد. ولذلك، فإن الناطق اللغوي إذا ما أراد أن يعرف عدد ما يملكه – مثلا – من الخراف، فإنه يقوم بعملية العد بادئا بما هو حاضر أمامه، وهو الخروف أو الخراف أي المعدود، فيقول: خروف واحد، خروفان اثنان، خراف ثلاثة،...إلخ.

ثانيا: يمكن المرءَ أن يستند، للقول بأقدمية النمط: (معدود + عدد)، على استخدام العددين: (واحد)، و (اثنين). فنحن دائما نؤخر هذين العددين عن المعدود: (كلب واحد)، (كلبان

اثنان). ولو عكسنا الأقدمية فقلنا بأسبقية النمط: (عدد + معدود) لاصطدمنا بحقيقة عدم جواز (واحد خروف) و (اثني خروفين). علما بأن العددين (واحداً) و (اثنين) لعلهما من أقدم الأعداد بل أولها في الظهور. ووجودهما في اللغة حسب نموذج: (معدود + عدد) لا بد أن يحمل دلالة قدم هذا النموذج وأسبقيته في الظهور.

يمكن القول بعد ذلك: إن الأصل في تاء العدد أن تكون "هاء" لا "تاء". وأحسب أنها الهاء التي لإطلاق النفس أو "هاء النفَس"– إن جاز التعبير–[1]. وهي تناسب المركب العددي الأقدم ذا النمط: (معدود + عدد)، إذ العدد يُذْكَرُ فيه تاليا، مما يسمح بالوقوف على آخره بإطلاق النفس بوساطة إلحاق الهاء، وهذا مُلاحَظ بقوة عند قيام أحدنا بالعد: (ثلاثه، أربعه، خمسه، سته، سبعه، ثمانيه، تسعه، عشره) [2].

بل إنني سمعت بعض الأشخاص يعدون فيقولون: (اثنينه) في: (اثنين)، ملحقين هاء النفس بها، وطاردين القاعدة على وتيرة واحدة.

وقد أشار النحاة من قبل إلى مثل هذا، قال "ابن يعيش" : [3]

«اعلم أن أسماء العدد إذا عددتها فإنها تكون مبنية على الوقف، لأنها لم تقع موقع الأسماء فتكون فاعلة ومفعولة... فلما لم تكن هذه الأسماء على الحدّ الذي يستوجب الإعراب سُكِّنت وصارت بمنزلة صوت تُصَوِّته، نحو: "صه" و "مه"، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة بالإسكان من غير إعراب، ويؤيد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ثلاثهربعه، فيترك الهاء من "ثلاثة" بحالها غير مردودة إلى التاء، وإن كانت قد تحركت بفتحة همزة "أربعة" دلالة على أن وضعها أن تكون ساكنة في العدد».

ويستوي أمر الهاء عندما يكون المعدود مذكرا ومؤنثا، فتأتي الهاء على كل حال مع المركب العددي الأقدم بغض النظر عن جنس المعدود، لأنها للنفس وإطلاقه، فيقال عند العد حسب ذلك: (رجال أربعة) و (ونساء أربعة). وأزعم أن هذا هو السبب في جواز قولنا: (نساء

---

[1] – انظر: عبد الحميد الأقطش، التعريف في تعبيرات العدد العربية: دراسة تحليلية على ضوء اللغويات التاريخية المقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ١٩٩٥، ص٧٧.

[2] – ونلاحظ في السياق نفسه أن بعض الناطقين بالعربية يُلْحِقُ هاء النفس بحروف الهجاء، فيقول: (به،ته،ثه،حه،...).

[3] –ابن يعيش، شرح المفصل: ٢٨/٦. وانظر: شوقي النجار، مشكلة الأعداد: ص٨١-٨٢.

أربعة)، فهو – في الأصل – من باب وجود هاء النفس، ليس مِنْ قبيل المركب التوصيفي: (موصوف + صفة).

ولعل مما يُرَجِّحُ ذلك أن اسم الصوت الصامت "الهاء" مشتقّ – حسب ظني – من "الهواء"، ولم يُطْلِق العربي القديم على هذا الصوت اسم "الهاء"، إلا لملاحظته العلاقة القوية الرابطة بين "نطق الهاء"، و "انطلاق الهواء". وقد يتأكد هذا الملحظ عندما نعلم أن السامي القديم قد جَعَلَ اسم هذا الصوت يتكون من مقطع واحد مفتوح، أي أنه عبارة عن صوت صامت يتلوه صائت في اللغات السامية كلها – عدا العربية [١]–(hē) ، ولا يُضارِعُ الهاءَ في ميزة الاسم هذه إلا الحرف: (pē)[٢].

غير أن هناك ملاحظة هامة، يُرى في ضوئها تميز اسم "الهاء" في اللغات السامية (وهو: hē) عن أسماء الأصوات الأخرى ومنها (pē)، بكونه ليس اسم شيء من الأشياء، بل إنه اسم لصوت النفس الذي يحدثه الإنسان أو يُخْرِجه في حزن أو ابتهال. ولذلك فإن شكل هذا الحرف في النقوش السينائية يأتي على صورة رجل رافع يديه [٣].

وأُرجِّح أن الوظيفة الأصلية للمركب العددي ذي النمط الأقدم: (معدود + عدد)، أن يُستخدَم لعدّ الأشياء في اللحظة التي تعدّ فيها الأشياء، بمعنى أن الناطق اللغوي استخدم هذا النمط ووظّفه ابتداء لغرض أن يعدّ فيقول مثلا: (ولد واحد، ولدان اثنان، أولاد ثلاثة،أولاد أربعة، أولاد خمسة،...)، أي يستخدمه ليعدّ دون أن يوظّفه – في البداية – داخل جمل كاملة. فهو كان يستعمله عندما كان المعدود معلوما، والعدد مجهولا.

ولكن، ما إن عرف الناطق اللغوي العدد (بوساطة استخدامه: معدود + عدد)، وظهرت الحاجة ماسة لاستعمال المركب العددي في جملة كاملة، لإخبار الآخرين عن عدد شيء ما، حتى أخذ يُقدِّم العدد لأهميته للمخاطَب،فعكس ترتيب المركب العددي، فانتقل من النمط: (معدود + عدد) إلى النمط: (عدد + معدود) [٤].

---

[١] – عمدت العربية في تسمية هذا الصوت إلى إقفال المقطع المفتوح باستخدام الهمزة، فلم تقل: (ها)، إنما: (هاء). وكذا قالت: (باء، تاء، ثاء، حاء، خاء، راء، طاء، ظاء، فاء، ياء).

[٢] –انظر: رمزي بعلبكي، الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، ص٢٣٦،ط١،دار العلم للملايين،أيار (مايو)١٩٨١.

[٣] – انظر السابق: ص٢٣٦.

[٤] – كأني بالناطق اللغوي – إضافة إلى ما ذُكِرَ – يستحب نمط: (ثلاثة أولاد) في النكرة، بينما هو يستحب في المعرفة نمط: (الأولاد الثلاثة). ويذكر "الفهري" أن تركيب "الرجال الثلاثة" « هو الشائع في العربية الحديثة، ويلعب فيه العدد دور نعت يمكن تحليله بالطرق التي يحلل بها النعت» . [عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الأول: ص ١٧٤، حاشية ٢٧].

وعندما يتقدم العدد المعدود فإن الحاجة إلى الهاء تنتفي، فتسقط الهاء لتحل "التاء" محلها [١].

ولكن العربية – فيما هو ملاحظ – أبقت على النمط القديم للمركب العددي، ليستعمل جنبا إلى جنب مع النمط الحديث الذي يتصدره العدد. أقول: على الرغم من أن ثمة حاجة ماسة ظهرت، جعلت أمر استحداث نموذج: (عدد + معدود) ضرورة، إلا أن النموذج نفسه يظهر إشكالا تركيبيا، أو قل: يتولد من تطبيق المركب العددي الأحدث محظور تركيبي في بعض الأحيان، ولا فكاك من هذا المحظور إلا عبر إعادة استخدام المركب العددي الأقدم، الذي يبدأ بالمعدود.

يتمثل المحظور المتولد من تطبيق نمط: (عدد + معدود)، في أن العربية ترفض دخول ضمير الملكية على العدد أو المعدود في هذا النمط. فلا يقال-مثلا-: (ثلاثي سيارات)، ولا يستحب الناطق أن يقول: (ثلاث سياراتي) [٢]، عند إرادة المتكلم التعبير عن امتلاكه لثلاث سيارات في مثل الجمل التالية:

(٣٦) * احترقت ثلاثي سيارات.

(٣٧) * سرق اللصوص ثلاث سياراتي.

وبما أن النمط التركيبي الأحدث لا يفي بهذا الغرض، ولا ينهض بالمطلوب ها هنا، فإن العربية أبقت على النمط الأقدم: (معدود + عدد)، فقيل:

(٣٨) احترقت سياراتي الثلاث.

(٣٩) سرق اللصوص سياراتي الثلاث.

---

[١] –واضح من هذا أن المسألة عندي إسقاط وتعويض، إسقاط الهاء والتعويض عنها بالتاء. وليس في الأمر إبدال، فالهاء لا تبدل تاء لبعد مخرج كل منهما، ولاختلافهما في الطبيعة والسمات الصوتية.

[٢] – يظهر لي من خلال تمرسي بنصوص العربية المكتوبة قديمها وحديثها، أن الناطق اللغوي العربي يستحب نمط: (سياراتي الثلاث)، أكثر من: (ثلاث سياراتي)، ويكاد الاستعمال يقتصر على النمط الأول. رغم أن سيبويه يسوق النمط الثاني في المثال: (هذه ثلاثة أثوابك)، مما يشي بجوازه [انظر: سيبويه، الكتاب: ٤٣٦/١].وذلك–في ظني– على المستوى النظري، بيد أن السيرورة الفعلية للغة – وهذا يحتاج إلى بحث إحصائي – تثبت تواتر النمط الأول وشيوعه.

أريد من هذه الوقفة التأصيلية أن أخلص إلى أن التاء التي تلحق بعض تعبيرات العدد في العربية، ليست من التأنيث في شيء، وعليه فإن من الخطأ أن نقول: (تأنيث العدد وتذكيره). ويجب أن تُوَصَّفَ المسألة للطلاب الناطقين بغير العربية، وللناطقين بها، بالقول: (وجود التاء وانعدامها) ليس غير.

ومما أجده جديراً بالذكر هنا أنّ "تاء" العدد – فيما ترجّح عندي– إنما هي "هاء" في الأصل، لكنّ الأمر على غير تلك الحال عند الحديث عن "تاء" التأنيث. إذ نجد السلف يقررون أنّ «التاء في نحو "قائمة" هي الأصل، والهاء في الوقف بدل منها» [١].

(٢-٢-٢) قواعد وجود التاء وانعدامها في الأعداد العربية:

يمكن تلخيص قواعد (وجود التاء أو انعدامها) مع الأعداد العربية في أربع قواعد، قاعدتان تخصان الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، وقاعدتان تعودان للأعداد من الثلاثة عشر إلى التسعة عشر، على النحو التالي:

+ تعني: وجود التاء في حالة العدد، ووجود قيمة التأنيث في حالة المعدود.

– تعني: خلو المعدود من قيمة التأنيث، وخلو العدد من التاء.

نوع الأعداد	حالة العدد من حيث وجود التاء وانعدامها		حالة المعدود من حين التذكير والتأنيث	المثال
الأعداد المضافة	(١) +		–	ثلاثة طلابٍ.
(٣-١٠)	(٢) –		+	ثلاث طالباتٍ.
الأعداد المركبة	(٣) +	–	–	ثلاثةَ عَشَرَ طالباً.
(١٣-١٩)	(٤) –	+	+	ثلاثَ عَشْرَةَ طالبةً.

١- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢/٤٢٠.

٣-٢) المسألة الثانية: العلامة الإعرابية للمعدود، أو جرّ المعدود ونصبه:

لعل من الواضح أن للمركب العددي في العربية قواعد مركبة، أعني بذلك أن له قواعد تتعلق بالعدد (وهي قواعد التاء)، وأخرى تتعلق بالمعدود. والمسألة الثانية موطن بحثنا هنا تعود للمعدود، وتختص من المعدود بعلامته الإعرابية تحديداً.

لا شك في أن القواعد العائدة لهذا المبحث، تُشكّل للطالب – بالصورة التي هي عليه في الكتب – إرهاقا وعنتا كبيرين، وتتضاف إلى قواعد المركب العددي الكثيرة الواجب عليه حفظها.

أما نحن فأظننا سنقدم محاولة نُسهّل فيها الأمر كثيرا على الطلاب، وطلابُ العربية من الناطقين بغيرها ومن الناطقين بها في هذه المسألة سيان.

تتمثل المحاولة في ثلاث خطوات، هي:

الخطوة الأولى: لا بد أن يُعلّمَ الطالب في هذه الخطوة بأن العلامة الإعرابية للمعدود في اللغة العربية، تتراوح بين علامتين اثنتين لا ثالث لهما. فإما أن يكون معدود العدد (أو: تمييزه) منصوبا، وإما أن يأتي مجرورا. ولا أثر للضم مع معدودات الأعداد في العربية.

الخطوة الثانية: في هذه الخطوة يتّضح أنّ ثمة طريقة تجعل أمر التعرف على علامة المعدود في منتهى السهولة. ينبغي أن يُقالَ للطالب في هذه الطريقة ما يلي: انظر إلى العدد، أو إلى آخر جزء منه إن كان مكوّناً أو مركبا منْ غير جزء، فإذا كان مما يلزم علامة واحدة دائما، لا يفارقها، هي الفتحة، فلا بدّ من نصب المعدود عندئذ. وهذا يشمل الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، وما انتهى بأحدها:

ثلاثةَ عشرَ كتاباً – ثلاثةَ عشرَ كتابَ لغة.

خمسة وسبعونَ رجلاً – خمسة وسبعونَ رجلَ إطفاء.

ألف وأربعَ عشرةَ ورقةً.

ستمئة وستونَ موظفاً.

فالأعداد كلها من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، وما انتهى بها مما علاها، ينتـــهي الجزء الأخير منها دائما، وفي الأحوال جميعها، بفتحة. ويأتي المعدود منصوبـــا، بالفتحـــة أو بتنوين الفتح، مماثلة لفتحة الجزء الأخير من العدد.

الخطوة الثالثة: يُفْهَمُ الطالب في هذه الخطوة، أن العدد (أو: الجزء الأخير منه) إذا لم يلـــتزم علامة واحدة في الأحوال الإعرابية كلـــها (هـــي: الفتحـــة)، أو – بطريقـــة أخرى– إذا كان الجزء الأخير من العدد يقبل العلامات الإعرابيـــة المختلفـــة حسب التنوعات السياقية للكلم، فمعنى هذا أنه لم يلتزم الفتحة. وإذا لم يلـــتزم آخر جزء من العدد الفتحة، لم يَعُد المعدود منصوبا. وإذا لم يكـــن المعـــدود منصوبا ، فإنه سيكون بالضرورة مجرورا حسب ما جاء في الخطوة الأولـــى سابقا. إذ إن المعدود – كما أسلفنا – لا يأتي فـــي العربيـــة إلا منصوبـــا أو مجرورا.

ولذلك جُرَّ معدود الأعداد من ثلاثة إلى عشرة(وما انتهى بها مما علاها)، كمـــا جُـــرَّ معدود المئة ومضاعفاتها (وما انتهى بها مما علاها). فهذه الأعداد مما لا يلتزم الجزء الأخـــير منها علامة واحدة، بل قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

٤-٢) المسألة الثالثة: المعدود بين الجمع والإفراد:

تُشكِّل مسألة جمع المعدود وإفراده ثالثة المسائل العويصة المتعلقة بالمركب العـــددي. وهي مسألة كثيرا ما يحار لها طلاب العربية من الناطقين بغيرها.

وإذا كان الطلاب الناطقون بالعربية مشتركين مع الطلاب الناطقين بغيرها، في مشـــكلة تاء العدد، وفي مشكلة علامة المعدود، فإن المشكلة الحالية تخص الناطقين بغير العربيـــة دون غيرهم. ذاك أن اللهجات العربية المحكية تتيح للناطقين بالعربية اكتساب قاعدة جمع المعـــدود وإفراده، بينما هي لا تفعل في حال تاء العدد، وعلامة المعدود.

ومن هنا، فإن خطأ الناطق بغير العربية المتعلق بتاء العدد، أو علامة المعدود، لا يثير في العادة انتباه الناطقين بالعربية ممن لا يجيدون أداءها بالفصحى. غـــير أن الخطـــأ الـــذي

يجترحه الناطق بغير العربية، الخطأ الذي يصبّ في خانة جمع المعدود وإفراده، سرعان ما يلتفت له الناطقون بالعربية، لأن الخطأ في هذه الحال قد طال ما اكتُسِبَ عندهم اكتسابا، أو تَعَرَّضَ لما يُمثّل جزءا من كفايتهم اللغوية.

ونظرا لذلك، تَشَكَّلَ لدى بعض الناطقين بغير العربية وعي عميق على هذه المشكلة تحديدا أكثر من غيرها، ولكنّ هذا الوعي المتشكِّل لم يقابله – في الحقيقة – تصويبٌ للمشكلة أو تقويم للألسنة.

وتتعدّى هذه المسألة المشكلة موطن الدرس طلاب العربية من الناطقين بغيرها، تتعدّاهم لتصل إلى معلميهم والباحثين المعنيين بدراسة العربية وتحليلها. إذ يَذْكُرُ أحد الباحثين أن ثمة صعوبات تعترض متعلم العربية من الناطقين بغيرها، ومنها صعوبات في العدد، « ففي الوقت الذي نقول فيه للدارس: (كتاب) مفرد، والجمع: (كتب)، فنقول: (خمسة كتب)، نجده يتساءل مدهوشا: لماذا نقول إذن: خمسة عشر كتابا، وأنت تقول: (كتاب) للمفرد، و (كتب) للجمع، و (خمسة عشر) عدد للجمع؟» [١].

نُفْصِح عن المشكلة أكثر فنقول: يأتي معدود الأعداد من الثلاثة حتى العشرة جمعا، وهو أمر مفهوم ومقنع تماما للطلاب ولنا، إذ إن من الطبيعي أن يكون المعدود جمعا في حال كون العدد جمعا أيضا، وإخال أن هذه هي الحال التي عليها أكثر اللغات. ولكن،عندما نعتمد الطريقة القديمة في قراءة الأعداد العربية، تلك التي تقوم على ذكر الآحاد أولا، فالعشرات، فالمئات،...إلخ، أو – بطريقة أخرى – إذا قرأنا الأعداد حسب اتجاه الكتابة العربية (يعني: من اليمين إلى اليسار)، فإننا واجدون أن الأعداد كلها التي تفوق العشرة سَتُتْبَعُ بمعدود مفرد [٢]! وهذا هو، بالضبط، ما يوقعنا والطالب في أشدّ الحيرة، فإذا كان العدد (عَشْرَة) جمعا، وجاء المعدود بعده جمعا أيضا مثله، فإن الأَوْلى – حسب ما تقتضيه ظواهر الأمور – أن يأتي

---

[١] – محمود أحمد السيد، شؤون لغوية، ص ١٦٨، ط١، دار الفكر المعاصر: بيروت– لبنان، دار الفكر: دمشق–سورية، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

[٢] – أما الطريقة الحديثة في قراءة الأعداد، وهي في ظني طريقة عالمية، فتعتمد على قراءة الأعداد من اليسار–عموماً– إلى اليمين، أي عكس اتجاه الكتابة العربية، بيد أننا نقفز عن خانة "العشرات" و "عشرات المئات" و"عشرات الملايين"لنذكر قبلها"الآحاد" و "الآلاف" و "الملايين"، فتكون خانة العشرات وعشرات المئات وعشرات الملايين – حسب هذه الطريقة– آخر ما يذكر في قراءة الأعداد. أوقل: إذا اتبعنا هذه الطريقة في قراءة الأعداد، فسوف نجد أن بعض الأعداد التي تزيد على العشرة لن تكون متبوعة بمفرد. بل إن الأعداد التي سَتُتْبَعُ بمفرد هي الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، أو ما انتهى بأحدها مما علاها. وكذلك المئة ومضاعفاتها، أو ما انتهى بأحدها مما علاها.

معدود الأعداد التي تفوق العشرة (١١- ∞) جمعا هو الآخر[1]، لأن ما فوق العشرة جمع بالضرورة. لكن العربية لم تسلك هذا المسلك، بل آثرت أن يُتْبَعَ العدد الذي يفوق العشرة بمعدود مفرد [2]!

وبناء على إيماني بأن اللغة – أي لغة – لا تعبث، فإنني أُرَجِّحُ أن يكون ثمة سبب جاثم خلف تلك الظاهرة.

أقول: لعلّ من الواضح أن اللغة لم تنظر إلى الأعداد: (١١- ∞) نَظْرَتَها إلى الأعداد: (٣-١٠)، بدليل أن معدود المجموعة الأولى مفرد، ومعدود الثانية جمع.

تنتمي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، إلى مجموعة الأعداد من واحد إلى عشرة، وهذه المجموعة يمكن تسميتها بكلّ سهولة: "مجموعة الأعداد الأساسية" [3]. ذاك أن الأعداد جميعها التي تفوق العشرة، تعتمد على "مجموعة الأعداد الأساسية" (١-١٠) من الناحية الحسابية أو من الناحيتين الحسابية واللغوية.

الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين – مثلا – مشتقة حسابيا ولغوياً من المجموعة الأساسية: (١-١٠). فالعدد تسعة وستون –مثلا – مأخوذ لغويا من عددين ينتميان للمجموعة الأساسية، وهما: (تسعة) و(ستة). وأما من الناحية الحسابية، فالعدد تسعة وستون يرتدّ إلى المجموعة عينها (الأساسية)، فهو (٩+٦٠)، والستون ستّ "عشرات"، والعشرة تنتمي لمجموعة الأعداد الأساسية. وهكذا مع بقية الأعداد ضمن المجموعة: (١١-٩٩).

وأما المئة ومضاعفاتها، فإنها مشتقّة حسابيا فقط من مجموعة الأعداد الأساسية: (١-١٠). فالمئة –مثلاً– عشر "عشرات".

---

[1] – على أنني ميال في الحقيقة إلى القول: إن مجيء معدود الأعداد التي تفوق العشرة مفرداً تَطَوُّر وقع في مرحلة لغوية لاحقة. وأظنّ أنّ العربية– وكذا أخواتها من اللغات السامية–قد عرفت مرحلة لغوية سابقة كان فيها معدود تلك الأعداد (التي تفوق العشرة) جمعاً، ويبدو لي أنّ من هذه المرحلة قد انسربت بعض الشواهد اللغوية، ومنها قول الحق –سبحانه– بإضافة (مائة) إلى (سنين) على قراءة حمزة والكسائي: ﴿ثلاثمئة سنين﴾ [سورة الكهف: ٢٥] [انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦٩/٤]، ومنها قول الرسول–صلى الله عليه وسلم– في حديث أم زرع: «جلس إحدى عشرة نسوة». [انظر: تمام حسان، الأصول، ص ٨٢]. والغريب أن "ابن عصفور" راح يفسر قولك : (عندي من العبيد ألفٌ وألفٌ) بقوله: «أي : (ألفُ رجالٍ وألف نساء)» ،ولم يقل كما كنا نتوقع: ألف رجل وألف امرأة. [انظر: ابن عصفور، المقرب، ص ٣٩٤].

[2] – يرى السلف أن المعدود المفرد تمييز، «وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: "عندي عشرون درهماً "، معناه"عشرون من الدراهم؟"» [ابن يعيش ، شرح المفصل: ٧٠/٢].

[3] – قد يضاف الصفر لها، وكذلك المائة والألف. ويُذْكَرُ أن الأعداد من (١-١٠) تتكون من عشرة رموز هي (٠-٩)، ولذلك قد يُطلق على هذا النظام "العشري". انظر: جون ماكليش، العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكمبيوتر، ترجمة: خضر الأحمد وموفق دعبول، مراجعة: عطية عاشور، ص ١٦٩، سلسلة عالم المعرفة: ٢٥١، الكويت، رجب ١٤٢٠هـ– نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩م.

من ذلك يتبين أن ما فوق العشرة من الأعداد معتمد حتما على مجموعة الأعداد الأساسية من واحد إلى عشرة، ولكنْ تختلف جهة الاعتماد، فبعض الأعداد يعتمد عليها لغويا وحسابيا: (١١-٩٩)، وبعضها يعتمد عليها حسابيا فقط: (١٠٠،٢٠٠،...) [1].أي أن المجموعة: (١-١٠) تُشَكِّلُ الأساس اللغوي لكثير من الأعداد التي تعلوها، والأساس الرياضي للأعداد كلها التي تعلوها.

ويبدو لي أن اللغة العربية قد احتفلت كثيرا بذلك النظام الرياضي الذي تَظْهَرُ فيه الأعداد التي تفوق العشرة عالة على المجموعة الأساسية. فما كان من العربية إلا أن عكست ذلك على نظامها اللغوي، فنظرت إلى كلّ ما فوق العشرة على أنه يتشكّل وينتج دائما بزيادة العدد "واحد" إلى المجموعة الأساسية.فـ" أحد عشر"، هو "واحد" نَضمّه إلى "رزمة" أو "حزمة" فيها "عشرة"، و "اثنا عشر" هو عدد ينتج بزيادة "واحد" إلى "رزمة" أو "حزمة" فيها "أحد عشر"، و"ثلاثة عشر" عدد ينتج هو الآخر بإضافة "واحد" إلى حزمة فيها "اثنا عشر". بمعنى: أن كل عدد يفوق العشرة، ينتج بزيادة "واحد" فقط إلى المجموعة قبله، وهي تتكون بشكل رئيس من مجموعة الأعداد (١-١٠). وهذا أدّى إلى أن تجعل العربية المعدود مفردا للأعداد التي تفوق العشرة، فقالت: (أحد عشر قلماً، خمسة وعشرون قلماً، مئة قلمٍ، أربعة وثلاثمئة قلمٍ،...).

وقد ينشأ اعتراض على هذا الرأي، يتمثل في القول: إنّ كلّ الأعداد تنتج في الحقيقة بزيادة واحد دائماً[2]. فالثلاثة ينتج بزيادة واحد إلى العدد (اثنين). فلمَ لَمْ يُقَلْ : (ثلاثة طالب)؟ أقول: لأنّ الأعداد (٣-١٠) هي كلها "أساس" ما فوقها من أعداد، إن لغويّاً ورياضيّاً، أو رياضياً حسب. بمعنى أن العدد (٣) لا يصحّ أن يقال معه: إنه أساس لما فوقه، بل هو ينتمي لمجموعة هي الأساس لما يعلوها، وهي مجموعة (٣-١٠).

وثمة ملاحظة طريفة جديرة بالتسجيل في هذا السياق، لأنها قد تؤكد صحة بعض ما جاء سالفا. فقد قلنا إن الأعداد التي تفوق العشرة تنقسم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي التي تتكئ أعدادها على مجموعة الأعداد الأساسية لغويا وحسابيا، وهذه تشمل: (١١-٩٩). بينما المجموعة الثانية (وهي المئة ومضاعفاتها)، تعتمد الأعدادُ فيها من الناحية الحسابية فقط على مجموعة الأعداد الأساسية، دون الناحية اللغوية. وأظن أن هذا الاختلاف أو الافتراق بين

---

[1] - الأعداد الأخرى تتكون من أجزاء مخلوطة من هذه وتلك، كالعدد (١٦٩) -مثلا -.

[2] - انظر: جون ماكليش، العدد من الحضارات القديمة حتى عصر الكمبيوتر: ص١٩.

المجموعتين قد اعتدت به اللغة كثيرا، وأبرزته بأن جعلت معدود المجموعة الأولى مفردا ولكنه مفرد منصوب، في حين جعلت معدود المجموعة الثانية مفردا مجرورا.

ولكن قد يرى باحثون في بعض ما سقته سابقا "منطقة" ينأى عنها الدرس اللغوي، وينفر منها المتعلمون. وقد يقال لي: لم لا نقول للطلاب: إن اللغة وردت على هذا النحو، فعليكم أخذها وحفظها كما هي على حالها؟

أقول: إن هذا رأي وجيه، وتظهر وجاهته في غير مبحث العدد. فمبحث العدد أ ثبت أن اتباع "الوصفية" في التعليم أمر لا يصح بإطلاق. إذ لم تجد "الوصفية" نفعا في تعليم المركب العددي لأي من فئات الطلاب المختلفة.

وماذا نقول وقد حققت "منطقة" مسائل العدد، خاصة، نجاحا مدهشا، يذكر بانحسار موجة الوصفية في الوقت الحاضر، « استجابة لنزوع العقل البشري إلى البحث عن التفسير وعدم الاكتفاء بوصف الظاهرة وصفا مجردا. وقد ساعد على انحسارها كذلك، ظهور تلك المدرسة التي تعترف بأن مهمة علم النحو هي الاهتمام بوسائل الربط بين عالمي الأصوات والمعنى، وبأن مهمة النحاة أن يبحثوا العلاقة بين الأنماط الفكرية والأنماط النحوية »[1].

---

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: ص ١٢.

٣ـ نحو نظرات جديدة لبعض الإشكالات التي يثيره(ا المركب الإضافي) في العربية: إشكالات في التعليم والتصنيف.

(٣ـ١) تأسيس:

تصاحب تعليمَ المركب الإضافي في اللغة العربية إشكالات عدة ، بعضها يعود إلى طبيعة اللغة نفسها، بينما تتسبب في بعضها الآخر كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها وكتب تعليمها للناطقين بها.

ولعل أول تلك الإشكالات التي تواجهنا، في العادة، أن كتب تعليم العربية -فيما اطلعت عليه-تكتفي بتقديم تعريف للإضافة، ليس بمكنة المرء – معلماً كان أو متعلماً – أن يخرج منه بشيء ذي بال. يقول أحد تلك الكتب -مثلا -: [١]

«الإضافة نسبة تقع بين اسمين، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه ».

إن هذا الكلام -من أيّ زاوية نظرتَ إليه -لا يمكن أن يُعَدَّ "تحديدا" أو "تعريفا" للإضافة. وكم هي كثيرة التراكيب أو المركبات التي تقع بين اسمين، والتوابع كلها -مثلا- من هذا القبيل.

لعل أهمّ ما في هذا الأمر، أن "تعريفات" الإضافة التي بين أيدينا، لا تقدم لنا معنى واضحا محددا للإضافة ينطوي على ضوابط ومحدّدات. ثمة سؤال بسيط جدا، ومع ذلك لا نعثر له على إجابة في هاتيك الكتب، وهو: ما معنى الإضافة؟ ما معنى أن "نضيف" اسما إلى اسم؟ أو: كيف تتكون المركبات الإضافية في العربية؟ [٢]

---

[١] – عبد الله القتم وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف الثالث الثانوي، ص ٨١، ط٢، وزارة التربية، دولة الكويت، ١٤١٨هـ–١٩٩٧/١٩٩٨م.

[٢] – ذكر لي أحد أساتذتي – في معرض تأكيده صحة ملاحظتي – أنه ذاق الأمرين وهو يحاول عبثا إفهام أحد أبنائه معنى الإضافة! وأضيف إلى هذا أنني قد لاحظتُ أن الطلاب الذين يتقنون استعمال المركب الإضافي و "إعرابه"، من الناطقين بالعربية، لا يفهمون على الإطلاق شيئا من "معنى" الإضافة.

والطريف أن بعض كتب أخرى، أراح مؤلفوها أنفسهم -فيما يبدو لي – من عنت ذلك الأمر، فلم يُعَرِّفوا الإضافة قطّ، بل إن بعضها اكتفى بالمضاف إليه عنوانا للدرس[١].

والحقيقة أن حالنا مع "تعريفات" الإضافة الواردة في كتب تعليم العربية، أننا ما زلنا غير مُتَبيِّنين – نحن والطلاب في هذا سواء – لِكُنْه الإضافة. وهذا يُشكِّل حجر عثرة كبيرا في سبيل تعليم المركب الإضافي. وليس خافيا أنه إشكال مفتعل اصطنعته كتب التعليم، والمتعلم واللغة ليسا مسؤولَيْنِ عنه.

وأيا كانت جهودنا في تعريف الإضافة والمركب الإضافي، فإنه لا غنى لنا – فيما أرى – عن أمرين: الارتداد إلى بعض كتب السلف للاهتداء بآرائهم، ولو جزئيا، في هذا المجال، وتقدير بنية مضمرة للمركب الإضافي لتعليم الطلاب اشتقاقه منها.

وقد أثبتت التجربة العملية في تعليم العربية للناطقين بغيرها، بشكل خاص، أن تقدير السلف – مثلا – حرفا (أو حرفين، أو ثلاثة أحرف) بين عنصري المركب الإضافي (المضاف والمضاف إليه)، إنما هو صنيع لساني ينطوي على قدر من النجاح في بعض أنواع المركبات الإضافية. إذ كانت نتيجة هذا التقدير أن استطاع الطلاب تَمَثُّلَ الإضافة واستحضار معناها، وقد انعكس هذا على استخدامهم هذا المركب، بأنماطه المختلفة،استخداماً صحيحاً بشكل واضح.

ومن الممكن أن يُرَدَّ سبب نجاح أسلوب تعليم المركب الإضافي عبر تقدير حرف بين المتضايفين، أو عبر تقدير البنية المضمرة لهذا المركب، إلى أنّ نظير هذا المركب في كثير من لغات طلاب العربية من الناطقين بغيرها، يغلب عليه أن يُظْهِرَ حرفا بين المضاف والمضاف إليه – كهذا الذي نُقَدِّرُه أحيانا في العربية – في بنية التركيب السطحية.

معلومٌ أن السلف يُقدِّرون حرفا أو أكثر بين المتضايفين في نوع واحد من نوعي الإضافة عندهم، وهو المسمى بالإضافة المَحْضة أو الحقيقية أو المعنوية [٢]. وقد اختلف

---

[١] – انظر: محمود إسماعيل صيني وآخران، القواعد العربية الميسرة،١ /١٠٥ و ١١٢. وانظر: سليمان العيسى وآخرون، القواعد والإملاء والخط للثاني الإعدادي، ص ١٣٨و١٤١، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، وزارة التربية – الجمهورية العربية السورية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨/١٩٩٩م.

[٢] – الإضافة عند السلف نوعان: محضة وغير محضة. فأما غير المحضة فهي ما اجتمع فيها أمران : كون المضاف وصفا (أو صفة كما يقولون)، وكون المضاف إليه معمولا لذلك الوصف. وهذا يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، واسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبهة. ولا يستفيد المضاف، في هذا النوع، من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا. والمحضة ما انتفى منها ذانك الأمران، كـ "غلام زيد"، أو هي ما انتفى فيها أمر من الأمرين كـ"ضَرْبُ زيد". وتفيد هذه الإضافة المضاف تعريفا أو تخصيصا.[انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٣٢٦ – ٣٢٧].

السلف في ما يُقَدَّرُ من أحرف. فـ « ذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو "مِن"، وموهِمُ الإضافة بمعنى "في" محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا» [١].

ويَذْكُرُ بعض النحاة أن الإضافة إن كانت بمعنى اللام، جاز أن تأتي باللام وتُنَوِّن الأول، فتقول في (غلامُ زيدٍ): (غلامٌ لزيدٍ). وإن كانت بمعنى "مِن" جاز أن تُدْخِلَ "مِنْ" على المخفوض [٢]وتُنَوِّنَ الأول، فتقول في (ثوبُ خزٍّ): (ثوبٌ مِنْ خَزٍّ) [٣].

ولكن الاكتفاء بتقدير ذلك الحرف بغية تعليم المركب الإضافي يثير إشكالا آخر، أحسبه كبيرا. القول: إن (غلامُ زيدٍ) على تقدير لام بينهما: (غلامٌ لزيدٍ)، مُعْتَرَضٌ عليه من جهة أن ثمة فارقا دلاليا واضحا بين الأول والثاني. فكلمة (غلامُ) في المركب الإضافي: (غلامُ زيدٍ) معرفة بلا خلاف، بينما هي في (غلامٌ لزيدٍ) نكرة بلا خلاف أيضا. و «معنى المعرفة غير معنى النكرة» كما يقول "الصبان" [٤].

ولقد أدرك السلف هذه المشكلة، فكان وعيهم على التعارض القائم بين (غلامُ زيدٍ) و (غلامٌ لزيدٍ)– فيما يهيأ لي – السبب في رفض بعضهم آلية تقدير الحرف فالقول: إن «الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذُكِرَ ولا نيته» [٥].

غير أن بعضهم الآخر لم يحفل بذلك التعارض، رغم علمه به. وأظن أن هذا النفر من السلف لم ينظر إلى تطابق البنيتين في كلّ شيء على أنه أمر لازم ها هنا. بل لم يروا في الاختلاف بين (غلامُ زيدٍ) و (غلامٌ لزيدٍ) أيّ نكير، « لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام – مثلا – أنها ملحوظ فيها معنى اللام، ولا يلزم منه مساواة (غلامُ زيدٍ) لـ (غلامٌ لزيدٍ) في المعنى من كل وجه . وقولهم: "(غلامُ زيدٍ) بمعنى: (غلامٌ لزيدٍ)" أيْ من حيث ملاحظة

---

[١] – قاله الأشموني، انظره في: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢/٢٣٨ – ٢٣٩. وانظر: ابن جني، الخصائص: ٣/٢٨، و: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٨٧٠، و: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٢٩ – ٣٣٠.

[٢] – يُقْصَدُ المضاف إليه.

[٣] – انظر: ابن عصفور، المقرب: ص ٢٣١. وانظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٧٠.

[٤] – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢/٢٣٨.

[٥] – ساقه الأشموني، انظره في السابق نفسه.

معنى اللام في كلٍّ فقط، فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص » [١].

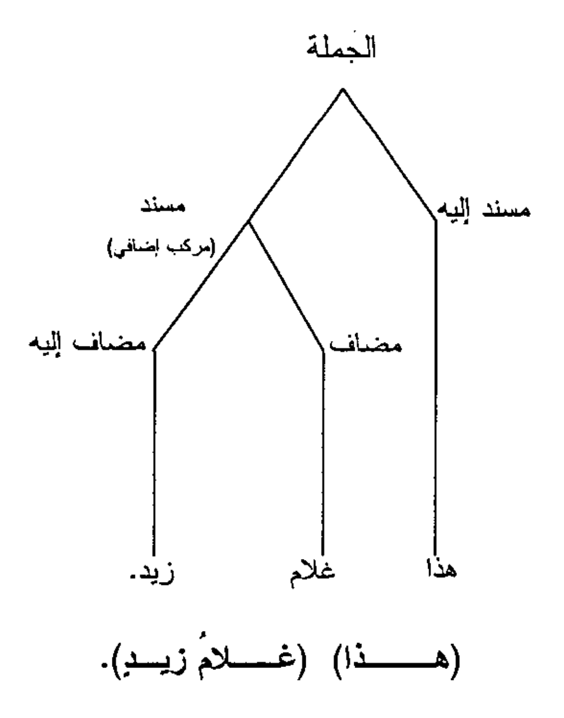
ولكن، يظلّ غيرَ مقنع أيُّ تبرير للمساواة، أو حتى للمقابلة بين (غلامُ زيدٍ) و (غلامٌ لزيدٍ). ولا يجدي نفعا إيرادهما جنبا إلى جنب على أيّ صورة أو اعتبار. لأن غير ذلك يُخْرجنا بدلالة مستفادة من ذلك الصنيع، وهي أن أحد التركيبين أصل للآخر، وهذا ما لا يستطيع أن يقول به أحد.

وإذا كان التركيبان المذكوران لا مساواة بينهما، والمقابلة بينهما غير جائزة ، فلِمَ لَمْ يقابل السلف بين (غلامُ زيدٍ) و (الغلامُ لزيدٍ)، بدلا من: (غلامُ زيدٍ) و (غلامٌ لزيدٍ)؟ خاصة أن المقابلة الجديدة تحلّ الإشكال بمراعاة تعريف كلمة (غلام) في كلّ من التركيبين. أظن أن مقابلة كهذه، وإن لم ينصّوا عليها، لم تكن لتغيب عن أذهان السلف. لكنها مقابلة مرفوضة هي الأخرى، بل لعلها مرفوضة أكثر من المقابلة الأولى، ونظرا لذلك لم يُقْدِمْ أحد منهم على ذكرها.

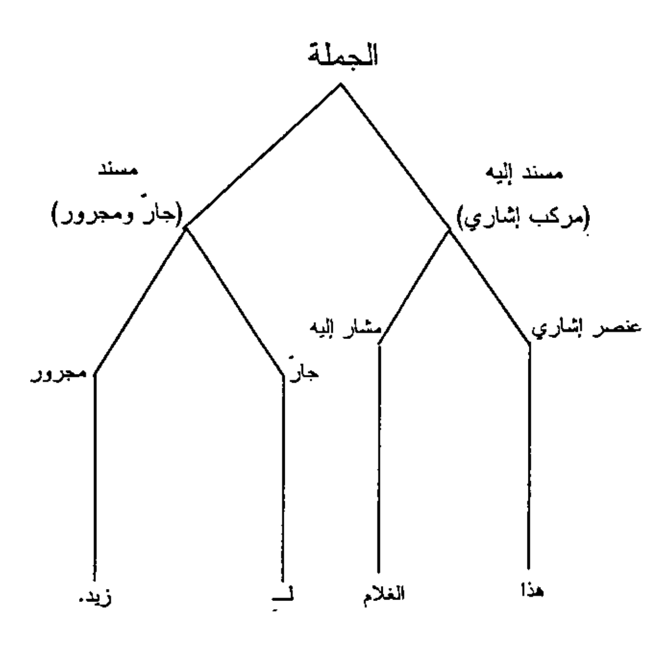
إن رفضنا لأن يكون أصل المركب الإضافي (غلامُ زيدٍ) هو بنية تحتوي على لام فقط (غلام لزيد)، للسبب المذكور سابقا، لا يقل عن رفضنا أن يكون أصله هو: (الغلامُ لزيدٍ)، رغم أن سبب الرفض في: (غلامٌ لزيدٍ) قد انتفى في: (الغلامُ لزيدٍ). فكلمة (غلام) في كلّ من: (غلامُ زيدٍ) و (الغلامُ لزيدٍ) معرفة. أقول: يكمن سبب رفضنا هنا في وجود فارق "تركيبي" واضح – ومن ثمّ دلالي – يمنع من الذهاب إلى أنّ البنية (الغلامُ لزيدٍ) أصل لـ (غلام زيد). يتمثل هذا الفارق في أنّ كلمة (غلام) في مثل: (هذا غلامُ زيدٍ) ليس لها التوزيع نفسه الذي لكلمة (الغلام) في مثل: (هذا الغلامُ لزيدٍ). فهي في الأول واقعة ضمن "مركب المسند أو الخبر" (وهو المركب الإضافي)، بينما (الغلام) في التركيب الثاني، تدخل في مركب واحد مع اسم الإشارة مُكوِّنين "مركب المسند إليه أو المبتدأ" (وهو المركب الإشاري). ويمكن توضيح ذلك في المخطَّطين التاليين:

---

[١] – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢٣٨/٢. وانظر: الهروي (أبو الحسن علي بن محمد)، كتاب اللامات، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ص ٦٩، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م. وانظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٧٤/١.



(هـــذا) (غــلامُ زيـدٍ).



(هــذا الغــلامُ) (لزيدٍ).

بيد أن كلمة (غلام) في: (هذا غلامُ زيدٍ) و (هذا غلامٌ لزيدٍ) تحتلّ المكانة عينها، فقد جاءت في التركيبين واقعة ضمن المسند أو الخبر: [(هذا) (غلامُ زيدٍ)]، [(هذا) (غلامٌ لزيدٍ)]. فما كان من السلف إلا أن تَبَنّوْا هذا، تاركين ذاك.

(٣-٢) نظرة تأصيلية لأنماط المركب الإضافي في العربية[١]

إذا كنت لا أؤيد موقف بعض السلف ممن قال إن (غلامُ زيدٍ) بمعنى (غلامٌ لزيد)، فإنني أرفض بالقدر نفسه موقف بعضهم ممن جاء رأيه – فيما أظن – رد فعل على رفضه لتلك المقابلة أو المساواة بين التركيبين، فقدّر أن الإضافة ليست على معنى أيّ حرف[٢].

لكنْ، يمكن أن يستأنس المرء بشيء مما سبق، خاصة ما تعلق منه بتقدير حرف بين المتضايفين، وذلك أجل تطوير رأي قد يُطْمَأنّ له في معرض الحديث عن البنية المضمرة [٣] (أو البنى المضمرة) للمركب الإضافي في اللغة العربية.

ويجب التنبيه إلى أن محاولتنا في تأصيل المركب الإضافي، والبحث عن بناه اللغوية المضمرة، ليس إلا لهدف لساني تعليمي. فقد تبين لي – من واقع التعليم – أن لا حلّ لإشكالات استعمال الطلاب هذا المركب إلا عبر سلسلة من التدريبات المقننة المنوعة التي تُعلِّم الطلاب اشتقاق المركب الإضافي من البنى المضمرة.

أرى أن ليس باستطاعتنا ردّ صور الإضافة كلها إلى بنية مضمرة واحدة فحسب، بل إننا في الحقيقة إزاء "مركبات" إضافية ذات "بنى" مضمرة وسطحية متعددة، نتبين بعضها فيما يلي:

(٣-٢-١) المركب الإضافي"المحض"من نمط: [(المضاف: اسم) +(المضاف إليه: اسم معرفة)].

يترجّح لديَ الاعتقاد بأن الإضافة إذا كانت "محضة"[٤]، ويستفيد المضاف فيها تعريفا من المضاف إليه – على حدّ تعبير السلف –، فإن بنية المركب الإضافي المضمرة حينئذ تعود إلى "مركب موصولي"، وهو الذي يتكون من: (مرجع + موصول +صلة). ويبدو أن الصلة لا بدّ أن تتضمّن حرفا مقدَّرا مناسبا. كما ينبغي أن يكون "المرجع الموصولي" في البنية المضمرة هو "المضاف" في البنية السطحية، والمرجع – حسب قواعد التركيب في

---

[١] – ينبغي أن أعترف بأنني لن أستغرق أنواع المركبات الإضافية جميعها في العربية، اذ لن تطال وجهة النظر التاريخي التأصيلي للتراكيب بعضها. ومن المركبات التي عُدَّتْ إضافية ولن نتناولها بالتحليل والتأصيل: المركبات العددية من نمط (عدد+معدود)، وتلك التي يكون فيها المضاف لفظا من الألفاظ: (بعض، مثل، غير،...إلخ)، وكذلك المركبات التي يأتي مضافها على وزن أفعل التفضيل. والحقّ أنني أستحبّ، في العادة، تناول هذه المركبات كما هي دون ردها إلى بنى مضمرة، وما يدفعني إلى هذا أن تعليم هذه المركبات للطلاب الناطقين بغير العربية لا يثير، في أكثر الأحيان، أيّ إشكال.

[٢] – وهو رأي "بعضهم" على ما يقول "الأشموني". انظره في : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢٣٨/٢.

[٣] – أقصد بالبنية المضمرة شيئا يقترب من مفهوم السلف للأصل، ولا يتطابق بالضرورة مع مفهوم البنية العميقة "Deep Structure ".

[٤] – لن أدرس مصطلحات السلف ومدى ملاءمتها لبحثنا اللغوي الحديث، ذلك أنها ليست داخلة ضمن همي في سياق هذا البحث. ما أفعله هنا هو تحليل المركبات الإضافية وتأصيلها فحسب، بغية تعليمها لطلاب العربية من الناطقين بغيرها.

العربية – لا يكون إلا مُعَّرفا[١].إذن، يمكن التمثيل للبنية المضمرة للمركب الإضافي "المحض" الذي يكون فيه المضاف إليه معرفة، حسب القاعدة [١]:

[١]

[مرجع (المضاف) +موصول + صلة: (جار + مجرور هو المضاف إليه)].

ولتوضيح تلك البنية المضمرة وما طرأ عليها من عمليات تحويلية بغية الوصول للبنية السطحية، أضرب المثال الآتي:

(٤٠أ) (مفتاح الدار) معي.

ما علينا، لتقدير أصل المركب الإضافي في (٤٠أ)، إلا أن نردّه إلى "مركب موصولي"، بتطبيق القاعدة [١]، فنحصل على (٤٠ب):

(٤٠ب) (المفتاح الذي للدار) معي.

ويُخَيَّلُ للمرء أن العربية قامت، وهي تنحو منحى تطوريا عبر المراحل الزمنية المختلفة، باختصار "المركب الموصولي" في مثل (٤٠ب). ولعل سبب هذا راجع إلى أن المركب الموصولي السابق، باشتماله على اللام، يُعبِّر عن علاقة كثيرة الدوران على ألسنة الناطقين باللغة، أعني علاقة الملكية، و« سعة دوران الظاهرة قد يضعها مواضع تدعو إلى التوسع والتغير بأكثر مما يضع غيرها من الظواهر »[٢]. وأجل ذلك، أقدمت العربية على اختزال المركب الموصولي مُجْرِيَةً بعض العمليات التحويلية القائمة أساسا على التحويل بالحذف. فكان أن حذفت اللغة دالّة التعريف (ال) من المرجع الموصولي: (المفتاح)، واستتبع ذلك الحذف حذف الموصول (الذي)، واللام الجارّة في الصلة (للدار) [٣]:

البنية المضمرة: (الـمفتاحُ الذي لـلـدارِ) معي.

البنية السطحية: (مفتاحُ الدارِ) معي.

---

[١] -تلجأ العربية ، حين إرادة وصف الاسم المعرف بجملة، إلى استخدام الموصول. فهذا هو التوصيف اللساني المقبول عندي لسبب مجيء المرجع الموصولي معرفة دائما.

[٢] - نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة،ص١٣.

[٣] - تتكون (للدار) من: (ل) + (الدار)، فبحذف (ل) تبقى كلمة (الدار). وتُذكِّر اللام المقدّرة هنا باللام التي أُطْلِقَ عليها بعض السلف "لام توكيد الإضافة"، كما في : (يا ويحَ لزيد) و (يا بؤس للحرب). انظر: الهروي، كتاب اللامات: ص ٦٢-٦٣.

والشيء عينه يقال في جملة:

(٤١) حَضَرَ (غلامُ زيدٍ).

البنية المضمرة: حَضَرَ (الـغلامُ الـذي لـزيدٍ).

البنية السطحية: حَضَرَ (غـلامُ زيـدٍ).

ولا بأس إن تعددت الإضافات أو المركبات الإضافية في الجملة مُكَوِّنة مركباً إضافيّاً معقّداً، فما فعلناه سابقا نفعله في مثل هذه الحال، ولكن مع تكرار العمليات التحويلية، فيكون نقل البنية المضمرة إلى البنية السطحية محتاجا إلى غير مرحلة. لو نظرت إلى (٤١أ):

(٤١أ) فازَ فريقُ كليةِ الآدابِ.

لوجدت مركبين إضافيين، هما: (فريقُ كليةِ)، و (كليةِ الآدابِ). ولهذا فإنني أُقَدِّرُ البنية المضمرة هكذا:

(٤١ب) فازَ (الفريقُ الذي للكليةِ التي للآدابِ).

المرحلة الأولى: فازَ (الـفريقُ الذي لـلكليةِ) التي للآدابِ.

فاز (فريقُ الكليةِ) التي للآدابِ.

المرحلة الثانية: فازَ فريقُ (الـكليةِ التي لـلآدابِ).

البنية السطيحة: فازَ فريقُ (كليةِ الآدابِ).

وبأثر مما سبق أقول: إن من الخطأ تعليم الطلاب أن أصل المضاف في مثل: (نور الشمس قوي، عنق الجمل طويلة، ريش الطاووس جميل) نكرة. وقد انبنى هذا الخطأ عند أصحابه -فيما أرى- على النظر إلى المركب الإضافي بوصفه مكونا من كلمتين ملصقتين

إلصاقا هكذا: (نور + الشمس)، و (عنق + الجمل)، و (ريش + الطاووس). والدليل على ذلك قول بعضهم: [١]

«انظر المضاف...، تجد أصله منكّرا، ولكنه... قد اكتسب التعريف بسبب إضافته إلى الاسم المعرَّف بعده، فإن لفظ "نور" مثلا إذا أُخِذَ وحده دلَّ على نور غير معين، فهو لذلك نكرة، ولكنك إذا قلت: "نور الشمس" بالإضافة فقد عيّنته وعرّفته ».

وهو رأي يتطابق مع رأي السلف حينما ذهبوا إلى أن (غلامُ زيدٍ) بمعنى (غلامٌ لزيدٍ). بل إننا واجدون لدى السلف ما يؤيد أنهم نظروا للمركب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) هذه النظرة الإلصاقية – إن جاز التعبير –.يقول شارح المفصل: [٢]

« اعلم أنك لا تضيف إلا نكرة نحو قولك: (غلام زيد) و (صاحب عمرو)، لأن الإضافة يُبْتَغى بها التعريف أو التخصيص، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة، وتخصيصا إن كان نكرة، فإذا قلت: (غلام زيد) فالغلام كان نكرة شاملاً كلّ غلام، فلما أضفته إلى زيد صار معرفة وخَصَّ واحداً بعينه».

وطبقا للبنية المضمرة المقدَّرة للمركب الإضافي "الحقيقي" الذي يكون فيه المضاف إليه معرفة، فإن تعريف المضاف حاصل قبل نشوء المركب الإضافي، إذ المضاف في هذا النمط من التراكيب الإضافية مُعرَّف في أصل بنيته المضمرة ، وذلك عندما كان المضاف فيها مرجعا موصوليا، وهذا لا يكون إلا معرفة فحسب. وإخال أن حذف (ال) من المرجع الموصولي، وحذف الموصول والجارّ، إنما هو حذف مقتصر على مستوى التركيب الظاهري للبنية، غير أن الناطق بالعربية يحتفظ بذلك كله في بنيته الذهنية ويُبقي عليه.

نَصَّ السلف على أنه « لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: «هذا الغلامُ زيدٍ " لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يُجْمَعُ بينهما» [٣]. وبالعودة، مرة أخرى، إلى البنية المضمرة للمركب الإضافي "الحقيقي التعريفي" تتأكد لنا وجاهة الملحظ الذي يسوقه السلف، ذاك الذي ينصّ على أن الإضافة في هذا الموطن – منافية للألف واللام. إذ إن أصل هذا المركب الإضافي – فيما انكشف لنا – مركب موصولي، والمضاف فيه يمثل دور المرجع الموصولي، وهذا يجب أن يكون معرفة دائما، ولكن اللغة

---

١ – علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ١/١٥٤.

٢ – ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/١٢١.

٣ – ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ٣/٤٦،دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

قامت – بغية تكوين المركب الإضافي استجابةً لنزعة التطور – بعمليات تحويل تستند في الأساس على آلية الحذف، فحذفت ثلاثة عناصر لغوية بشكل متواز: (ال) من المرجع الموصولي، والموصول نفسه، و "الجار" من الصلة. فالحذف – كما نرى – قد طال أجزاء المركب الموصولي كلها. فإذا عَزَمْتَ على إعادة شيء من المحذوف فَلْتُعِدْ ثلاثة العناصر المحذوفة: (الغلام الذي لزيد)، لكن إعادة بعضها لن يُنْتِجَ إلا تراكيب مرفوضة: (الغلامُ زيدٍ)،(الغلامُ الذي زيدٍ)، (غلامُ الذي لزيدٍ)، (غلامُ الذي زيدٍ)، (غلامُ لزيدٍ)،...إلخ. ففي هذا يكمن السبب الذي يجعل من دخول (ال) على المضاف في الإضافة "المحضة التعريفية" أمراً مستحيلا.

يرى الباحث الحالي أنه إذا ثبتت صحة ما سبق وصحة بعض ما سيأتي [1] فقُبِلَ منا، كانت لذاك ثمرتان عمليتان هامتان جدا في ميدان تعليم العربية للناطقين بغيرها على وجه التحديد. إذا كانت البنية: [(المفتاح الذي للدار) معي] أصلا لـ: [(مفتاح الدار) معي]، فإن ذلك يعني أن علينا تقديم "المركب الموصولي" وتعليمه للطلاب قبل البدء بتعليم "المركب الإضافي"، وهذه هي الثمرة الأولى. وأما الثمرة العملية الثانية فهي أنه يصبح بمكنتنا تقديم مجموعة من التمارين البنيوية الهيكلية [2] المدروسة بعناية لطلاب العربية، بحيث نُعلِّمهم من خلالها استخلاص "المركب" الإضافي واستصفاءه من مركب متعلَّم سابقاً هو "المركب الموصولي".

(٣-٢-٢) المركب الإضافي "المحض" من نمط:[(المضاف: اسم) +(المضاف إليه: اسم نكرة)].

ينظر السلف إلى هذه الإضافة على أنها تفيد المضاف تخصيصا لكون المضاف إليه نكرة [3]. ومثال ذلك أن تقول:

(٤٢أ) حَضَرَ الحفلَ (رئيسُ جامعةٍ).

فهذا المركب الإضافي نُقَدِّرُ له بنية تشتمل على المضاف منونا، وعلى حرف جرّ بين عنصري المركب الإضافي:

[٢]

[المضاف مُنَوَّناً + حرف جرّ + المضاف إليه].

وبتطبيق هذه القاعدة [٢] نجد أن (٤٢أ) ترتد إلى بنية مضمرة هي (٤٢ب):

(٤٢ب) حَضَرَ الحفلَ (رئيسٌ لجامعةٍ).

---

[1] – حاول باحث معاصر إثبات أن المركب الإضافي إنما هو موصولي في الحقيقة، وساق على ذلك أدلة، انظر: محمد أمين عواد، اللغويات وتدريس التراكيب في اللغة العربية لغير الناطقين بها، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الأول، العددان: الأول والثاني، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٧١-٧٣.

[2] – انظر: رضا السويسي، التعليم الهيكلي للعربية الحية (في الألسنية التطبيقية)، الجزء الأول، ص ٦٩-٩١، تونس، ١٩٧٩.

[3] – انظر: ابن عصفور، المقرب: ص ٢٣٠.

تَسقُطُ نون التنوين من كلمة (رئيسٌ)، كما يسقط حرف الجرّ (اللام هنا):

البنية المضمرة: حَضَرَ الحَفْلَ (رئيسٌ لـ جامعةٍ).

البنية السطحية: حَضَرَ الحَفْلَ (رئيسُ جامعةٍ).

يتضح من هذا أن المركب الإضافي الذي ينتمي لهذا النمط، أصله ليس مركبا موصوليا كما في حال سابقه ذي "الإضافة المحضة التعريفية".

ويبدو أن تقدير الجارّ في البنية المضمرة لا يقتصر على اللام وحدها، ففي:

(٤٣أ) اشتريت (خاتمَ ذهبٍ).

نجد أن المركب الإضافي فيها يشبه نظيره في (٤٢أ) من جهة طبيعة عمليات التحويل التي أنتجت كلا منهما، إلا أن الحرف المقدَّر هذه المرة هو "مِنْ":

(٤٣ب) اشتريت (خاتماً مِنْ ذهبٍ).

البنية المضمرة: اشتريتُ (خاتماً مِنْ ذهبٍ).

البنية السطحيّة : اشتريتُ (خاتمَ ذهبٍ).

وشبيه بما قلته آنفا، فإن ما نلمحه من تخصيص في المضاف حسب هذا النمط، ليس مستفادا من المضاف إليه، لأن التخصيص حاصل له في بنيته المضمرة قبل نشوء المركب الإضافي. ولعل من الأسلم القول: إن التخصيص المتعيَّن في (خاتم) مكتسب من الجارّ والمجرور: (من ذهب).

(٣-٢-٣) المركب الإضافي"اللفظي" المعرفة من نمط:[(المضاف: وصف[١] مشتق: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) + (المضاف إليه: موصوف)].

يُقسّم السلف الإضافة- فيما هو معروف - إلى إضافة محضة (أو حقيقية أو معنوية)، وإضافة غير محضة (أو غير حقيقية أو لفظية). غير أن الدراسة التأصيلية للمركبات الإضافية) تكشف عن وجود "أنماط" متعددة لما أُطْلِقَ عليه السلف "الإضافة اللفظية"، والحقّ أن تلك الأنماط يختلف بعضها عن بعض على نحو يجعل من الصعب ضمّها كلّها في باب واحد.

وثمة نوع من المركبات الإضافية يحار له الطلاب ومعلموهم على حدّ سواء، وهو نوع يستعصي كثيرا على أفهام الطلاب، بل إن ذلك قد يصل أحيانا إلى حدّ الاستغلاق. وهو نمط متميز عن نمطي الإضافة السابقين تميزا صرفيا ملحوظا، من جهة أن الدالّ الأول في هذا المركب يكون من مباني الصفات الخالصة الدلالة على الوصفية[٢]، وهو في النمطين السابقين، من مباني الأسماء غير الصفات. ويمثل الدالُّ الأول (أو المضاف) حسب هذا النمط- الثالث - وصفا للدال الثاني، كقولنا:

(٤٤أ) وصل الأستاذُ (الغزيرُ العلمِ).

فما بين القوسين مركب إضافي، ولكنه من باب إضافة الوصف إلى الموصوف، إذ العلم - علم الأستاذ - هو الغزير أو الموصوف بالغزارة.

وبين هذا النمط وسابقَيْه فروق أيضا تعود إلى قواعد التعريف، فلا تجيز اللغة دخول دالّة التعريف (ال) على الاسم المضاف في الإضافة "المحضة"، بينما هي تجيز دخولها على المضاف والمضاف إليه معا في الإضافة "اللفظية". يقول "سيبويه": [٣]

« واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على "حسن الوجه"، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا».

---

١ - أُفرّق بين الوصف والصفة. فالوصف كلّ لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أولا، فيدخل فيه خبر المبتدأ و الحال في نحو : (زيد قائم) و (جاءني راكباً)، إذ يقال: هما وصفان. وأما الصفة فهي ما كان فيه معنى الوصفية وجرى تابعاً، نحو : (جاءني رجل ضارب). وبعض السلف يطلق على كلّ صفةً، ولكنهم يعون التفريق السابق وعياً تاماً، فيقولون بدلاً من "الوصف والصفة": الصفة باعتبارين عام وخاص. [انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٣٠١/١].

٢ - انظر: عبد الحميد الأقطش، "ال" الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، ضمن: (أبحاث عربية "في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفديتريش فيشر"، إعداد وإصدار: هاشم إسماعيل الأيوبي، ص ١٥١، جروس، لبنان، ١٩٩٤م).

٣ -سيبويه، الكتاب: ١٩٩/١-٢٠٠.

إذن، فالوصف المضاف قد يَرِدُ نحويا، إما خاليا من الأداة "ال" وإما متّصلا بها. وسيقتصر الحديث في ذا النمط على وروده متصلا.

ليس من شكّ في أن هذا المركب الإضافي يتكون من: (وصف + موصوف)، ولكنه كله في الوقت نفسه يمثّل – حسب النمط هنا – صفة للاسم قبله. بمعنى أن المركب الإضافي والاسم الذي يسبقه يرتبطان معا في علاقة "واحدة" هي علاقة الوصفية ضمن "مركب توصيفي".

يثير المركب الإضافي اللفظي، بشكل عام، سواء كان معرفة أو نكرة، إشكالا يرتّد إلى طبيعة هذا المركب وطبيعة العلاقة التي يرتبط بها الجزء الأول منه بالجزء الثاني. هو إشكال في التصنيف أساسا: (شاحب الوجه، حافي القدمين ، غزير العلم، كريم الأخلاق، رثّ الثياب، طويل القامة، عذب الحديث، ضعيف العقل، كثير المياه، دامع العينين، كثّ اللحية، كثير الكلام، جميل الأثاث، حسن الخلق، جهوريّ الصوت، حلو الحديث، أسيلة الخدين، صغير السنّ، جميل المنظر، بهيّ الطلعة، حسن الشمائل). أنُصنِّف هذه المركبات بوصفها مركبات "إضافية" يرتبط فيها الجزء الأول بالجزء الثاني عبر علاقة الإضافة؟ أم نُصنِّفها بالنظر إلى علاقة الوصفية القائمة بين العنصرين فيها فنقول إنها مركبات "توصيفية"؟

إذا عُدَّتْ مركبات توصيفية، يكون تركيبها قد خالف ترتيب الصفة والموصوف داخل المركب التوصيفي، وهو الترتيب الذي شاع فيه سبقُ الموصوفِ الصفةَ: (موصوف + صفة). إذ ينعكس هذا الترتيب في المركبات المذكورة ليصبح: (صفة + موصوف). وهذه مخالفة أولى تُسَجَّلُ عند التفريق بين المركبات الإضافية اللفظية من هذا النمط، والمركبات التوصيفية.

كما يمكن رصد فرق آخر كفيل بإخراج تلك المركبات من دائرة المركب التوصيفي: (موصوف + صفة). يَظْهَرُ هذا الفرق في عدم المطابقة بين الوصف والموصوف في تلك المركبات، وهذا يشمل علامة الإعراب وعلامة النوع وعلامة التعريف والعدد. إذ إن الوصف ها هنا ليست له تبعية شكلية من أي نوع كانت للموصوف. بل إن الوصف – وهو سابقٌ الموصوفَ فيها – يتبع الاسم الذي قبله إعرابا ونوعا وتعريفا وعددا، بمعنى أن علامة "المضاف" الإعرابية ونوعه وتعريفه وعدده تجري كلها حسب ما قبله [1]، بينما هو – المضاف– متعلق من حيث المعنى بما بعده – المضاف إليه – بالطريقة التالية:

[1] – انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٦١/٣. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل:١٢٠/٢.

(٤٥) قابَلْتَ [رجـــالاً (كِـــرامَ النفـــسِ)].

رجالاً		كرامَ		النفسِ
+ منصوب	=	+ منصوب	≠	+ مجرور
+ مذكر	=	+ مذكر	≠	+ مؤنث
+ نكرة	=	+ نكرة	≠	+ معرفة
+ جمع	=	+ جمع	≠	+ مفرد

تبعية الإعراب والنوع والتعريف والعدد.

تبعيّة المعنى (نفسهم كريمة).

وأرى أن اللغة جنحت إلى المطابقة في كلّ شيء بين الدالّ الأول من مركب الإضافة اللفظية (المضاف الوصف)، والاسم الذي يتبعه المركب الإضافي برمّته (رجالا)، بسبب أن المركب الإضافي كله نعت لذاك الاسم، وليس ثمة رابط – كالضمير ونحوه – يربط النعت الذي هو في هذا المقام إسناد جملي غير أصلي، بمنعوته (رجالا). فلعل اللغة اتخذت من آلية المطابقة هذه تدبيرا لتأكيد الارتباط ورفع توهم الانفصال بين المنعوت والنعت (الذي هو المركب الإضافي اللفظي).

ومن المعلوم أن قوانين اللغة تقضي بأن تشتمل بنية النعت على ضمير يعود إلى المنعوت، سواء كان النعت نعتاً جملياً أو سببيا، ولهذا نقول:

(٤٦) مررتُ برجلٍ (نفسُهُ كريمةٌ).

(٤٧) مررتُ برجلٍ (كريمةٍ نفسُهُ).

إذْ بقي الضمير هو الوسيلة الوحيدة التي تصطنعها اللغة للربط بين المنعوت ونعته، في حال كون النعت إسنادا جمليا، أصليا كما في (٤٦)، أو غير أصلي كما في (٤٧).

وأما في (٤٥) فليس ثمة رابط ضميري، فما كان من العربية إلا أن طابقت بين المضاف والمنعوت كما تطابق بين المنعوت ونعته الحقيقي المفرد. وينهض على هذا دليل في الجملة (٤٨):

(٤٨) مررتُ برجلٍ (كريمٍ آباؤُهُ).

إذ تجيز القوانين اللغوية هذه البنية[1] رغم أن الأصل أن يقال:

(٤٩) مررتُ برجلٍ (كرامٍ آباؤُهُ).

---

[1] – انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٦٢/٣.

والذي سوغ البنية (٤٨) احتواء النعت السببي على ضمير يربط المنعوت بالنعت. لكن ذلك غير منطبق على (٤٥)، ومن هنا ترفض العربية (٥٠):

(٥٠)* قابلت رجالا (كريم النفس).

أو:

(٥١)* قابلت رجالا (كريم الآباء).

ذلك أن هناك انفصالا دلاليا تاما بين المنعوت ونعته في كل من (٥٠) و (٥١). لعدم احتوائهما على رابط يربط بين المنعوت والنعت. فلم يكن أمام اللغة بغية رفع هذا الانفصال الدلالي الواضح إلا أن طابقت بين المنعوت والمضاف، فقالت:

(٤٥) قابلتُ رجالاً (كرامَ النفسِ).

(٥٢) قابلتُ رجالاً (كرامَ الأبِ).

لنعد إلى الجملة (٤٤أ) نجد أن كلام السلف بخصوص المركب الإضافي اللفظي فيها صحيح، إذ إن إضافته ليست على تقدير حرف البتة. فنحن إن قبلنا تقدير حرف في هذه الجملة، تعيينا، فإننا لن نَقْدِرَ على طرد الأمر فتقدير الحرف نفسه في أمثلة هذا المركب جميعها. ويرنو المرء دائما إلى قاعدة أهمُّ ما تتصف به الشمول والاطراد. فإذا قبلنا (٤٤ب):

(٤٤ب) وصل الأستاذُ (الغزيرُ في العلمِ).

بنية مضمرةً تحولت عنها (٤٤أ)، فإننا لن نفعل الشيء عينه في أمثلة أخرى:

(٥٣) أُنصِفَ الرجلُ (المسلوبُ الحقِّ).

(٥٤)* أُنصِفَ الرجلُ (المسلوبُ **في** الحقِّ).

وبناء عليه، كان لزاما علينا أن نبحث عن بنية مضمرة أخرى لـ (٤٤أ). وأحسب أن البنية المضمرة للمركب الإضافي "اللفظي" المعرفة من نمط: [(مضاف: وصف مشتق) + (مضاف إليه:موصوف)] تتبع القاعدة التالية:

[٣]

[موصول + صلة الموصول: (إسناد أصلي)].

على أن جملة الإسناد الأصلي التي يتصدرها الموصول، ينبغي أن يكون المسند إليه فيها هو المضاف إليه نفسه في المركب الإضافي موطن البحث، ولكن بحذف (ال) منه وإضافة ضمير مناسب يعود إلى "المرجع". وأما المسند في "جملة الصلة" فيمثله المضاف في البنية السطحية مجردا، كذلك، من (ال).

وبتطبيق قاعدة البنية المضمرة هذه، على جملة (٤٤أ)، نجدها جملة محولة خضعت لعدة عمليات تحويلية تمثل سلسلة تطورات البنية، وذلك مبين فيما هو آت:

(٤٤ج) وصل الأستاذُ (الذي علمُهُ غزيرٌ).

ويظهر لي أن اللغة لم تتوقف عند هذا التركيب، بل جاوزته إلى غيره بتحويره، استجابة لنزعة التطور فيها، وتلبية لحاجات المتكلمين ومقاصدهم النفسية، فقامت بتقديم المسند وتأخير المسند إليه في "جملة الصلة" ذات الإسناد الأصلي، وذلك على النحو التالي:

(٤٤د) وصل الأستاذُ (الذي غزيرٌ علمُهُ).

ولكن بوصول التركيب إلى مرحلة التطور هذه، يكون قد انطوى على محظور تركيبي يتمثل في تقدم الموصول إسنادا غير أصلي، والأصل فيه أن يتقدم إسنادا أصليا، لأنه – أي الموصول – أداة تعريف للجمل، تربط النعت الجملي ذا الإسناد الأصلي بالمنعوت المعرفة. وما دام الذي بعد (الذي) في (٤٤د) ليس إسنادا أصليا، فوجب أن تحلّ أداة تعريف أخرى محلّ (الذي)، وهي أداة تعريف المفردات والمركبات: (ال). وأظن أن هذا هو السبب الذي أفضى إلى نشوء تركيب مثل:

(٤٤هـ) وصل الأستاذُ (الغزيرُ علمُهُ).

مع ملاحظة أن تنوين المسند في الصلة قد سقطت نونه جريا على القاعدة المعروفة التي لا تبيح الجمع بين (ال) والتنوين.

وتلا ذلك تطور آخر في الاتجاه نفسه، لكنه طال هذه المرة الضمير المتصل بالمسند إليه في الصلة: (علمُهُ). أحسب أن اللغة لما رأت أن هذا الضمير يدلّ على الإفراد والغيبة والتنكير، وهي دلالات مستفادة من المنعوت (الأستاذ)، قامت بحذفه لوجود ما يدلّ عليه ويشير إلى وظيفته ومعناه في التركيب. أو لِنَقُلْ: إن الضمير يأتي في بنية النعت لربطه بمنعوته إن كان النعت بناء جمليا ذا إسناد أصلي. ولكن بما أن الإسناد في: (الغزيرُ علمُهُ) قد تحول إلى إسناد غير أصلي، فقد أشبه هذا المركب الكلمة المفردة أو النعت المفرد الذي يرتبط بمنعوته دونما رابط ضميري – ظاهر على الأقل – [1]. ومن هنا استبدلت اللغة بالضمير في (الغزيرُ علمُهُ) (ال)، وأظنها (ال) الضميرية [2].وبهذا التدبير انتقل المركب من حقل المركب الإسنادي غير الأصلي إلى حقل المركب الإضافي بعد جرّ الدالّ الثاني:

---

[1] – يرى بعض الباحثين المعاصرين أن البنية المضمرة (أو العميقة) في علاقة الوصفية هي علاقة الإسناد، فحين يقال: هذا حاكم عادل، فهو في البنية المضمرة: (هذا حاكم. يعدل الحاكم). انظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص١٨٢.

[2] – انظر: المرادي (الحسن بن قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل: ص١٩٨-١٩٩، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(٤٤أ) وصل الأستاذُ (الغزيرُ العلمِ).

إخال أن في هذا الوصف التطوري للمركب الإضافي اللفظي المعرفة المسوق هنا، تفسيرا لدخول (ال) على كلٍّ من المضاف والمضاف إليه. إذ يترجّح الاعتقاد عندي بعد ذلك الوصف، أن (ال) الداخلة على المضاف في الإضافة اللفظية إنما هي (ال) التي للتعريف القائمة مقام الموصول. وبذا تكون وظيفتها تعريف المركب كله. أما (ال) الأخرى، التي تتصل بالمضاف إليه في الإضافة اللفظية أيضا، فهي (ال) الضميرية القائمة مقام الضمير المحذوف الذي كان متصلا بالمضاف إليه، وهي على غرار (ال) في: "زوجي المس مس أرنب"، أي: مسّه مسّ أرنب[١].

وبعدُ، فإنني لست أتفق مع من يذهب إلى أن "ال" الداخلة على مباني الصفات الواقعة في تركيب مفرغة من وظيفة التعريف، وتقوم بوظيفة زائدة شكلية لها قيمة سمعية أكثر منها دلالية [٢].

ومن الأمور التي قد تُستفاد مما سبق، أن الرأي الذي يقول إن (ال) الداخلة على الصفات المشبهة هي اسم موصول، رأي ينطوي على قدر من الصحة. وقد ردّ "ابن هشام" هذا الرأي قائلا:[٣]

« وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّل بالفعل ».

يصحّ كلام ابن هشام في حال أولنا الصفة المشبهة بالفعل، لكننا لم نفعل، كما ظهر لنا مما سبق بيانه. ولكن، لِمَ افترض "ابن هشام" تأويل الصفة المشبهة بالفعل؟ أظن أنه مدفوع في رأيه بأثر من عمل الصفة المشبهة، كما في: "حضر الجار الحسن وجهه". فبما أن الصفة المشبهة عملت الرفع فيما بعدها، فإنه تبادر إلى ذهنه أنها تؤول بما يعمل الرفع في غيره وهو الفعل.

---

[١] – انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ١/١٩٥-١٩٦. وقد قال بعض السلف عن(المأوى) في قول الحق – سبحانه–: ﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى. فإن الجنة هي المأوى﴾ (سورة النازعات: ٤٠-٤١)إن (ال) فيها نائبة عن الضمير، والأصل: (مأواه). وعَدّ "ابن هشام" (ال) ها هنا رابطاً يربط الجملة بما هي خبر عنه. [انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٦٥٢].

[٢] – انظر: عبد الحميد الأقطش، "ال" الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال: ص١٥٦.

[٣] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٧١.

لكن المسألة على خلاف ما ظنّ "ابن هشام"، فالمركب الإضافي اللفظي المعرفة المكون من: [(مضاف: وصف مشتق)+(مضاف إليه: موصوف)]-سواء كان الوصف صفة مشبهة أو اسم مفعول-، يؤول بموصول متقدّم إسنادا المسند فيه ليس فعلا، بل المسند فيه هو الصفة المشبهة نفسها. ففي (٥٥)-مثلا-:

(٥٥) الطالبُ (الجميلُ الخطِّ) مكافأ.

فإن بنيتها المضمرة- أو بنيتها التأويلية-لن تكون (٥٦):

(٥٦) الطالب (الذي جَمُلَ خطُّه) مكافأ.

والسبب كما ذكر "ابن هشام"، أن الصفة المشبهة للثبوت والفعل ليس يدل على هذا. والصحيح أن (٥٥) متحولة عن:

(٥٧) الطالب (الذي خطّه جميل) مكافأ.

ولا يخفى على أحد أن الجملة الاسمية تفيد غالبا الثبوت والاستمرار.

ولذلك قد يكون من الضروري أن نضيف إلى القاعدة [٣]- قاعدة البنية المضمرة لمركبات الإضافة "اللفظية" المعرفة التي يكون المضاف فيها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة-، أن الموصول فيها يتصدر إسنادا المسند فيه ليس فعلا، فتصبح [٣] كالتالي:

[٣]

[موصول +إسناد أصلي: المسند فيه ليس فعلا].

أو بصورة أوضح:

[موصول + (إسناد أصلي: المسند إليه هو الموصوف المضاف إليه مجردا من ال ومتصلا به ضمير + المسند: هو الوصف المضاف دون ال].

وفيما يلي طائفة من الجمل التي تنطبق عليها القاعدة [٣]:

(٥٨) (المتقَنُ العملِ) ناجح.

(٥٩) لا يعجبني الرجلُ (المسلوبُ الإرادةِ).

(٦٠) فاز الحصانُ (الضامرُ البطنِ).

(٦١) صافحت الوزيرَ (المعتدلَ القامةِ).

(٦٢) لا أحب الطالباتِ (الطويلاتِ الشَّعْرِ).

ولعل في بعض ما سبق ردا على من يقول إن مثل (طويل النجاد، رفيع العماد) إنما قد جاء من تأثير بعض اللغات الأعجمية [١]. يقول "عبد الحقّ فاضل": [٢]

---

[١] - انظر: عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية (ملكة اللغات): ص ١٥٧.

[٢] - السابق نفسه.

« القاعدة في العربية أن الصفة تلي الموصوف وتجاريه في مختلف حالاته. ولكنـي لاحظت باستغراب كبير أننا كثيرا ما نقدم الصفة على الموصـوف دون أن نشـعر، خلافـا للقاعدة اللغوية، وخلافا للمنطق العقلي[١] ».

بل إنه يَعُدُّ هذا السلوك التركيبي من "النشاز المنطقي في لغتنا" [٢]. ويُرَجِّـحُ أن هـذا دخيل على العربية، وقد نُقِلَ لنا من إحدى اللغات الآرية التي تجري فيها القاعدة بتقديم الصفة وتأخير الموصوف [٣]. ويُصرِّح "عبد الحقّ" بأن ذلك قد تم بوساطة أهـل العـراق وشـرقي الخليج العربي، إذ تأثروا بالفارسية لمجاورتهم الفرس [٤]. وقد بَرَّأَ أهل الشام من التأثر في هذا الشأن باللاتينية، لأن الصفة في اللاتينية- كما في العربية – تلي الموصوف وتجاريه إفـرادا وجمعا وتذكيرا وتأنيثا [٥].

والحقّ أن عبد الحقّ لم يكن في كلامه مقنعا، ذاك أنه لم يفطن إلى أن ذلك من قبيـل تقديم الوصف على الموصوف، لا تقديم الصفة على الموصوف. بمعنى أن تركيـب (طويـل النجاد) ليس مركبا توصيفيا بأصل بنيته حتى يقال إنه يتكون من (صفة وموصوف). بل إنـه في الأصل مركب إسنادي ذو إسناد أصلي: (نجاده طويل)، و (طويل) هنا "وصف" وليسـت "صفة". وبناء على هذا فإن العربية لا تتساهل ولا تتهاون في تقديم الصفة على الموصوف، إذ هي تابعة له على الدوام ولا تجيز غير ذلك، فلا تقول:

(٦٣)* جاء (الطويل الرجل).

(٦٤)* سيحصل (الأول الفائز) على سبعين دينارا.

ويعجب المرء كثيرا من كلامه على الفارسية، فالمتخصصون باللغة الفارسية أنفسـهم ينصّون صراحة على عكس ما يقول. فقد ذكر "محمد وصفي أبو مغلي" أن تركيب (موصوف + صفة) "هو الأصل" في الفارسية [٦]، كقولهم:

مرد بزرگ ، زن بزرگ ، مردان بزرگ ، زنان بزرگ

رجل كبير امرأة كبيرة رجال كبار نساء كبيرات

---

[١] – لم يحاول أن يوضح لنا كيف يكون تقدم "الصفة" على الموصوف خلافا للمنطق العقلي!

[٢] –انظر: عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية (ملكة اللغات): ص١٥٧.

[٣] –انظر السابق نفسه.

[٤] –انظر السابق نفسه.

[٥] –انظر السابق: ص١٥٨.

[٦] –انظر: محمد وصفي أبو مغلي، البسيط في القواعد والنصوص الفارسية، ص ٨٢، ط٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٧.

يُذكَرُ أن تلك التراكيب أشْبَهَت التراكيب الإضافية في الفارسية من قِبَلِ أن الدالّ الأول لحقته كسرة تُسمّى عندهم "كسرة الإضافة"، وهي كسرة تلحق المضاف في العادة. ولذلك قد ينظرون إلى العلاقة بين كلمات تلك المركبات على أنها "إضافة وصفية" [١].

وإذا كان الأصل في الفارسية سبق الموصوف للصفة، إلا أنه « يجوز أيضا أن تتقدم الصفة على الموصوف، وفي هذه الحالة تسقط كسرة الإضافة » [٢].

ثم إن الأمر لو كان تأثرا بالفارسية أو نقلا عنها كما قال "عبد الحقّ فاضل"، فلِمَ لَمْ يُقَلْ في العربية: (*البطيخ لذيذ طعم) كما الحال في الفارسية؟ بل يقال: (البطيخ لذيذ الطعم). فالفارسية تقول: (خوش مزة) –لذيذ طعم–، ولا أداة للتعريف فيها [٣]. ولو أرادت العربية التأثر بالفارسية في هذا المقام لتأثرت فقدمت "الوصف" على الموصوف، ولبقي الموصوف دون دالة التعريف. وأحسب أن إسقاط التعريف أهون من تغيير المواقع أو الرتب النحوية، وبقاء (ال) الضميرية يُثبِتُ من وجهٍ أصالة التركيب وأرومته العربية.

وأجد نفسي ميالاً إلى قول أستحب ذكره رغم حاجته إلى بحث مستفيض. ذلكم هو أن ظاهرة التقارض أو الاقتراض اللغوي التي وفقها تستعير اللغة بعض حاجاتها من اللغات الأخرى عبر قانون التأثر والتأثير، ينبغي أن تقع على المستوى التركيبي للغات.

(٣–٢–٤) المركب الإضافي "اللفظي" النكرة من نمط: [(المضاف: وصف مشتق: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) +(المضاف إليه: موصوف)].

تتقاطع بنية هذا المركب مع بنية المركب في النمط السابق، غير أنهما يختلفان في أن السابق معرفة نُقَدِّرُ له موصولا يتقدم إسنادا أصليا، بينما النمط الحالي نكرة، ولذلك نُقَدِّرُ له إسنادا أصليا حَسْبُ، دون الموصول. كقولك:

(٦٥أ) البيتُ (جميلُ الأثاثِ).

---

[١] –انظر: محمد وصفي أبو مغلي، البسيط في القواعد والنصوص الفارسية: ص ٥٤.

[٢] –السابق: ص ٨٢.

[٣] –انظر السابق: ص ٣٦.

يتألف المركب الإضافي في (٦٥أ) كسابقه من (وصف +موصوف) في البنية السطحية، فالأثاث موصوف بأنه جميل. ولذلك تَعَرَّضَ هذا المركب لسلسلة التطورات التركيبية التالية، الشبيهة بتطورات سابقه:

(٦٥ب) البيتُ (أثاثُهُ جميلٌ).

(٦٥ج) البيتُ (جميلٌ أثاثُهُ).

(٦٥أ) البيتُ (جميلُ الأثاثِ). [١]

وتُمَثَّلُ بنيةُ هذا المركب المضمرةُ على النحو الآتي:

[٤]

[إسناد أصلي: (المسند إليه هو الموصوف المضاف إليه مجردا من ال ومتصلا به ضمير) +(المسند: هو الوصف المضاف)].

وبعض هذا مستفاد في الحقيقة من كتب السلف، فقد قالوا بوجود علاقة رابطة بين (حَسَنُ الوجهِ) و (حَسَنٌ وجهُهُ)، إذ إن التركيب الثاني عندهم أصل للأول، يقول "ابن يعيش": [٢]

« الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه، وذلك نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ومعمورِ الدارِ وامرأةٍ جائلةِ الوشاحِ، فالتقدير في هذه الأشياء كلها الانفصال، لأن الأصل: حَسَنٌ وجهُهُ ومعمورةٌ دارُهُ وجائلٌ وشاحُها».

وكذلك ذهب السلف إلى أن هناك تخفيفا في مثل: (زيدٌ قائمُ الغلامِ) و(زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)، وقد طال التخفيف – فيما يرون – المضاف والمضاف إليه. وهو رأي صواب بما مضى، وذلك إذا عرفنا أن مرادهم من التخفيف ما يلي: [٣]

« التخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة».

ومن المواقع التي يشغلها هذا المركب في الجملة موقع الحال لكونه نكرة. لاحظ:

(٦٦أ) أَقْبَلَ الناجحُ (وجهُهُ مشرقٌ).

(٦٦ب) أقبل الناجحُ (مشرقاً وجهُهُ).

---

[١] –يبدو أن هذا التركيب لحقه تطور آخر على بعض الألسنة، وذلك بإعادة (ال) الضميرية إلى أصلها، فكأنه قيل: (البيت جميلٌ أثاثِهِ). ومثل هذا نصَّ عليه سيبويه: (حسنةُ وجهِها). انظر: سيبويه، الكتاب: ١٩٩/١.

[٢] –ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٠/٢.

[٣] –الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٨١/١.

(٦٦ج) أَقبَلَ الناجحُ (مشرقَ الوجهِ).

وتنتمي طائفة الجمل التالية إلى هذا النمط:

(٦٧) الشجر (أخضرُ الورقِ).

(٦٨) هذه الطفلة (جميلةُ الوجهِ).

(٦٩) زارني الجارُ (رثُّ الثيابِ).

(٧٠) لا تكُنْ (طويلَ اللسانِ).

(٧١) كان الأسد يعيش في غابةٍ (كثيرةِ المياهِ).

(٧٢) بدا صديقي (شاحبَ الوجهِ).

(٧٣) سمعت أنه شابٌ (طيّبُ المنبعِ) (عريقُ الأصلِ).

(٣-٢-٥) المركب الإضافي "اللفظي" المعرفة من نمط: [(المضاف: اسم فاعل أو مبالغته) + (المضاف إليه: مفعول به في المعنى)].

يختلف هذا النمط من المركبات الإضافية عن النمطين السابقين اختلافا وَجَّهَنا إلى إفراده بمجموعة وحده. يتميز عن سابقيه من جهة البنية السطحية، إذ المضاف فيه ليس وصفا للمضاف إليه بأيّ حال من الأحوال. فإذا قلت:

(٧٤) (زائرو الأردن) كثيرون.

لم تكن أيّ علاقة وصفية – من أيّ نوع كانت – بين المضاف والمضاف إليه، فلا يوصف الأردن بأنه زائرون.

تثور هنا ملاحظة تتعلق بمجيء بنية اسم الفاعل مضافة في المركب الإضافي. فيبدو لي أن اسم الفاعل يسلك سلوكين تركيبيين مختلفَين وهو يحتلّ موقع المضاف. وبسبب من ذلك، نجده يساهم – فيما انتهيت إليه – في تصنيع نوعين مختلفين من أنواع المركبات الإضافية، وقد جرت عادة السلف والمحدثين على التسوية بينهما وضمّهما في خانة واحدة داخل الإضافة اللفظية.

في نمطي الإضافة السابقين (٣ و٤) شغل اسم الفاعل موقع المضاف فكوَّنَ مركبا إضافيا المضافُ فيه وصف للمضاف إليه، كما في (٦٠) و (٦١) المعادتين هنا للتذكير:

(٦٠) فازَ الحصانُ (الضامرُ البطنِ).

(٦١) صافحتُ الوزيرَ (المعتدلَ القامةِ).

ولكننا في النمط المدروس هنا (٥) لا يُشكِّل اسم الفاعل – كما قلتُ سابقا – وصفا للمضاف إليه، انظر الجملة (٧٤). ومن هنا ينهض السؤال التالي: متى يكون المركب الإضافي اللفظي ، الذي مضافه اسم فاعل، من نمط: (وصف + موصوف) ومتى لا يكون؟

أظنّ أنّ الأمر عائد إلى طبيعة السمات المعجمية التي لفعل اسم الفاعل، فإذا كان الفعل لازما، أُضيفَ اسم الفاعل إلى ما يمكن أن يكون فاعلا لذلك الفعل، وعندها فقط يُكَوِّن اسم الفاعل مع ما أُضيفَ إليه مركبا إضافيا لفظيا من نمط: (وصف + موصوف)، فنقول:
(ضامرُ البطنِ ← ضَمُرَ بطنُه)، (معتدلُ القامةِ← اعتدلت قامته)، (شاحبُ الوجهِ← شَحُبَ وجهُهُ). أما إذا كان اسم الفاعل من فعل متعدٍّ، فإنه يشارك في تكوين مركب إضافي لفظي اسمُ الفاعل فيه مضاف إلى مفعوله في المعنى، وحينها يَمْتَنع تكوين المركب الإضافي من نمط: (وصف + صفة): (زائرو الأردن← زاروا الأردن)، (مطعمُ الفقراءِ← يُطْعِمُ الفقراء)، (ضارِبُ زيدٍ ← ضَرَبَ زيداً).

وتميز التركيب (٥) ليس من جهة البنية السطحية فقط، بل إن له تميزا على صعيد البنية المضمرة كما سيأتي.

إذا اطلعنا على المركبات الإضافية المذكورة في الأنماط السابقة، تبين لنا أن المركب الإضافي كلما كان معرفة، اشترك الموصول – الاسمي طبعا – في تكوين بنية المركب الإضافي المضمرة. والنمط المتناول بالتحليل في موطن الدراسة هذا ليس استثناء من هذه القاعدة.

وبتدقيق الأمر، أجد لزاما أن نُقْتَرَحَ قاعدة البنية المضمرة التالية، التي تَحَوّلَ عنها المركب الإضافي في جملة (٧٤):

[٥]

[الموصول +إسناد أصلي: المسند فيه فعل].

وبغية توضيح كُنْه الإسناد المذكور في القاعدة، نعيد كتابتها على النحو:
[الموصول +(مسند: [١]فعل اسم الفاعل أو مبالغته، في الماضي أو الحال أو الاستقبال) +(مفعول به في اللفظ والمعنى: المضاف إليه)].

وبتطبيق هذه القاعدة، تكون الجملة (٧٤) متحوِّلة عن الجملة (٧٥):
(٧٤) (زائرو الأردنِّ) كثيرون.
(٧٥) (الذين يزورونَ الأردنَّ)كثيرون.

---
١ - المسند إليه (الفاعل) يكون مستترا.

وقد بات معلوما لدى السلف والمحدثين أن اللغة تعامل (الموصول + الفعل) معاملة (ال + اسم الفاعل للفعل نفسه). قال "الرماني" متحدثا عن الموضع الثالث لـ (ال): [١]

« والثالث: أن تكون بمعنى "الذي"، وذلك قولك: "القائم عندك زيد"، أي: الذي قام. ويكون في المؤنث بمعنى "التي" نحو: "القائمة عندك هند" ».

ولعل من هذا الموطن قصدت العربية إلى أن تَستَبدل بالموصول والفعل المضارع في (٧٥) اسم فاعل تتصدره (ال)، فتكونت البنية (٧٦):

(٧٦) (الزائرون الأردنَّ) كثيرون.

ولكن اسم الفاعل، بالنظر إلى السلوكات التركيبية التي يُظْهِرُها في اللغة ليس بقوة "الفعل" إن جاز التعبير[٢]. فكان أن عتبت اللغة خطوة أخرى في التطور، فعمدت إلى "تقوية" علاقة الارتباط بين اسم الفاعل ومعموله، وذلك باصطناع علاقة تقوم على الربط باللام [٣]، فقالت:

(٧٧) (الزائرون للأردنِّ) كثيرون.

وبوصول التركيب إلى هذه الصورة، يكون قد أَشْبَهَ – من جانب – البنية المضمرة للمركب الإضافي الحقيقي "التخصيصي"، وذلك على اعتبار أن التركيبين يخلوان من موصول يفصل بين الجزأين في البنية المضمرة المقدرة.

ليس من فاصل بين الجزأين في: (خاتمٌ منْ ذهبٍ) إلا نون التنوين والجارّ، ولا يفصل الجزءَ الأولَ عن الجزء الثاني في: (الزائرون للأردن) إلا النون – نون جمع المذكر السالم التي تقابل نون التنوين – واللام. وقد يكون هذا الشبه وراء قيام اللغة بمنحى تطوُّري جديد للمركب (الزائرون للأردنِّ):

(خاتَمٌ مِنْ ذهبٍ) ، (الزائرون لـ الأردنِّ).

↓

(خاتَمُ ذَهبٍ) ، (الزائرو الأردنِّ).

---

[١] – الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي: ص٦٧، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ. وانظر: ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، ص١٢٥، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دون تاريخ، و: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٣٠٣/١، و: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص ١٠٤، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

[٢] –اسم الفاعل يَنصِبُ عندما يكون للحال أو الاستقبال، ثم هو لا ينصب مفعوله عندما يقع مضافا. أما الفعل المتعدي فإنه ينصب مفعوله في الماضي والحال والاستقبال.

[٣] – تُسمى لام التقوية. انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٧٢/١. و: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني :ص١٠٦، و: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٢٨٦-٢٨٧.

وبذا تتحول جملة (٧٧) إلى:

(٧٨) (الزائرو الأردنٍ) كثيرون.

وهو تركيب نصَّ عليه السلف [١].

وأزعم أن العربية اكتفت – في مرحلة من الزمن لاحقة – بالتعريف الذي يتصدر المضاف إليه في المركب الإضافي "اللفظي" المعرفة من نمط: (مضاف: اسم فاعل أو مبالغته + مضاف إليه: مفعول به في المعنى). فقامت بإسقاط (ال) من المضاف. فقيلت الجملة (٧٤):

(٧٤) (زائرو الأردنٍ) كثيرون.

ولعل تكرار (ال) مرتين في موضعين متقاربين قد ساعد على سقوطها، ورغم أن المركب (الزائرو الأردنٍ) في (٧٨) مكوَّن من اجتماع دالَّين، إلا أنهما متلازمان معنى، ومتتاليان لفظا، ويشعر الناطق اللغوي كما لو كانا وحدة أصواتية واحدة. « ومثل هذه الوحدة النغمية محتاجة فقط – في حالة تصورها – إلى مورفيم تعريف واحد » [٢].

وحَذْفُ (ال) لتكرارها مرتين في لفظين متتاليين ظاهرة عرفتها العربية. وقد حفظ لنا السلف ونقلوا بضعة أمثلة، منها: (صلاةُ الأولى)، و (مسجدُ الجامعِ)، و (دارُ الآخرةِ)، و (جانبُ الغربيِّ)، و (بقلةُ الحمقاءِ). والسلف على الاقتناع والتمسك بأن لهذه الأمثلة بنية أصلية يُقَدِّرونها بوجود موصوف محذوف أقيمت الصفة مكانه، فيكون التقدير على ما يذكرون: (صلاةُ الساعةِ الأولى)، و(مسجدُ المكانِ الجامعِ)، و (دارُ الساعةِ الآخرةِ)، و (جانبُ المكانِ الغربيِّ)، و(بقلةُ الحبةِ الحمقاءِ) [٣].

غير أن التفسير الذي يُقرِّب الظاهرة إلى أذهاننا أكثر، أن يقال: إن التقدير على حذف (ال) من المضاف، فتكون البنية المضمرة–على هذا– كالتالي: (الصلاة الأولى)، و(المسجدُ الجامعُ)، و (الدارُ الآخرةُ)، و(الجانبُ الغربيُّ)، و (البقلةُ الحمقاءُ). ولكن الناطق اللغوي نظر إلى الكلمتين بوصفهما وحدة واحدة، فهما في النهاية لهما مدلول واحد. فاكتفى بدالة تعريف واحدة، وحَذَفَ الأخرى، فقيل: (صلاة الأولى)،... وهذا شبيه عندي بـ (الثلاثةُ الأثوابِ) و(ثلاثة الأثوابِ).

---

[١] – انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٢/٢.

[٢] – عبد الحميد الأقطش، "ال" الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال: ص١٥٧.

[٣] –انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٨٧/١. وانظر: ابن عصفور، المقرب: ص٢٣٤.

تفرق مقولات السلف بين المركب الإضافي الذي يكون مضافه اسم فاعل بمعنى الماضي، والمركب الإضافي الذي يجيء اسم الفاعل فيه بمعنى الحال أو الاستقبال. فهم يذهبون إلى أن اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا أضيف كانت إضافته "محضة". وأما إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال فـ"لفظية": [١]

« وإضافة اسم الفاعل إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال ».

يعني ذلك أنهم يرون أن (ضارب زيد) بمعنى الماضي، غير (ضارب زيد) بمعنى الحال والاستقبال. فالأول مركب إضافي محض، والثاني من قبيل الإضافة اللفظية. ويبينون علة ذلك بالقول: [٢]

« اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط، كانت إضافته غير حقيقية لتمام المشابهة ».

لا شك أن ثمة فرقا بين اسم الفاعل الذي للماضي واسم الفاعل الذي للحال أو الاستقبال، ولكن هذا الفرق لا يظهر حينما يقع اسم الفاعل مضافا، بل إن الفرق ينحصر – فيما أحسب – في أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يلحقه التنوين، فلا يعمل فيما بعده. وذلك أن التنوين خالص للحال والاستقبال. ومعنى هذا أنك لا تستطيع أن تقول: (هذا ضارب زيدا) مع إرادة المضي. فليس أمامنا للتعبير عن الماضي باستخدام اسم الفاعل إلا أن نقول: (هذا ضارب زيد) [٣].

وفي مقابل ذلك، أوجدت اللغة آليتين تركيبيتين للتعبير عن اسم الفاعل في الحال أو الاستقبال، وهما: (هذا ضارب زيدا) – وهو مقتصر على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال–، و: (هذا ضارب زيد) – ويشترك معه فيه اسم الفاعل الذي للماضي –. ولما كان الأمر كذلك، وجد السلف أنفسهم مضطرين للمقابلة بين: (هذا ضارب زيدا) و (هذا ضارب زيد) اللتين للحال والاستقبال. فذهبوا بسبب من ذلك إلى أن أحد التركيبين أصل

---

[١] – الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٧٥/١.

[٢] – الصبان، حاشية الصبان على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٢٣٩/٢.ويُفْهَمُ من بعض كلام للرضي أن "الكسائي" ينظر إلى إضافة اسم الفاعل على أنها لفظية على أي حال. انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٧٩/١.

[٣] –انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٠٦/٣.

للآخر. وعندما أرادوا أن يُحدّدوا أيّ التركيبين أصل للآخر، درسوا التركيبين باحثين عن علة في ضوئها يقولون بتحول الأول إلى الثاني، أو العكس. فاهتَدْوا إلى القول بعلة التخفيف، أي تخفيف التنوين، عند توجيه الأنظار من الأول: (هذا ضاربٌ زيداً) باتجاه الثاني: (هذا ضاربُ زيدٍ).

ومن هنا خرجوا بالقول: إن الإضافة اللفظية لا تكون إلا بشرط التخفيف. وما دام اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يأتي منونا فلا ينطبق عليه "شرطهم" ولا تتوفر فيه "علتهم"، فقد أخرجوه من باب الإضافة اللفظية ليلحقوه بالمحضة! ولكنهم اصطدموا بمشكلة كبيرة، هي أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يأتي على تقدير حرف كما هي حال أيّ إضافة محضة. ورغم هذا العائق الكبير إلا انهم أصرّوا على صنيعهم. يقول شارح المفصل: [١]

« وعندي أن إضافة اسم الفاعل من ذلك ليس مقدرا بحرف جرّ مع أن إضافته محضة».

إذن، فهذا الصنيع – كما هو واضح – انبنى عندهم على تحكم العلة بهم، علما بأنها أولا وأخيرا علة "مفترضة"، والعلة التي نتوصل إليها أو الشروط التي نضعها لأيّ ظاهرة لغوية، لا تُغيِّر من واقع الاستعمال اللغوي شيئا.

إن المرء ليلاحظ أن اللغة نفسها لم تأبه كثيرا للفارق المشار إليه بين اسم الفاعل بمعنى الماضي، واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، في حال مجيئهما مضافين. فاللغة تنظر إلى (مطعمُ الفقراءِ مثابٌ) على أنه: (الذي يطعمهم) أو (الذي أطعمهم) ولا فرق [٢]. وربما هذا يفسر إصرار السلف على إضافة كلمتي (أمس) و (غدا) في بعض أمثلتهم المصنوعة في هذا الباب، مثل: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس)، و(هذا ضاربُ زيدٍ غداً)، و(هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ) [٣].

وقد وصل الأمر بهم إلى حدّ لم يجوزوا فيه "الضاربُ زيدٍ"، وذلك « لعدم التخفيف لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة » [٤]. وبطريقة أخرى قالوا: [٥]

---

[١] -ابن يعيش، شرح المفصل: ١١٩/٢.

[٢] – يهدينا النظر الأولي في المسألة إلى القول: إن اللغة تُعول، في مسألة التفريق بين اسم الفاعل بمعنى الماضي واسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في حال إضافتهما، على قرائن تتعلق بسياق الحال والمقام، أكثر من تعلقها بقرائن المقال.

[٣] -انظر: ابن يعيش، شرح للمفصل: ١١٩/٢. و: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٤٥ و ٤٦ و ١٠٦ .

[٤] -الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٨١/١.

[٥] -ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٢/٢.

« فأما "الضاربُ زيدٍ" فإنه لا يجوز، لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى "الذي"، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره ».

ورغم أنهم لم يجوزوا (الضاربُ زيدٍ) لعدم التخفيف، إلا أنهم جوزوا (الضاربُ الرجلِ) مع عدم التخفيف! فـ(الضاربُ الرجلِ) لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة، « إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف مُشَبَّه به، وذلك هو "الحَسَن الوجهِ" » [١].

إن قياسهم (الضاربُ الرجلِ) على (الحسن الوجهِ) لا يصحّ في رأيي. فهذان التركيبان لا يشتركان إلا في أنهما ليسا من باب إضافة الوصف إلى الموصوف. ولكنهما بعد ذلك يختلفان. فالأول بنيته المضمرة هي: (الذي ضرب زيدا)، وأما الآخر فبنيته المضمرة هي: (الذي وجهه حسن). فهما نمطان متباينان من أنماط الإضافة "اللفظية".

والغريب أنهم مع عدم تجويزهم (الضاربُ زيدٍ)، إلا أنهم – لتحكُّم "علتهم" بهم – جوزوا (الضاربا زيدٍ) و (الضاربو زيدٍ)، لأن إمكانية التخفيف بحذف النون هنا قائمة! قال "ابن يعيش": [٢]

« وإنما جازت الإضافة في قولك: "هما الضاربا زيد والضاربو زيد" لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون، فأما إذا قلت: "الضاربُ زيدٍ" فهو تغيير له عن مقتضاه من الإعمال من غير فائدة، لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة».

والذي أراه من كلّ ما سبق أن لا فرق على مستوى البنية السطحية للتركيب، بين (ضاربُ زيدٍ) بمعنى الماضي و (ضاربُ زيدٍ) بمعنى الحال أو الاستقبال. أو يمكن القول: إن اللغة لم توجد – فيما يبدو – آلية حاسمة تفرق بها بين مركبي الإضافة اللذين يكون المضاف في أحدهما اسم فاعل للماضي، ويكون في الآخر للحال أو الاستقبال، فعبَّرت عن كليهما بـ(ضاربُ زيدٍ). فضلاً عن أنّ (الضاربُ زيدٍ) صورة مسموح بها نظريّاً، وقد جوَّزَها

---

[١] -الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٨١/١.

[٢] -ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٢/٢-١٢٣.

الفراء[1]. ثم إن تَحوُّل (الذي ضرب زيداً) إلى: (الضاربُ زيدٍ)، هو ذاته تحول (الذي يضرب/ سيضرب زيدا) إلى (الضارب زيد). والذي دفع اللغة إلى عدم التفريق بين الماضي والحال أو الاستقبال في بنية المركب الإضافي الذي مضافه اسم فاعل أنها أوكلت وظيفة التفريق هذه إلى عناصر لغوية تعود لسياق الحال والمقام. بل إنني أزعم أن الناطق اللغوي لم يُولِّد النمط: (هذا ضاربُ زيدٍ) إلا عندما لم تكن تعنيه كثيرا مسألة الزمن أو عندما أَمِنَ اللبس فيها . أو لعله تحول عن النمطين: (الذي ضرب زيدا) و (الذي يضرب/سيضرب زيدا) إلى بنية موحدة هي: (ضاربُ زيدٍ) أو: (الضاربُ زيدٍ)، لأن هناك قرائن أخرى يركن إليها في مسألة التفريق. انظر إلى التطورين التاليين:

(٧٩أ) هذا (الذي ضرب /يضرب/سيضرب زيداً).
(٧٩ب) هذا (الضاربُ زيداً).
(٧٩ج) هذا (الضاربُ لزيدٍ).
(٧٩د) هذا (الضاربُ زيدٍ).
(٧٩هـ) هذا (ضاربُ زيدٍ).

(٨٠أ) هذا (الذي ضربَ/يَضرِبُ/ سيضرب الرجلَ).
(٨٠ب) هذا (الضاربُ الرجلَ).
(٨٠ج) هذا (الضاربُ للرجلِ).
(٨٠د) هذا (الضاربُ الرجلِ).
(٨٠هـ) هذا (ضاربُ الرجلِ).

(٣-٢-٦) المركب الإضافي "اللفظي" النكرة من نمط: [(المضاف: اسم فاعل أو مبالغته) + (المضاف إليه: مفعول به في المعنى)].

هذا المركب قريب من سابقه، غير أنه نكرة. وما دام كذلك، فإن بنيته المضمرة بنية السابق ولكن بحذف الموصول منها. أي أنها ستقتصر على الإسناد الأصلي الذي يكون المسند فيه فعلا:

[٦]

[مسند (فعل اسم الفاعل أو مبالغته في الماضي أو الحال أو الاستقبال) +مفعول به في اللفظ والمعنى (هو المضاف إليه)].

(٨١أ) قابلتُ طالباً (فَهِمَ الدرسَ).
(٨١ب) قابلتُ طالباً (فاهماً الدرسَ).
(٨١ج) قابلتُ طالباً (فاهماً للدرسِ).
(٨١د) قابلتُ طالباً (فاهمَ الدرسِ).

(٨٢أ) الله (يغفر الذنب).
(٨٢ب) الله (غافرٌ الذنبَ).
(٨٢ج) الله (غافرٌ للذنبِ).
(٨٢د) الله (غافرُ الذنبِ).

[1] – انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ١/٢٧٧ و ٢٨١ .

(٣-٢-٧) المركب الإضافي "اللفظي": [(مضاف: وصف مشتق) + (مضاف إليه: موصوف)].

يتقاطع هذا النمط مع النمطين الثالث والرابع. عندما نقول:

(٨٣) وصل رئيسٌ (فائقُ الاحترامِ).

فإن بنيته الأصلية هي: (وصل رئيس احترامُهُ فائقٌ). ولكنْ تتغير البنية المضمرة لـ(فائق الاحترام) في سياق مثل:

(٨٤) تقبلوا (فائق الاحترام).

إذ لم تَعُدْ بنيتها المضمرة راجعة إلى إسناد أصلي، بل إلى مركب توصيفي (موصوف +صفة)، وذلك بعكس موقع كل من المضاف إليه والمضاف، والمطابقة بينهما:

(٨٥) تقبلوا (الاحترام الفائق).

وأحسب أن الفرق بين (فائق الاحترام) في (٨٣) و (٨٤)، أنه وقع نعتا لمنعوت في (٨٣)، أما هو في (٨٤) فليس كذلك. انظر إلى الزوجين التاليين:

(٨٦أ) أُقدِّم لكم (الشكر الجزيل).

(٨٦ب) أُقدِّم لكم (جزيل الشكر).

(٨٧أ) أشكرك على (كرمك العظيم).

(٨٧ب) أشكرك على (عظيم كرمك).

ويمكن التعبير عن البنية المضمرة لهذا النمط في القاعدة [٧]:

[٧]

[مركب توصيفي: (موصوف: هو المضاف إليه في البنية السطحية) + (صفة مطابقة: هي المضاف)].

(٣-٢-٨) المركب الإضافي من نمط: [(المضاف: وصف مصدري) + (المضاف إليه: موصوف)].

هذا النمط أيضا، يأتي فيه المضاف وصفا للمضاف إليه. وهو من هذا الجانب يشبه الأنماط (٣،٤،٧).غير أن هذا النمط الحالي (٨) يتميز بكون المضاف فيه وصفا مصدريا، في حين جاء المضاف في (٣،٤،٧) وصفا مشتقا. قارن بين الجمل (٨٨-٩٣):

(٨٨) وصل (الكثيرُ الكلامِ).

(٨٩) وصل (محدودبُ الظهرِ).

(٩٠) تقبلوا (صادقَ مشاعري).
(٩١) عرفت عنك (دماثةَ الخلق).
(٩٢) سمعت كثيرا عن (حُسْنِ أخلاقِكَ).
(٩٣) أحمد فيك (طيب شمائلِكَ).

تجد أن الوصف المضاف في الجمل (٨٨-٩٠) وصف مشتقّ (اسم فاعل، صفة مشبهة)، بينما يختلف الأمر في الجمل (٩١-٩٣) التي جاء الوصف المضاف في مركباتها الإضافية مَصْدرا: (دماثة، حُسْن، طيب).

وإذا كان المركبان الإضافيان: (الكثيرُ الكلامِ، محدودبُ الظهرِ) عائدَيْنِ إلى بنية مضمرة مكونة من إسناد أصلي: (الذي كلامه كثير، ظهره محدودب)، فإن: (صادق مشاعري، دماثة الخلق، حُسْن أخلاقك، طيب شمائلك) مركبات إضافية ترتّد إلى بنية مضمرة هي عبارة عن مركب توصيفي (موصوف + صفة): (مشاعري الصادقة، الخلق الدمث، أخلاقك الحسنة، شمائلك الطيبة).

إذن فالنمطان (٨،٧) يتشابهان في البنية المضمرة:

[مركب توصيفي: (موصوف: هو المضاف إليه في البنية السطحية) + (صفة مشتقة من المصدر المضاف)].

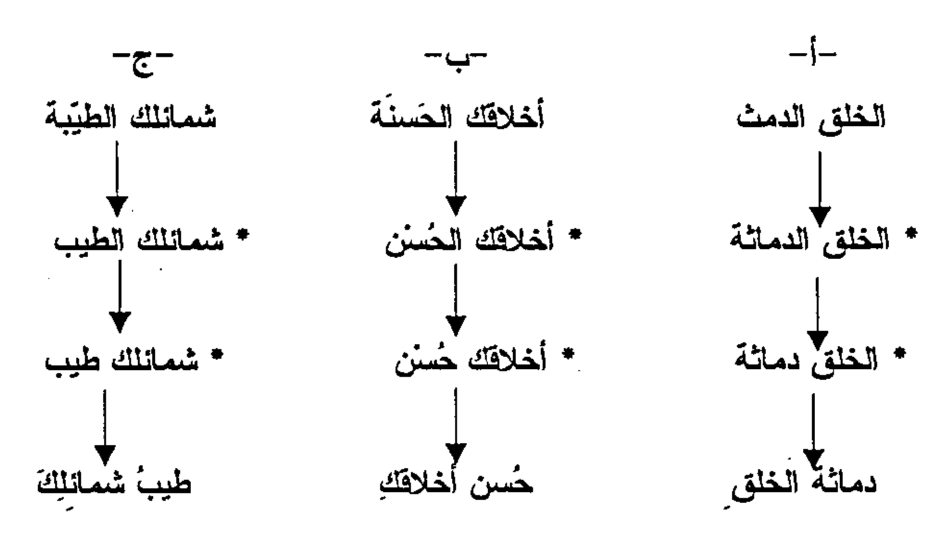
ويتم تحويل البنية المضمرة إلى البنية السطحية عبر تطبيق العمليات التحويلية التالية:

أولا: تحويل الوصف المشتق في البنية المضمرة إلى مصدره: (الدَّمِث ←الدماثة، الحَسَنَة←الحُسْن، الطيبة←الطيب).

ثانيا: حذف (ال) من الوصف بعد أن صار مصدريا.

ثالثا: تقديم الوصف المصدري، بعد خلوه من (ال)، على الموصوف.

رابعا: تغيير هيئة المركب الناتج ليصبح مركبا إضافيا.



ينبعث ها هنا سؤال من وحي النمطين السابقين السابع والثامن. لاحظنا اشتراك هذين النمطين في بنية مضمرة واحدة، هي المركب التوصيفي: (الموصوف + الصفة). ولكنها في النمط الثامن، غيرت الصفة المشتقة الكائنة في البنية المضمرة إلى مصدر وقدّمته على الموصوف محذوفا منه (ال). على حين أنها في النمط السابع أبقت على بناء الصفة المشتقة دون تغيير، إلا أنها قدمتها على الموصوف:

النمط السابع			النمط الثامن		
البنية المضمرة		البنية السطحية	البنية المضمرة		البنية السطحية
الشكر الجزيل	←	جزيل الشكر	الخلق الدمث	←	دماثة الخلق
مودّتي الخالصة	←	خالص مودّتي	أخلاقك الحَسَنة	←	حُسْن أخلاقك
كرمك العظيم	←	عظيم كرمك	شمائلك الطيّبة	←	طيب شمائلك
صفة مشتقة	←	وصف مشتقّ	صفة مشتقّة	←	وصف مصدري

ولو أبقت اللغة الصفة المشتقة في بنية النمط الثامن على اشتقاقها في البنية السطحية، أي لو طبّقت اللغة ما فعلته في النمط السابع على النمط الثامن، لتولد محظور يتمثل في أن المركب الإضافي كله سيتحول إلى وظيفة لم تكن له، إذ سيصبح كما لو كان دالا على ذات موصوفة:

(٩١أ) عرفت عنك (الخلق الدمث).

(٩١ب)* عرفت عنك (دَمِث الخلق).

(٩١ج) عرفت عنك (دماثة الخلق).

(٩٢أ) سمعت كثيرا عن (أخلاقك الحسنة).

(٩٢ب)* سمعت كثيرا عن (حَسَن أخلاقك).[قارنه بـ: (حَسَن الأخلاق)]

(٩٢ج) سمعت كثيرا عن (حُسْن أخلاقك).

(٩٣أ) أحمد فيك (شمائلك الطيبة).

(٩٣ب)* أحمد فيك (طيّب شمائلك). [قارنه بـ: (طيّب الشمائل)]

(٩٣ج) أحمد فيك (طيب شمائلك).

(١٠٠)(قارئ الكفِّ) دجال.
كانت بنيته المضمرة:
(١٠١)(الذي يقرأ الكفَّ) دجال.

وشيء من هذا نقوله عندما نُقدِّر البنية المضمرة لهذا النمط التاسع (٩٤-٩٩).إذ لابدّ من تقدير بنية مضمرة لها تحتوي على مسند فعل، والمسند إليه الفاعل محذوف، والمضاف إليه في البنية السطحية هو المفعول به لفظا ومعنى في المضمرة. ونحصل على "فِعْل" البنية المضمرة باشتقاقه من "مصدر" السطحية:

(٩٤أ)* لا أرغب في (أتناولُ العشاء).
(٩٥أ)* أوافق على (نؤجل الزيارة).
(٩٦أ)* أحب (أركب الحصان).
(٩٧أ)* أخشى (أتسلق الجبال).
(٩٨أ)* لا أريد (أشرب الشاي).
(٩٩أ)* أود (آكل التفاح).

ولكن هذه التراكيب كلها (٩٤أ-٩٩أ)، تشتمل على هيئة تركيبية مالت اللغة إلى التخلص منها في مراحل زمنية لاحقة. تتمثل هذه الهيئة في أن المركبات الفعلية المقوسة، حلت محل المفرد خلافا للقوانين التي استقرت عليها اللغة. إذ لا تجيز قوانين التركيب العربي أن يلي الجار (مثل: في،على) جملة ذات إسناد أصلي كامل (انظر ٩٤أ-٩٥أ).لأن الحروف الجارة مما يختص بالدخول على الأسماء أو ما يحل محلها. كما ترفض العربية وقوع الجملة مفعولا به (كما في ٩٦أ-٩٩أ) في غير ثلاثة الأبواب المشهورة: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، وباب ظن وأعلم، وباب التعليق [1]. إضافة إلى أن العربية لا تستحب في العادة توالي فعلين دون فاصل بينهما: (*أحب أركب)، (*أخشى أتسلق)، (*لاأريد أشرب)، (*أود آكل).ولذلك اتجهت العربية إلى تدبير يفض المحظور التركيبي، فكان أن استخدمت لهذه الوظيفة (أن)، فقيل:

(٩٤ب) لا أرغب في (أن أتناول العشاء).
(٩٥ب) أوافق على (أن نؤجل الزيارة).
(٩٦ب) أحب (أن أركب الحصان).
(٩٧ب) أخشى (أن أتسلق الجبال).
(٩٨ب) لا أريد (أن أشرب الشاي).

---

[1] - انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٣٨-٥٤٣.

(٩٩ب) أودّ (أن آكل التفاح).

وأظن أن من هاهنا تأتت لدى السلف مسألة مساواة المصدر "الصريح" بالمصدر "المؤول". والصحيح-في رأيي - أن نساوي وظيفيا بين المركبات:

(٩٠) لا أرغب في (تناوُلِ العشاءِ).

(٩٠ب) لا أرغب في (أن أتناوَلَ العشاءَ).

فالمركب الإضافي: (مصدر صريح+مفعول به في المعنى) يعادل المركب الإسنادي الفعلي: [(مصدر مؤول: أن+الفعل)+(مفعول به في اللفظ والمعنى)]. ولا عجب، فالثاني يمثل أصل الأول أو بنيته المضمرة.

ويقال شيء قريب مما سبق عندما يكون المصدر مضافا إلى فاعله. انظر إلى (١٠٢أ-ج) و (١٠٣أ-ج):

(١٠٢أ) * لا أحبّ (يبتعد زوجي) عني.

(١٠٢ب) لا أحبُّ (أن يبتعدَ زوجي) عني.

(١٠٢ج) لا أحبُّ (ابتعادَ زوجي) عني.

(١٠٣أ) * يعجبني (يعطي الأغنياء) الفقراء حقهم.

(١٠٣ب) يعجبني (أن يُعطيَ الأغنياء) الفقراء حقَّهم.

(١٠٣ج) يعجبني (إعطاءُ الأغنياءِ) الفقراء حقَّهم.

فاتجاه تطور هذه التراكيب يجري وفق الشكل الآتي:

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة
فِعْل	←	أنْ + فِعْل	←	مصدر
أتَنَاوَلُ	←	أنْ أتناوَلَ	←	تَناوُل
يَبْتَعِدُ	←	أنْ يَبْتَعِدَ	←	ابْتِعاد

ويمكن أن نمثل البنية المضمرة للمركب الإضافي الذي يضاف فيه المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه في القاعدتين:

[٩أ] المركب الإضافي: [(مضاف: مصدر)+(مضاف إليه: فاعل في المعنى)].

[(أن + فعل المصدر المضاف + المضاف إليه في حال وضعه مسندا إليه لفعل المصدر)]:

(أن تُكْرِمَ) الضيوفَ أمرٌ مشكورٌ. ←(إكرامُكَ) الضيوفَ أمرٌ مشكورٌ.

(البنية المضمرة) (البنية السطحية)

[٩ب] المركب الإضافي: [(مضاف: مصدر) +(مضاف إليه: مفعول به في المعنى)].

[(أن+ فعل المصدر المضاف +المضاف إليه: في حال نصبه على أنه مفعول به)].

(أن يُكْرَمَ الضيف) أمر مشكور.← (إكرامُ الضيفِ) أمرٌ مشكورٌ.

(البنية المضمرة)　　　　(البنية السطحية)

نخرج مما سبق بالاستنتاجين التاليين:

١-يُمثّل استخدام الفعل غير المسبوق بحرف مصدري المرحلة الأقدم [1]، تليها مرحلة استخدام الحرف المصدري قبل الفعل مُكوِّنَينِ ما يُطلَقُ عليه السلف المصدر المؤوَّل، ويرتقي بنا تطور التركيب حتى يصل إلى مرحلة تَستَبدِلُ اللغةُ فيها المصدر الصريح بالمصدر "المؤول":

أحبّ (أركب الحصان). ← أحبّ (أن أركبَ الحصانَ). ← أحبّ (ركوبَ الحصانِ).

والمرء واجد في نصوص العربية بضعة شواهد هي بمثابة "رواسب لغوية " منحدرة من المرحلة الأقدم، أعني المرحلة التي كان الفعل فيها يُستَعمَلُ غيرَ مسبوقٍ بحرف مصدري. ومنها ما يلي: [2]

- ﴿قُلْ أفَغَيْرَ اللهِ تأمُرونّي أعبدُ﴾[3]، أي: أتأمروني أن أعبد غير الله.
- ﴿وإذْ أخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعبُدونَ إلا اللهَ﴾ [4]،أي : أن لا تعبدوا إلا الله، أو: عدم عبادتكم إلا الله.
- ﴿وإذْ أخَذْنا ميثاقَكُمْ لا تَسفكونَ دماءَكُمْ﴾ [5]، أي: أن لا تسفكوا، أو: عدم سفككم.
- ﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [6]، أي: أن يسجنوه.
- «أقْسَمَ لا يَخْرُجُ من الحبس» [7]، أي: أن لا يخرج، أو: عدم خروجه.

٢-لعل من الواضح أنني أعدّ المصدر الصريح متطورا عن المصدر "المؤوَّل". ولكن هل صحيحٌ أن المصدر المؤوَّل أقدم في الظهور من "الصريح"؟ أم أنّ "الصريح" أقدم؟

---

[1] - انظر: Chaim Rabin, Ancient West- Arabian, P.P.185-186, Taylor's Foreign Press, London, 1951.
وانظر الترجمة العربية : Chaim Rabin، اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة : عبد الرحمن أيوب، ص ٣٢٩-٣٣٠، مطبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٦.

[2] - انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٩٢. وانظر: Chaim Rabin، اللهجات العربية الغربية القديمة:ص ٣٢٩-٣٣٠.

[3] - سورة الزمر: ٦٤.

[4] - سورة البقرة: ٨٣.

[5] - سورة البقرة: ٨٤.

[6] - سورة يوسف: ٣٥.

[7] - الأصفهاني(أبو الفرج علي بن محمد الأموي)، الأغاني: ١/٤٠٩، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٦م.

يُفْهَمُ مما ورد عَرَضاً لدى بعض السلف والباحثين المحدثين، أنهم يذهبون إلى أصالة المصدر الصريح. وقد جاء رأيهم هذا في سياق كلامهم على مسوّغ إيجاد صيغتين تؤديان المعنى نفسه، أقصد صيغتي المصدر "الصريح" والمصدر "المؤول".يقول السهيلي:[١]

«أما "أَنْ" فهو مع الفعل بتأويل المصدر. فإن قيل: فهلا اكتُفِي بالمصدر واستُغْنِيَ به عن "أَنْ" لأنه أخصر ؟ ».

ويقول "ريمون طحان":[٢]

«إن الداعي للعدول عن المصدر والاستعانة بالتأويل يعود إلى المعنى».

فالسهيلي وطحان ينطلقان من مسلمة هي أن الصريح "أقدم" من المؤول، ويرتكزان في ذلك على أن اللغة تجاوزت "الصريح" إلى " المؤول"، لأن الأول « ليس في صيغته ما يدلّ لا على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن" ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان».[٣] كأن تقول:"يعجبني حضورك مبكرا"، فليس في هذا ما يدل على زمان، ولكنّ الزمان ينجلي عندما تقول:"يعجبني أن تحضر مبكرا " أو "يعجبني أن حضرت مبكرا".كما أن هناك فائدتين أخريين لدخول "أن" على الفعل بعد انتقال اللغة من "الصريح" إلى "المؤول":[٤]

«الثانية: أنّ "أنْ" تدلّ على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة. الثالثة: أنها تدلّ على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنك إذا قلت:"كرهت خروجك"، أو:" أعجبني قدومك"، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المُعجِب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات. واحتمل أيضا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أوحالة من حالاته؛ فإذا قلت:"أعجبني أن قدمت"، كانت على الفعل "أن" بمنزلة الطابع والعنوان ».

إن هذه التفرقة بين المصدر الصريح و (أن+الفعل) تبعث على الإعجاب والتقدير، وهي تفرقة صحيحة في رأيي. ولكنها لا تفضي بالضرورة إلى القول بأصالة أحدهما أو قدمه، بل إن المرء قد يقول: أوجدت اللغة "المؤول" منذ البداية لحاجة الناطق باللغة إلى أن يُعَبِّرَ بدقة عن مراده من الزمن وغيره، ولكن لما أَمِنَت اللغةُ اللبس في بعض الأحيان بفعل السياق الذي يُعبِّر عن الزمن في المصدر بدقة، ويُوضِّح كذلك المراد من المصدر أهو الحدث عينه أم

---

[١] - السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ص ١٢٦.

[٢] - ريمون طحان، الألسنية العربية: الألسنية ٢، ص ١٠٤: حاشية(١)، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.

[٣] - السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ص ١٢٦.

[٤] - السابق: ص ١٢٦-١٢٧.

هيئة من هيآته، قامت اللغة عندها–بعد أمن اللبس – باستخدام المصدر الصريح. أو لنقل بطريقة أخرى: إن الناطق باللغة "انتقل" إلى استخدام المصدر الصريح في المواطن التي يُسْعِفُهُ السياق فيها، ويضمن له فَهْمَ الآخرين مرادَهُ الدقيق من المصدر بدقة، من جهة الزمن والحدث أو الهيئة...إلخ.

والذي قد يدلل على صحة رأيي من أن التطور كان حسب الاتجاه: (مصدر مؤول← مصدر صريح) وليس العكس، ما يلي:

أولا: أن المصدر يأخذ في بعض الأحيان فاعلا في المعنى، أو مفعولا، أو كليهما. كأن تقول: (لم يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً). أو: (عجبت من إهانتك الزائرين)، أو: (احترام الطالب معلميه أصل من أصول التعليم)، أو: (إكرام الضيف أمر مشكور). وهذه هي السمة الأساسية للفعل في اللغات كلها. فوجب أن يُرَدَّ هذا: (ضَرْبُ زيدٍ عمراً) إلى أصل يحوي فعلا. ومن بعدُ أقول: إن المصدر الصريح ينبغي أن يُردَّ إلى أصله، وهو المصدر المؤول لاحتوائه على فعل.

ثانيا: القول بأن اللغة قد أوجدت "المؤول" أولا، ثم تحولت عنه–أو حولته–إلى "الصريح"،رغم أن "المؤول" يشير وحده إلى الزمن بدقة والثاني–أي الصريح– لا يفعل، هو قول في الحقيقة مدعوم بشيء مما سلف ذكره. وذلك عندما قلنا– وقال السلف قبلنا– إن بنية (ال+اسم فاعل) تُرَدّ إلى بنية مركب الصلة: (الذي+فِعْل)، وهذا يعني أن اتجاه التطور كان وفقا للصورة: (الذي + فعل) ← (ال + اسم فاعل). أي أن اللغة نَحَتْ منحى تطوريا فحولت مركب الصلة المشتمل على فعل دالّ وحده على الزمن بدقّة، إلى مركب آخر قد يقع فيه اللبس من جهة الزمن، أوقل: إنه لا ينهض وحده بالدلالة على الزمن كما كان يفعل مركب الصلة.

ثالثا: أن عمليات الاشتقاق والتحويل حسب الاتجاه: (المصدر المؤول← المصدر الصريح) تكون أسهل، وأقلّ تعقيدا، مما لو افترضنا أن الاتجاه هو: (المصدر الصريح ←المصدر المؤول). إذ إننا نحتاج إلى خمس عمليات –على الأكثر– في الاتجاه الأول، بينما نحتاج إلى ستّ عمليات –على الأكثر أيضا– في الاتجاه الثاني:

أخشى (أن أتسلق الجبال).← أخشى (تسلق الجبال).	أخشى(تسلق الجبال).← أخشى (أن أتسلق الجبال).
١) احذف أن. ٢) احذف الفعل الذي بعد (أن): (أتسلق). ٣) هات مصدر الفعل المحذوف: (أتسلق: تسلق). ٤) ضع المصدر مكان (أن + الفعل). ٥) جر كلمة (الجبال).	١) احذف المصدر (تسلق). ٢) هات الفعل من المصدر المحذوف، وضعه في الزمن المناسب : (المضارع). ٣) ضع الفعل المضارع بما يتلاءم مع المسند إليه: (أتسلق) وليس (يتسلق)-مثلا-. ٤) ضع الفعل المضارع مكان المصدر المحذوف. ٥) أضف (أن) قبل الفعل. ٦) انصب كلمة (الجبال).

ويمكن المرء أن يؤسس على تلك الحقيقة أمرا هاما في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها على وجه الخصوص. إذ ينبغي أن يقدم الفعل لأولئك الطلاب قبل تقديم المصدر المؤول، كما ينبغي تقديم المصدر المؤول قبل تقديم المصدر الصريح. وهذه ملاحظة لم يتنبه لها القائمون على تأليف كتب تعليم النحو الحديثة.

والذي يتعجب له المرء كثيرا أن هناك إصرارا على تقديم بعض الحروف المصدرية مثل (أن) ضمن مبحث لا يعتني إلا بالعلامة الإعرابية، وهو "تصب الفعل المضارع"[1]. علما بأن (أن) ينبغي أن تقدم للطلاب بوصفها أداة تركيبية، بحيث ينظر لها ولما بعدها من الفعل النظرة نفسها التي ينظر بها للمصدر الصريح. أي: يجب أن نجعل الطالب يلاحظ أن ثمة تسوية لغوية قائمة بين (أن + الفعل) والمصدر الصريح، وأن لهما قيمة إحلالية واحدة في بعض السياقات.

ومن الأمور الجديرة بالذكر في هذا السياق، أننا مطالبون بوضع مجموعة من التدريبات التي تعلم الطلاب إنتاج المصدر الصريح من المصدر المؤول، والمؤول من الصريح.

ولقد لاحظت أنه على الرغم من أن المصدر المؤول أصل للصريح وسابق له في الظهور، إلا أن المصطلح جرى على تسمية الأول بالمؤول، وهي تسمية تجري عكس رحلة التطور الموصوفة سابقا. فلم نقول: إن (أن + الفعل) تؤولان بصريح، ولا نقول: إن الصريح يؤول بـ (أن + الفعل)؟ أريد القول: إن السيرورة التطورية للغة ترجع الصريح إلى المؤول، لكننا بمصطلح "المؤول" نرجع المؤول إلى الصريح، مع أن النظرة التركيبية في العربية تجيز إحلال أي منهما مكان الآخر[2].

[1] - انظر: محمود إسماعيل صيني وآخران، القواعد العربية الميسرة ١/٢١٨.

[2] - ولذا قد يكون من الأجود تبني مصطلح "المصدر المسبوك" أو "المصدر المنسبك".

(٣-٢-١٠) المركب الإضافي من نمط:[(المضاف: مسمى)+(المضاف إليه: اسم)].

عرفت العربية عبر تاريخها الطويل في التطور والترقي مركبا لغويا ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه، وقد تعرَّضت له سابقا، وهو مثل قولهم: (صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ)، و(دارُ الآخرةِ)، و(جانبُ الغربيِّ)، و(بقلةُ الحمقاءِ). وقد خرَّجها السلف على أن « تُجْعَلَ الصفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف محذوف »[١].غير أني أرجعت المضاف والمضاف إليه هاهنا إلى مركب توصيفي يكون المضاف فيه الموصوف، والمضاف إليه الصفة: (الصلاةُ الأولى، المسجدُ الجامعُ، الدارُ الآخرةُ، الجانبُ الغربيُّ، البقلةُ الحمقاءُ).

وهذه البنية المضمرة التي أثبتناها لما ظاهره إضافة الشي. إلى نفسه ليست قادرة في الحقيقة على تفسير الجرّ في المضاف إليه، إذ كيف انتقل من تبعيته الإعرابية للموصوف الذي قبله في البنية المضمرة ليصبح ذا علامة إعرابية واحدة هي علامة الجر في البنية السطحية؟

أرى أن نفترض مرحلة وسطى تقع بين مرحلة البنية المضمرة ومرحلة البنية السطحية، وذلك أجل تفسير الجرّ الذي يلحق المضاف إليه في البنية السطحية.

ليس من شكّ في أن الموصوف والصفة يحيلان إلى دلالة ذهنية واحدة في نهاية المطاف، فهما وإن كانا كلمتين إلا أن لهما دلالة واحدة في ذهن المتلقي، ومن هنا يرى السلف أنّ البيان إنما يحصل من مجموع الصفة والموصوف، وهذا جعلهم يعدّون الموصوف والصفة كالشيء الواحد[٢]. ولهذا أقول إنّ الناطق اللغوي قد نظر إليهما بوصفهما وحدة واحدة، فاكتفى بإدخال دالة التعريف على أحدهما، فقال: (صلاةُ الأولى، مسجدُ الجامعِ،... إلخ). ونظراً لكثرة ملازمة (الصلاة) لـ (الأولى)، و(المسجد) لـ (الجامع)...، انطبع في الأذهان واستقرّ-وذلك قبل حذف ال-أن (الصلاة) اسمها: (الأولى)، و(المسجد) اسمه (الجامع)، وهكذا. بمعنى أن الناطق جعل يتعامل مع هذه المركبات كأنها (مسمى+اسم). ومن ثم فإنني أفترض المرحلة الوسطى التالية بغية تفسير الجرّ في المضاف إليه:

البقلةُ الحمقاءُ ← البقلةُ التي تُسمّى بالحمقاءِ ← بقلةُ الحمقاءِ.

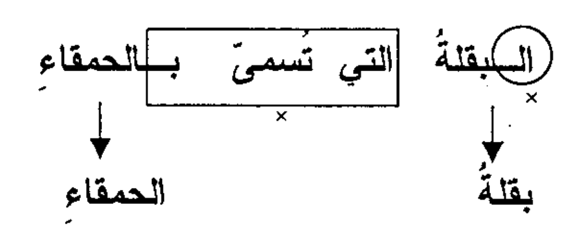
كانت (البقلة) موصوفة بأنها حمقاء في المرحلة الأولى، ثم أصبح هذا الوصف علامة وتمييزا لها عن غيرها من النباتات الشبيهة بها، فانتقل الوصف (الحمقاء) ليصبح-في مرحلة

---

[١] - ابن عصفور، المقرب: ص٢٣٤.

[٢] - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٥٨-٥٩.

تالية– اسما لتلك البقلة، فاستقرّ في أذهان الناطقين بالعربية– في هذه المرحلة– أن (البقلة الحمقاء) تعادل (البقلة التي تسمى بالحمقاء). ثم عومل هذا التركيب معاملة التركيب: (المفتاح الذي للدار← مفتاح الدار)، فقام الناطق بحذف (ال) من (البقلة) فانتفى وجود الموصول وصلته، فحذف الموصول (التي) والفعل والجارّ: (تُسمّى بـ) على النحو التالي:



وأوضح هذا الذي قيل مع بقية التراكيب في الجدول الآتي:

المرحلة الأولى: البنية المضمرة مركب توصيفي: (موصوف+ صفة).	المرحلة الثانية: البنية الوسطى مركب توصيفي موصولي: (موصوف+صفة موصولية)	المرحلة الثالثة: البنية السطحية مركب إضافي: (مضاف: مسمى) + (مضاف إليه: اسم)
الصلاةُ الأولى ←	الصلاةُ التي تُسمى بالأولى ←	صلاةُ الأولى
المسجدُ الجامعُ ←	المسجدُ الذي يسمى بالجامعِ ←	مسجدُ الجامعِ
الدارُ الآخرةُ ←	الدارُ التي تسمى بالآخرةِ ←	دارُ الآخرةِ
الجانبُ الغربيُّ ←	الجانبُ الذي يسمى بالغربيِّ ←	جانبُ الغربيِّ
البقلةُ الحمقاءُ ←	البقلةُ التي تسمى بالحمقاءِ ←	بقلةُ الحمقاءِ

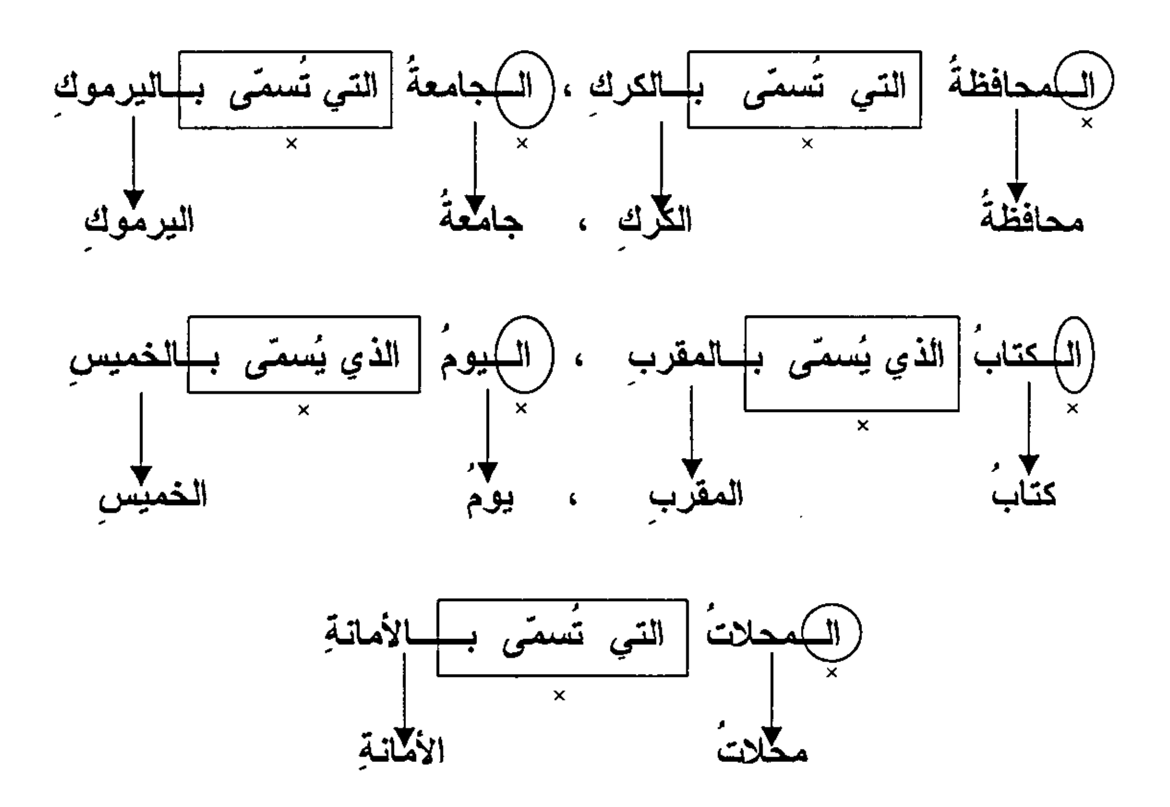
وقد توسعت العربية المعاصرة– فيما يبدو لي – في ظاهرة إضافة المسمى إلى الاسم توسعا لافتا. إذ لاقى المركب الإضافي (مضاف: مسمى+مضاف إليه: اسم) رواجا كبيرا في مجال أسماء المحافظات، والولايات، والمدن، والقرى، والأحياء، والصحف، والمجلات، والكتب، والجامعات، والأنهار، والبحار، والأيام، والشهور، والمؤسسات، والشركات، والمصانع، والمحلات. فنقول: (محافظة الكرك)، (ولاية ظفار)، (مدينة الزرقاء)، (قرية الطيبة)، (حي رباح) [١]، (صحيفة القدس)، (مجلة المشاهد)، (كتاب المقرّب)، (جامعة اليرموك)، (نهر النيل)، (بحر العرب)، (يوم الخميس)، (شهر رمضان)، (محلات الأمانة)...

ولكون معظم هذه الإضافات مختلفة عن (صلاة الأولى، مسجد الجامع،...)، من حيث كون المضاف إليه في مثل: (محافظة الكرك،...) ليس وصفا للمضاف، فلا يمكن تقدير مركب توصيفي على أنه بنية مضمرة على النحو: (المحافظة الكرك) كما فعلنا مع مثل:

---

١ – انظر: ابن عصفور، المقرب: ٢٣٤.

(صلاة الأولى). ولكن يمكن في المقابل أن نقدرها كما فعلنا في المرحلة الوسطى السابقة، على نحو نُرْجِعُ به المركب الإضافي إلى بنية مركب توصيفي موصولي:



إذن فتوصيف قاعدة البنية المضمرة للمركب الإضافي من نمط: [(مضاف: مسمى)+(مضاف إليه: اسم)]، يمكن اقتراحه في الشكل الآتي:

[١٠] مركب موصولي: [(مرجع موصولي: المضاف معرفا)+ موصول + "يُسمّى بـِ" + المضاف إليه].

وأسفله جدول بنماذج المركبات الإضافية التي شملها البحث، والبنى المضمرة لها:

نموذج المركب الإضافي (البنية السطحية)		المثال	البنية المضمرة	المثال
المضاف	المضاف إليه			
اسم	اسم معرفة	مفتاحُ الدارِ	[مرجع(المضاف+موصول+صلة (جار+مجرور: المضاف إليه)].	المفتاحُ الذي للدارِ
اسم	اسم نكرة	رئيسُ جامعةٍ	[المضاف منوناً + جار+المضاف إليه].	رئيسٌ لجامعةٍ
وصف مشتق معرفة: اسم فاعل/اسم مفعول/ صفة مشبهة	موصوف	الغزيرُ العلمِ	موصول+مركب إسنادي[(مسند إليه: الموصوف المضاف إليه دون ال ومتصلاً به ضمير)+(مسند: الوصف المضاف دون ال)]	الذي علمُهُ غزيرٌ
وصف مشتق نكرة اسم فاعل/اسم مفعول /صفة مشبهة	موصوف	جميلُ الأثاثِ	مركب إسنادي[(المسند إليه :هو الموصوف المضاف إليه مجرداً من ال ومتصلاً به ضمير)+(المسند :هو الوصف المضاف].	أثاثُهُ جميلٌ
اسم فاعل أو مبالغته في حالة المعرفة	مفعول به في المعنى	(زائرو الأردنِّ) كثيرون.	[موصول+(مسند: فعل اسم الفاعل أو مبالغته) +(مفعول به لفظاً ومعنى: المضاف إليه)].	(الذين يزورون الأردن) كثيرون.
اسم فاعل أو مبالغته في حالة النكرة	مفعول به في المعنى	الله (غافرُ الذنبِ).	[(مسند: فعل اسم الفاعل أو مبالغته)+(مفعول به لفظاً ومعنى: المضاف إليه)].	الله (يغفرُ الذنبَ).
وصف مشتق	موصوف	جزيل الشكرِ.	مركب توصيفي [(موصوف هو المضاف إليه)+ (صفة مطابقة هي المضاف)].	الشكرُ الجزيلُ
وصف مصدري	موصوف	دماثةُ الخلقِ.	مركب توصيفي[(موصوف: هو المضاف إليه + (صفة مشتقة من المصدر المضاف)].	الخلقُ الدمثُ
مصدر	فاعل في المعنى	(إكرامُكَ) الضيوفَ	[أن + فعل المصدر المضاف+المضاف إليه في حال وضعه مسنداً إليه لفعل المصدر].	(أن تكرم) الضيوف
مصدر	مفعول به في المعنى	(إكرامُ الضيفِ)	[أن + فعل المصدر المضاف+ المضاف إليه منصوباً]	(أن تكرم الضيف)
مسمّى	اسم	جامعةُ اليرموكِ	مركب موصولي[(مرجع موصولي: المضاف معرفاً+ موصول+ "يسمى بـ" + المضاف إليه].	الجامعةُ التي تُسمى باليرموكِ

(٣-٣) تدريبات مقترحة لتعليم المركب الإضافي:

بسبب هذا التعدد الكبير لأنماط الإضافة في العربية، وهو الأمر الذي أدّى بنا إلى فرز أنماط عشرة منه حتى الآن، وكلها ترتدّ إلى بنى مضمرة مختلفة، أقول: بسبب هـذا، أرى أنّ الأسلم أن لا نُقدّم تعريفاً للمركب الإضافي لمتعلمي العربية. إذ من الصعب تقديم تعريف واحد يجمع بين المركبات الإضافية العشرة. وأي محاولة لتقديم تعريف للإضافة، ستجّرنا إلى الوقوع في مطبّ التعريف الشكليّ الذي لا يكشف من الحقيقة اللغوية للإضافة شيئاً، وهو القول بأن المركب الإضافي كلمتان أو جزآن، يأخذ الثاني منهما علامة الجرّ دائماً.

إن هذا التعريف الشكلي الذي لا يحلّ شيئاً من الإشكال، قد ظهر في كتب التعليم، وآثره المؤلفون، لأنه ربما يكون الجامع الوحيد بين الأنماط المتعددة للمركب الإضافي.

ولذا، أرى أن نُعَوض ذلك بتقديم المركب الإضافي من خلال سلسلة مدروسة من التدريبات الاشتقاقية، التي تُعلَم الطالب تكوين بنية المركب الإضافي من بنيته المضمرة.

فبعد أن استطعنا وضع أيدينا على أنماط الإضافة تلك، ببناها المضمرة، يمكننا أن نُقّدم صياغة مقترحة لمجموعة من التدريبات التي تُعلِّم طلاب العربية من الناطقين بغيرها تلك الأنماط باشتقاقها من بنى لغوية درسها الطلاب سابقاً، وتُشَكِّلُ هذه البنى جزءاً من مخزون الطلاب اللغوي، كما تمثل تلك البنى في الوقت نفسه البنى المضمرة لأنماط الإضافة. وسأسوق تالياً أمثلة على تدريبات مقترحة للنمط الأول، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والتاسع:

تدريبات النمط الأول:

حَوّلْ ما بين القوسين إلى مركب إضافي كما في المثال:

١. المثال: وصلت إلى (المطار الذي في الكويت) ظهرا.
وصلت إلى (مطار الكويت) ظهرا.
٢. أغلق (الباب الذي للسيارة) جيدا.
٣. سمعت من (المدير الذي للمركز) أن الرحلة أُلْغِيَتْ.
٤. تُشجّع (الحكومة التي للأردن) الزراعة والمزارعين.
٥. قابلت (المهندس الذي للشركة) في المكتبة.
٦. (الطالبات اللواتي من الكويت) مجتهدات.
٧. تناولنا الغداء تحت (الأشجار التي للغابة).
٨. هذه (السيارة التي للوزير).

٩. هذه هي (الغرفة التي للمدير).
١٠.الأسد هو (الملك الذي للغابة).

تدريبات النمط الثالث:

حَوِّلْ ما بين القوسين إلى مركب إضافي كما في المثال:

١. المثال: الأقلام (التي شكلها جميل) غالية.
الأقلام (الجميلةُ الشكلِ) غالية.
٢.المدرس (الذي شرحه واضح) محبوب.
٣.الغرفة (التي شباكها مكسور) لي.
٤.سأشتري من المعرض الكتب (التي ثمنها معتدل).
٥.الصفّ (الذي لوحه نظيف) سيحصل طلابه على جائزة.
٦.لا أتعامل إلا مع المَحلّ (الذي بضاعته جيدة).
٧.مَن الممثل (الذي شهرته واسعة) الذي تتكلمون عنه؟
٨.لا أحبّ المرأة (التي صوتها مرتفع).
٩.لا أحبّ الإنسان (الذي كلامه كثير).
١٠.لو سمحت، بكم هذا الهاتف (الذي شكله غريب)؟

تدريبات النمط الرابع:

حَوِّلْ ما بين القوسين إلى مركب إضافي كما في المثال:

١. المثال: البحيرة (مياهها ملوثة).
البحيرة (ملوثةُ المياهِ).
٢.الدرس(فهمه صعب).
٣.هذا الطفل (أسئلته كثيرة).
٤.المغني في هذا الحفل (صوته حسن).
٥.يجب أن يكون المؤمن (جسمه قوي).
٦.محمود (ذهنه شارد) هذا المساء.
٧.زميلتنا (حزنها شديد) على موت والدها.
٨.الرجل الحكيم (صمته كثير).
٩.الأستاذة الجديدة (خطّها جميل).
١٠.هذا المعطف (ثمنه رخيص).

تدريبات النمطين الخامس والسادس:

حَوّلْ ما بين القوسين إلى مركب إضافي كما في المثال:

١. المثال: (الذين يرتادون المكتبةِ) قليلون.

(مرتادو المكتبة) قليلون.

٢. الله (يقبل التوب).

٣. من (يملك العمارة)؟

٤. عدد (الذين نفّذوا الجريمة) خمسة.

٦. (الذي يكتب الدرس) أولا مكافأ.

٧. أحمد هو (الذي نال الجائزة).

٨. أُعْجِبتُ بـ (الذي سجّل الهدف).

٩. حسبت (الذي كتب القصة) أسامة.

١٠. أسعد هو (الذي سَدَّدَ الكرة).

تدريبات النمط التاسع:

حَوّلْ ما بين القوسين إلى مركب إضافي كما في المثال:

١. المثال: هل حاولت (أن تركب الجمل)؟

هل حاولت (ركوبَ الجملِ)؟

٢. هل تحبّ (أن تأكل البرتقال)؟

٣. أكره (أن أركب السيارة).

٤. تحبّ الأغنام (أن تصعد الجبال).

٥. مِنْ فضلك، أريد (أن أشرب العصير)!

٦. أرغب في (أن أقرأ المجلة)!

٧. تحبّ الأرانب (أن تأكل الجزر).

٨. يستمتع أخي بـ (أن يشاهد التلفاز).

٩. يُحبّ العربي (أن يُكرم الضيف).

١٠. لا أستطيع (أن أشاهد اللوحة) من بعيد.

٤ـإشكالية (كان وأخواتها)

(٤ـ١) إشكالية الجمع:

كم كانت "كان وأخواتها" تستوقفني، وفي كل مرة كنت أسأل نفسي: ما المسوّغ الــذي ألجأ السلف- رحمهم الله – إلى الجمع بين هذه العناصر اللغوية المتباينة: (كان، أصبح، ظــلّ، ما زال، صار، ما دام، ليس) [١] في باب واحد؟

ويبدو أن المسوّغ كان من القوة بحيث جعلهم لا يكتفون بجمع تلك العناصر في بــاب واحد، بل دفعهم ذلك المسوّغ إلى عدّ تلك العناصر "المتباينة" "أخوات"! وللمرء أن يسأل عــن نوع هذه اللحمة القوية التي "أقيمت" بين تلك العناصر اللغوية المسماة بـــ "كان وأخواتها".

إن نحن رحنا نتأمل الأمر مليا، وجدنا أن لا مسوغ دلالياً يجعل الجمــــع بيــن تلــك العناصر أمرا مشروعا. فـــ (ليس) دالة على النفي، و (مادام) أداة ربط تفيد تعلق أمر بـــآخر تعلقاً زمنياً، والعناصر الخمسة الباقية: (كان، أصبح، ظلّ، ما زال، صار) تشترك جميعها فــي الإحالة على دلالة الزمن أو التحول فيه، فبها « يصبح وصف المسند إليه بالمسند منظــورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة» [٢].

إن الجمع بينها قد يؤكد ما جاء سابقا، في الفصل الأول، من أن عناية الســـلف فــي دراساتهم كانت متمحورة في العلامات الإعرابية. فقد لاحظوا، في معرض نظرهم وبحثهم في أواخر الكلمات، أن تلك العناصر كلها (أي: "كان وأخواتها")، تدخل-فيما انتهوا إليــه- علــى "الجملة الاسمية" فترفع المبتدأ وتنصب الخبر. أي أنهم لاحظوا اشتراكها في ظاهرة "إعرابيــة" واحدة، تلكم أنها متبوعة – في الأغلب – بمرفوع فمنصوب.

---

[١] – المتفق عليه بين النحويين أن (كان وأخواتها) ثلاثة عشر "فعلا"، انظر: السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمــد شمس الدين، ٣٥٢/١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٨هـ-١٩٩٨م. وقد اقتصرت ها هنا على ما صادفته من هذه العنـــاصر في نصــوص العربيــة المختلفة المقدمة للطلاب من الناطقين بغيرها.

[٢] -تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١٩٣. وانظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ٢، ص ٦٧.

ويغلب على ظني أن لا بأس كبيرا في الجمع بينها، ما دامت على تلك الشاكلة، ومـــا دامت أنظارنا موجّهة صوب طلاب جلّ مشكلاتهم تدور في فلــك العلامــة الإعرابيــة، ولا يعانون- في الأحوال الطبيعية- من مشكلات تركيبية، وهم الناطقون بالعربية.

لكننا إذا حوّلنا أنظارنا إلى طلاب أكثر مشكلاتهم وأخطرها تحوم في دائرة الــتركيب اللغوي، وهم الناطقون بغير العربية، بات لزاما علينا أن نرجع النظر في أساس ذلك الجمــع، وذلك بغية أن نقوم باتخاذ أساس جديد لا يستند إلى العلامة الإعرابية – دون إهمال لها –، بل يستند إلى الوظيفة التركيبية الدلالية التي يقوم بها كلّ عنصر من تلك العناصر اللغوية "كــان وأخواتها".

والحقّ أننا في ذلك إنما نشترك مع السلف، في جعل نوع الطالب الذي نتعامل معــه ونوع الخطأ الذي يجترحه نقطة انطلاق الدراسة. إذ كما أن دراسات السلف انطلقت من الخطأ الإعرابي للناطقين بالعربية، فنحن نفعل شيئاً يقترب من ذلك، ولكن مع طلاب العربيــة مــن الناطقين بغيرها، فننطلق من أخطائهم التركيبية. أي أنّ كُلاًّ منا – نحن والسلف – أخذ بعيــن الاعتبار طبيعة الطالب الذي تُوَجَّهُ إليه الدراسة، وطبيعة الخطأ المجترح.

وتأسيسا على ذلك أرى أنّ من الواجب نقل: (كان، أصبح، ظلّ، ما زال، صار) إلــى مبحث الزمن، خاصة الماضي منه وتحت عنوان: "طرق التعبير عن أوجه الزمــن المــاضي Aspects في اللغة العربية".

أما (ما دام) فأظنّ أن بمكنتنا أن نضمها مع أدوات أخرى في باب واحد تحت عنوان: "أدوات الربط في العربية". إذ إن المرء ليلاحظ أن (ما دام) تنهض بوظيفة الربط بين جملتين، لتفيد تعلق استمرار حكم إحدى الجملتين باستمرار حكم الأخرى. كقولنا: (ما دام المطر يســقط سأبقى في البيت). فنحن ها هنا إزاء جملتين مربوطتين بـــ(ما دام): الجملة الأولى هي(المطر يسقط)، والثانية هي (سأبقى في البيت). وقد وظّفنا (ما دام) لتفيد معنى غير مستفاد من الأولى وحدها أو من الثانية وحدها. فجاء استخدامنا لها – أي (ما دام)- لتدلّ على أن بقائي في البيت متوقف ومعتمِد على سقوط المطر، فإذا استمرّ المطر فبقائي في البيت مستمر. ويمكن استخدام (ما دام) مع كون إحدى الجملتين منفية: (ما دام المطر يسقط لن أخرج من البيت). ويمكن أن نعكس الترتيب فنقول: (لن أخرج من البيت مادام المطر يسقط).

٤-٢) إشكالية الوظيفة الإسنادية:

يُفْهَمُ مما يَرِدُ لدى بعض الباحثين بشأن "كان وأخواتها"، أنها تضطلع بوظيفة تجعل منها – في معظم استعمالاتها –عناصر واقعة خارج العملية الإسنادية. وبعضهم ينصّ على ذلك صراحة، يقول "محمد إبراهيم عبادة": [١]

« وقد يتقدم على المركب الاسمي الإسنادي أفعال ليست لها وظيفة الإسناد، وهي كان وأخواتها وكاد وأخواتها».

ويقول أيضا: [٢]

« ووظيفة هذه الأفعال ليست الإسناد».

وإلى مثل ذلك يذهب "ريمون طحان" حينما يقول في "النواسخ": [٣]

« ومن المستحسن اعتباره كحرف أو كأداة تقوم بعمل معين، وبما أنها جميعا تَنْسِبُ معناها إلى محتوى الجملة فهي بحكم الحروف والأدوات، ولا تُشكِّل عنصرا أساسيا في الجملة ولا تُعَدُّ من عمدتها».

وعلى النقيض من هذا الرأي، يقف – في المقابل –رأي مختلف تماما، فحواه أن "كان وأخواتها" أفعال للوجود والكينونة (العامة أو الخاصة أو المتصلة) [٤]، وأن الإسناد يتمّ بين فعل الوجود هذا والموجود نفسه[٥]، « إذا قلنا: كان المطر غزيرا، أو: ما زال المطر منهمرا، أو: بات المطر طَلاًّ، فالإسناد كان قد تمَّ بين فعل الوجود، والموجود نفسه. أي: بين (كان) والمطر، و(ما زال) والمطر، و(بات) والمطر. أما المنصوب [٦]فحال تُبيِّن هيئة الموجود» [٧].

أختلف مع الرأي الأول تمام الاختلاف، بيد أنني أتفق جزئيا مع الرأي الثاني. "فالأفعال" المذكورة وما حاقلها، داخلة – حسب تقديري – في صلب العملية الإسنادية، وتُشكّل

---

[١] – محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص ٧٣.

[٢] –المرجع السابق نفسه.

[٣] –ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ٢،ص٦٦-٦٧.

[٤] – انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص ١٢٩-١٣٠، ط٣، ١٩٨٥. وقارن: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: ص ٥٩، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٤٠٦-١٩٨٦.

[٥] –انظر المرجع السابق: ص ١٣٢.

[٦] – يقصد بالمنصوب "خبر كان".

[٧] –مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: ص ١٣٢.

جزءا رئيسا من "المسند" في الجملة العربية. ففي جملة مثل: (كانَ نضالٌ طبيباً)، ما زال بإمكاننا أن نردَّ العناصر اللغوية كلّها التي فيها، إلى ركني الإسناد الأساسيين: المسند إليه، والمسند. المسند إليه في الجملة: (نضال)، والمسند فيها: (كان طبيبا). بمعنى أننا نُسْنِدُ في الجملة المذكورة إلى " نضال" "كونه طبيبا في الماضي".

لعلّ من الواضح أن الرأي الذي أسوقه، ينطوي على قناعة مفادها أن المسند في الجمل المحتوية على "النواسخ الفعلية" إنما يأتي على هيئة مكوّن متقطّع Discontinuous Constituent[1]: (كان... طبيبا).

وقد تترجَّح صحة القول بأن "الأفعال الناسخة " تدخل في مفهوم الإسناد، فتشكل جزءا من "المسند"، عندما نعلم أن هذه الأفعال كثيرا ما تتلازم وترتبط مع الجزء الثاني من المسند دون فاصل يفصلهما. وعلاوة على ذلك، فإننا إذا أردنا أن نطبق ما أثبته "داود عبده"، من أن البنية الداخلية (أو: المضمرة) للجملة المحتوية على فعل في العربية إنما هي ذات الترتيب: (فاعل–فعل–...) [٢]، فسوف نجد أن البنية الأصلية للجملتين: (كان نضال طبيباً) و(أصبح الطقس حارا)، هي كما يلي:

كان نضال طبيباً. ← البنية المضمرة ← نضال | كان طبيباً.[٣]
مسند إليه | مسند

أصبح الطقس حارا. ← البنية المضمرة ← الطقس | أصبح حارا.
مسند إليه | مسند

---

١ – انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري.

٢ – انظر: داود عبده، البنية الداخلية للجملة "الفعلية" في العربية، مجلة الأبحاث–الجامعة الأمريكية، عدد خاص: "اللغة والحضارة العربيتان"، حرره: رمزي بعلبكي، السنة ٣١، ١٩٨٣، ص ٥٠–٥٣.

٣ – هذا الترتيب هو الترتيب "الطبيعي" أو الأصلي للجمل المحتوية على هذه النواسخ، وليس الأمر كما قال (عبد الرحمن أيوب): (الناسخ + الاسم+ الخبر). انظر: عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٦٨، مؤسسة الصباح، الكويت– الصفاة، تاريخ مقدمة المؤلف ١٩٥٧.

ويمكن مقارنة ما سبق بما يلي :

حَضَرَ محمد. ← البنية المضمرة ← محمد حضر.

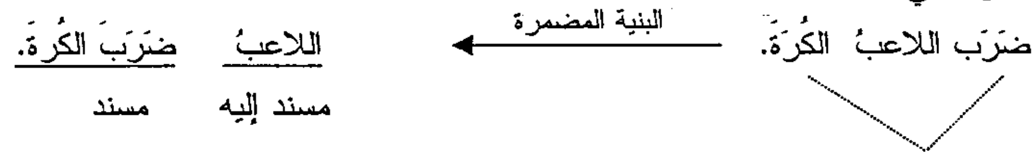
مسند إليه مسند

ومن ثم فإنني لا أؤيد الفكرة القائلة بأن "النواسخ الفعلية" «كلمات تدخل على العملية الإسنادية» [١]، بل إنها كلمات تدخل "ضمن" العملية الإسنادية. وأظن أن ما دفع هؤلاء القائلين بدخول "النواسخ الفعلية" على العملية الإسنادية، أنهم نظروا فقط إلى الموقع الذي تشغله أحياناً تلك النواسخ "قبل" المسند إليه. وبما أنها – كما أُخْبِروا– أفعال، فقد حاولوا تطبيق فحص تمام الإسناد على هذه "الأفعال" بموقعها القبلي مع المسند إليه الذي يليها. فاكتشفوا أن هذه الأفعال لا يتمّ بها إسناد.

إذن، فنظرا لمجيء "الأفعال الناسخة" في موقع سابق للمسند إليه، وقع التوهم بدخولها "على" العملية الإسنادية. وفَحْصُ تمام الإسناد ذاك، هو الذي اضطرَّ بعض الباحثين إلى إخراجها من دائرة الإسناد ووظيفته. يقول "ريمون طحان":

« النواسخ...كلمات تدخل على العملية الإسنادية وخاصة على ما يسمى المبتدأ والخبر، وتسمى النواسخَ أو نواسخ الابتداء، فتُحدِث تغييرا حركيا في المبتدأ والخبر، وتعديلا في اسم المبتدأ... وبما أن الجملة الإسنادية تتمّ في حالة اللزوم بوجود المسند والمسند إليه، فلا يفيد إسناد الفعل الناقص إلى مرفوعه الفائدة الأساسية المطلوبة من التركيب. فالخبر هو الذي يُتمّم المعنى الأساسي ويُحقِّق الفائدة الأصلية للجملة».

وقد يكون جائزا أن أشبّه حال تلك النواسخ، بمجيئها ضمن "دالّ متقطع"، بالمركب الفعلي التقييدي المكون–مثلا– من الفعل والمفعول به. وهو مركب قد يأتي هو الآخر متقطعا، على النحو الآتي:



وإذا صَحَّ ما أُقَدِّمُهُ هنا، بات مفهوماً لنا لِمَ تَدْخُلُ هذه العناصر اللغوية المسمّاة بـ "كان وأخواتها" في عملية الإسناد « دون أن تمسّ جوهر التركيب أو أن تحوّر طبيعة الإسناد، ودون أن تحّوله من عملية واحدة إلى عمليتين أو أكثر»[٢].

---

[١] – ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ٢، ص٦٦.

[٢] – السابق: ص ٦٨.

(٤-٣) هل من وقفة أخرى عند دالة النفي (ليس)؟

« "ليس" معناه نفي مضمون الجملة في الحال» كما يقول الزمخشري[١]. ويشرح ابن يعيش ذلك قائلا: [٢]

« اعلم أن "ليس" فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال [٣]،وذلك أنك إذا قلت: "زيد قائم" ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: "ليس زيد قائما" فقد نفيت هذا المعنى».

وأيا ما يكون الأمر، فإن حقّ (ليس) عند تقديمها لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها ومن الناطقين بها كذلك، أن تُضَمَّ إلى "أخواتها" النافيات مثل: (ما، لم، لا، لن)، لاشتراكها معها في دلالة واحدة أو وظيفة واحدة داخل التركيب: "النفي".

وواضح أن جمعنا بين (ليس) و "أخواتها" الجديدات لم يقُم على أساس العلامة الإعرابية، غير أن ذلك لا يعني- بأي حال – إهمال العلامة الإعرابية. إذ على الرغم من أن الجمع بينها لم يستند على العلامة الإعرابية، إلا أنه يمكن أن يبدأ الاهتمام بالعلامة بعد ذلك الجمع.

وقد أشار "إبراهيم مصطفى" من قبلُ إلى هذا الملحظ صراحة. يقول: [٤]

« فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات. يُنْفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم. وكان جديرا أن يُدْرَسَ منفردا لتُعْرَفَ خصائصه، وتَمَيَّزَ أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرِسَ مفرّقا على أبواب الإعراب ممزّقا كما ترى: "ليس" دُرِسَتْ في باب "كان" لأنها تعمل عملها، على أنّ "كان" للإثبات و "ليس" للنفي، وعلى أن "كان" للمضي، و "ليس" للحال، ولكن العمل وحده- وهو الحكم اللفظي- كان سبب التبويب والتصنيف ... ».

---

[١] – ابن يعيش، شرح المفصل: ١١١/٧.

[٢] –السابق نفسه.

[٣] – وينفيها في غير الحال حسب تقييد الزمن. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٦٨/١. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٣٨٦.

[٤] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص٣-٤. وانظر: رشدي أحمد طعيمة، دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية: ص١٨٧.

(٤-٣-١) "ليس" في التركيب:

أظن أن من الواجب علينا أن نُقدّم (ليس) للطالب الناطق بغير العربية على وجه الخصوص، بوصفها عنصر نفي مختصا بنفي الجملة الاسمية التي لا يكون أيّ من ركني إسنادها فعلا.

فلعلّ من الضروري التنبه إلى أن العربية الفصحى المعاصرة، فضلا عن اللهجات العربية المحكية، لا تميل كثيراً، خاصة في النثر، إلى استخدام نمط: (لست أحبها) أو (الأولاد ليسوا يفهمون شيئا مما نقول). بل قد يُعَدُّ هذا النمط قليل الاستخدام في العربية القديمة نفسها[١]. ولم أقف على مثل هذا الاستخدام في لغة التنزيل العزيز. ويبدو لي، أيضا، أن استخدام (ليس) على ذلك النحو في العربية القديمة مع قلته، فإنه كان يغلب أن تتصل فيه (ليس) بضمير.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن العربية المعاصرة تستحبّ، في كثير من الأحيان، العدول عن (ليس) في مثل النمط المتقدم لتفسح المجال أمام أداة أخرى، هي: لا. إذ أخذت العربية المعاصرة تخصص وظيفة كلّ من: (ليس) و (لا)، فجعلت (ليس) لنفي الصفات والأسماء في الحال: (أختي ليست طبيبة)، (خالتي ليست طويلة)، و(لا) لنفي الأفعال في الحال: (لا أحبها)، (الأولاد لا يفهمون شيئا مما نقول).

ولا يقتصر الأمر في تقديم (ليس) لطلاب العربية عند ذلك الحد، بل إن أهم ما في هذا الموضوع-فيما أُقَدِّرُ- أن نقدمها بحيث يكون موقعها قبل الخبر أو المسند، وليس قبل المبتدأ أو المسند إليه فقط.

ينبغي أن أسجّل هنا ملاحظة غاية في الأهمية، وهي أن كثيراً مما اطّلعت عليه من كتب لتعليم العربية للناطقين بغيرها وللناطقين بها، تكتفي بتقديم نمط تركيبي واحد لـ (ليس)، وهو الذي تَسْبِقُ فيه (ليس) المسندَ إليه[٢]. كأن يقولوا: (ليس الطبيبُ حاضراً)، و(ليس الحاضرُ خيراً من الماضي)، و(ليست ألوان العلم تلك مرتجلة)، و(ليست حضارتنا المعاصرة وقفا على أمة واحدة).

---

[١] -من الضروري أن تعرف أن "سيبويه" لم يشر إلى (ليس) في (باب نفي الفعل)، وإنما اقتصر على (ما) و (لا) بوصفهما دالتي نفي في "الحال". انظر: سيبويه، الكتاب: ١١٧/٣.

[٢] - أستثني من ذلك الكتاب التالي: داود عبده وسلوى حلو، العربية الوظيفية- التراكيب الأساسية، سلسلة جامعة آل البيت لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، منشورات جامعة آل البيت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

ولم أرصد في أيٍّ من تلك الكتب أمثلة على النمط الذي تجيء فيه (ليس) في موقع سابق للمسند [1]، مع أن هذا النمط هو ما يجب أن نركز عليه أكثر، وهذا مطلب مُلِحٌّ جدا للأخذ به، وذلك للاعتبارات والأدلة التالية:

أولا: عند نفي جملة: (أخي طويل)، فأنا في الحقيقة أنفي الطول عن أخي، فأقول – في الغالب –: (أخي ليس طويلا) ، ولا أقول: (ليس أخي طويلا).

ثانيا: مما يدلّ على كثرة ملازمة (ليس) للمسند، أو مما يدلّ على ضرورة مجيئها قبل المسند وليس قبل المسند إليه، أن المسند شبه الجملة إذا تقدم، كانت (ليس) قبله، نقول: (ليس معه أحد)، و: (ليس عند المدخل سيارات كثيرة). وإذا كان مجيء (ليس) قبل المسند إليه نمطا مسموحا به أو شائعا في العربية، فلِمَ لَمْ تُجوّز العربية تركيبا مثل: (*معه ليس أحد) أو: (*عند المدخل ليست سيارات كثيرة)؟!

وإذا كان لنا أن نستنتج شيئا من ذلك، فبمكنتنا أن نقول: لعل ذلك يُرجِّح أن تكون (ليس) –في الأصل– جزءا من "المسند" في الجملة العربية.

ثالثا: إن وقوع (ليس) قبل المسند، فضلا عن كلّ ما سبق، يتناسب وكثيرا من لغات متعلمي العربية من الناطقين بغيرها. بمعنى أن تقديم (ليس) للطلاب على أنها تَسْبِقُ المسند في الجملة العربية، يكون متوافقاً في معظم الأحيان مع لغات الطلاب. إذ يأتي عنصر النفي في كثير من اللغات بعد المسند إليه وليس قبله. وهذه هي الحال في الإنجليزية، كقولهم –مثلا–:(My father is not a doctor.). وكذا الحال في الفارسية، والفرنسية، والمالوية، والتركية، والإسبانية.

وينضاف إلى ذلك أن هذه هي الحال التي عليها النفي في ما أعرف من لهجات عربية محكية، نقول: "أبوي مش دكتور" أو: "عدنان مو في البيت".

---

[1] –انظر–مثلا– الكتب التالية:

- سليمان العيسى وآخرون، القواعد والإملاء والخط للأول الإعدادي، ص ١٦٠–١٦٧، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، وزارة التربية – الجمهورية العربية السورية، ١٤٢٠–١٩٩٩/٢٠٠٠م.
- فتحي يونس وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف الثالث المتوسط، ص ٦٥–٦٨، ط١، وزارة التربية- دولة الكويت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨/١٩٩٩م.
- أحمد محمد السهارين وآخران، التطبيقات اللغوية للصف الخامس الابتدائي- الجزء الثاني، ص ٦٦–٧٠، ط٤، وزارة التربية والتعليم والشباب، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٠–١٤٢١هـ/١٩٩٩–٢٠٠٠م.
- لماد الموسى وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف التاسع: ص ١٥٢–١٦٣.
- محمود إسماعيل صيني وآخران، القواعد العربية الميسرة، ص ٩٨–١٠٦.

رابعا: عندما يكون المسند في الجملة فعلا، كما في قولك: (أستاذي سافر إلى أميركا)، وأردت النفي، فإنك لا تضع عنصر النفي (ما) إلا قبل المسند دون المسند اليه: (أستاذي ما سافر إلى أميركا)، (*ما أستاذي سافر إلى أميركا). والشيء عينه يقال عند النفي بـ (لم) و(لن). ولذلك فإننا إن قمنا بالتركيز على مجيء (ليس) قبل المسند، فإننا بصنيعنا هذا نجعل القواعد – قواعد أسلوب النفي– أكثر اطرادا واتفاقا، ومن ثم نخطو خطوة ضرورية نحو تيسير النحو.

خامسا: قمت بمحاولة رصدت فيها شواهد مجيء (ليس) في القرآن الكريم وفي نصوص أخرى، فتوصلت إلى أن سبق (ليس) المسند إليه لا يكون إلا في حالات مخصوصة تبينتها على النحو الآتي:

أ- تَسْبِقُ (ليس) المسند إليه، إذا كان ضميرا، كقول الحق – سبحانه–:

-﴿ليسوا سواءً، مِنْ أهلِ الكتابِ أمةٌ قائمةٌ يتلونَ آياتِ الله آناءَ الليلِ وهم يَسْجُدونَ ﴾[1].

- ﴿لَستَ عليهم بِمُصَيطر ﴾ [2].

ب- تَسْبِقُ (ليس) المسندَ إليه، إذا كانت جملةُ الإسنادِ استفهاماً منفياً المسندُ إليه فيها مقترنٌ بالباء. كقول الحق:

- ﴿قالَ أَلَيْسَ هذا بالحقِّ قالوا بلى وربِّنا﴾ [3].

- ﴿أليس اللهُ بأعلمَ بالشاكرين﴾ [4].

- ﴿أليس اللهُ بكافٍ عبدَهُ﴾ [5].

ج- تأتي (ليس) قبل المسند إليه، إذا كانت جملة الإسناد جملة خبرية المسند مقترن فيها بالباء، كقول "الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْري": [6]

---

[1] - سورة آل عمران: ١١٣.

[2] -سورة الغاشية: ٢٢.

[3] - سورة الأنعام: ٣٠.

[4] -سورة الأنعام: ٥٣.

[5] -سورة الزمر: ٣٦.

[6] -الأصفهاني، الأغاني: ٩/٦.

فَلَيْسَــتْ عَشِـيّاتُ الحِمــى برواجـــــعٍ إليــكَ، ولكِــنْ خَــلِّ عينيْـــكَ تَدْمَعــــا

د- تقع (ليس) قبل المسند إليه، إذا كان لفظا دالا على العموم، أو النوع، أو مما ينتظم أفـــراد الجنس، كقول الحق - تعالى-:

- ﴿والله أعلمُ بما وَضَعَتْ وليس الذكرُ كالأنثى﴾[١].

- ﴿وقالَت اليهودُ ليست النصارى على شيء﴾ [٢].

- ﴿وقالت النصارى ليست اليهودُ على شيء﴾ [٣].

- ﴿وليست التوبةُ للذين يَعْمَلونَ السيئاتِ حتى إذا حَضَرَ أحدَهُمُ الموتُ قالَ إني تُبْتُ الآنَ﴾[٤].

وكما جاء في المثل: "ليس كلُّ ما يلمع ذهبا".

هـ- وقد تسبق (ليس) المسند إليه، في حـــال كـــون المســـند ممـــا يُــؤَوَّل، كقــول الحــق -تبارك-:

- ﴿وليس البرُّ بأن تأتوا البيوتَ مِنْ ظُهورِها ولكنَّ البِرَّ مَن اتقى﴾ [٥].

ومن أجل ما سبق كلّه، يرى المرء غريبا أن يقال: إن الترتيب الاعتيادي لجملة النفـــي المحتوية على (ليس) هو: (ليس+المسند إليه+المسند) [٦].

ثمة أمر ملاحظ يتعلق بموقعية (ليس) في التركيب، وأحسب أنه أمر جدّ خطير. وبـــهذه نستطيع أن نُثْبِتَ أنّ (ليس) لا تتمتّع بحرية تامّة في موقعها داخل الجملة (قبل المســـند إليـــه وبعده)، كما قد يتبادر إلى الذهن في بعض الأحيان.

---

[١] -سورة آل عمران: ٣٦.

[٢] -سورة البقرة: ١١٣.

[٣] -سورة البقرة: ١١٣.

[٤] -سورة النساء: ١٨.

[٥] -سورة البقرة: ١٨٩.

[٦] -انظر: Peter f. Abboud and others, Elementary Modern Standard Arabic, part 1,p.132, Cambridge University press, 1983.

فإذا كان مقبولا – إلى حدّ ما – أن نُسوّي بين: (ليست النقود معي) و (النقود ليست معي)، فإن الأمر لا يطرد مع الأمثلة كلها. أقصد بأن العربية تعول، أحيانا، في تغيير الدلالة وانحرافها على موقعية (ليس) بالنسبة للمسند إليه إن قبله وإن بعده. وهذا منطبق على مجيء (ليس) عندما يكون المسند إليه لفظا دالا على العموم، مثل: (كل، جميع) وما شاكلهما. فعندما نقول:

-جميع الجامعات الأردنية مختلطة.

نجد أن تغيرا دلاليا واضحا يواكب تحرك (ليس) قبل المسند إليه وبعده. بل إن دلالة التركيب تُوَجَّه اعتمادا على الموقع الذي تحتلّه (ليس) في هذا التركيب. إذا قلنا:

-جميع الجامعات الأردنية ليست مختلطة.

فإننا نفهم أن الفصل بين الذكور والإناث من الطلاب هو الحاصل في الجامعات الأردنية كلها، بمعنى أنك لن تجد – حسب دلالة الجملة المدروسة– أي جامعة أردنية يقوم التعليم فيها على أساس الاختلاط.

لكننا إذا قلنا:

- ليست جميع الجامعات الأردنية مختلطة.

كان الأمر مختلفاً، فبعد أن كانت الجامعات الأردنية كلها قائمة على الفصل بين الطلاب والطالبات، أصبَحْتَ تَجِدُ "بعض" الجامعات الأردنية مختلطة – حسب الجملة الأخيرة–.

الفصل الثالث

ظواهر تركيبية وأنماط جُملية لم يُصرِّح بها النحاة العرب: محاولة عرض جديدة.

تمهيد

يتقاطع هذا الفصل مع سابقه الفصل الثاني، في أنه ينطوي على معالجات عملية لعـدّة مباحث في نحو العربية. وهذا يعني أنّ هذا الفصل يشكّل مع سابقه محاولة تطبيقيـة لبعـض الأفكار النظريّة الواردة في الفصل الأول من الدراسة. كما تُعـدّ المبـاحث المدروسـة فـي الفصلين الثاني والثالث، قسماً من النحو العربيّ الواجب تقديمه لمتعلمي العربية من النـاطقين بغيرها على وجه الخصوص.

غير أنّ مباحث الفصل الثالث تفترق، في جملتها، عن مباحث الفصل الثاني. ومن أهـمّ أوجه هذا الافتراق، أنّ الباحث تعرّض في هذا الفصل لظواهر تركيبية وأنمـاط جمليـة ممّـا يحتاج إليها بشدة طلابُ العربية من الناطقين بغيرها، دون طلابها من الناطقين بها. والحقيقـة أنّ الموضوعات اللغوية المدروسة هاهنا، كانت من النوع الذي يخطئ فيـه النـاطقون بغـير العربية، ولا يخطئ فيه الناطقون بها.

وممّا تتميز به مباحث هذا الفصل، أنها موضوعات رغم أنها موجودة في السـيرورة العملية التطورية للغة العربية على ألسنة الناطقين بها، إلاّ أنّ النحو العربي – بالمعنى العلمـي الذي نجده في كتب النحاة– يخلو أو يكاد منها. ولا يمكن أن يُردّ الأمر إلى عيّ في النحـو أو قصور من النحاة، ذلك أنها موضوعات لغوية لا يجترح الناطقون بالعربيـة الأخطـاء فيـها، والنحو العربي نهض لمعالجة اللحن على ألسنة هؤلاء دون غيرهم.

وأجلَ ما سبق، يمكن أنْ يكونَ صحيحاً النظر إلى هذه الموضوعات بوصفـها جـزءاً من "النحو الغائب"، الذي يحتاج إليه متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، ليس غير. وهو فـي الوقت نفسه نحو غير منصوص عليه في كتب النحاة لعدم حاجة الناطق بالعربية إليه.

وقد رتَّبَ الباحث موضوعات الفصل بحيث يُبْدَأُ بالموضوع الأكثر إثـارةً واسـتعصاءً على الحلّ في نظره. ومن هنا افْتُتِحَ الفصل بموضوع غائب كلّ الغيبة عن كتب النحو النظريـة والتعليمية، وهو تأخر العنصر الإشاري عن المشار إليه. وثُنّي بظاهرة أُطلق عليـها "ارتبـاط الحرف بالبنية التفريعية للفعل". بينما كانَ مبحث "أدوات الربط" آخر الموضوعات المدروسـة في هذا الفصل.

١ـ من قضايا (المركب الإشاري) في اللغة العربية: تأخر العنصر الإشاريّ عن المشار إليه ـحضور البنية وغياب التقعيدـ

(١ـ١) المركب الإشاري:

أَلْمَحْتُ في الفصل الثاني إلى أن المركب الإشاري يتكون من العنصر الإشاري (أو اسم الإشارة)، والمشار إليه. ولكن ليس أيّ اجتماع تتابعي بين العنصر الإشاري والمشار إليه كفيلاً بتكوين المركب الإشاري. إذ ثمة شرط ينبغي توفره في "المشار إليه" ليصح القول بالمركب الإشاري هاهنا.

فالعنصر الإشاري قد ينهض وحده -دون المشار إليه- بوظيفة نحوية، ومن الممكن عندئذ أن تكون الوظيفة المسندة إليه هي وظيفة "المسند إليه". ولا بدّ أن يكون المشار إليه حينها المسند. بمعنى أنه يتكون من مجموع (العنصر الإشاري + المشار إليه) في هذه الحال تركيب إسناديّ جمليّ مستقلّ: (مسند إليه + مسند) ، كأن تقول: (هذا رجل)[1]. ولعل من الواضح أن التركيب: (هذا رجل) ليس مركباً إشارياً، بسبب أنني أنطلق من مقولة أن المركب يحمل دائماً السمة: (+ تابع)، أي أنْ لا استقلال له خارج التركيب الجملي.

ولكن قد يُنْظَرُ إلى كلمة (رجل) في الجملة السابقة نظرة مغايرة تُخرجها من دلالة "المشار إليه". بمعنى أنها في مثل: (هذا رجل) لا تمثّل المشار إليه، إنما المشار إليه محذوف ذكراً ونطقاً، حاضر معنى وفهماً لدلالة المقام عليه. وهو مُعَرَّف بالحضور والإشارة. ويمكن تقديره بالقول: [(هذا الشخص) رجل] . ولكن أياً ما يَكُن الأمر، فإن (هذا) وحدها لا تستطيع أن تُكَوِّنَ مركبا إشارياً داخل التركيب الجملي، بعيداً عن مشار إليه مُعَرَّف.

---

[1] - هذا إذا صح أن نعد كلمة (رجل) في تركيب كهذا مشاراً إليها. والجدير بالذكر هنا أن الدرس النحوي في الإنجليزية يفرق بين (This) في (This is my sister)، و (This) في (This film is wonderful). ففي الجملة الأولى اسْتُخْدِمَ (This) بمفرده، ويُسمّى عندئذ (Demonstrative Pronoun)، أي : ضمير إشارة. ولكن في الجملة الثانية، استخدم مع اسم، ولذلك يُطْلَقُ عليه: (Demonstrative Adjective) أي : صفة إشارة. انظر:

M.EZZAT, ENGLISH FOR ARABS,2/122, "AL ALAMEYA" PRESS, Cairo-Egypt,1984.

العالم الخاص الذي يجري في إطاره النطق بمنطوقٍ ما سواء أكان حقيقياً أم خيالياً أو بعضه حقيقياً وبعضه الآخر خيالياً»[١].

وبغية الإشارة لغوياً إلى أحد موجودات "عالم الحديث"، يقوم الناطق اللغوي – في أيِّ لغة كانت– بإنشاء المركب الإشاري، مُستخدِماً العنصرين اللغويين اللذين يقومان بالمهمة هنا، وهما: اسم الإشارة والمشار إليه. فإذا قيل: (الطالب طويل)، فإن الإشارة إلى (الطالب) في التركيب تكون بقولنا: (هذا الطالب طويل) بهذا الترتيب، أي بحيث يسبق العنصرُ الإشاريُّ المشارَ إليه.

ويبدو للمرء في كثير من الأحيان، أن هذا الترتيب في المركب الإشاري: (عنصر إشاري + مشار إليه)، هو الترتيب المنطقي الذي عليه اللغات الإنسانية. والسبب في منطقية ذلك الترتيب وقبوله في اللغات، راجع إلى أن الناطق اللغوي– عند إرادة الإشارة أو الإيماء إلى شيء ما باستخدام المركب الإشاري– يشير إلى شيء مُحَدَّد يقع في مدى البصر أو الخيال، لافتاً انتباه المتلقي إلى ذلك الشيء، ليُسْنِدَ إليه بعد ذلك– أي إلى المشار إليه– حقيقة ما. فالناطق يريد أولاً أن يستحوذ على انتباه السامع أو المتلقي، ويلفت نظره إلى تلك الذات المرئية أو ذلك الشيء المتخيَّل، بأن يشير إليه فيقول– مثلاً–: (هذا...). الأمر الذي يجعلني أذهب إلى أن وظيفة العناصر الإشارية الأصلية إنما هي التنبيه على وجود الشيء المراد الإشارة إليه وهو المشار إليه، أو لفت الانتباه إليه أو إلى جهته وناحيته.

ولعل مما يُعزِّز هذه الوظيفةَ "التنبيهيّة" دخولَ "ها" –التي قيلَ إنها للتنبيه– على العناصر الإشارية. يقول "السهيلي": [٢]

«وأما دخول "ها" التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطَب يحتاج إلى تنبيهه على الاسم الذي يشير به إليه، لأن للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنَبِّهٌ له، فلذلك اختصّ هذا الموطن بالتنبيه » .

إلا أن الناطق اللغوي لا يكتفي– في بعض الأحيان– بالتنبيه ولفت انتباه المتلقي للمشار إليه عبر استخدام العنصر الإشاري، إنما نجده يتجاوز ذلك إلى ذكر المشار إليه صراحة بلفظه، وذلك خوفاً من "اضطراب" الإشارة أو "اختلاطها" – إن صحّ التعبير–، إذ قد يحدث «أنك إذا قلت: هذا، وأشرتَ إلى حاضر وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز

---

١ – محمد فتيح، في علم اللغة التطبيقي، ص ٤٧، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٨٩م.

٢ – السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ص ٢٢٩.

أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها، فيبهم على المخاطَب إلى أيّ الأنواع وقعت الإشارة، فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان » [١].

إذن، فالناطق اللغوي يُوَظِّفُ العنصر الإشاري للفت انتباه المتلقي، ليقوم – أي المتلقي– من بَعْدُ بنقل بصره أو بصيرته إلى النقطة أو الجهة التي يشير إليها الناطق، إلا أنه يُدْرِكُ في بعض مواقف الاتصال أن الإشارة باستخدام العنصر الإشاريّ غير كافية، لأنه قد يصحّ انطباقه على غير واحد من الأشخاص الحاضرين، وحينئذ يُضطرّ الناطق إلى القيام بتدبير لغويّ آخر لا يَقْنَعُ فيه بالإشارة إلى المشار إليه بوساطة العنصر الإشاري، بل يُحدِّده تحديداً غير ملبس على الإطلاق، وليس ثمة طريقة أفضل من ذكر المشار إليه بجنسه:[٢]

« ولا توصف[٣] إلا باسم جنس[٤]، لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه، لا فصل المشار إليه من مشارك له بحالٍ من أحواله، لأن اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه في ذلك الاسم غيره، فاحتاج إلى فصل بينهما بالصفة ».

وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نقول: إن الناطق اللغوي يعمد في الحقيقة عند الإشارة إلى شيء متعيَّن، إلى ثلاث آليات لتحقيق النجاح في عملية الإشارة، وضمان وصولها. الأولى حركية، تتمثل في إشارة الناطق نحو المشار إليه باللحظ أو باليد[٥]. والآليتان الأخريان لغويتان، تتمثل إحداهما في توظيف عناصر لغوية تُسْهِمُ في تنبيه المتلقي ولفت نظره للمشار إليه، وهي العناصر الإشارية. وقد يُنْظَرُ إلى هذه العناصر بوصفها تجسيداً "لغوياً" للإشارة "الحركية".

ومع ذلك، لا يتوقف الناطق اللغوي عند تينك الآليتين–الحركية واللغوية– في بعض الأحيان، بل إنه يُتْبِعُهما بثالثة هي ذكر المشار إليه والتصريحُ به في بعض المواقف الاتصالية.

---

١ – ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٥٧.

٢ – السابق نفسه.

٣ – يقصد أسماء الإشارة.

٤ – وقبل ذلك نجده يقول: «والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة، واتصافه باسم الجنس ما هو مستبدّ به عن سائر الأسماء، وذلك قولك: أبصر ذاك الرجل، وأولئك القوم، ويا أيها الرجل ويا هذا الرجل». [ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٥٦].

٥ – انظر: السهيليّ، نتائج الفكر في النحو: ص ٢٢٧.

في بعض ما جاء سابقاً محاولةً لتفسير مجيء العنصر الإشاري "قبل" المشار إليه في اللغة العربية، ويمكن تلخيصه بمرحلتين:

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية
لفت الانتباه بالإشارة		تحديد الإشارة على التعيين
(باستخدام الإشارتين الحركية واللغوية)	⟵	(بذكر جنس المشار إليه)
هذا		الرجلُ
هذه		البنتُ

ولكنّ المقام –في المقابل– قد يحوي شخصاً واحداً فحسب، بحيث لا يمكن أن تقع الإشارة إلا إلى هذا الشخص، فلا يكون ثمة مجال لاضطراب الإشارة أو اختلاطها. وعندها، لن يكون صحيحاً التفسيرُ الذي قدَّمتُه قبل قليل لمجيء المركب الإشاريّ حسب التتابع: (عنصر إشاري + مشار إليه)، لأنه لن تكون هناك أساساً ضرورة لذكر المشار إليه، فيما تُنبِئُ به النظرة الأولى على الأقلّ.

أقول: إذا كان المشار إليه متفرِّداً، قابلاً للتعيين والتحديد منذ البداية، بسبب وجود شخص واحد فقط في مدى البصر أو الخيال، فإن من الطبيعيّ أن يكون المشار إليه عندئذ معلوماً معروفاً بسهولة لكل من المرسِل والمتلقّي.

ولعلّ من هنا يقوم الناطق (أو المرسِل) بتعريف المشار إليه في هذه الحال، فَيَهُمّ بالقول–مثلاً– : (...البنت...). ولكنّ هذا التعريف موهِمٌ بتعريف العهد، والأمر ليس فيه عهد البتة. وإذا ما بَقِيَ هذا على ما هو عليه دون تدبير، فسيلحق التركيبَ غموضٌ ولبس، مما يؤدي بالضرورة إلى انقطاع الاتصال بين المرسل والمتلقي، ولذلك نتوقع بعدها من المتلقي أن يسأل: أيّ بنت تقصد؟

ومن ثَمَّ أذهب إلى أن الناطق يقوم بـ "عملية عكسية " ها هنا، بمعنى أنه يتذكر المشار إليه أولاً، ويهمّ بذكره وهو مُعَرَّف: (...البنت...)، ثم لا يلبث أن يتفطّن إلى أن التعريف في هذا المقام ينبغي أن يكون تعريف "إشارة" لا تعريف "عهد" [1]. ولذا أظنّ أن الناطق يرتدّ إلى الموقع الذي يَسْبِقُ الاسم المتحدَّث عنه (أو المشار إليه)، ليشغله بعنصر لغويّ يفيد الحضور والإشارة، وهو العنصر الإشاري فيقول: (هذه البنت...).

---

[1] – انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٧/٣.

يَظْهر مما سبق أن المشار إليه، بسبب حضوره المتفرِّد الذهني أو المتعيَّن في مقام كلّ من المرسل والمتلقي، أسبق إلى الظهور والتداعي في ذهن المرسِل من العنصر الإشاري. ورغم أن العنصر الإشاري "تالٍ" للمشار إليه من جهة تفطن المرسل اللغوي، إلا أن هذا العنصر نفسه يُذْكَرُ في موقع "سابق" للمشار إليه في الصورة النهائية للجملة. وهذا بالضبط هو مقصودي من "العملية العكسية". والناطق يقوم بهذا كله بغية أمن اللبس في فهم العهد من تعريف "المشار إليه"، ولجعل تعريفِهِ تعريفَ حضورٍ وإشارة، لا تعريف عهد.

وقد يُرجِّح ما أقوله هنا بشأن " العملية العكسية "، ما لاحظته في بعض نصوص العربية المعاصرة، اللهجيّ منها والفصيح، والشفاهيّ والمكتوب[١]، مِنْ أنّ الناطقين بالعربية أخذوا يُؤْثرون تأخير العنصر الإشاري في بعض المواقف، إذ يَذْكرونه "بعد" المشار إليه، وذلك استجابةً لترتيب تداعيه في الذهن، وتمشياً مع أولوية التفطن. وهذا عندي هو تفسير قول من قال:

- (المركبات تلك)[٢]، بدلاً من: (تلك المركبات).
- (الموقف هذا)[٣]، بداً من: (هذا الموقف).
- (الأحكام هذه)[٤]، بدلاً من: (هذه الأحكام).
- (المعرفة هذه)[٥]، بدلاً من: (هذه المعرفة).

وعلى أيّ حال، تبقى العناصر الإشارية عناصرَ الغرضُ منها التنبيهُ. وفي مثل الحال الثانية الموصوفة مؤخراً، يكون التنبيه بلفت انتباه المتلقي إلى أن المشار إليه مُعرَّف تعريفاً حضورياً إشارياً، وليس تعريفاً عهدياً. وهذا لا يتعارض- فيما أفهم- مع كون العنصر الإشاري محدِّداً (Determinant). إذ هو يقوم بتحديد المشار إليه وتخصيصه بإثبات التعريف الحضوري الإشاري له، ونفي التعريف العهدي عنه. أو لِنَقُلْ: إن العنصر الإشاري يُخَصِّص محتوى المشار إليه، ويُحدِّد مجاله، بنقله من دائرة التعريف العهدي إلى دائرة التعريف الحضوري أو الإشاري.

١ - لا يفهمنّ أحد من كلامي هذا أن نصوص العربية القديمة خلو من هذه الظاهرة.

٢ - مالك يوسف المطّلبي، الزمن واللغة، ص٢٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

٣ - محمد فتيح، في علم اللغة التطبيقي: ص ٥٤.

٤ - ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص ٤٧.

٥ - السابق نفسه.

ولكنْ، هل يصحّ أن تكون العناصر الإشارية "محدِّدات" في وقت نجد السلف فيه يقولون إن هذه العناصر "مبهَمات" [١]؟ بمعنى آخر: هل تُحدِّد العناصرُ الإشاريةُ غيرها وتُعيِّنه وتُبيِّنه، وهي نفسها "مبهَمة" مفتقرة إلى التحديد والتعيين والتبيين؟

أقول: تُمثِّلُ العناصر الإشارية محدِّدات داخل مركباتها، لأنها – كما قلت – تقوم بتقييد مجال الاسم وتعيين محتواه. ولكنها في الوقت عينه غير دالة على معين في ذاتها[٢]. بمعنى أن هذه العناصر مفتقرة في أصل بنيتها إلى "مشار إليه" مذكور صراحة في التركيب أو مفهوم تلميحاً من المقام. إذ ينبغي أن تنتهي الإشارة إلى شيء محدَّد متعيَّن، وهو المشار إليه. فإذا قيل: (هذا...) فإنه يحتاج إلى مشار إليه ليُفْهَمَ المقصود منه، وبدون معرفة المشار اليه لن يكون بوسعنا فهم (هذا).

إذن فالعناصر الإشارية "مبهمة" من جهة حاجتها إلى مشار إليه تقع إليه، سواء ذُكِرَ هذا المشار إليه صراحة، أو فُهِمَ بوساطة قرائن خالية يُنْبِئُ عنها المقام. وهذا يُظْهِرُ أن الحاجة القائمة بين العنصر الإشاري والمشار إليه حاجة تبادلية، إذ يحتاج كلّ واحد للآخر ليبيِّنه ويحدِّده. فالعنصر الإشاري يفتقر إلى المشار إليه ليوضِّحه ويُزيلَ إبهامه، وكذا المشار إليه يفتقر إلى العنصر الإشاري ليحدِّده ويميِّزه عن مشاركيه، إذا وُجِدوا.

ومهما يكُنْ من أمر، فإن ما أريد أن أخلص إليه من كلّ ما سبق، هو أن العنصر الإشاري إذا سَبَقَ المشارَ إليه في المركب الإشاري، كان سببُ ذلك معروفاً لنا. فهو إما أن ينهض بوظيفة التنبيه ولفت الانتباه إلى ما يتلوه، أو أن يقوم بتعريف ما بعده تعريفاً حضورياً إشارياً.

(١-٣) تأخر العنصر الإشاري عن المشار إليه

لقد أشار السلف، في مبحث الصفة، إلى ما يمكن أن يُعَدَّ بسهولة أمراً متعلقاً بموقعية العنصر الإشاري بالنسبة للمشار إليه. إذ يرون "أسماء الإشارة" توصَفُ ويوصَفُ بها، توصف

---

[١] – انظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ص ٢٢٧.

[٢] – انظر: محمود محمد رمضان الديكي، الموصول وصلته في العربية: دراسة في البنية والتركيب (القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)، ص٧، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: عبدالحميد الأقطش، جامعة اليرموك، حزيران ١٩٩٧م.

فتأتي "قبل" المشار إليه لما فيها من "الإبهام". ويوصف بها، فتقع "بعد" المشار إليه، لأنها -عندهم- في مذهب ما يوصف به من المشتقات، نحو: الحاضر والشاهد والقريب والبعيد، « فإذا قلت: (ذاك)، فتقديره: البعيد أو المتنحي ونحو ذلك» [١].

وقد أشرت سابقاً إلى حال يتأخر فيها العنصر الإشاري عن المشار إليه، وأرجعت ذلك إلى ما يحدث في نفس المتكلم، إذ يميل المتكلم في بعض الأحيان إلى الترتيب: (مشار إليه + عنصر إشاري) وفقاً لما عليه الحال في نفسه، فالمشار إليه يتداعى إلى الذهن أولاً، ثم يتبعه العنصر الإشاري لئلا يُفْهَمَ التعريف على العهد.

وفي مثل الأمثلة المتقدمة: (المركبات تلك، الموقف هذا، الأحكام هذه، المعرفة هذه)،نجد للسلف فلسفة مضمونها أن العنصر الإشاري فيها ليس صفة، بل هو بدل أو عطف بيان. إذ لا يجوز عندهم أن تصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة، لأن اسم الإشارة- فيما يرون- أتم تعريفاً مما فيه الألف واللام، والاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه، «إنما يوصف الاسم بما دونه في التعريف أو بما يساويه» [٢]. يقول "ابن يعيش" [٣]: « وتقول: (جاءني هذا الرجل)، فتصف (هذا) بما فيه الألف واللام، لأن ما فيه الألف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة. ولو قلت: (مررت بالرجل هذا)، فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة لم يَجُزْ، لأن الاسم لا يوصف بما هو أتمّ تعريفاً منه، فإن جعلته بدلاً أو عطف بيان جاز، فاعرفه».

وإذا جَنَّبنا المشار إليه مما فيه الألف واللام، وجدنا أن العنصر الإشاري يتأخر بـاطراد عن بعض أنواع المشار إليه. ولا بدّ هنا من تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً: كان لميدان تعليم العربية للناطقين بغيرها الفضل في تفتيق هذه المسألة. إذ فوجئت يوماً بتركيبٍ يقع العنصر الإشاري فيه بعد المشار إليه، وسألني أحد الطلاب عن سبب ذلك -وكانت لغة الطالب لا تبيح مجيء العنصر الإشاري بعد المشار إليه-، فلم يُسْعِفْني المقرَّر ولا أيّ كتاب آخر في الوقوف على الظاهرة.

ثانياً: أهْمَلَتْ كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها- فضلاً عن كتب تعليمها للناطقين بها- مسألة تَقَدُّم العنصر الإشاري وتأخره بالنسبة للمشار إليه [٤]. وكلّ ما فعلته في

---

[١] - ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٥٧.

[٢] - السابق: ٣/٥٨.

[٣] - السابق نفسه.

[٤] - أستثني من هذا كتاباً لداود عبده:
DAOUD ABDO, A Course IN MODERN STANDARD ARABIC, Vol, II, BIRUT,1964.

الموضوع أنها سردت العناصر الإشارية مُبَيِّنة ما إذا كانت للقريب أو البعيد، أو كانت للمذكر أو المؤنث، أو كانت للمفرد أو المثنى أو الجمع. ويعني هذا أن الكتب المذكورة صَبَّت همها على العناصر الإشارية من جهة بنيتها وما تحيل عليه في الواقع الحياتي المعيش. ولم تنشغل هذه الكتب بأي قضية تركيبية تخص موقع العنصر الإشاري بالنسبة للمشار إليه. ومن هنا أدعو لإدخال هذه المسألة موطن البحث إلى كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها تحديداً.

ثالثاً: إن علينا في الخطوة الأولى أن نَعِيَ المَواطن التي يقع العنصر الإشاريّ فيها بعد المشار إليه. أو نجيب عن السؤال التالي: متى يتأخر العنصر الإشاري عن المشار إليه في اللغة العربية؟ وإذا استطعنا الإجابة عن هذا السؤال لم يكُنْ مفرّ من الإجابة عن السؤال التالي، وهو لا يقلّ أهمية عن سابقه: لمَ يتأخرُ العنصر الإشاري أحياناً عن المشار إليه في اللغة العربية؟

وتالياً محاولة أرنو فيها إلى الإجابة عن ذَيْنِكَ السؤالين.

ثمة قاعدة عامة تتحكم بمجيء المركب الإشاري حسب التتابع (عنصر إشاري+ مشار إليه) أو بمجيء العنصر الإشاري قبل المشار إليه، وهي احتواء المشار إليه على دالّة التعريف(ال). أي أن العنصر الإشاري يَسْبق المشار إليه إذا كان الأخير مُعَرّفاً بدالّة التعريف. بمعنى أن «اسم الإشارة يتأثر بوجود أل، وليس بخاصة تعريف الاسم» [1].

يعني ما سبق أن للعنصر الإشاري القدرة على التموقع قبل المشار إليه داخل المركب الإشاري، في حال كان المشار إليه معرفاً بدالة التعريف حسب. وقد يحتلّ العنصر الإشاري الموقع التالي للمشار إليه، رغم أن المشار إليه هو -بطبيعة الحال- الاسم الذي يعود إليه العنصر الإشاري. غير أن العنصر الإشاري في موقعه هذا، لا يتأثر بدالة التعريف (ال)، بل بخاصّة تعريف المشار إليه (أو الاسم الذي يعود إليه العنصر الإشاري)[2].

إذن، فكون الاسم المشار إليه حاملا للسمة (+معرفة)- دون تحديد نوع التعريف فيه- كفيلٌ بجعل العنصر الاشاري "يتأخر" عن المشار إليه. ولكن العنصر الإشاري لا "يسبق" المشار إليه بمجرد حمل الأخير للسمة (+معرفة)، بل ينبغي لتحقيق ذلك السبق أن تتوفر في المشار إليه سمة التعريف بدالة التعريف (+ال)، ليس غير.

---

[1] - يوسف عون، حول بعض مسائل التعريف: ص٢٠. وانظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الأول، ص ١٧٧.

[2] - انظر: السابق نفسه.

وهذا التوصيف قادر- في حقيقة الأمر- على تفسير مايلي:

أولاً: سبب مجيء العنصر الإشاري قبل المشار إليه المعرَّف بدالة التعريف، وبعده:

(١أ) اشتريت هذا الكتاب.

(١ب) اشتريت الكتاب هذا.

ثانياً: سبب عدم قدرة العنصر الإشاري على الظهور قبل المشار إليه المعـرف بغـير دالـة التعريف، كالمعرف بالإضافة والعلم. ومن هنا نستطيع أن نفهم لم كانت التراكيب (٢أ،٣أ،٤أ) التالية مرفوضة، في مقابل صحة التراكيب (٢ب،٣ب،٤ب):

(٢أ)* رأيت هذا زيداً.

(٢ب) رأيت زيداً هذا.

(٣أ)* اشتريت هذا كتاب اللغة.

(٣ب) اشتريت كتاب اللغة هذا.

(٤أ)* ذهبت مع هذا صاحبي.

(٤ب) ذهبت مع صاحبي هذا.

والحقّ أنّ ما سبق يوقفنا على صحة القول التالي: إن دالّة التعريف (ال)، التي تلحـق الأسماء من أولها، تلعب دور المحدّد المعرّف. ولكن ما إن يسبق العنصر الإشاري الاسـم المعرف بـ (ال)، حتى يغدو المحدّد المعرّف مكوّناً- عندئذ- من (العنصر الإشـاري+ ال). بمعنى أن (هذا الـ...) في: (اشتريت هذا الكتاب)، هي بمثابة تحقُّق لسمة (+معرفة)، وليس (ال) وحدها[1].

ولعل هذا يتوافق مع أمر ذكرته فيما مضى، وهو أن العنصر الإشاري ينهض بـدور كبير في تعريف الاسم المشار إليه المعرف بـ (ال)، وذلك أنه يحصر تعريف المشار إليـه في التعريف الحضوري الإشاري، ويبعد عنه التعريف العهدي. ومن هذا نَفْهَمُ كون المعرّف في مثل: (اشتريت هذا الكتاب) إنما هو: (هذا الـ...).

أهدف، في الحقيقة، إلى القول: إن هناك تلازماً واضحاً في العربيـة بيـن العنصـر الإشاري ودالة التعريف التي تلحق المشار إليه. وهذا التلازم يُملي علينـا النظـر إليـهما بوصفهما تحققاً للسمة (+معرفة)، بمعنى أن دالّة التعريف في هذه الحال ليست (ال)، بل هي دالة مركبة منْ جزأين متتاليين: الجزء الأول هو العنصر الإشاري، والجزء الثاني هو (ال).

---

[1]- انظر: يوسف عون، حول بعض مسائل التعريف: ص١٩. و: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايـا العربيـة: ص١٢٢-١٢٣.

وأجل هذا، فإن العنصر الإشاري يسبق المشار إليه المعرف بـ(ال) فقط. وأما المعارف الأخرى، كالعلم والمعرَّف بالإضافة، فلا يقوى العنصر الإشاري على سبقهما، لخلوهما من الجزء الثاني لدالة التعريف: (ال).

(١-٤) الإشارة إلى المعرف بالإضافة واسم العلم:

صرَّح السلف بأن العنصر الإشاري يأتي وصفاً للعلم وللمضاف إلى المعرفة. وهذا يعني أنهم يقولون بمجيء العنصر الإشاري "بعد" العلم و"بعد" المضاف إلى المعرفة[١]، لأن الصفة تلي الموصوف وتتبعه. فقد ذكر ابن يعيش في مبحث الصفة أن « المضاف إلى المعرفة مثل العلم، يوصف بما وُصِفَ به »[٢]. علماً بأن العلم يوصف بثلاثة، منها "المبهم"[٣]. إذن، فالمضاف إلى المعرفة يوصف هو الآخر بالمبهم. فنقول: (حضر زيد هذا) و (حضر أخوك هذا).

كما ألْمَحَ السلف إلى عدم جواز التتابع: (عنصر إشاري+ مشار إليه مضاف مُعَرَّف)، وذلك بنصهم نصاً صريحاً على عدم جواز نعت المبهم بمضاف. والسبب في ذلك أن المبهم عندهم مُعرَّف دائماً بالحضور والإشارة، وهو تعريف لا يفارقه[٤]. والمضاف إلى المعرفة، وإن كان مُعرَّفاً، إلا أنه يُقَدَّرُ عندهم بالنكرة. فلا يصحّ أن تصف المعرَّف- وهو المبهم أو العنصر الإشاري- بما هو في تقدير النكرة، وهو المضاف إلى المعرفة. بطريقة أخرى: يذهب السلف إلى أن المبهم لا يُنْعَتُ بالمضاف، لأن في هذا الصنيع تنكيراً لما هو مُعرَّف تعريفاً دائماً بالإشارة التي لا تفارقه. يقول شارح المفصل:[٥]

« ولا يجوز أن يُنعَت المبهم بمضاف، لأنك إذا قلت: (هذا الرجل)، فالرجل وما قبله اسم واحد، للزوم الصفة له، لأنك إذا أومأت إلى شيء لزمك البيان عن نوع الذي تقصده، فالبيان كاللازم له. فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة، والمضاف يُقَدَّرُ بالنكرة،

---

[١] - يجب أن تُفهم البعدية هنا على أنها بعد (المضاف + المضاف إليه).

[٢]- ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٦/٣.

[٣]- الثلاثة هي: المعرف باللام، والمضاف إلى المعرفة، والمبهم. انظر السابق نفسه.

[٤]- ذهب قوم من السلف إلى أن المبهم أعرف المعارف، ذاك أنه يتعرف بالقلب والعين، أما غيره من المعارف فيتعرف بالقلب ليس غير، فكان -في تقديرهم- ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٦/٣.

[٥]- ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٧/٣.

والمبهم مما لا يصحّ تنكيره لأن تعريف الإشارة لا يفارقه، فكما لا يصحّ إضافة الأول، كذلك لا يصحّ إضافة الثاني، لأنهما اسم واحد».

لقد بينت في سالف القول أن العنصر الإشاري إذا وقع قبل المشار إليه المعرف، فإنه يكون حينها متأثراً ب(ال) التعريف. بينما إذا ظهر العنصر الإشاري بعد المشار إليه، فإنه عندئذ لا يتأثر بـ (ال) التعريف، بل بخاصّة تعريف الاسم الذي يعود إليه (انظر التراكيب السابقة ١أ-٤ب).

ولكن المسألة- في تقديري- قد تُوجَّهُ وجهة أخرى، تتفق مع ما سبق ولا تختلف. وهذه الوجهة تختصّ بالمركب الإشاري حال وقوعه موقع أحد ركني الإسناد الأساسيين: المسند والمسند إليه. ولتوضيح هذا الأمر انظر إلى الجملة التالية:

(٥) وصل أخي.

إذا طُلِبَ منا أن نؤميْ إلى (أخ) في (٥)، بتحديده بعنصر إشاري، وحاولنا تطبيق قاعدة سبق العنصر الإشاري للمشار إليه، فإننا نحصل على التركيب المرفوض التالي:

(٦أ)* وصل هذا أخي.

وأحسب أن مما يتحكم برفض العربية تَقَدُّمَ العنصر الإشاري على المشار إليه في حال كهذه، هو إمكانية أو احتمالية أن ينتج عن ذلك التقدم مركب إسنادي كامل. بمعنى أن العنصر الإشاري إن هو سبق المشار إليه- كما في ٦أ-، وأفضى هذا السبق إلى أن يتشكل من المركب الإشاري مركب إسنادي تامّ واقع موقع أحد ركني الإسناد، فإن العربية تميل إلى حظر التركيب كله.

فإذا عددنا الفعل (وصل) في (٦أ) مسنداً، فإن (هذا أخي) سيكون المسند إليه (الفاعل). ولا يخفى أن المسند إليه (الفاعل) في هذه الحال، قد جاء على هيئة تركيب إسنادي كامل، يتكون من : (مسند إليه عنصر إشاري+ مسند مشار إليه). ولو قمنا بعزل المسند إليه (الفاعل) لكنا أمام تركيب جمليّ مستقل: (هذا أخي). وإذا صَحَّ هذا، كانت فيه مخالفة للمنطق اللغوي الذي تسير وفقه العربية وغيرها، إذ كيف يمكن المسند إليه (الفاعل) أن يكون مكوَّناً من (مسند إليه + مسند)؟[1].

---

[1] - ذهب السلف في مسألة كون المسند إليه جملةً مذاهبَ مختلفة، الأول: المنع، فلا يكون الفاعل ونائبه جملة. و «هذا هو المذهب الصحيح» كما يقول ابن هشام (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص١٦٧]، وهو الأصحّ كما يرى السيوطي [همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٢٧٢]. والثاني: الجواز دون شرط، إذ قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو: "يعجبني تقوم". [انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٢٤]. والثالث، وهو رأي الفراء وجماعة، الجواز بشرطين، أولهما أن يكون الفعل المسند قلبياً. والثاني أن تقترن الجملة المسند إليها بأداة معلّقة، مثل: "ظهر لي أقام زيد" و "عُلِمَ هل قعد عمرو"، بخلاف "يسرني خرج عبدالله" فإنه غير جائز. وأما الرابع فهو رأي ابن هشام، إذ يرى أن المسألة جائزة ولكن مع الاستفهام خاصة

وقد يتجلى رفض العربية البنية (٦أ) في طرحنا السؤال: (من وصل؟)، فهل يصلح أن يكون قولنا: (هذا أخي) إجابة عن السؤال المطروح مفيدة؟ أظن أن لا. وينضاف إلى هذا، أننا لا نستطيع إنشاء سؤال من (٦أ) اتكاء على (هذا أخي) بوصفها معلومة معطاة في السؤال. أي ليس بمكنتنا أن نصوغ سؤالاً من (٦أ) نسأل فيه عن المسند، بحيث تكون إجابته: (وصل). إذ من الخطأ القول: [* ما فعل (هذا أخي)؟].

وأجل ذلك، ارتأت العربية التخلص من المشكل التركيبي المتولد في (٦أ) بنقل العنصر الإشاري إلى الموقع الذي يلي المشار إليه. فهذا التدبير يكفل انتفاء سمة تمام الإسناد وسمة الاستقلال عن المركب الإشاري، ومن هنا عدلت العربية عن (٦أ) إلى (٦ب) :

(٦ب) وصل أخي هذا.

ولمزيد من الإيضاح أسوق مثلا آخر بحيث يكون المركب الإشاري فيه واقعا موقع المسند إليه المبتدأ. انظر إلى (٧) :

(٧) صديقي طبيب.

عندما نشير إلى (صديق) في (٧)، فإن (٨أ) لن تكون هي ما نبتغي :

(٨أ) *هذا صديقي طبيب.

وأرد سبب رفض العربية البنية (٨أ) إلى أن المسند إليه (المبتدأ) فيها جاء على هيئة ليس للعربية عهد بها. إذ هو تركيب إسنادي تامّ، يمكن أن يكون له استقلال على النحو الآتي: (هذا صديقي)، بحيث يمثل العنصر الإشاري (هذا) المبتدأ، فيما يمثل المركب الإضافي الخبر.

ونستطيع أن نروز البنية (٨أ) بطريقة السؤال أيضا، فنقول : (من الطبيب؟). ولن يكون قولنا : (هذا صديقي) إجابة صحيحة عن السؤال. كما أنه ليس بمقدورنا أن ننشئ سؤالا مِنْ (٨أ)، تكون إجابته: (طبيب).

وقد لاحظت أن العربية لجأت، بغية التخلص من المحظور التركيبي الناتج عن وضع العنصر الإشاري قبل المشار إليه المضاف في (٨أ)، إلى واحدة من الطرق الثلاث الآتية:

الأولى: قامت اللغة في هذه الطريقة بإدخال دالّة التعريف (الـ) على كلمة (طبيب)، الأمر الذي أَخْرَجَ هذه الكلمة من دائرة الإسناد، ونَقَلَها لتصبح تابعة تحوم في فلك المسند:

(٨ب) هذا صديقي الطبيبُ.

=دون سائر المعلقات، وعلى أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى. يقول:« ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد». [ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٢٤]. وانظر: محمد حماسة عبداللطيف، بناء الجملة العربية: ص٣٥.

وبهذا التدبير يتكون تركيب جملي تسمح به العربية، لاحتوائه على مسند إليه ومسند ذَوَيْ هيئتين معروفتين:

[مسند إليه (عنصر إشاري) + مسند (مركب توصيفي: موصوف مضاف إلى الياء + صفة)].

الثانية: عمدت اللغة في هذه الطريقة إلى وسيلة أخرى تُخْرِجُ بها كلمة (طبيب) من دائرة الإسناد، لتنقلها إلى باب آخر:

(٨ج) هذا صديقي طبيبا.

وقد وَجدتُ على هذا النمط من التراكيب شواهد من لغة التنزيل العزيز:

﴿وهذا صراطُ ربِّكَ مستقيماً﴾[1].

﴿وأن هذا صراطي مستقيماً﴾[2].

﴿يا ويلتا أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً﴾[3].

الثالثة: قامت العربية هنا، أجل فضّ المحظور التركيبي في (٨أ)، بتأخير العنصر الإشاري إلى ما بعد المشار إليه:

(٨د) صديقي هذا طبيب.

ومثل هذا التركيب وارد في لغة التنزيل العزيز بكثرة:

﴿فاليومَ ننساهم كما نَسوا لقاءَ يومِهِمْ هذا﴾[4].

﴿قال بل فَعَلَها كبيرُهُمْ هذا﴾[5].

﴿قال إني أريد أن أُنْكِحَكَ إحدى ابنتيَّ هاتين﴾[6].

ولعلّ مما يرجّح صدق دعواي، من أن العربية لا تستحبّ تقديم العنصر الإشاري على المشار إليه إن أدى ذلك إلى تركيب إسنادي تامّ له صفة الاستقلال، أنها تشير إلى ما فيه (ال) بوضع العنصر الإشاري قبل المشار إليه أو بعده، ولا ضير، وفقا للتالي:

[عنصر إشاري +مشار إليه مما فيه الألف واللام].

[مشار إليه مما فيه الألف واللام + عنصر إشاري].

فقد أجازت العربية (٩أ) و(٩أ) :

(٩أ) (الرجل هذا) مجنون.

---

[1] - سورة الأنعام:١٢٦.

[2] - سورة الأنعام: ١٥٣.

[3] - سورة هود: ٧٢.

[4] -سورة الأعراف:٥١.

[5] -سورة الأنبياء:٦٣.

[6] -سورة القصص:٢٧.

(٩ب) (هذا الرجل) مجنون.

وأظن أن هذا الجواز راجع إلى أن مَوْقَعَةَ العنصر الإشاري في هذه الحـــال، إن قبـــل المشار إليه المعرَّف بـــ(ال) وإن بعده، لا تؤدي إلى تركيب إسنادي تام له ســـمة الاســـتقلال. فـــ(هذا الرجل) و (الرجل هذا) مركبان إشاريّان ليست لهما صفة الإسناد، ولا صفة الاســـتقلال بطبيعة الحال.

٢-ارتباط الحرف بالبنية التفريعية للفعل في اللغة العربية ملامح مشكل تعليم (الفعل المركب الحرفي) لطلاب العربية من الناطقين بغيرها

(٢-١) وصلة:

مُلْمَحٌ سابقا في هذا البحث إلى أن النحو الذي نتطلع إلى تقديمه لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ينقسم إلى قسمين: الأول يرتد إلى فكرة "النحو المشترك"،وهو، في اصطلاحي، النحو الذي تشترك الطائفتان -طائفة الناطقين بالعربية وطائفة الناطقين بغيرها- في الحاجة الماسة له، بحيث تُراعى فيها المشكلات اللغوية لدى كلٍّ. وأمّا القسم الثاني من نحو الناطقين بغير العربية، فينتمي إلى فكرة "النحو الغائب". وقصدت به النحو الذي لم ينصّ السلف عليه نصاً صريحًا، لعدم حاجة العربيّ له.

وموضوعنا الحالي موطن درسنا هنا، مثال آخر على النحو الواجب تقديمه للناطقين بغير العربية، دون الناطقين بها. بطريقة ثانية أقول: فيما يلي من فقرات، تدليل على أن هذا المبحث -مبحث "الفعل المركب الحرفي" فيما أسميه- إنما هو من "النحو الغائب"، بمعنى أنه موجود في نواميس اللغة، لكنه غائب عن الدرس والاستقراء والتقعيد. أي أنه موجود في "النحو العملي" للغة، لا في "النحو العلمي". كما سيكون ثابتا، فيما يلحق، أن متعلمي العربية من الناطقين بها، لا يحتاجون بأيّ حال إلى هذا المبحث.

(٢-٢) الفعل المركب الحرفي:

أستَحِبُّ، دائما، أن أقسم الأفعال من الوجهة الصرفية، باعتبار الإفراد والتركيب، إلى قسمين: أفعال "مفردة" دالّة على الزمن بصيغها "البسيطة" المعروفة، كـ(قام) و (يسافر) ونحوهما. وأفعال "مركبة"، أُطْلِقَ عليها كذلك، لأن الواحد منها يتكون من جزأين (أو أكثر) متلاحمين متلازمين لا انفصال لعروتهما.

وقد يكون داخلا في نطاق "الأفعال المركبة"، ما تَشَكَّلَ في العربية من: (فعل مساعد + فعل رئيس)، مثل: (ظلّ يلعب)، و(كانت تسكن)، و(مازالوا يبحثون)، و(أَخَذْتُ أُدَرِّسُ) ...إلخ، وهذا نوع أول من الأفعال المركبة.

اقترانها بأفعال على نحو مخصوص: (حصل على، أرغب في، يميل إلى، تتكون من، استمتع بـ) .

يعني ذلك أنّ ذِكر الفعلِ حسب هذا النوع -الثاني- ، يستدعي -إن ذُكِرَ المفعول- ذِكْرَ "حرفه" الملازم له[1]. فإذا قلنا: (حصل) تبادر إلى الذهن سريعا الحرف: (على) دون غيره، وإذا ذكرنا الفعل (رغب) لم يخطر ببالنا سوى الحرف : (في) دون سواه[2]، وإذا سمعنا الفعل (مال) تبادر إلى أذهاننا بسرعة الحرف: (إلى) دون غيره من الحروف[3]، وكذا الأمر مع الفعلين المركبين (يتكون من) و (استمتع بـ) .

كما يعني ذلك أن حرف الجر من النوع المذكور في الجمل (١٤-١٨) يُشكِّل مع الفعل مُكوّناً جمليا واحدا[4]. وإذا صَحَّ ذلك كانت العلاقة بين الاثنين علاقة "تضامّ" -على حدّ تعبير "تمام حسان"-، وهي علاقة تقوم بين كلمتين، تستدعي إحداهما الأخرى ولا تقف دونها. يقول "تمام حسان"[5]:

«أما التضامّ فهو تَطَلُّبُ إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال، على صورةٍ تجعل إحداهما تستدعي الأخرى».

ويُخَيَّلُ إليَّ أنّه ليس بمكنتنا استنباط قواعد خاصة بهذا النوع -الثاني- من الحروف. بل هي مما يستعصي على التقعيد . إذْ لِمَ تلازم الحرف: (على) مع الفعل (حصل) دون غيره من الحروف ؟ لِمَ لا نقول في (١٤) و(١٥) ما يلي:

(١٩)* حصل الفريق الأردني للميدالية الذهبية.

(٢٠)* لا أرغب إلى تناول العشاء الآن.

لِمَ لا تجيز العربية (حصل لـ) بدلا من (حصل على)، و(رغب إلى) بدلا من (رغب في)؟

أقول : لا يمكن وضع قواعد لهذا النوع من الحروف ، قواعد تضبط استعمالها وتعلله. ولذلك فإنها تُشَكِّلُ مصدر خلط كبير لكلّ فئات الطلاب المتعلمين العربية من الناطقين بغيرها . وفيما يلي طائفة من أخطائهم الكتابية المُشْكِلة في هذا المجال: [6]

---

[1] – يجدر بي أن أشير إلى أن هذا التلازم لا يقتصر على تلازم الحرف مع الفعل، بل إنه ينطبق كذلك على مصدر هذا الفعل، وما اشتق منه من أسماء كاسم الفاعل واسم المفعول.

[2] – حسب الدلالة المقصودة في الجملة (١٥).

[3] – بالمعنى الذي نريده، ذاك المستفاد من المثال (١٦).

[4] – انظر: داود عبده، البنية الداخلية للجملة "الفعلية" في العربية: ص ٥١.

[5] – تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٩٤.

[6] –أنبه إلى أنّ بعض الأخطاء قد تكون بتأثير لغة الطالب الأم. وأيّاً ما يكون الأمر، فإن كتب تعليم العربية أغفلت الموضوع بالكامل. ثم إن هذه الأخطاء اجترحها طلاب ماليزيون وأتراك وألمان .

(٢١)* لما جرت القطة حول المائدة ، اصطدمت المصباح [١]الكازي.

(٢٢)*بحث أحمد الباب [٢]ليخرج، لأنّ يريد النجدة من زوجته .

(٢٣)*هذه القصة يدلّ أن يتزوج روح بن زنباع مع هند. [٣]

(٢٤)* عندما عرفت هند عن أخيها ذهبت إلى حجاج لتقتله ، ولكن قبضها. [٤]

(٢٥)* يجب إلي أن أفعل شيء في الأسبوع القادم . [٥]

(٢٦)* خاف سكان المدينة إلي السوارق. [٦]

(٢٧)* وافق "مت جنين" [٧] ليعمل في الحديقة. [٨]

(٢٨)* كلّ شباب، إذا جاء عمره عشرين، أسرته يبحثون بنت جميلة. [٩]

(٢٩)* هل يستطيع الطفل يستفيد بها؟[١٠]

(٣٠)* يوجد خطيرا كبيرا الذي يؤثر لأطفالنا ، وهي التلفزيون. [١١]

(٣١)* ثم ضحك الثعلب إلي الغراب. [١٢]

(٣٢)* أول الآية أنزله الله تعالى على رسول الله، حث بالقراءة . [١٣]

رغم ذلك ، فإنني لاحظت أمراً أظنه جديراً بالتسجيل هنا ، وهو أن النوع الثاني من الحروف، أي النوع الذي لا يدلّ بمفرده على أيّ دلالة، لا يثير أيّ إشكال لمتعلمي العربية من الناطقين بها. وقد تأكّدتُ من صدق ملاحظتي هذه بوساطة خطوات ثلاث. الأولى: قمت فيها بعرض الملاحظة على عدد من معلمي العربية النابهين، ممن يعلمونها للناطقين بها، فأكد لي جميعهم أن اجتراح الناطقين بالعربية لأخطاء متعلقة بهذه الحروف – كتلك الأخطاء المذكورة فيما سبق – أمرٌ غير وارد على الإطلاق . الخطوة الثانية : اطّلعْتُ فيها بنفسي على نماذج كتابية للصفين التاسع والعاشر ، فلم أجد فيها أثرا للخطأ المبتغى.

---

١ -يقصد : اصطدمت بالمصباح.

٢ -يقصد : بحث أحمد عن الباب.

٣ -يقصد:هذه القصة تدل على أن روح بن زنباع تزوج هنداً .

٤ -يقصد : قبض عليها .

٥ -يقصد : يجب عليّ .

٦ -يقصد :خاف سكان المدينة من اللصوص.

٧ -اسم شخصية قصصية ماليزية .

٨ -يقصد الطالب :وافق على أن يعمل......

٩ -يقصد : كلّ شابّ يبلغ العشرين ، تبحث له أسرته عن بنت جميلة ليتزوجها.

١٠ -يقصد: أن يستفيد منها.

١١ -يقصد : يوجد خطر كبير يؤثر على أطفالنا ، وهو التلفزيون .

١٢ -يقصد : ضحك على.

١٣ -يقصد : أول آية أنزلها الله على رسوله ، فيها حثٌّ على القراءة.

أما الخطوة الثالثة، فتمثلت في تجربة اخترت فيها عينة تكونت من سبعة عشر شخصا ناطقا بالعربية ، تراوحت أعمارهم من عشر سنوات إلى خمس وستين. قدمت في هذه التجربة لكل فرد من أفراد العينة، كلا على انفراد، جملا عشرين. تحتوى كل جملة على فعل مركب حرفي، إلا أنني أسقطت منها الحرف الذي ينبغي أن يرافق الفعل المثبت. وطلبت من العينة أن تستمع استماعا لتلك الجمل، جملة جملة، بحيث تتنبه لما هو ساقط من الجملة . فكانت النتيجة أن أجاب كلهم باقتدار عن كل ما سمعوه.

ومن الضروريّ أن أذْكُرَ أنّ أكثر أفراد العيّنة، كانوا- بعد أن يفهموا فكرة التجربة – يتعّرفون على الحرف الناقص بمجرد سماعهم الفعل الملازم له، بل إنّ بعضهم كان يكتفي بأن أذكر الفعل، ليقوم بعد ذلك بذكر الحرف وإكمال الجملة من عنده. وفيما يلي أورد الجمل العشرين المقدمة لهم :

١. تهتمّ الجامعة .... تطوير البحث العلمي[١] .
٢. لم تتخلّصْ إفريقيا .... مشكلة الفقر حتى الآن.
٣. مازال زوج أختي يبحث .... شقة.
٤. يتكون الكتاب .... سبعة فصول.
٥. وافق المريض.........إجراء العملية.
٦. حصل سعد .... المركز الثاني في السباحة[٢].
٧. اعتَرَفَت البنت الصغرى .... سرقة الكتاب.
٨. هل تشعر .... ألم في البطن؟
٩. تحاول الدولة المحافظة .... قدرتها الإنتاجية.
١٠. يَحُثُّني والدي دائما .... الجدّ والاجتهاد.
١١. شكراً، لا أرغب .... تناول العشاء الآن.
١٢. يدافع جنودنا .... الوطن ببسالة[٢] .
١٣. تعاني الأسر في هذه الولاية .... الفقر والبطالة.

---

[١] – بعض أفراد العينة استخدموا هنا الفاء مكان الباء، وكذا في الجمل ٧ و ١١و ١٨.

[٢] – قد يقال: إنّ الحروف الملازمة للفعل تتعدّد، كما في [دافع...عن...بـِـ...]: (دافع الشعب عن الوطن بالمال والسلاح والأرواح)، أو في [حصل...على...لـِـ...] كأن تقول: (حصل سعد علي الميدالية لتفوقه). ولكنني أتكلم في هذا المبحث عن الحرف الذي يعرض للخاطر الأول، وهذا منطبق حسب على (دافع عن) دون الباء، وعلى (حصل على) دون اللام، ثم إن الحرف الثاني – من جهة أخرى- لا تتوفر فيه صفات الحرف "الملازم" للفعل. إذ هو – فيما ألاحظ- من النوع الذي يستقلّ بإفادة معنى وحده، فالباء تفيد الاستعانة في مثل: [دافع...عن...بـِـ...]، واللام تفيد السببية في : [حصل...على...لـِـ...].

١٤. يعتني أبو حازم .... حديقته جيداً.

١٥. تَعَرَّفْتُ اليوم .... أصدقاء جدد.

١٦. تتمتع أمّ حسن .... صحة ممتازة.

١٧. تشتمل الشقة .... ثلاث غرف وحمّامين ومطبخ.

١٨. اقتنعت ليلى .... العريس.

١٩. يحتوى الكتاب......... رسوم وصور توضيحيّة.

٢٠. أما زِلْتَ مُصَمِّماً .... دراسة الهندسة؟

يخرج المرء من هذه التجربة بأمرين رئيسين : الأول، أنّ الناطق بالعربية يعامل (الفعل +الجارّ) من النوع الثاني، معاملة الكلمة الواحدة. فالفعل لا ينطبع في ذهن الناطق بالعربية إلا جنبا بجنب مع حرفه المخصوص به، وأرى أنه يكتسبهما أصلا مع بعضهما دفعة واحدة في وقت واحد، بوصفهما وحدة واحدة أو مُكوِّناً جمليًّا واحداً. فما إن يُذْكَر الفعل له حتى يقفز الحرف إلى ذهنه. والأمر الثاني، أنّ اجتراح خطأ يعود لهذه الحروف، هو ممّا تختصّ به طائفة الناطقين بغير العربية، دون الناطقين بها. وعلى هذا نؤسس للقول: إنّ معالجة هذا النوع من الحروف، ستكون خاصّةً بمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها.

لاشكّ في أنّها ظاهرة تستحقّ – في حال ثبوتها – أن نسأل عن السبب الذي يجعل الناطقين بالعربية لا يخطئون في استعمال الحروف في مثل الأفعال المركبة الحرفية التالية، وهي أفعال تشتمل على حروف ليست لها دلالة بنفسها:

(اعترض على – اعتمد على – أصرّ على – التحق بـ– أدّى إلى – ارتبط بـ – استمتع بـ – اعترف بـ – أطلّ على – أشرف على – أعْربَ عن – اقتصر على – استحوذ على– أثّر على – اتفق على – اشتمل على – استفاد من – أحاط بـ – انتمى إلى – احتوى على – اهتمّ بـ – اعتنى بـ– أشار إلى – احتاج إلى – استولى على – انصبّ على – اطّلع على – ألمّ بـ – أحسّ بـ – امتنع عن – التقى بـ – بحث عن – تعدّى على– تخلّى عن – تعوّد على – اعتاد على – تشبّث بـ – تعرّف على – تَمكَّن من – توصّل إلى – تعلقّ بـ – تخلّص من – تميَّز بـ– تألّفَ من – تكوَّن مِنْ – تَمَتَّعَ بـ – حصل على – حافظ على – حَظِيَ بـ– حثّ على – حرص على – خلا من – دلّ على – دافع عن – رحَّبَ بـ – سيطر على – سمح بـ– ساهم في – شعر بـ – شكا من – شارك في – صمَّمَ على – عبَّر عن – عانى من – عطف على – عجز عن – عثر على – فرغ من– قبض على – لحق بـ – هيمن على – هجم على – وافق على – واظب على).

إخال أنّ الناطقين بالعربية لا يخطئون في المسألة الموصوفة إذا ما أكملوا مرحلة الاكتساب اللغويّ، ومن ثم لا يحتاجون إلى أنْ تتضمن كتب النحو الموجهة إليهم هذه المسألة بالمعالجة والتحليل، وذلك بسبب أنهم يكتسبونها اكتسابا عبر طريقين: طريق اللهجات المحكيّة، إذ يُلاحظُ أنها تنطوي على قدر من تلكم الأفعال المركبة، الأمر الذي يتيح للناطقين بالعربية أن يكتسبوا عدداً منها اكتسابا، وهذه مثل: (شعر بـ – وافق على – اقتنع بـ – تعرّف على –...) [1]. وأما ما تبقّى من الأفعال المركبة، تلك التي تخلو منها اللهجات المحكية، فيتأتّى للناطقين بالعربية اكتسابها – فيما أزعم – عبر طريق "تعلمها" من العربية الفصحى. فما إن يتعرضوا للأفعال المركبة الحرفية من خلال نصوص العربية الفصحى، حتى تغدو تلك الأفعال في حكم ما اكتسب اكتسابا، وهذا ما أستحب تسميته "الاكتساب عبر التعلم". ومن أمثلة ذلك : (أعرب عن – استحوذ على – بحث عن – حظي بـ – واظب على – ...)[2].

(٤-٢) روائز بعض حروف الجرّ في العربية:

هناك، فيما يبدو لي ، جملة روائز يمكن للمرء أن يستهدي بها ويسترشد، بغية تمييز حروف النوع الأول من حروف النوع الثاني. وأذْكر من تلك الروائز ما يلي:

<u>الرائز الأول</u>: نستطيع أن نتثبت أكثر من اختلاف حروف النوع الأول عن حروف النوع الثاني، فنتأكد منْ أنها ذات دلالة مكانية أو اتجاهية في الحال الأولى، بينما هي غير ذلك في الحال الثانية، وذلك بوساطة إحلال بعض الظروف مثل: (فوق ، داخل)، أو الأحوال مثل: (مُتَّجِهاً مِنْ ، مُتَّجِهاً إلى) مكان الحروف . انظر الجمل الآتية:

- **المجموعة الأولى من الحروف :**

(١٠أ) وَضَعْتُ الطعام على الطاولة.

(١٠ب) وَضَعْتُ الطعام فوقَ الطاولة.

(١١أ) نسيتُ المحفظة في السيارة.

(١١ب) نسيتُ المحفظة داخل السيارة.

(١٢أ) سافر الوفد القطري إلى بلده.

(١٢ب) سافر الوفد القطري متجها إلى بلده.

---

[1] – إن مسألة وجود هذه الأفعال المركبة في اللهجات المحكية مسألة نسبية. فما يوجد منها في لهجة، قد تخلو منها أخرى .

[2] –قد تخلو لهجات من هذه الأفعال، في الوقت الذي تنطوي فيه عليها لهجات أخرى .فالمسألة نسبية هاهنا كذلك.

(١٣أ) خَرَجَتْ أمي من البيت قبل ساعة.

(١٣ب) خَرَجَتْ أمي متجهة من البيت قبل ساعة.

- المجموعة الثانية من الحروف:

(١٤أ) حصل الفريق الأردني على الميدالية الذهبية.

(١٤ب) *حصل الفريق الأردني فوق الميدالية الذهبية.

(١٥أ) لا أرغب في تناول العشاء الآن.

(١٥ب) *لا أرغب داخل تناول العشاء الآن.

(١٦أ) يميل أبي إلى قراءة كتب التاريخ والتفسير.

(١٦ب) * يميل أبي متجها إلى قراءة كتب التاريخ والتفسير.

(١٧أ) تتكون الشقة من ثلاث غرف وحمّامين ومطبخ.

(١٧ب) *تتكون الشقة متجهة من ثلاث غرف وحمّامين ومطبخ .

إذن فالأحرف (على ، في ، إلى ، مِنْ) في الجمل : (١٠أ،١١أ،١٢أ،١٣أ،) - على التوالي -، تختلف تماما عن الأحرف (على ،في ، إلى ، مِنْ) في (١٤أ،١٥أ،١٦أ،١٧أ) - على التوالي - .

<u>الرائز الثاني:</u> تتميز حروف النوع الأوّل ، تلك الدالّة بذاتها على الاتجاه أو المكان ، بأنها إن رافقت أفعالا ، فإن هذه الأفعال لا تتطلبها على التعيين ، إذ يمكن القول :

(١٠أ) وَضَعْتُ الطعام على الطاولة.

(١٠ج) وَضَعْتُ الطعام في الثلاجة .

هذا يعني أن الفعل (وضع) غير مخصوص بحرف معيَّن، فإذا ما ذُكِرَ هذا الفعل فإنّ ذهن الناطق بالعربية لا يتبادر إليه حرفٌ بعينه، فَوَضْعُ الطعام قد يكون "على" الطاولة، كما قد يكون "في" الثلاجة، بالقدر نفسه من الاحتمال . وكذا الأمر بالنسبة لفعل نسيان المحفظة، وسفر الوفد القطري، وخروج الأم:

(١١أ) نسيتُ المحفظة في السيارة.

(١١ج) نسيتُ المحفظة على المكتب.

(١٢أ) سافر الوفد القطري إلى بلده .
(١٢ج) سافر الوفد القطري من بلده.

(١٣أ) خرجت أمي من البيت قبل ساعة.
(١٣ج) خرجت أمي إلى السوق قبل ساعة.

حتى إن بعض حروف هذا النوع ، لا تكون متلازمة أحيانا مع أي فعل [1] ، كتلك الدالّة على المكان:

(١٠د)الطعام على الطاولة .
(١١د) المحفظة في السيارة.

إلا أن الحرف الواحد من حروف النوع الثاني – غير الدالة على شيء بنفسها – يُلازِمُ فعلا لا يتحول عنه، ولا يمكن أن نستبدل بذاك الحرف آخر. بمعنى أن الفعل في مثل هذه الحال غير قادر على أن يفارق "حرفه" إلى غيره من الحروف:

(١٧أ) تتكون الشقة من ثلاث غرف وحمامين ومطبخ .
(١٧ب)* تتكون الشقة إلى (لـ/ عن / على / بـ) ثلاث غرف وحمامين ومطبخ.
(١٨أ) استمتع الأصدقاء بالفلم.
(١٨ب) * استمتع الأصدقاء من (لـ/ على / إلى / عن) الفلم .

<u>**الرائز الثالث**</u>: يرتبط هذا الرائز بسابقه – الرائز الثاني – بصلة قوية. يتمثل هذا الرائز في أن حروف النوع الأول ، الدالة على الاتجاه أو المكان ، لا تتلاءم ولا تتلازم مع فعل واحد مخصوص بعينه، فيمكننا القول :

(١٠أ) وضعتُ الطعام على الطاولة .
(١٠هـ)أكلتُ الطعام على الطاولة .
(١٠و) سكبتُ الطعام على الطاولة .
(١٠ز) نام الطفل على الطاولة.

(١١أ) نسيتُ المحفظة في السيارة.
(١١هـ) فقدتُ المحفظة في السيارة.
(١١و) رميتُ المحفظة في السيارة.
(١١ز) ماتت القطة في السيارة.

---

[1] – في مستوى البنية السطحية على الأقل .

(١٢أ) سافر الوفد القطري إلى بلده.
(١٢د) غادر الوفد القطري إلى بلده.
(١٢هـ) عاد الوفد القطري إلى بلده.
(١٢و) رجع الوفد القطري إلى بلده.

(١٣أ) خرجتْ أمي من البيت قبل ساعة .
(١٣د) تحركتْ أمي من البيت قبل ساعة .
(١٣هـ) جَرَتْ أمي من البيت قبل ساعة.
(١٣و) تكلمت أمي من البيت قبل ساعة .

بينما هذا لا يكون في النوع الثاني من الحروف، لأنها تتلازم مع أفعال بعينها ولا تتجاوزها:
(٣٣أ) وافق الرئيس على القرار.
(٣٣ب) * قبل الرئيس على القرار.
(٣٣ج) * رفض الرئيس على القرار.

(٣٤أ) تمكّن العدّاء السعودي من الفوز.
(٣٤ب) * استطاع العدّاء السعودي من الفوز.
(٣٤ج)* حقَّقَ العدّاء السعودي من الفوز.

يقول "داود عبده" :[١]

«هناك أفعال تتعدّى بحرف جرّ، كما هو معروف، مثل : أجاب عن السؤال، اعترف بـ ذنبه، رغب عن الجائزة، وافق على القرار، إلخ. وحرف الجرّ في الأمثلة السابقة يُشكِّل مع الفعل مكوّناً جمليا واحداً، وهو يختلف اختلافا جذريا عن حرف الجرّ في مثل: جلس على الكرسي،أو بقي في البيت (لاحِظْ أنك تستطيع أن تقول: قعد على الكرسي، وقف على الكرسي، نام على الكرسي، إلخ . كما تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي، جلس تحت الكرسي، إلخ. ولكنك لا تستطيع أن تقول : قبل على القرار، رفض على القرار ، ولا وافق فوق القرار.فـ على مرتبطة بـ وافق، ولكنها ليست مرتبطة بـ جلس أو قعد أو نام أو وقف) ».

---

[١] -داود عبده، البنية الداخلية للجملة "الفعلية" في العربية : ص٥١.

<u>الرائز الرابع :</u> يُلاحَظُ أن حروف الجر ذات المحتوى الدلالي المعيَّن، تدخل في تكوين مركب مع مجرورها، ويتسم هذا المركب (الجارّ+المجرور) بأنه ملحق أو فضلة تكميلية (adjuncts).هذا يعني أن بمكنتنا الاستغناء عن حرف الجر – من النوع الأول – ومفعوله، دون أن يُفضي ذلك إلى تركيب يَشْعُرُ معه المرء بأنه ناقص الدلالة:

(١١ج) نسيت المحفظة على المكتب.

(١١ح) نسيت المحفظة .

(١٢ج) سافر الوفد القطري من بلده.

(١٢ز) سافر الوفد القطري.

وهذا يُعزِّز ما سبقت الإشارة إليه، من أن « حروف الجـرّ ذات المحتوى الدلالي الصرف لا ترتبط، في الغالب، بالبنية التفريعية للفعل وإنما تتلاءم معه، فقط، على مستوى البنية الدلالية».[1]

ومن بعدُ نقول : لا ارتباط قويا بين الفعل والحرف في (١١ج، ١٢ج) كذاك الارتباط القائم بين الفعل والحرف من النوع الثاني. إذ إن نزع (الجارّ+ المجرور) من النوع الثاني، سيؤدي حتما إلى تراكيب ترفضها العربية. وهذا يشير إلى أن (الجارّ + المجرور) في هذه الحال، يتخذ موقعا نووياً من الإسناد :

(٣٥أ) احتوى المعرض على لوحات جميلة.

(٣٥ب) * احتوى المعرض.

(٣٦أ) قبضت الشرطة على اللص .

(٣٦ب)* قبضت الشرطة.

وفي هذا دلالة كافية – فيما أحسب – على العلاقة التلازمية القوية المزعومة بين الفعل والجارّ من النوع الثاني.

وقد جَرَّني هذا الرائز – الرابع – إلى أن أضع يديَّ على طائفتين مختلفتين من حروف الجرّ ذاتَ المحتوى الدلالي الفارغ (يعني حروف النوع الثاني).إذ معروفٌ أنَّ هذه الحروف – ومثلها في هذا حروف الاتجاه والمكان – الغرضُ منها اصطناعُ علاقةِ ربطٍ بين الفعل ومفعوله، أو – بطريقة ثانية- تأتي هذه الحروف حين تعجز دلالة الفعل في نفسه عن

---

[1] -حمحفة عبد المجيد ، حروف الجرّ في اللغة العربية : قضايا تركيبية ودلالية ، ص١٠١.

الارتباط بالمفعول. وإذا شئنا ذكر "التعدية" قلنا: يُعدّى الفعل بحرف جرّ من هذا النوع، يربط بينه وبين مفعوله .[١]

ولكنّي وجدتُ أن حروف النوع الثاني نفسها طائفتان. الطائفة الأولى هي الحروف التي تأتي بصحبة أفعال لا تتطلب دلاليا إلا مفعولا واحدا، كما في (٣٥أ) و(٣٦أ).

أما الطائفة الثانية فحروف تُلازِمُ أفعالاً تتطلب "مفعولين" :

(٣٧) تُشَجِّعُ الدولة المواطنين على الاهتمام بالزراعة. (شجّع على)

(٣٨) طالبت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي بالتدخل الفوري . (طالب بــ)

(٣٩) حذّرت الدولة السائقين من أضرار توقف الشاحنات داخل حدود المدينة. (حذّر مِنْ)

(٤٠) تحثّ الحكومة المواطنين على ممارسة الحقّ الانتخابيّ. (حثّ على)

(٤١) أجبر مدير الشركة الموظفين على الدوام يوم الجمعة .(أجبر على)

وملاحَظٌ أنّ حروف الطائفة الأولى تَسْبق المفعول الواحد، في حين تَسبق حروفُ الطائفة الثانية المفعول الثاني.

الرائز الخامس :إذا كانت الحروف دالة بنفسها، على المكان، أمكن حَذْفُ المركب الجرّيّ عندئذ(الجارّ +المجرور)، والتعويضُ عنه ببعض الإشاريات، وأما إذا دلّ الحرف على "الاتجاه إلى"، أمكن التعويض بــ "هناك"، مثلا، عن المجرور وحده ، أو عن الجارّ والمجرور معا. ولكنّ الحرف الدالّ على "الاتجاه من" يُعَوَّضُ عن مجروره فقط. وأيّ من هذا لا ينطبق ، بطبيعة الحال، على الحروف ذات المحتوى الدلالي الصفر :

(٤٢أ) قابلت زيدا في المعرض.

(٤٢ب) قابلت زيدا هناك.

(٤٣أ) تركت أوراقي على الطاولة.

(٤٣ب) تركت أوراقي هناك.

(٤٤أ) سافر رئيس الحكومة إلى القاهرة.

(٤٤ب) سافر رئيس الحكومة هناك.

(٤٤ج) سافر رئيس الحكومة إلى هناك.

---

[١] –انظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق : مصطفى السقا وزملائه، ١٣٩/١–١٤٠،مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤.

(٤٥أ) رجع رئيس الحكومة من القاهرة .

(٤٥ب) رجع رئيس الحكومة من هناك.

(٤٥ج)*رجع رئيس الحكومة هناك. [١]

(٤٦أ) سيطّلع مجلس الطلبة على القضية.

(٤٦ب)* سيطّلع مجلس الطلبة هناك.

(٤٦ج)*سيطّلع مجلس الطلبة على هناك.

(٤٧أ) يميل أوس إلى دراسة الطب.

(٤٧ب)* يميل أوس هناك.

(٤٧ج)* يميل أوس إلى هناك .

ولعلّ في جواز التعويض بـ "هناك" مكان الحروف الدالّة على الاتجاه والمكان، تعزيزا لما ذكرته سابقا من تقاطع المكان والاتجاه، وارتدادهما إلى دلالة واحدة في المحصلة النهائية، وهي دلالة المكان. فالاتجاه نقاط مصفوفة من الأمكنة.

<u>الرائز السادس :</u> يمثل الاستفهام رائزا هاما في هذا السياق ، إذ يوقفنا على ضرورة تلازم الجارّ مع الفعل في حال الحروف الفارغة دلاليا. وذلك عبر ضرورة ذكر الجارّ في صدر السؤال. لكنّ هذا ليس ضروريا في حال الحروف الدالّة. أُفْصِحُ عن هذا الرائز أكثر بالقول : إن حروف الاتجاه والمكان يجوز أن يُسْأَلَ عنها مع مجرورها، ولكنّ حروف المجموعة الثانية – غير الدالة – لا يُسْأَلُ إلا عن مجرورها:

(٤٨أ) وضعتُ النقود في الخزانة.

(٤٨ب) أين وضعتَ النقود ؟

(٤٩أ) ذهب أخي إلى المكتبة.

(٤٩ب)أين ذهب أخوك؟[٢]

---

[١] –جملة لاحنة بالمعنى الذي نريده في (٤٥أ).

[٢] – يجوز كذلك أن تَسْأَلَ عن المجرور وحده ، في حال الأحرف الدالة على "الاتجاه إلى"، فتقول : إلى أين ذهب أخوك؟بينما إذا كان الحرف دالاً على "الاتجاه من" ، فيجب حينها السؤال عن المجرور ليس غير :

- خرجتُ من السينما.
- * أين خرجت؟
- مِنْ أين خرجتَ؟

(٥٠أ) بحثت عن المحفظة.

(٥٠ب)*ماذا بحثت ؟

(٥٠ج)عن ماذا بحثت؟

الرائز السابع : نلاحظ أن الحروف الفارغة دلاليا، تشترك مع الحروف الدالة على الاتجاه في ملحظ تركيبي واحد، ولا تشترك فيه معها تلك الدالة على المكان. ومؤدى ذلك أنه ينبغي، دائما، أن يتبع اسم المفعول المشتق من الفعل الملازم للجار -غير الدال أو الدال على الاتجاه – الجار والمجرور، لكن هذا غير حتمي عندما يتعلق الأمر بالحروف الدالة على المكان:

(٥١أ) سافر حسام إلى المغرب.

(٥١ب) *المغرب مسافر.

(٥١ج) المغرب مسافر إليه.

(٥٢أ) حصل الفريق العراقي على الميدالية الفضية.

(٥٢ب) * الميدالية الفضية محصولة.

(٥٢ج) الميدالية الفضية محصول عليها.

(٥٣أ) وضعت الكتاب في الحقيبة .

(٥٣ب) الكتاب موضوع.

وتحته أبرز جدولا جمعت فيه تلك الروائز كلها : [1]

---

[1] -تدل الإشارة (+)على تحقق الرائز، فيما تدل الإشارة (-)على انتفائه.

الرائز	حروف المكان	المثال	حروف الاتجاه إلى	من	المثال	الحروف الفارغة دلالياً	المثال
التعويض بظرف أو حال	+	وضعت الطعام على الطاولة. وضعت الطعام فوق الطاولة.	+	+	سافر الوفد إلى/ من بلده. سافر الوفد متجهاً إلى/من بلده.	–	حصل الفريق على المركز الأول. • حصل الفريق فوق المركز الأول.
ملازمة الحرف للفعل	–	وضعت الطعام على الطاولة. وضعت الطعام في الثلاجة.	–	–	سافر الوفد إلى بلده. سافر الوفد من بلده.	+	حصل الفريق على المركز الأول. •حصل الفريق للمركز الأول.
ملازمة الفعل للحرف	–	وضعت الطعام على الطاولة. سكبت الطعام على الطاولة.	–	–	سافر الوفد إلى/ من بلده. غادر الوفد إلى/ من بلده.	+	وافق الرئيس على القرار. • قبل الرئيس على القرار.
الاستغناء عن الجار ومجروره	+	نسيت المحفظة في السيارة. نسيت المحفظة.	+	+	سافر الوفد إلى/ من بلده. سافر الوفد.	–	قبضت الشرطة على اللص • قبضت الشرطة.
التعويض عن الجار والمجرور بالإشاري "هناك"	+	قابلت زيداً في المعرض. قابلت زيداً هناك.	+	–	سافر الرئيس إلى القاهرة. سافر الرئيس هناك. – سافر الرئيس من القاهرة. • سافر الرئيس هناك.	–	يميل أبي إلى قراءة التاريخ. • يميل أبي هناك.
التعويض عن المجرور وحده بـ "هناك"	–	قابلت زيداً في المعرض. •قابلت زيداً في هناك.	+	+	– سافر الرئيس إلى هناك. – سافر الرئيس من هناك.	–	بحثت عن المحفظة. • بحثت عن هناك.
الاستفهام عن الجار ومجروره	+	أين قابلت زيداً؟	+	–	– سافر الرئيس إلى القاهرة. أين سافر الرئيس؟ – سافر الرئيس من القاهرة. • أين سافر الرئيس؟	–	بحث عن المحفظة. • ماذا بحثت؟
الاستفهام عن المجرور فحسب	–	• في أين قابلت زيداً؟	+	+	- إلى أين سافر الرئيس؟ من أين سافر الرئيس؟	+	عن ماذا بحثت؟
استغناء اسم المفعول عن الجار	+	وضعت الطعام على الطاولة. الطعام موضوع.	–	–	• القاهرة مسافرة.	–	• المحفظة مبحوثة.

(٢-٥) طريقة تقديم الأفعال المركبة الحرفية لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها:

قلنا سالفا إن النوع الأول من الحروف، الدالَّ على اتجاه أو مكان ، ليس مدار أيّ إشكال عند المتعلمين من الناطقين بغير العربية. لكنْ تُشكِّلُ حروفُ النوع الثاني، الملازمةُ أفعالا مخصوصة، مصدرَ خلطٍ كبيرٍ لكلّ فئات ذلك النفر من المتعلمين.

ومما يجدر ذكره أنه رغم حدة المشكلة واستفحالها ، إلا أنني لم أقف على كتاب منهجي حاول التصدّي لها من أيّ وجهة كانت .

بسبب ذلك كلّه أرى واجبا علينا أن نُركِّز جهدنا على النوع الثاني من الحروف، محاولين إيجاد طريقة عملية مناسبة، نُقَدِّم بها هذا النوع من الحروف لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها .

وأحسب أن الطريقة الفضلى لتعليم هذه الحروف ، إنما تكمن في وضع سلسلة من التدريبات المتتابعة المتدرِّجة، المدروسة بعناية، شرط أن تُؤدّى شفاهيّاً ثم كتابيا، وأن تتَّخذ من آلية التكرار والاستبدال والتعويض أساسا تقوم عليه ولا تفارقه.

وما ذاك إلا ليؤول الأمر بالطالب إلى حفظها مع أفعالها الملازمة إياها دائما، بوصفها قوالب لغوية جاهزة. وذلك في ظلّ استعصائها على التقعيد والتعليل. ونحن بهذا نسعى إلى أن "نُكْسبه" إياها عبر "التعليم"، مضاهاةً للعملية التي تحدث عند الناطق بالعربية – فيما أشرت سابقا غير مرة-.

وأقترح أن تكون التدريبات التي يُرْجى منها ذلك، منقسمة إلى أنماط ثلاثة. يعمد النمط الأول منها إلى إبراز الحرف المُشْكِل في صدر سؤال موجَّه للطالب، ولكنّ إجابة السؤال مكتوبة باختصار أمام السؤال بين قوسين ، والغرض من ذلك تركيز ذهن الطالب في المشكلة اللغوية موضع الدرس، وعدم إشغاله وتشتيته في مسألة أخرى تُعَدُّ هاهنا ثانوية، وهي البحث عن إجابة للسؤال .

وأما النمط الثاني من التدريبات المرجوّة، فيعتمد على ذكر جملة خبرية تحتوى على فعل من الأفعال المركبة المقصودة، بحيث يكون الحرف تاليا لفعله الملازم له. ويقوم الطالب بتثبيت الفعل وحرفه المخصوص ، ويستبدل بما عداهما معلومات أخرى معطاةً له كلَّ مرة بين قوسين. بمعنى أن هذا النمط تُوظَّفُ فيه آلية التكرار والحذف والتعويض أكثر من سابقه.

ثم نصل إلى النمط الثالث من التدريبات ، وفيه نجد مجموعة من الأسئلة ، تشكل إجاباتها في مجموعها نصا واحدا مترابطا. على أن يستوحي الطالب إجابة كلّ سؤال من السؤال الذي يليه. ويحتوى كلّ سؤال، بالتأكيد، على فعل مركب حرفي .

ويلي الأنماطَ الثلاثةَ تدريبٌ روعي فيه توظيف الأفعال المركّبة المُشْكِلة توظيفاً أكثر عملية ، وذلك بإدارة حوار يقوم – مثلا – بين شخصين يستخدمان في كلامهما أفعالاً مركبة من النوع المقصود.

النمط الأول : أَجِبْ عن الأسئلة التالية إجابات كاملة مستفيدا مما بين القوسين:

أولاً : شفوياً .

ثانياً: كتابياً.

١– علي ماذا يجب أن يحافظ الإنسان في حياته ؟ (الوقت)

٢– من ماذا يستفيد الطالب ؟ (وقت الفراغ)

٣– علي ماذا حَصَلْتِ في المسابقة ؟ (ساعة قيمة)

٤– إلي ماذا يحتاج الطفل دائماً؟ (الحليب)

٥– علي ماذا يعتمد الأردنُ في اقتصاده ؟ (الزراعة والسياحة)

٦– من ماذا تتكون الشقة ؟(غرفتين وحمام ومطبخ)

٧- علي أيّ شيء يحتوي هذا المعجم ؟(جميع مصطلحات الحاسوب)

٨- بماذا تهتمّ الدول ؟ (الزراعة والصناعة)

٩- من ماذا استفاد الطلاب ؟ (مشاهدة الفلم في المختبر)

١٠- علي ماذا يحافظ الناس دائما؟ (النظام والنظافة)

١١- بماذا تهتمّ المرأة ؟ (تربية الأولاد وتنظيف البيت)

١٢- بأيّ كلية ستلتحق ؟(كلية الشريعة)

١٣- في ماذا ترغبون عندما نصل إلى عمّان؟(زيارة الجامعة الأردنية)

١٤- علي كم حَصلْتَ في مادّة الحاسوب؟(ثمانين درجة)

١٥- إلي أيّ شيء تحتاج الزوجة ؟ (بعض الخبز والخضراوات)

١٦- إلي من يحتاج الطفل دائما ؟(أمه وأبيه)

١٧- بماذا أُصيبَ أخوك؟(الزكام)

١٨- علي ماذا تعتمد النباتات في غذائها؟ (الضوء والماء والهواء)

النمط الثاني :ضَعْ ما بين القوسين في الجملة المكتوبة أمامك ، مُبْقِيًا على ما تحته خط :

أولاً: شفوياً.

ثانياً: كتابياً.

١. لم يتخلص أخي من مشكلة النقود .

________(الدولة/ النفايات السامة)

________(الدول / تلوث الهواء)

________(الدول الآسيوية / المشكلة الاقتصادية)

________(القارّة الأفريقية / مشكلة الفقر)

________(الإنسان/ بعض الأمراض الخطيرة)

٢. عجز البشر عن إدارة أحوال الكرة الأرضية .

________(المدرب الجديد/إدارة الفريق)

________(المدير / حلّ المشكلة)

________(الطلاب / جمع المال المطلوب)

________(الجمعية / شراء حافلة جديدة)

________(معظم الطلاب / النجاح في الامتحان الأول)

٣. تعاني الكرة الأرضية من ارتفاع درجة الحرارة .

________(أختي الصغيرة/ ألم في ظهرها)

________(سمية / ضعف نظرها)

________(سلام / قلة النقود)

________(هذا المجتمع/ بعض الأمراض)

________(هذه الدولة / الفقر والبطالة)

٤. يتمتع الناس هنا بصحة جيدة.

________(هؤلاء الطلاب / الذكاء)

________(شعب هذه المدينة/ الأخلاق الطيبة)

________(هذه الأسرة/ الكرم)

________(الجمل/الصبر الشديد)

________(الدولة/ موقع ممتاز)

٥. اعترفت الدول الكبرى بحقوق الدول الفقيرة .

________________(اللص/ جريمته)

________________(البنت الصغرى/ سرقة الكتاب)

________________(الاتفاقية/احتياجات الدول الفقيرة)

________________(الأمم المتحدة/ الدولة الجديدة)

________________(تلك الدولة / هزيمتها في الحرب)

٦. يجب أن يشعر الأفراد بالمسؤولية.

________________(الإنسان / السعادة)

________________(الناس/ الراحة والحرية)

________________(المواطنون/ الطمأنينة والأمن)

________________(الفرد/ تَحمُّل المسؤولية)

________________(كلّ الأطفال / الحنان)

النمط الثالث :أجب عن كل سؤال فيما يلي، مستوحيا إجابة السؤال من صيغة السؤال التـالي ما أمكن. ثم أنْشِئ نصا قصيراً من مجموع ما تَكَوَّنَ لديك من إجابات :

أولاً: شفويّاً.

ثانياً: كتابيّاً.

١- على ماذا تُصِرُّ الحكومة؟

٢- لماذا تُصِرُّ الحكومة على الاهتمام بالزراعة والمزارعين؟

٣- منذ متى تعاني الدولة من مشكلات اقتصادية ؟

النص :--

ب)

١. في ماذا ترغب؟

----

٢. من ماذا (مِمَّ) يتكون الغداء الذي ترغب فيه؟

----

٣. هل تحبُّ اللحم والخضروات كثيراً؟

النص:---

ج)

١-بمن التقيتَ أمس؟

٢- على أيّ شيء حصل جعفر؟

٣-إلى أين سيتوجّه (سيسافر) جعفر؟

النص :--

د)

١. بماذا أُعْجِبْتَ عندما زُرْتَ هذه الجامعة؟

----

٢. على ماذا تحتوي المكتبة؟

٣.هل يحافظ الطلاب في هذه الجامعة على الكتب القيّمة والمجلات النادرة؟

النص : ---

هـ)

١- بماذا تشعرين يا أسماء؟

٢- هل تحتاجين إلى الأسبرين؟

٣- في أيّ شيء (في ماذا= فيم) ترغبين إذن؟

٤- هل تُحبّين عصير الليمون كثيراً؟

النص: ---

تدريب :

- أكمل الحوار التالي بكتابة حرف الجرّ الذي يتطلبه الفعل المذكور :

سامر: لماذا تشعر ....الحزن يا صديقي؟

مهند : لأني سأبتعد........ أهلي ، وأسافر إلى الخارج.

سامر: ولكنك ترغب .... هذا منذ سنوات!

مهند : نعم، هذا صحيح. فأنا أميل .... الدراسة خارج البلاد العربية، رغم أنه يحتاج .... نقود كثيرة.

سامر: وهل وافقَتْ أسرتك........ السفر؟

مهند : نعم، وأبي يحثّني دائما........ العلم والاجتهاد . وكان مسروراً عندما عرف أنني سألتحق .... إحدى الجامعات.

٣ـ الربط وبعض أدواته في اللغة العربية دعوة لاستحداث باب في النحو جديد خاص بمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها.

(٣ـ١) مقدمة في مفهوم الربط:

حينما يستقبل المرءُ الجملتين الآتيتين:

(١أ) زينب ستغادر الغرفة.

(١ب) حسان سيتكلم في السياسة.

يدرك أن وضع الجملتين على هذا النحو المتتابع- سواء أكان تتابعهما تتابعاً سماعياً في الأداء الشفاهي للغة، أم تتابعاً بصرياً في المستوى الكتابي-، لا يؤدي إلى أيّ علاقة تُسَوِّغُ الجمع بينهما. فهذا "التتابع" أو "المجاورة" الجملية، لا تكفي وحدها لإنشاء علاقةٍ وفاقٍ دلالية بين الجملتين، تربط إحداهما بالأخرى. وهذا يعني أن المتلقي (المستمع/ القارئ) غير قادر على فهم علاقة الجملة الأولى بالثانية، إذ ما الداعي إلى ذكر مغادرة زينب الغرفة جنباً مع ذكر تكلُّم حسان في السياسة؟

أريد أن أقول: إنه ما من شيء يربط بين (١أ) و (١ب)، ومن ثم ينتج عن غياب الربط وارتفاع الرابط، انعدامُ العلاقة الدلالية التي تجمع بينهما وتجعلهما جملة واحدة مفهومةً على أنها وحدة تركيبية دلالية واحدة. يمكن القول بطريقة أخرى: إن عدم وجود الربط، لا يُفضي إلا إلى انفصال تركيبيّ دلاليّ تامّ بين الجملتين، وهذا يستتبع بالضرورة انقطاع عملية التواصل اللغوي بين المرسل والمتلقي. فلا يعود بمكنة الثاني أن يفهم الأول، بل لا يكون بقدرة الأول أن يُفْهِمَ الثاني.

أظنّ أنّ مِنْ هاهنا نشأت حاجة اللغة إلى وسيلة لغوية يَتَوَسَّلُ بها الناطق اللغوي للربط بين الجمل المتغايرة، أعني بغية دفع الانفصال بين الجملتين، وأجل إقامة علاقة دلالية بينهما. وتكون هذه الوسيلة قادرة على تكوين جملة واحدة من الجملتين، وذلك على أساسٍ من وجدان العلاقة الدلالية الواحدة التي يتسبب بها دخول الرابط. إذن، فدخول الرابط يعمل على "تركيب" جملة واحدة من جملتين، بمعنى أن الرابط يُحقِّق للجملتَين وحدة واحدة من جهتين: جهة التركيب وجهة الدلالة، وهذا هو الذي يجعلنا نشعر-في النهاية- أننا إزاء جملة واحدة ذات وحدة تركيبية

(٣ب) ستغادر زينب الغرفة بعد أن يتكلم حسان في السياسة.

وقد يرى ثالث في الجملتين (١أ) و (١ب) علاقة قائمة على "المناقضة"، فيستخدم مثـــلاً: "رغم أنّ" أو "مع أنّ" :
(٤أ) ستغادر زينب الغرفة رغم أنّ حساناً سيتكلم في السياسة.
(٤ب) ستغادر زينب الغرفة مع أنّ حساناً سيتكلم في السياسة.

يتبين مما سبق، أن بين الجملتين (١أ) و (١ب) انفصالاً تركيبياً تامّاً، أدّى إلى إنفصـــال دلاليّ تامّ. وهذا الانفصال كلّه لا يمكن رأبه إلا بالربط. ومنه نستنتج أن الغـــرض مـــن الربـــط إنشاء علاقة بين إسنادين –أو أكثر–، بوساطة وسيلة لغوية هي أداة الربط التي بمكنتها تركيـــب جملة واحدة من جملتين–أو أكثر–، لأن الإبقاء على الجملتين بوضعهما "التجاوري" القائم علـــى الرصف دون ربط، مُفْضٍ إلى انفصال دلاليّ تامّ بينهما، مما قد يؤدّي إلى لبس أو غموض فـــي الدلالة متمثّلٍ في التأرجح بين معنى دلالي وآخر. وهذا نابع، في الأســـاس، مِـــنْ أنّ الانفصـــال النحوي (=التركيبي) مستتبع حتماً انفصالاً في الدلالة[1]. وقد ذكر "ابـــن يعيـــش" قانونـــاً فـــي "التركيب" مهماً حينما ذهب للقول: [2]

« يمكن أن يقال إنّ الشيئين إذا تَركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كلّ واحـــد من أفراد ذلك المركب».

وأرى أن نعتمد على مفهوم الربط معياراً تركيبياً في تقسيم الجمل. فحيثما وُجِـــدَ الربـــط في بنية جملية، كانت الجملة "مركبة"، وإذا خلت الجملة من الربط عُدَّتْ جملة "بسيطة"[3]. ومـــن ثَمَّ يُفْهَمُ من هذا أن الجملة "المركبة" هي الجملة التي تتكون من إسنادين فـــأكثر، وأمـــا الجملـــة البسيطة فلا تحتوي إلا على إسناد واحد فحسب[4].

---

[1] – انظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٣٥.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل: ١/٨٥.

[3] – لعلّ من الواضح أن مفهوم الربط عندي لا ينفصل عن مفهوم التركيب. وعليه فإن الربط خاصّ–في نظري– بتركيب الجمل، أي لا ربط بعيداً عن "تعدّد" الأسانيد. ولكن قد يُستثنى من ذلك ما يكون من شأن الجمل التي تكون مركبة متعددة الأسانيد دون رابط، أعني بذلك الجمل "المركبة" من إسنادين: إسناد معترَض وآخر معترِض.

[4] – قارن: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ١٤٩.

(٢-٣) تقسيم الربط وتصنيف الروابط

يبدو لي أن الربط في اللغات الإنسانية، قد مرَّ -قبل أن تستقّر حاله على ما هي عليه في هذه اللغات- بمراحل ثلاث من التطور اللغويّ التاريخيّ. والحقيقة أنّ القول بوجود هذه المراحل الثلاث للربط، يساعدنا كثيراً في إلقاء الضوء على سبب وجود غير نوع من الربط في اللغات.

أظنّ أنّ الناطق اللغويّ كان يكتفي، في المرحلة اللغوية الأولى أو الأقدم، برصف الجمل إلى جنب بعضها في سلسلة الكلام، دون أن يعمد إلى آلية لغوية للربط بينها. وقد كانت العلاقات الدلالية المبتغاة من ذلك الرصف "بدائية"- إن صحّ التعبير- أو "بسيطة". إذ إنّ الإنسان في هذه المرحلة الموغلة في القِدَم، لم يَكُنْ تَعَلَّمَ بعدُ، من الطبيعة، العلاقات الدلالية "المتطورة" أو "المركبة". وأحسب أن العلاقات في هذه المرحلة، كانت من النوع الذي يمكن للمتلقي إدراكه بسهولة، بمجرَّد رصف الجمل وصفّها الواحدة تلو الأخرى. ولنا أنْ نتخيّل جمل هذه المرحلة على إيقاع الجمل الآتية:

(٥) ذهب الزوج إلى البيت. لم يجد زوجته.

(٦) حضر فؤاد مبكراً. لم يحضر وائل مبكراً.

(٧) سافر بكر. بقي أوس.

(٨) أكلوا كلّ شيء. ناموا.

(٩) لم يقتله. ضربه فقط.

(١٠) كانت قتلت خلاداً. رمت عليه رحى [١].

(١١) أُسِرَ يومئذ معبد بن زرارة. أسره عمرو بن مالك[٢].

أهدف لأبين أن سرد الجمل والإبقاء عليها دونما ربط، يمثل المرحلة اللغوية الأقدم، وفيها لم تكن الحاجة إلى التعبير باللغة عن علاقات متطورة قد ظهرت[٣]. ويشير "برجشتراسر" إلى أن«الاستغناء عن ربط الجمل بعضها ببعض، من خصائص مبادئ اللغات، ومن بقايا حالها الأولية البسيطة» [٤].

ولكنّ الناطق اللغويّ أَخَذَ- في مرحلة تالية- يميل إلى اصطناع علاقة نحوية سياقية بين الجملتين، بطريق الربط بينهما، ليكون الأمر أكثر تحديداً وتخصيصاً. وما ذلك إلا استجابة

---

[١] - انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٧٦.

[٢] - انظر السابق: ص ١٧٨.

[٣] - لا يعني قِدَمُ النمط اللغوي عدم استعماله لاحقاً. إذ يجري التعبير -هذه الأيام- بجمل متفاصلة، في مثل استحضار المشاهد والوقائع التي تحدث فيها (كما في الرواية). ويقيم المتلقي علاقةً ما بين الجمل بهدي السياق سياق الحال أو المقام.

[٤] - انظر : برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٢٨.

لنزوع عقله نحو الترقّي والتطور، والتعبير عن العلاقات الجديدة المتنوعة التي بدأ يلاحظها ويعيها في عالم الخبرة من حوله.

ولكنّ الربط انحصر في هذه المرحلة حسب تصوري، في الربط الذي يعمل على التوفيق بين الجمل وتجميعها والتسوية بينها، دون أن تكون جملة ما جزءاً من جملة أخرى. بمعنى أن الجمل في هذه المرحلة– الثانية–، مربوطة ربطاً يُبْقي على شيء من الاستقلال لكلّ. وهو استقلال نسبيّ نعني به، حَسْبُ، عدم كون إحدى الجملتين المربوطتين مُكوّناً من مُكوّنات الجملة الأخرى.

ومن هنا شَهِدْنا اللغةَ تُطوِّر أنماطاً جملية من قبيل الآتي:

(١٢) ذهب الزوج إلى البيت فلم يَجِدْ زوجته.

(١٣) حضر فؤاد مبكراً، لكنْ لم يحضر وائل مبكراً.

(١٤) سافر بكر وبَقِيَ وائل.

(١٥) أكلوا كلّ شيء ثم ناموا.

(١٦) لم يقتله، بل ضربه فقط.

(١٧) اجلس معنا أو اذهب بسرعة.

(١٨) لا أكلوا ولا ناموا.

إنّ هذا النوع من الربط، يَجْمَعُ بين إسنادين –أو أكثر– على نحو يُشَكِّلُ معه كلّ إسناد منهما مكوّناً جملياً قائم الذات، ويرتبط أحدهما بالآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله[١]. بمعنى أن هذا الربط تبقى معه الأسانيد محتفظة باستقلال لها نسبيّ. ولا تكونُ أيّ جملة من الجمل المربوطة تابعة أو خاضعة أو مُدْمَجة في جملة أخرى. وهذا يعني أن الجملة لا تدخل في تكوين جملة أخرى وتركيبها حسب هذا الربط، بل إنّ الجمل المربوطة تكون–بعد الربط– متكافئة على درجة واحدة من الأهمية[٢]. ولذلك يطلق بعض اللغويين الغربيين على الجمل المربوطة "توفيقياً" بالجمل الأخوات sisters[٣].

وأجل ذلك، فإن من الصواب أن يقال: إن الرابط في هذه الحال يعمل على "التوفيق" بين الجمل. وبسبب هذا، أستحبّ تسمية روابط هذا النوع بالروابط "الموفِّقة" co-ordinating

---

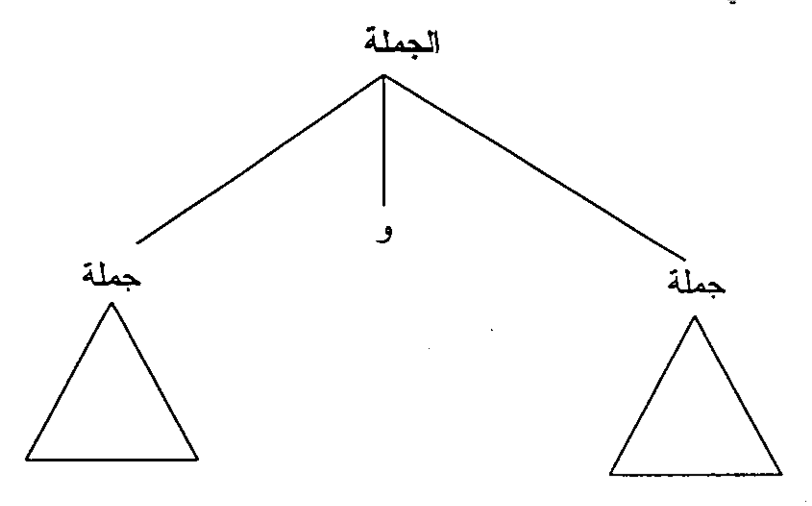
١ – انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية: ص ٣٥.

٢ – انظر: M.EZZAT, English for Arabs: 2/652.

٣ – انظر: E.K. Brown and J.E. Miller, Syntax: A Linguistic Introduction of Sentence Structure:P.155, first published, HUTCHINSON, 1980.

conjunctions [١]. ومن أمثلة هذه الروابط أدوات العطف، كالواو والفاء و "أو" و "ثم" و "بل" و "لكن". والجملة التي تنتج من الربط "التوفيقي"، يمكن أن نطلق عليها "الجملة المركبة توفيقيا" co-ordinate complex sentence [٢].

ويمكننا أن نمثل لبنية "الجملة المركبة توفيقياً"، المتضمنة جملتين مربوطتين ربطاً توفيقياً، بالشكل الآتي: [٣]



وتمشياً مع ما يطرأ على العقل البشريّ من تطوُر، توجهت اللغة –في مرحلة لغوية ثالثة– إلى مدرج آخر من مدارج الترقّي، فظهر فيها نوع جديد من الربط، إلى جانب "الربط التوفيقي". وفي الربط الجديد، نجد أن الناطق اللغوي يقوم بإدماج إسناد في آخر، بحيث يغدو الإسناد المدمّج مكوّناً من مكونات الإسناد المدمِج. وهذا يعني أن "الروابط المدمِجة" subordinating conjunctions، تعمل على إخضاع إسناد لآخر، فتصبح الجملةُ المركبة المشتملة على جملتين مربوطتين ربطاً إدماجياً، مكوّنةً من جملة رئيسة "مدمِجة"، وأخرى ثانوية "مدمَجة"، والجملة الثانوية المدمَجة تمثل عنصراً من عناصر الجملة الرئيسة المدمِجة.

ونستطيع توضيح بنية "الجملة المركبة إدماجياً" subordinate complex sentence، المنطوية على جملتين مربوطتين ربطاً إدماجياً، في المخطط التالي: [٤]

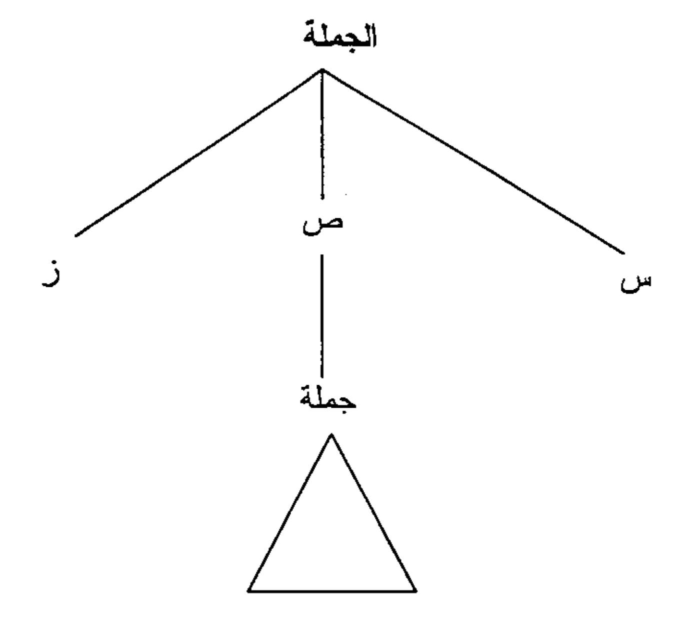
---

[١] – المصطلح العربي الذي يقترحه "ريمون طحان" تعريباً للمصطلح Co-orination، هو "الوصل" [انظر: ريمون طحان، الألسنية العربية: الألسنية ٢،ص٩٩]. بينما يترجمه "رمضان عبد التواب" بـ "التسوية" [انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٧٦-١٨١].

[٢] – انظر: E.K.Brown and J.E. Miller, Syntax…,P.154.

[٣] – انظر: Ibid: P. 155.

[٤] –انظر: Ibid: P.153 .



وأرى أن الأصل في "الروابط المدمجة" أن تتصدر الأسانيد المدمجة (بفتح الميم الثانية). ويكون الإسناد المدمج الذي تتصدره أداة الربط المدمجة، حاملا لوظيفة دلالية ما، مثل: "الزمان"، و "الحال"، و "السبب" ، و "الشرط". هذا في حال كون الإسناد المدمج من "اللواحق":[١]

(١٩) سافر الوزير إلى تونس قبل أن يسافر إلى قطر.

(٢٠) حضر أستاذنا وهو مبتسم.

(٢١) هند ذكية لأنها تقرأ كثيرا.

(٢٢) إن يخرج خالد تخرج مريم.

وأما إن كانت الوظيفة الموكولة للإسناد المدمج هي وظيفة الفاعل أو المفعول به، فإنها تتصدر بأحد الرابطين المدمجين "أن" أو "أن": [٢]

(٢٣أ) بلغني أن خالدا وصل أمس.

(٢٣ب) تأكد لي أن الإشاعة صحيحة.

(٢٣ج) لقد ثبت أن الطيار لم يرسل إشارة استغاثة.

(٢٤أ) يعجبني كثيرا أن تهتم بشؤون أسرتك.

(٢٤ب) سبق أن أوضحت لكم الأمر.

(٢٤ج) يندر أن يأتي طلاب هذا الصف متأخرين.

---

[١] - انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية :ص ١٣٨.

[٢] - انظر السابق: ص ١٣٩.

(٢٥أ) علم بكر أنّ يوسف يُخْرِجُ فلماً جديداً الآن.
(٢٥ب) لاحظتُ أنّ العائلة كلّها تفكّر بالطريقة نفسها.
(٢٥ج) حسبت أنّ المدير مريض.

(٢٦أ) لا أستطيع أنْ أذهب معكم.
(٢٦ب) تتمنى آمنة أنْ تسافر إلى المغرب.
(٢٦ج) أُحبّ أنْ ينجح جميع الطلاب في الامتحان.

والحقيقة أنّ هناك شواهد قد تُرجّح صحة القول بـــ "مرحليـة الربـط"، فضـلاً عـن "نوعيته". فإذا جاز أن نقارن بين تطور اللغة الإنسانية وتطور لغة الطفل، ولو جزئياً على الأقلّ، فإننا نجد في لغة الطفل ما يشهد على وجاهة الطرح التاريخي الذي أسوقه للربط هنا. فـالطفل، كما هو معروف مألوف، يتأخر في استعمال "الكلمات الوظيفية" functional words، التي منها بالطبع "أدوات الربط". إذ قد يتجاوز الطفل الثانية والنصف من عمره قبل أن يتعلم شيئاً منـها[١]. فهو يقتصر، في المرحلة الثانية[٢] من مراحـل نمـوّ الجملـة عنـده وهـي مرحلـة الجملـة المختصرة[٣]، يقتصر على المضمون أو المحتوى content words، وتخلو الجمل عنـده فـي هذه المرحلة من "الكلمات الوظيفية"[٤].

غير أن جملة الطفل تصبح في المرحلة الثالثة «أطول وأكثر تعقيداً، وتُعبِّر عـن كميـة أكبر من المحتوى الدلالي، ففي هذه المرحلة تَظْهَرُ الجمل المركبة التـي تتـألف مـن جملتيـن بسيطتين بينهما علاقة، الجملة الأساسية وجملة فرعية (مثل: قبل أن يأكل، بعد أن انتهى، بينمـا كان يلعب، إذا لم يشرب، الذي كان على الطاولة إلخ). أي أن الطفل يصبح قادراً على التعبـير عن مقولتين في جملة واحدة. أما في المرحلة السابقة فكان يعبر عن المقولتين بجملتين متواليتيـن

[١] – انظر: داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي: ص ٦٥.

[٢] – يلجأ بعض الدارسين إلى وصف التطور اللغوي للطفل على أساس المراحل، وهي أربع: مرحلة الكلمة الجملـة، ومرحلـة الجملة المختصرة، ومرحلة الطلاقة، ومرحلة الإتقان. انظر: داود عبده وسلوى حلو عبده، في اكتساب الجملة عند الطفل، المجلة العربية للدراسـات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٦هـ-فبراير ١٩٨٦م، ص ١٣. وانظر: داود عبده وسلوى حلو عبـده، في لغـة الطفل، ٣٦/٢، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٩٩١م.

[٣] – تبدأ هذه المرحلة عند أكثر الأطفال بين منتصف السنة الثانية وآخرها.

[٤] – انظر: داود عبده وسلوى حلو عبده، في اكتساب الجملة عند الطفل: ص ٢١.

دون أداة ربط، تلا ذلك التعبير عنهما بجملتين مربوطتين بأداة عطف[1]، ثم في فـــترة لاحقـــة بجملة مركبة من جملتين واحدة أساسية والثانية فرعية » [2].

كما يشير "برجشتراسر" إلى أن «العطف أحدث من عدمه، والإعمـــال[3] أحـــدث مـــن التسوية» [4]. ويذهب "هنري فليش" إلى شيء قريب حينما يُصَرِّحُ بأن« عطف النسق(وحتـــى الاتصال المباشر بين الجمل) كان شائعاً كثير الشيوع في اللغة السامية، يشهد بذلك نحو اللغـــة العبرية (الذي يُعَدُّ ابتدائيا)، كما يشهد به كلّ ما اتُّخذ من الواو (waw) . فليس عجيبـــاً إذن أن نجد روابط التعليق[5] قليلة في اللغة القديمة المشتركة، فإن تبعية الجمل بعضها لبعض تفـــترض أن اللغة قد نمت وتطورت، حتى بلغت مرحلة الفكر التجريدي » [6].

ثمة ملاحظة ينبغي التوقف عندها، وهي أنني ملت إلى مصطلح "الربط التوفيقي"، ولـــم أرتض مصطلح "العطف" أو "عطف النسق" كما فعل بعض الباحثين. وذلك أن "العطف"-لاشكّ- مصطلح قائم على أساس الجمع بين أدوات متشابهة في إحداث الأثر الإعرابي، بينما لا علاقـــة تجمع- عندنا- بين وظيفة "الربط" و "الأثر الإعرابي". فثمـــة أدوات تقـــوم بوظيفـــة "الربـــط التوفيقي"، لكنّ السلف لم يضمّوها إلى "أدوات العطف" بسببٍ من الأثر الإعرابيّ الذي تُحْدِثُهُ هذه الأداة فيما يليها من إسناد.

هذه الأداة، هي : (لكنّ). ولا فرق بينها وبين (لكنْ) – بتسكين النون- إلا أن الأولى هي النظير "المشدَّد" للثانية. والذي يُرجِّح صحة الظنّ بأنّ (لكنّ)-بالتشديد- إنمـــا هـــي أداة ربـــط للتوفيق، وليست للعطف من ثَمَّ، أن هناك رائزاً يبرز بشكل عام الســـلوك الـــتركيبي للروابـــط "الموفقِّة" وهي في سلوكها هذا، إنما تقف على النقيض من كثير من الروابط "المدمِجة".

أعني بما سلف أن اللغة توجب على الروابط "الموفِّقة" أن تتموضع "بين" الجمـــل التـــي تضطلع بربطها[7]، وهي سمة لا تتوفر للروابط "المدمِجة" في أكثر الأحيان. لاحظ:

---

[1] – وانظر كذلك: E.K. Brown and J.E. Miller, Syntax..., p. 155-156.

[2] – داود عبده وسلوى حلو عبده، في لغة الطفل: ٢/ ٥٠-٥١.

[3] -يَقْصِدُ بالإعمال الإدماجَ والإخضاعَ subordination.

[4] -برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٧٧.

[5] – أي الروابط المدمجة.

[6] – هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ص ١٨٠.

[7] – انظر:

Robert R. Van oirsouw, The Syntax of Coordination, P.105, Croom Helm : London, New York, Sydney, 1987.

(٢٧أ) سنذهب إلى الحديقة حينما يصل أبي.
(٢٧ب) حينما يصل أبي، سنذهب إلى الحديقة.

(٢٨أ) سأتناول العشاء بعد أن أشاهد المسرحية.
(٢٨ب) بعد أن أشاهد المسرحية، سأتناول العشاء.
(٢٩أ) أصبحت حزينة لأنها سمعت خبرا سيئا.
(٢٩ب) لأنها سمعت خبرا سيئا، أصبحت حزينة.

(٣٠أ) خير لكم أن تصوموا.
(٣٠ب) ﴿أن تصوموا خير لكم﴾ [1].

(٣١أ) ليس صحيحا أن هندا تزوجت خالدا.
(٣١أ) أن هندا تزوجت خالدا ليس صحيحا.

(٣٢أ) وصل أسامة إلى عمان، لكن لم يزرنا حتى الآن.
(٣٢ب)* لكن لم يزرنا أسامة حتى الآن، وصل إلى عمان.

(٣٣أ) صحيح أنها استعارت الكتاب، لكنها أرجعته.
(٣٣ب)* لكنها أرجعت الكتاب، صحيح أنها استعارته.

(٣٤أ) تكلم أشرف وسكت أسامة.
(٣٤ب)* وسكت أسامة، تكلم أشرف.

(٣٥أ) ألقيت المحاضرة ثم ذهبت معهم إلى المطعم.
(٣٥ب)* ثم ذهبت معهم إلى المطعم، ألقيت المحاضرة.

(٣٦أ) قرأت الجريدة كلها فلم أجد مقالي.
(٣٦ب)* فلم أجد مقالي، قرأت الجريدة كلها.

---

[1] - سورة البقرة : ١٨٤.

(٣-٣) أدوات الربط ومتعلمو العربية من الناطقين بغيرها:

إن من يمارس تعليم العربية للناطقين بها، يتأكد لديه أنهم لا يجترحون أخطاء تنتمي إلى أدوات الربط. هذا صحيح إذا أهملنا، طبعا، جانب العلامات الإعرابية. والأمر معزز، لدي، بما قمت به، من استقصاء لعينة من كتابات طلاب ناطقين بالعربية[١]. إذ لم أقف على خطأ يمكن رده إلى "الربط".

ولذلك أرى أن مبحث "أدوات الربط"، ينبغي ألا يوجه- حسب الطرح الذي سأقدمه لاحقا- إلى متعلمي العربية من الناطقين بها. بل هو حكر - فيما أحسب- على طائفة المتعلمين من الناطقين بغير العربية.

وفيما يلي نماذج لأخطاء تعود لمبحث "أدوات الربط"، يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها[٢]، ولا نجد لها قسيما بين أخطاء متعلميها من الناطقين بها:

(٣٧)* لم يتحرك الحمار من أجل الصناديق فوقه كثيرة.

(٣٨)* ألغيت المحاضرة ليمرض الأستاذ.

(٣٩)* ذهبت إلى المستشفى كي مريضة.

(٤٠)* سافرت إلى اليمن قبل أن سافرت إلى الكويت.

(٤١)* مع أن سالما بخيل إلا أنه غني.

(٤٢)* خرج أبي من البيت لاشترى[٣] الخضروات.

وأجل ذلك، فإن الحاجة شديدة إلى إفراد أدوات الربط بالدرس، وتخصيص باب لها في النحو الواجب تقديمه لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها. وسأحاول فيما يلي مناقشة بعض الموضوعات التي تخص هذا الباب.

---

١ - هم من طلاب الصفين التاسع والعاشر، في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية.

٢ - من الضروري أن أنبه إلى أن بعض أخطاء الربط المجترحة ها هنا، يخطئ فيها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، رغم أنها مما تتقاطع فيه اللغات كلها فيما أظن. وبمعنى آخر: يخطئ متعلمو العربية، أحيانا، في أشياء ينبغي نظريا ألا يخطئوا فيها، لأنها مما تشترك فيه العربية ولغاتهم الأصلية، لأن الربط يقوم على معان موجودة في الطبيعة، يلاحظها الإنسان حيث كان. وتفسيري لهذا أن "اكتساب" الطالب للغته الأم إنما هو عملية "لا واعية"، ولكنه يدخل الوعي ليتحكم به عند "تعلم" اللغة الثانية "العربية".

٣ - اللام هنا في استخدام الطالب داخلة على الماضي.

(٣-٤) "السبب" و"الغرض" في استخدام بعض أدوات الربط الإدماجي في اللغة العربية
دراسة في البنيتين التركيبية والدلالية ومحاولة في التأسيس لمصطلحين

(٣-٤-١) "لام التعليل"، لام واحدة أم لامان؟

يذهب بعض السلف إلى أن "التعليل" هو أحد الأوجه الدلالية للام الجارة الداخلة على الاسم في العربية، وذلك كأن تقول: (زرتك لشرفك)[١]. ونجدهم يطلقون، في بعض الأحيان، مصطلح "لام كي" على اللام التي تدخل على الفعل، في نحو: (جئتك لتكرمني)[٢]. ولكن بعضهم يصرح، في الوقت نفسه، بأن "لام كي" هي اللام الجارة التي للتعليل[٣]، والفعل المضارع الذي بعدها منصوب بـ "أن" مضمرة. وبذا تكون اللام الداخلة على الفعل- وهذا هو مذهب البصريين-[٤] جارة للمصدر المنسبك من "أن" والفعل المضارع بعدها [٥]. قال "الهروي": [٦]

«واستدل البصريون على أن الفعل بعد هذه اللام ينتصب بإضمار (أن) بأن قالوا: إن هذه اللام هي الخافضة للأسماء، لأنك إذا قلت: (جئتك لتحسن إلي) فمعناه: جئتك للإحسان، فيكون (أن) والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام، ولا يكون حرف واحد خافضا للاسم ناصبا للفعل، فوجب أن بعدها[٧] ينتصب بإضمار أن» .

ومن المحدثين من جمع مصطلحات اللام الثلاثة في قول واحد. يقول الشيخ "مصطفى الغلاييني": [٨]

«لام كي وتسمى لام التعليل أيضا، وهي اللام الجارة» .

---

١ - انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٩٧. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٢٧٥.

٢ - انظر السابق: ص ١٠٥.

٣ - انظر السابق نفسه و ص ١١٥.

٤ - أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "لام كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن ". انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٥٧٥، المسألة ٧٩.

٥ - انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص١١٤-١١٥.

٦ - الهروي، كتاب اللامات: ص ١٢٦.

٧ - كذا، ولعل الأصوب: (أن ما بعدها).

٨ - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٧٣.

ولرأي البصريين وجاهة من جانبين، الأول أنه يمثل محاولة لجعل القواعد مطردة منتظمة، ولا يخفى على أحد أنه صنيع منهجي تربوي ناجح على الصعيد العملي في تعليم العربية بشكل عام. والجانب الثاني أنه يستجيب لما تظهره العربية من سلوك لغوي تركيبي في بعض سياقاتها اللغوية. ويتمثل هذا السلوك في أن ثمة تطابقا قائما بين التراكيب الجملية المشتملة على "لام التعليل" مقرونة بمصدر، وتلك التراكيب التي تحتوي على اللام متبوعة بفعل مضارع منصوب، هو فعل المصدر المذكور أولا نفسه[1].

والحق أنني كنت أسوق بعضا من ذلك لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ولكن على نحو مفاده: أن الجملة التي يشكل فيها التركيب (لـ + مصدر) جزءا من مبناها العام، تطابق الجملة المناظرة لها، تلك التي يكون فيها (لـ + مضارع) مكونا من مكوناتها الجملية. ومقصودي من التطابق الناشئ هنا بين الجملتين، أن (لـ + مصدر) لها القيمة الإحلالية ذاتها التي لـ (لـ + مضارع). وهذا الأمر يتيح لأي منهما- أي : (لـ + مصدر) و (لـ + مضارع)- أن يحل محل الآخر، شرط أن يرافق ذلك تعديل تركيبي بسيط[2].

ويمكن أن نستوضح التطابق المتكلم عنه في كل زوج جمل مما يلي: [3]

(١أ) نصب الفلاح مفزعة لردع الطيور عن مزرعته.
(١ب) نصب الفلاح مفزعة ليردع الطيور عن مزرعته.

(٢أ) ذهب أبي إلى السوق مبكرا لشراء الخضروات.
(٢ب) ذهب أبي إلى السوق مبكرا ليشتري الخضروات.

(٣أ) أرسل الله الأنبياء لهداية الناس إلى صراطه المستقيم.
(٣ب) أرسل الله الأنبياء ليهدي الناس إلى صراطه المستقيم.

(٤أ) اتصلت الزوجة بالمستشفى لإسعاف زوجها المختنق بالغاز.
(٤ب) اتصلت الزوجة بالمستشفى لتسعف زوجها المختنق بالغاز.

---

[1] - رغم قناعتي بوجاهة رأي البصريين، إلا أنه ينبغي أن لا يفهم من ذلك أنني أقر بالرأي نفسه وأعتمده اعتمادا علميا. ومناقشة رأي البصريين وغيرهم في هذه المسألة ليست من همي في هذا البحث. ولا شك أنه محتاج إلى درس مستقل.

[2] - التعديل المقصود يتمثل في أنك إن حولت (لـ + مصدر) إلى (لـ + مضارع) فيلزم أن تنصب الاسم المذكور الذي يلي (لـ + مصدر)، وهو الذي يمثل مفعول المصدر. وأما إن كانت جهة التحويل من (لـ + مضارع) إلى (لـ + مصدر) فيجب الجر.

[3] - سوف أسم مجموعة الأمثلة هذه فيما يلي من حديث بـ "المجموعة الأولى".

(٥أ) سألتقي الرئيس لإخباره بما جرى في الاجتماع.

(٥ب) سألتقي الرئيس لأخبره بما جرى في الاجتماع.

(٦أ) سوف أدرس القضية جيدا لحل الإشكال.

(٦ب) سوف أدرس القضية جيدا لأحل الإشكال.

يلاحظ من الجمل السابقة أن هناك تساويا في الدلالة بين البنية الحاملة للرمز (أ) وتلك الحاملة للرمز (ب)، في كل زوج جملي. فمثلا هناك تساو دلالي بين البنيتين (١أ) و (١ب)، من جهة أن تحويل إحدى البنيتين إلى الأخرى، يبقي على الوظيفة الدلالية للجملة المحولة، إذ تبقى العلاقة القائمة، وهي علاقة العلية، على حالها. بطريقة أخرى أقول: إن (لـ + مصدر) في (١أ) – مثلا– تساوي (لـ + مضارع) في (١ب)، وذلك أن الصحة التركيبية تلزم الجملتين، وأن وجهة الكلام لا تختلف في إحداهما عن الأخرى.

غير أن الأمر الذي كثيرا ما أرق المرء، هو أن الوصف المتقدم لا ينتظم الأمثلة جميعها. بل إننا واجدون أمثلة لا يكون بينها، في وضعها التقابلي، أدنى تطابق بين (لـ + مصدر) و (لـ + مضارع). وهذا واضح في البنى التالية، التي يمثل فيها الرمز (ب) المنطوي على التركيب (لـ + مضارع) جملة مرفوضة في كل مرة، أو لتقل إنها جملة لا تطابق الجملة الأخرى ذات الرمز (أ). لاحظ: [1]

(٧أ) تغيب الطلاب لتراكم الثلوج.

(٧ب)* تغيب الطلاب لتتراكم الثلوج.

(٨أ) هجره أصدقاؤه لسوء خلقه.

(٨ب)* هجره أصدقاؤه ليسوء خلقه.

(٩أ) لم أتمكن من الوصول في الوقت المحدد لازدحام الشوارع.

(٩ب)* لم أتمكن من الوصول في الوقت المحدد لتزدحم الشوارع.

(١٠أ) ارتفعت الأسعار في السوق لزيادة الاستهلاك.

(١٠ب)* ارتفعت الأسعار في السوق ليزيد الاستهلاك.

[1] – سوف أدعو مجموعة الجمل هذه بـ "المجموعة الثانية".

(١١أ) طرد من العمل لإهماله.
(١١ب)* طرد من العمل ليهمل.

(١٢أ) ستلغى المحاضرة لمرض الأستاذ.
(١٢ب)* ستلغى المحاضرة ليمرض الأستاذ[1].

(١٣أ) سوف يعود إلى وطنه لموت أمه.
(١٣ب)* سوف يعود إلى وطنه لتموت أمه.

يتبين من الأمثلة (٧أ –١٣ب) أن لا تطابق بين (لـ + مصدر) و (لـ + مضارع)، ومن ثم ليس من الصواب أن يقال إن كل (لـ + مصدر) يساوي (لـ + مضارع)، إذ الأمر ليس فيه إطلاق.

ولا شك أن في ذلك ما يدعو المرء بإلحاح إلى استكناه السؤال الناهض هنا، وهو: ما الذي يحكم علاقة التطابق وانعدامها في التراكيب العربية بين (لـ+ مصدر) و (لـ +مضارع)؟ أو : متى يكتسب كل من (لـ + مصدر) و (لـ + مضارع) القيمة الإحلالية نفسها في الجملة العربية؟

عند فحص التراكيب التي تحمل الرمز (أ) في المجموعة الثانية من الجمل (٧أ، ٨أ، ٩أ، ١٠أ،١١أ، ١٢أ، ١٣أ)، ومقارنتها بجمل المجموعة الأولى (١أ – ٦ب)، تجد أن هناك اختلافا جوهريا دقيقا قائما بين كل طائفة. ويرجع هذا الاختلاف إلى الحدث الذي يلي اللام في كل. فحين نعاين الأحداث التي تلي اللام في كلتا الطائفتين، نضع أيدينا على ما يحل الإشكال ويجيب عن السؤال. إذ إن الحدث الذي يلي اللام في الجمل (أ) من المجموعة الثانية، يكون دائما حدثا متحقق الوقوع مكتمل الحصول، أي أنه حدث تام (perfect). ويكون هذا صحيحا، في حال كون الحدث الذي يسبق اللام تاما كما في الجمل (٧أ، ٨أ، ٩أ، ١٠أ،١١أ)، أو غير تام كما في (١٢أ، ١٣أ). وهذا يعني أن اللام في جمل المجموعة الثانية ذات الرمز (أ)، الحدث المقترن بها واقع، سواء أوقع الحدث الآخر الذي يسبق اللام أم لم يقع. فتراكم الثلوج، وسوء الخلق، وازدحام الشوارع، وزيادة الاستهلاك، والإهمال، ومرض الأستاذ، وموت الأم، كلها أحداث ثابتة الوقوع تامة الحدوث منتهية التحقق بالنسبة لطرفي الرسالة اللغوية: المرسل والمتلقي.

---

[1] – فوجئت يوما بمثل هذا الخطأ لدى مجموعة من متعلمي العربية من الناطقين بغيرها، ثم حدث أن تكرر الخطأ ذاته، فكان هو المحرك لبحث الموضوع.

وهذا الملحظ، فيما انتهيت إليه، غير متوفر في جمل المجموعة الأولى (١أ- ٦ب). أقصد أن الحدث الذي تتصدره اللام في هذه الجمل، إنما هو حدث غير تام (imperfect)، سواء كان الحدث الواقع قبل اللام تاما كما في (١أ-٤ب)، أو غير تام كما في (٥أ-٦ب). فإذا كنت متأكدا من أن أبي قد ذهب إلى السوق، كما في الجملتين (٢أ، ٢ب)، فإنني غير متيقن من قيامه بشراء الخضروات فعلا. إذ ربما فقد نقوده فلم يستطع الشراء، أو وجد السوق مقفلا، أو لم تعجبه الخضروات ...إلخ، وكذا في بقية جمل المجموعة الأولى.

إذن فبنية الجملة التي تحتوي على "لام التعليل" في العربية، هي إحدى بنيتين: الأولى أن يكون ما بعد اللام فيها حدثا متحقق الوقوع حاصلا بغض النظر عما قبل اللام. والثانية بنية الحدث المذكور بعد اللام فيها غير واقع، بصرف النظر مرة أخرة عن الحدث الذي يسبق اللام أهو حاصل أم غير حاصل. وقد يجمل بنا، تقريبا للفهم، أن نمثل لهاتين البنيتين في المعادلتين الآتيتين:

طبيعة البنية الأولى =
- (١) حدث تام + اللام + [حدث غير تام] .
- ⇐ مثال: ذهب أبي إلى السوق مبكرا ليشتري(لشراء) الخضروات.
- (٢) حدث غير تام + اللام+ [حدث غير تام] .
- ⇐ مثال: سوف أدرس الموضوع لأحل (لحل) الإشكال.

طبيعة البنية الثانية =
- (١) حدث تام + اللام + [حدث تام] .
- ⇐ مثال: تغيب الطلاب لتراكم الثلوج.
- (٢) حدث غير تام + اللام [حدث تام] .
- ⇐ مثال: ستلغى المحاضرة لمرض الأستاذ.

إن أهم ما ننتهي إليه من ذلك كله، هو أن اللام التي قيل إنها للتعليل، إما أن تتصدر إسنادا ذا حدث غير تام، ويكون بمكنتنا عندئذ تحويل (لـ + مصدر) إلى (لـ + مضارع) وبالعكس، وهو الأمر المنطبق على جمل المجموعة الأولى (١أ – ٦ب)، أو أن تتقدم اللام إسنادا حدثه تام، وحينها لا تجيز اللغة أن يتصل باللام إلا المصدر دون الفعل. بمعنى أن العربية في حال اتصال اللام بحدث تام، فإنها لا تقبل إلا أن يكون هذا الحدث مصدرا، ولا تجيز اللغة في هذه الحال تحويل (لـ + مصدر) إلى (لـ + مضارع). وهو الأمر الذي أدركناه في أمثلة المجموعة الثانية (٧أ-١٣ب).

وإخال أن اللغة تجيز تحويل (لـ + مصدر) إلى (لـ + مضارع) في حال عبر المصدر عن حدث غير تام، لما في المحول إليه – وهو المضارع– من دلالة على الاستقبال وعدم التمام. فبنية المضارع في سياقها اللغوي، أو صيغة (يفعل) «تنطوي على دلالة التجدد بوصفها فعلا، وعلى دلالة عدم القطع أو عدم التمام» [1]. ولعلنا من هذا نفهم لم لا تقبل العربية تحويل التركيب (لـ + مصدر) الدال فيه المصدر على حدث تام، إلى (لـ+مضارع). ومن هنا نعرف سر رفض العربية للبنى (٧ب، ٨ب،٩ب،١٠ب،١١ب،١٢ب، ١٣ب).

وبناء على ما سلف يمكن القول: إن كل تركيب مكون من لام التعليل المتصلة بمضارع منصوب، يجوز تحويله إلى (لـ + مصدر)، ولكن الأمر لا ينعكس. إذ ليس كل مصدر في (لـ + مصدر) قابلا للتحويل إلى المضارع.

لقد قصدت مما سبق أجمعه أن أبين أن اللام التي أطلق عليها كثير من الدارسين القدامى والمحدثين "لام التعليل" أو "لام كي"، ليست في حقيقة الأمر وواقع اللغة لاما واحدة، إنما هي "لامان". وهذا الرأي، فيما انكشف لنا حتى الآن، لا يعدو كونه استجابة وتسجيلا لما عليه طبيعة اللغة نفسها، إذ اللغة ذاتها –فيما أوضحنا سابقا– تفرق بين لامين داخل ما يسمى بـ "لام التعليل"، فتظهر إحداهما متصدرة حدثا غير تام، فيما تبدو الأخرى متقدمة حدثا تاما. وليس هذا منتهى الأمر، بل ينضاف إلى ذلك الملحظ التركيبي المذكور فيما خلا من حديث، ويعد ذكره هاما جدا في هذا السياق، سياق التفريق بين لامين في طي "لام التعليل". فالعربية تميز تركيبيا بين اللام المتصدرة حدثا غير تام، وتلك التي تسبق حدثا تاما. وطريقتها في التمييز أن اللام الأولى إن اتصلت بمصدر فإنها تبيح تحويل المصدر– في ظاهر التركيب– إلى المضارع. غير أنها لا تجيز الشيء نفسه مع اللام الثانية، أي التي تتصدر حدثا تاما.

وأتوقع بعد هذا أن يكون معلم العربية للناطقين بغيرها قادرا على توصيف المسألة لطلابه، وتفسير لم جاز تحويل الجملة (١٤أ) إلى (١٤ب)، بينما كان من المرفوض تحويل (١٥أ) إلى (١٥ب):

(١٤أ) دخل صديقي المستشفى للعلاج.

(١٤ب) دخل صديقي المستشفى ليعالج.

(١٥أ) دخل صديقي المستشفى لمرضه.

(١٥ب)* دخل صديقي المستشفى ليمرض.

---

[1] – مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة: ص ٦٩.

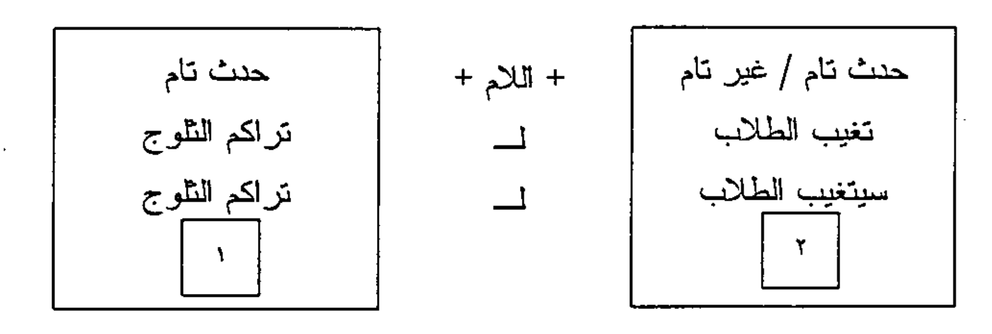
(٣-٤-٢) لام التعليل بين "الغرض" و "السبب": مغامرة في المصطلح

إذا كان الباحث الحالي يذهب إلى القول بوجود "لامين" تحت مسمى "لام التعليل" أو "لام كي"، فإن من البديهي – ولعله من الضروري- أن يدعو بعد ذلك إلى وضع مصطلح خاص بكل لام، بحيث يستجيب المصطلح لما تتميز به اللام الأولى عن الثانية.

وأظن أن أحدا لا يشك في أن مصطلحي "لام التعليل" و "لام كي" لا يفيان بـالمطلوب، ولا ينهضان بالمقصود، لأنهما ببساطة لا يفصحان إلا عن لام واحدة، وهو الأمر الذي ضلل الباحثين -فيما أرى- فجعلهم لا يتبينون وجود اللامين. إننا في حاجة ماسة إلى مصطلحين لا مصطلح واحد.

مذكور سابقا أن هناك بنيتين جمليتين مختلفتين للتراكيب التي ترد فيها "لام التعليل". إذ تظهر هذه اللام في أولاهما سابقة إسنادا ذا حدث غير تام، وتظهر في الثانية متصدرة إسنادا ذا حدث تام. وفي كلتا الحالين تتضمن الجملة حدثين، أحدهما قبل اللام والآخر بعدها. وإذا حاولنا التعرف على علاقة ما قبل اللام بما بعدها من حيث ترتيب الحدوث، وجدنا الآتي:

يلاحظ المرء أن الحدث الذي يتبع اللام في حال البنية الثانية، سابق للحدث الذي يقع قبل اللام. بمعنى أن ترتيب الحدثين من حيث أسبقية الوقوع يكون على النحو: (٢ + الـلام + ١). ويمكن التوضيح بما هو موال:



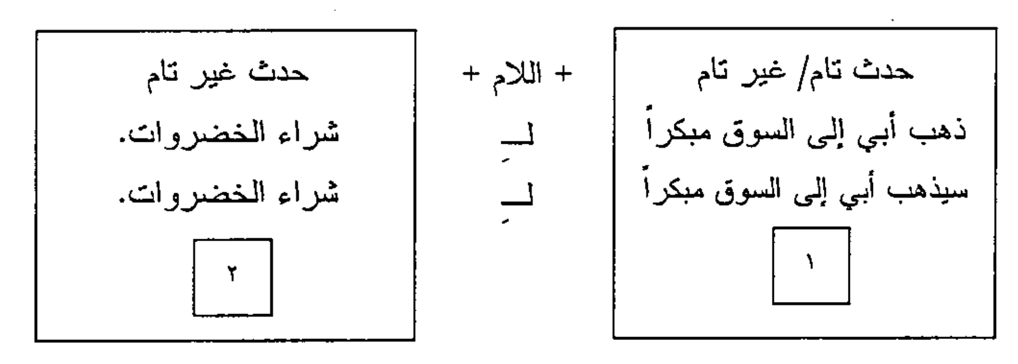
بين أن تغيب الطلاب، تم أولم يتم، لابد أن يكون "تاليا" لتراكم الثلوج. فتراكم الثلوج قد وقع وتم، ثم تبعه أو سيتبعه في الحدوث تغيب الطلاب.

وإذا كان الأمر بَيِّناً شديد الوضوح في حال البنية الثانية، فإنه ليس كذلك في حال صَوَّبْنا أنظارنا إلى بنية الجملة في المجموعة الأولى. وللوقوف على ذلك نرجع النظر في الجملة (٢أ) –مثلاً– ونقرنها بالجملة(٢ج):

(٢أ) ذهب أبي إلى السوق مبكراً لشراء الخضروات.

(٢ج) سيذهب أبي إلى السوق مبكراً لشراء الخضروات.

يهدينا النظر الأولي في الجملتين إلى القول: إن الذهاب إلى السوق، سواء أوقع أمْ لم يقع، سابق حتماً الشراء. وبناء عليه، فإن من الممكن أن نُرتِّب الأحداث في (٢أ) و (٢ج) وفقاً للشكل التالي:



وهذا الفهم في ترتيب الحدثين هنا، يُولّد إشكالاً خطيراً أحسب أن لا فكاك سهلاً منه.ذلك أنه يكاد يكون من المقطوع به أن ما بعد اللام علة وسبب، وأن ما قبلها معلول ومسبَّب[1]، فإذا كان الشراء هو علة الذهاب إلى السوق وسببه على كلّ حال، فكيف يكون الذهاب–وهو المعلول– متحققاً، في حين أن الشراء–وهو العلة– غير متحقق؟ بمعنى أن العلة التي يُفْتَرَضُ أن تكون سابقةً للمعلول غيرُ متحققة!

أريد أن أقول: إن ترتيب الأحداث في الجملتين (٢أ) و(٢ج) على النحو: (١+اللام+٢) مستحيل منطقياً. فالعلة، التي هي السبب في وجود المعلول، غير متحققة ومعلولها متحقق!

ويكاد المرء يجزم بأن هذه "المعضلة" التي تنطوي على قدر منَ "التضليل" قد عرضت لبعض السلف دون أن يُصرِّح بذلك. إذ إنني أرى أن هذه المعضلة هي التي حملت "ابن يعيش"

---

[1] – انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي–دراسة في البنية الدلالية، مجلة الدراسات الإسلامية– مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد– باكستان، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، رجب– رمضان١٤١٧هـ/يناير –مارس ١٩٩٧م، ص ٧٦–٨٥.

على أن يعتقد اعتقادا غريبا، مضمونه أن ما قبل اللام من الفعل علة لوجود الفعــل بعدهــا[1]. فهذا الرأي رغم غرابته، إلا أن "ابن يعيش" كان يرى فيه خروجا من المأزق وحلا للإشـــكال. وكأن الأمر كان عنده – حسب تقديري– على النحو التالي: إن "ما قبل اللام سابق" دائمـــا مـــا بعدها– فيما تبنىٔ به بنية الجملة في المجموعة الأولى–. وإذا كان ما قبلها سابقا لمـــا بعدهـــا، فينبغي عندئذ أن نعد "ما قبلها" هو "العلة"، لأن "ما قبلها" يسبق "ما بعدها"، و"العلة" في المقـــابل تسبق "المعلول". إذن فـــ "ما قبل اللام" هو "العلة"، و "ما بعدها" هو "المعلول" ، هذا هو الذي بدا لابن يعيش.

بيد أن ما يقوله "ابن يعيش" في فض الإشكال، لا يستطيع أحد تصحيحه. ذاك أننا إن قلنا إن "الذهاب إلى السوق" سبب في "الشراء" كان كلامنا غير معقول، لأن "الذهاب إلى السوق" ليس سببا في "الشراء"، إنما سببه "الشراء"[2]. وإذا أردنا أن ننشئ جملة يكون فيـــها "الذهـــاب إلـــى السوق" سببا في "الشراء" قلنا:

(٦أ) اشترى أبي الخضروات لأنه ذهب إلى السوق.

أو:

(٧أ) اشترى أبي الخضروات لذهابه إلى السوق.

وإذا كان "ابن يعيش" قد ذهب إلى أن ما قبل اللام علة لما بعدها، فإن "أبا حيان" رأى أن ما بعد اللام سبب فيما قبلها، وذلك حين راح يتكلم على الفروق بين "لام كي" و "لام الجحـــود"، كما يذكر "السيوطي" في "الأشباه والنظائر": [3]

«أن المنصوب بعدها[4] لا يكون سببا لما قبلها، وهو كذلك بعد لام كي» .

---

[1] – انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢١/٧.

[2] – والدليل على ذلك أننا لا نستطيع أن نسأل عن سبب "الشراء" في الجملة (٢أ)، أعني أننا لا نستطيع أن نصوغ سؤالا نسأل فيه عن سبب الشراء دون أن نجري تغييرا عنيفا في التركيب. لكن بمكنتنا أن نسأل عن سبب "الذهاب إلى السوق" بسهولة، لاحظ:

- لماذا ذهب أبوك إلى السوق مبكرا؟

لشراء الخضروات.

* لماذا أراد أبوك شراء الخضروات؟/ أو :لماذا رغب أبوك في شراء الخضروات؟ لأنه ذهب إلى السوق.

[3] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١٠٩/٤. وكذا فعل "الزجاجي" الذي يعد ما بعد اللام في الآية: ﴿فإذا جاء وعـــد الآخـــرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا﴾ (سورة الإسراء:٧)، وفي شواهد أخرى، سببا في الفعـــل الذي قبلها، انظر: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، كتاب اللامات، تحقيق :مازن المبـــارك، ص ٥٤، المطبعـــة الهاشميـــة، دمشق، ١٣٨٩هـــ–١٩٦٩م. وانظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٧٨.

[4] – يقصد: بعد "لام الجحود".

ولئن كان السلف غير مجمعين على فهم الدور الدلالي الذي تلعبه "لام التعليـــل"، فـــإن الدارسين المحدثين مختلفون أيضا في وصف العلاقة التي تصنعها هذه الـــلام بيـــن مـــا قبلـــها وما بعدها. إذ نجد بعضهم يقول برأي موافق رأي "ابن يعيش". فـــ "إميل بديع يعقوب" تدل اللام عنده على أن ما قبلها سبب لما بعدها[1] في مثل قول الحق: ﴿وجعلوا لله أندادا ليضلـــوا عـــن سبيله﴾ [2]. ويعلق "فيصل صفا" على رأي "إميل يعقوب" بقوله: [3]

«فهو يرى "الإضلال" فيها ناتجا عن جعلهم لله سبحانه أندادا، مستندا في ذلك إلى شـــيء من المنطق؛ فمن الطبيعي أن يوحي جعلهم لله أندادا بوجود "إضلال". على أنه ليس هناك، علـــى الإطلاق، ما يمنع من عد "الإضلال" علة وسببا لاتخاذ الأنداد، أي أن "اتخاذ الأنداد" نتيجة ».

يمكن المرء أن يلاحظ في تعليق "فيصل صفا" على رأي "إميل يعقـــوب"، أن المســـألة مستعصية حقا، مما جعل "صفا" لا يرفض رأي "يعقوب" جملة، بل إن "صفا" نفســـه لا "يحســـم" المسألة، إذ رأي "يعقوب" عند "صفا" – فيما يبدو لي من كلامه- صواب، ولكن الأمر عنده أنـــه "ليس هناك ما يمنع " أيضا من صحة الرأي المعاكس.

ونجد فهم "محمد محيي الدين عبد الحميد" يتوافق مع فهم "ابن يعيـــش"، وذلـــك حيـــن يقول:[4]

« والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل، أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول مـــــا بعدها باعثة عليه، ويكون حصول ما قبلها سابقا على حصول ما بعدها في الوجود ».

يفهم بسهولة من الكلام المخطوط تحته، أن الرجل – وشأنه في هذا شـــأن غـــيره مـــن الباحثين[5]- لا يتكلم إلا عن إحدى اللامين، كما في : (ذهب أبي إلى السوق مبكـــرا ليشـــتري الخضروات). ولو نظر "محمد محيي الدين عبد الحميد" إلى جملة مثل: (تغيب الطلاب لـــتراكم الثلوج) لعدل عن رأيه، ذاك أن ما بعد اللام سابق على حصول ما قبلها. ولكن، يبدو أن "عبـــد

---

[1] – انظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف في اللغة العربية، ص ٣٧٠، ط١،دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

[2] – سورة إبراهيم: ٣٠.

[3] – فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص٧٨-٧٩.

[4] – محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لابن هشام، ص ٦٩، ط١، دار الخير، بيروت/دمشق، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

[5] – يقول "عبد الهادي الفضلي" : « لام التعليل، وتسمى (لام كي) أيضا ، وهي الدالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿وجعلوا لله أندادا ليضلوا عن سبيله﴾» . [عبد الهادي الفضلي، اللامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ٩٥، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠].

الحميد" يفهم "لام التعليل" على أنها اللام التي بعدها مصدر مؤول أو صريح يجوز أن يحل محله مؤول.

كما قد يفهم من الكلام المخطوط تحته أن الرأي الذي قدمته في تفسير كلام "ابن يعيش" صحيح. فما دفع "محمد محيي الدين عبد الحميد" إلى عد ما قبل اللام علة لحصول ما بعدها (في مثل: ذهب/ سيذهب أبي إلى السوق مبكرا لشراء الخضروات)، هو ما دفع "ابن يعيش" إلى الرأي نفسه، ولكن "محمد محيي الدين عبد الحميد" يصرح بالدافع عندما يرى أن "حصول ما قبلها سابق على حصول ما بعدها في الوجود". أي أن الذهاب إلى السوق -في مثالنا- يسبق الشراء، فيما يوحي به النظر الأولي في الجملة.

أكرر فأقول: إن اللام في المجموعة الثانية (كما في المثال: تغيب الطلاب لتراكم الثلوج) لا إشكال فيها، إذ لا شك أنها تنظم علاقة ما قبلها بما بعدها على أساس أنها علاقة معلول بعلة، على هذا الترتيب. فتغيب الطلاب معلول من تراكم الثلوج، وحسب. وهذا يتوافق تماما مع ترتيب الحدثين: (٢+اللام+١). بيد أن لام المجموعة الأولى (كما في : ذهب أبي...) هي محل الإشكال. فهي رغم أنها تجعل ما بعدها- كاللام السابقة- علة لما قبلها، إلا أن منطوق الجملة لا يوحي – في الظاهر- بهذا. فالذهاب إلى السوق- ويفترض أن يكون هو المعلول- حاصل، لكن الشراء- الذي هو العلة فيما هو مفروض – غير حاصل. ومن هاهنا بالضبط ينبع الإشكال.

في ظني أن الإشكال لا يزول بجعل ما قبل اللام علة لما بعدها، وهو الأمر الذي فعله "ابن يعيش" و "محمد محيي الدين عبد الحميد". كما لا يزول بالاكتفاء بالقول: ليس هناك ما يمنع على الإطلاق من جعل ما بعد "اللام" هو العلة، وهو ما ذهب إليه "صفا"[1].

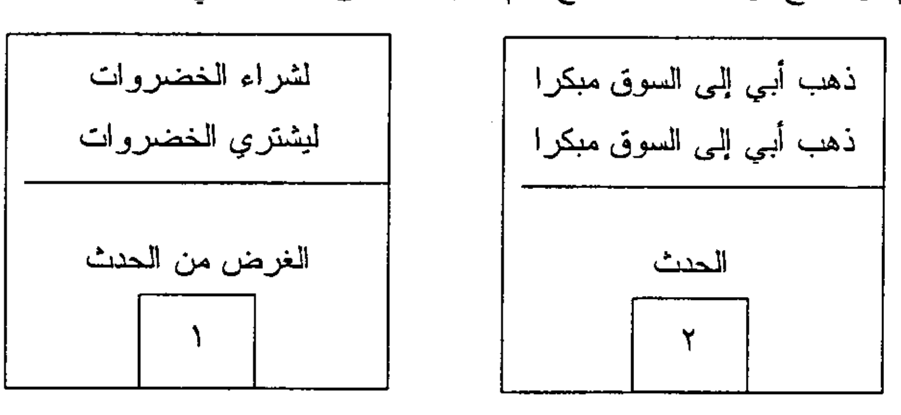
لقد أوضحت في المبحث السابق أن لام المجموعة الثانية تدخل على حدث متحقق دوما، أي أن العلة متحققة مع هذه اللام. وأقترح تسمية العلة هنا سببا أو علة سببية، وتكون اللام عندها "رابطا سببيا" causal connector، وهي اللام في مثل: (تغيب الطلاب لتراكم الثلوج)، وقلنا إن هذه اللام لا يتبعها إلا المصدر، فلا يأتي بعدها الفعل.

وأما اللام الأخرى الملبسة، التي تدخل على غير متحقق، فلا نستطيع-مرة أخرى- أن نسويها باللام الداخلة على متحقق. أقول: إن الإضلال في قول المولى-عز وجل-: ﴿وجعلوا لله

---

[1] – انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٧٧.

أندادا ليضلوا عن سبيله﴾[١]، لا يمكن أن يكون نتيجة اتخاذ الأنداد، فيما ذهب إليه "إميل بديع يعقوب". وبالقدر نفسه لا نتفق مع من يذهب إلى أن "الإضلال" في الآية سبب "اتخاذ الأنداد". والحقيقة أن المخرج من الإشكال لا يكون إلا بالقول: إن "الرغبة" في الإضلال هي السبب في اتخاذ الأنداد. ذاك أن دخول اللام على حدث غير متحقق يفيد العلة، ولكنها علة "غرضية" أو "غائية". وعلى هذا أرى أن نطلق على هذه اللام "لام الغرض" (أو الغاية أو الهدف أو القصد). بمعنى أن اللام هنا تعد رابطا غائيا purposive connector، وتنهض في مقابل "لام السبب"[٢] causal connector. الحدث غير المتحقق ولد دلالة الغرض والغاية. فإذا كان شراء الخضروات غير متحقق، فإن (غرض الشراء) أو (الرغبة في الشراء)، أمر متحقق، بل إن هذا الغرض أو هذه الرغبة هي التي كانت باعثا على الذهاب إلى السوق، فلم يكن الأب ليتوجه إلى السوق لولا وجود "غاية الشراء" في نفسه. وكأن الجملة في بنيتها المضمرة هي: (ذهب أبي إلى السوق مبكرا لغرض شراء الخضروات) أو: (ذهب أبي..لأنه يريد شراء الخضروات). وعلى هذا يكون الحدث المتصل بهذه اللام –في البنية السطحية– غير متحقق، بيد أن الغرض منه –في البنية المضمرة– هو المتحقق. ومع هذا الطرح تستقيم الأمور وينحل الإشكال، فللغرض من الذهاب إلى السوق، وهو شراء الخضروات، متحقق و يسبق الذهاب إلى السوق. وبذلك فإن الحدث المتصل بهذه اللام إنما يمثل –في النهاية– علة غرضية يحمل الرقم (١)، للمعلول الذي قبل اللام. ويصبح ترتيب الحدثين مع "لام الغرض" على النحو الآتي:



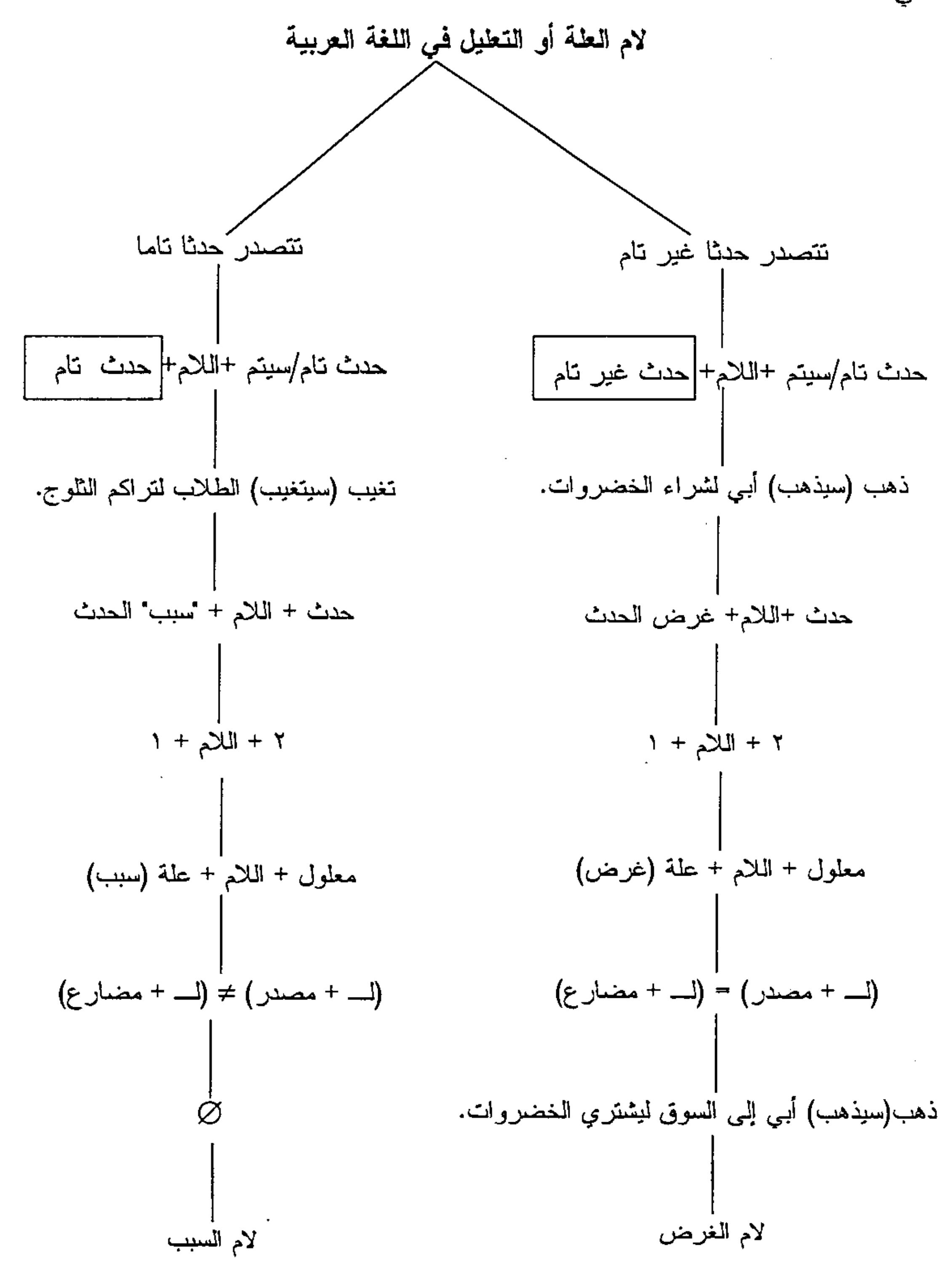
ونستنتج من هذا أن ترتيب الحدثين في الجملة المحتوية على لام الغرض، يتطابق مع ترتيب الحدثين في الجملة المشتملة على لام السبب: (٢+اللام+١). وقد يكون مستحسنا أن أمثل

---

[١] –سورة إبراهيم: ٣٠.

[٢] – لا أرى مزية للمصطلح الذي اقترحه صفا للام، وهو (اللام التي بعدها علة). [انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "الغرض" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٤] وذلك لسببين، الأول أنه ثابت لدى "صفا" نفسه أن كل لام تتلوها علة. وأما السبب الثاني فلأن الأداة تسمى– إن كانت تربط إسنادا بإسناد– طبقا للوظيفة الدلالية المسندة إلى الحمل الذي تتصدره. فحين نقول: "لام الغرض"، فالمعنى أنها اللام التي تظهر متصدرة حملا ينهض بالوظيفة الدلالية (الغرض). وعندما يقال: "لام السبب"، فهذا يعني أن اللام تقع في صدر الحمل أو الإسناد الذي يحمل الوظيفة الدلالية (السبب).

لعلاقة العلة بكل من الغرض purpose والسبب cause، وعلاقة هذا كله باللام، في المخطـــط التالي:



ويمكن تعريف الغرض بأنه علة نفسية أو ذهنية تبعث على الحدث المذكور قبل الـــلام، دون أن نعرف من منطوق الجملة أتحققت تلك العلة النفسية على صعيد الواقع أم لا. وعلى هــذا

«الغرض هو الذي يتصور قبل الشروع في إيجاد المعلول » [١]. ويعبر عن علاقة الغرض في العربية باللام مقرونة بالمصدر أو بالمضارع، في حين يعبر عن علاقة السبب بـاللام متصلة بالمصدر حسب.

أريد لأبين أن الحدث المتصل بما أسميها "لام الغرض" ليس له وجود على الصعيد الواقعي، بل على الصعيد النفسي. بمعنى أن "الشراء" ليس له وجود متحقق في عالم الواقع حسب منطوق الجملة، إنما يمثل "الشراء" حدثا أو رغبة متحققة في نفس فاعل الحدث السابق للام، فيحركه هذا الحدث النفسي فيقوم بتحقيق حدث آخر، وذلك لنقل "الحدث النفسي" إلى حدث واقعي. لكن الجملة لا تفصح في نهاية المطاف عن تحقق ذلك للفاعل، أقصد أننا في الجملة المشتملة على "لام الغرض" نبقى غير عارفين إذا ما كان الفاعل قد تمكن من تحويل الحدث النفسي إلى حدث واقعي، أي تحويل "الرغبة في الحدث" إلى "حدث".

من هذا نفهم أن الغرض علة نفسية أو ذهنية متحققة في نفس فاعل الفعل الذي قبل اللام، أقول: إنها متحققة قبل قيام الفاعل بالفعل الذي يسبق اللام. تتحقق في نفس الفاعل وتتولد إرادة أو غاية، وأجل تحقيقها يندفع ليقوم بحدث آخر فينجح في القيام بالحدث الآخر دون أن يعلم المتلقي أتحققت تلك الغاية أم لا.

إذن، للغاية وجهان: نفسي وواقعي. "فالغاية" نفسيا هي "الشراء" واقعيا. و "الغاية" موجودة في نفس المتكلم متحققة، لكن حدث الشراء نفسه غير متحقق وغير موجود في الواقع. ويأتي تركيب الجملة العربية المنطوية على "لام الغرض" معبرا عن هذه الجدلية: جدلية تحقق العلة نفسيا وعدم تحققها واقعيا.

بصورة أدق أقول: إننا –في مثل هذه الجمل– إزاء فاعل ومتكلم. والغاية متحققة في نفس الفاعل– فاعل الفعل الذي يسبق اللام–. أما بالنسبة للمتكلم لحظة النطق بالجملة فإن هذه الغاية لا تكون متحققة بعد، أو إنه لا يريد نقل تحقيقها –ربما لغرض بلاغي– للمتلقي اللغوي.

وهذا كله يضطر المرء إلى أن يفرق بين الوظيفة الدلالية "الغرض" و الوظيفية الدلالية "السبب" تحت وظيفة "العلة" أو "التعليل"، وأساسنا في هذا التفريق (التحقق وعدم التحقق).

---

[١] – الكفوي، الكليات: ص ٦٧٠.

وثمة نص للزمخشري فيه إشارات تشي بأنه يدرك وجود "الغرض" تحت مفهوم "العلة". إذ لا يوجب أن تكون كل علة غرضا، بمعنى أنه لا يشترط أن تكون العلة غرضية دائما. فهناك -فيما يفهم من رأيه- علة ليست بغرضية، هي علة "غير غرضية"-إن جاز التعبير-. يقول:[١]

« أفادت اللام معنى العلة والسبب، ولا يجب في العلة أن تكون غرضا، ألا ترى إلى قولك: (خرجت من البلد لمخافة الشر)، فقد جعلت المخافة علة لخروجك وما هي بغرضك».

ويثبت "ابن يعيش" الغرضية للام في مبحث "المفعول له"، حيث يقول: [٢]

« وإنما كان أصله[٣] أن يكون باللام، لأن اللام معناها العلة والغرض، نحو (جئتك لتكرمني) و (سرت لأدخل المدينة)، أي الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض بالسير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل والغرض به ».

ويرى صاحب "الإنصاف" في اللام مزية على غيرها؛ «لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين» [٤].

ويذكر" الزركشي" أن اللام الناصبة للمضارع تجيء لأسباب: «منها القصد والإرادة؛ إما في الإثبات، نحو: ﴿ولتنذر أم القرى﴾ [٥]، أو النفي نحو: ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم﴾ [٦]» [٧].

---

[١]- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تفسير الكشاف، تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر، مراجعة الطبع: شعبان محمد إسماعيل، ٥/١٨٠، دار المصحف، القاهرة. وقد ذكر" الزمخشري" هذا القول في سياق تفسيره لقول الله-تبارك- : ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملئكة وما جعلنا عدقم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيمانا ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون، وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا﴾ (سورة المدثر: ٣١). ونقل "الزركشي" قول "الزمخشري" وفيه بعض التحريف، انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن:٤/٣٤٦.

[٢]- ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/٥٣. وانظر: ٨/٤٩ و ٩/١٤.

[٣] - يقصد: وإنما كان أصل المفعول له.

[٤] - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة ٧٩،٢/٥٧٨.

وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/٢٠.

[٥] -سورة الأنعام: ٩٢.

[٦] -سورة البقرة: ١٤٣.

[٧] -الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٤٨.

والحقيقة أنهم لم يُوظِّفوا ذلك الملحظ في التفريق بين اللامين. وإن المرء ليتساءل عن السبب الذي جعل السلف لا يتبينون الفرق بين "لام الغرض" و "لام السبب"[١]. وأظن أن لذاك سببين: الأول أنه لربما تَسَبَّبَ رأي البصريين سالفُ الذكر في "لام التعليل" أو "لام كي"، في حجب تلك الحقيقة عنهم. فلم يتبينوا وجود "لامين" ماداموا يردّون اللام الداخلة "لفظا" على المضارع إلى تلك التي تدخل على المصدر. ونتيجة لهذا، تأدى الأمر بالقوم إلى الظن بأن كل لام متصلة بمصدر إنما هي "لام التعليل". وقد وقف هذا الظن حائلاً منيعاً دون محاولة النظر في ذلك المصدر ودراسته لاستكناه جوانبه الدلالية. ولِمَ يفعلون ذلك وهو "مصدر"، والقول بوجود مصدر مع اللام لا يشير إلى دلالة التعدد.

ثم إن اللامين مع ما يتلوهما من أحداث – وهذا هو السبب الثاني- يُسْأَلُ عنهما بلام واحدة مقرونة بـ "ما" أو "ماذا" : (لم/لماذا ...؟). وهذا يعني أن العربية –وكذا اللغات الأخرى- تَسأل عن "الغرض" و "السبب" بالكلمة نفسها لكلٍّ، فلا تُخصّص أداة للسؤال عن "الغرض" وأخرى للسؤال عن "السبب". لاحظ:

- لماذا اتصلت الزوجة بالمستشفى؟

  لإسعاف زوجها . (غرض)

- لماذا ارتفعت الأسعار في السوق؟

  لزيادة الاستهلاك. (سبب)

وقد يكون شيء من ذلكم في قول صاحب "الإنصاف": [٢]

« فإن اللام لها مزية على غيرها؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يَحْسُنُ أن يُسْأَلَ بها عن كلّ فعل فيقال: لمَ فعلتَ؟ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يُخْبَرُ عنه ويُسْأل عنه ».

وإذا كان علماء النحو العربي القدامى لم يتوقفوا عند هذه المسألة بوضوح، فإن "الكفوي" له نصّ يفرّق فيه على نحو مُعْجِب بين لامين يسمّيهما "لام التعليل" و "لام الغرض" أو "لام العلة الغائية"[٣]. وأظن أنه–يرحمه الله– تَوَصّل إلى ما توصل إليه بأثر من النظر في مسائل

---

[١] –ولعل الأغرب مِنْ هذا أنْ لا تُذْكر الوظيفة الدلالية "الغرض" بالكامل، عند بعض مَنْ درسوا أدوات الربط في العربية من المحدثين. انظر: غازي فتحي سليم، الروابط في الكتابة العربية الحديثة: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة مخطوطة، إشراف: محمد العبد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

[٢] – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة ٧٩، ٥٧٨/٢. وليس بمكنة أحد أنْ يستنتج من هذا القول أنّ "الأنباريّ" يفرّق بين اللامين.

[٣]– قد يبدو للناظر أن ثمة تعارضاً بين ما جاء لدى "الكفوي"، وما افتتحت القول فيه بالشك من تفريق النحويين الأوائل بين لامين. أقول: ليس في الأمر تعارض، لغير سبب. الأول أن الكفوي ليس نحويّاً–في حد علمي–، ثم إنه متأخر (ت١٠٩٤هـ). والثاني أنّ التفريق الذي يقدّمه خاصّ عنده –فيما يبدو– بطبيعة الخطاب والفعل الإلهيين.

علم أصول الفقه. إذ قد تأدى به النظر في تعريف "العلة"، أي علة الحكم الشرعي، إلى التفريق بين السببية والاقتضاء في الأفعال، وما يحمل الفاعل على فعله ويبعثه للإقدام عليه -وهذا مما لا يليق بالحق سبحانه- إذن، فالتفريق متوصل إليه بسبب من تعريف"العلة" الشرعية، لما لهذا من علاقة بالخطاب الإلهي، وأقوال الحق وأفعاله. يقول "الكفوي": [١]

« وإن كان هناك سببية واقتضاء في نفس الأمر، من غير أن يكون حاملا للفاعل عليه وباعثا له، يسمى ذلك اللام لام التعليل، ويدخل كل منهما[٢] على ما يترتب على أفعال الله بالاتفاق كقوله-تعالى- : ﴿وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا﴾[٣]. وإن كان مع ذلك حاملا له عليه وباعثا لإقدامه على ذلك الفعل يسمى لام الغرض ولام العلة الغائية، ولا يجوز دخولها على ما يترتب على أفعال الله تعالى خلافا للمعتزلة ».

وبالعودة إلى جمل المجموعة الثانية (٧أ-١٣ب) أقول: إن الجمل التي تحمل الرمز (ب) فيها، محكوم عليها بالخطأ. إذ التحويل من (أ) إلى (ب) مرفوض لأنه ينقل الجملة من الدلالة "السببية" (في أ) إلى الدلالة "الغرضية" (في ب). وهذا النقل مرفوض، لأنه لم يحافظ على الوظيفة الدلالية الأصلية للجملة. إننا في الجمل (ب) إزاء جمل تختلف عن الجمل (أ) مرتين: مرة على صعيد التركيب، ومرة على صعيد الدلالة.

والحق أن الخلل في الجمل (ب) ليس ناتجا من مستوى التركيب syntax، فهي من هذا الجانب متصفة بالصحة التركيبية أو النحوية grammaticality or syntactically well-formed. ولكن الخلل فيها- فيما يحس به المتلقي اللغوي- راجع إلى الدلالة semantics.

أقول: إن الجمل (ب) تناقض ما استقر في عقل الإنسان من علاقات تربط بين معاني الأشياء في الكون، وهي العلاقات المسماة بعلاقات الارتباط المنطقي logical relationships[٤]. وتقضي هذه العلاقات -نظرا لما هو راسخ في العقل- أن " التغيب" نتيجة لـ "تراكم الثلوج"، وأن "هجر الأصدقاء له" نتيجة حتمية لـ "سوء خلقه"، و "عدم تمكني من الوصول في الوقت المحدد" نتيجة تعقب "ازدحام الشوارع"، و"ارتفاع الأسعار في السوق" جاء نتيجة طبيعية لـ "زيادة الاستهلاك"، و "طرده من العمل" كان بعد "إهماله"، وهكذا. وهذه

---

[١] - الكفوي، الكليات: ص ٧٨١.

[٢] - يقصد لام التعليل ولام الصيرورة.

[٣] - سورة الأنعام: ٥٣.

[٤] - انظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص ٧٥-٧٧.

العلاقات على هذا النحو لا تفصح عنها جمل الرمز (ب)، لأن ما بعد اللام في كل منها غير متحقق.

ولكن، قد يقال: إن الطلاب ابتعدوا عن مكان ما وتغيبوا عن موقع لحظة تساقط الثلوج، وذلك بغية إتاحة الفرصة للثلوج بالتراكم، فوجودهم أو بقاؤهم في المكان سيذيب الثلوج أولا بأول بفعل وطء الأقدام. وقد يقال: إن الأصدقاء بالتفافهم حول صديقهم يحمونه من سوء الخلق، فقرروا – في لحظة ما– أن يهجروا هذا الصديق وغرضهم من ابتعادهم عنه أن يسوء خلقه. وقد يقال في جملة مثل (أغلقت الحكومة المطارات لقيام الحرب): إن من الجائز أن تغلق الحكومة المطارات لتغضب بعض الفصائل المعارضة لها، مما يفضي إلى أن تقوم حرب بين الطرفين.

إن قبول مثل هذه التأويلات الدلالية يؤدي بالجمل (أ) إلى أن تكون جملا ذات تعدد (أو لبس) دلالي ambiguity. إذ قد تحتمل "الغرض"، كما قد تحتمل "السبب".

ولكن يهيأ لي أن العقل الإنساني عند تعدد الدلالات – على النحو الموصوف سابقا– فإنه يلجأ سريعا إلى اختيار الدلالة الأقرب، بناء على ما هو مألوف شائع في العلاقات المنطقية التي تربط بين الأشياء والمعاني في عالم الممكنات. ولا شك أن الطبيعة القريبة للأمور، والمنطق المألوف للأشياء في الواقع، يقضيان بأن يكون ما بعد اللام في الجمل (أ) – والكلام على المجموعة الثانية– متحققا، وعندها فاللام للغرض وليست للسبب، ومن ثم فإن جمل (ب) ستكون بالضرورة مرفوضة.

ولكن، هل كان ضروريا أن يفرق المرء بين "لامين" تحت "لام التعليل"؟ أو: ما حاجتنا إلى ذلك التفريق؟ أقول: إن ذلك التفريق أمر ثابت في واقع اللغة، بمعنى أن للغة– فيما أشرنا– سلوكات تركيبية تعزز القول بوجود اللامين. إذن فوجود "لام الغرض" و "لام السبب" حقيقة لغوية موجودة في بنية اللغة ذاتها، وليست فرضية لغوية أو ترفا عقليا. ثم إننا بذلك التفريق نكون قد قلصنا حجم الفجوة بين "نحو اللغة العربية" و "أنحاء اللغات الأخرى". إذ تعرف تلك الأنحاء هذا التفريق.

ولا ريب أن تقريب النحو العربي من أنحاء اللغات الأخرى بما تسمح به طبيعة العربية، أمر محمود يعين كثيرا متعلمي العربية من الناطقين بغيرها على تعلمها.

(٣-٤-٣)روابط"غرضية"و"سببية"أخرى:

هناك أدوات ربط أخرى، غير اللام، تظهر في صدر المركبات اللغوية الحاملة للوظيفة الدلالية "الغرض"، كما أن ثمة أدوات ليس من بينها اللام تتصدر الجمل الدالة على "السبب". ومن هذه الأدوات ما يمكن أن يعد، في الحقيقة، روائز نهتدي بها إلى كل لام من اللامين الممثل لهما سابقا: "لام الغرض" و"لام السبب".

فمن المهم الإشارة إلى أن اللام متى دلت على "الغرض"، صح أن تحل مكانها الأداة الرابطة (من أجل) أو (من أجل أن). مع ملاحظة أن الأداة (من أجل) تختص بالدخول على الجملة "الغرضية" التي حدثها "مصدري"، فيما تتفرغ الأداة (من أجل أن) للدخول على "الغرض" الذي حدثه فعل. معنى ذلك أن اللام الغرضية إن تبعها فعل (أي مركب إسنادي أصلي تام مبدوء بفعل)، جاز أن تحل الأداة (من أجل أن) محل اللام. وأما إن ولي اللام الغرضية مصدر (أي: مركب إسنادي غير أصلي أو مصدري) فعندئذ يمكن أن يستبدل باللام الأداة (من أجل)، كما يتضح من الجمل الآتية:

(١٦أ) سأطلب مقابلة الوزير لأشرح الموضوع له.

(١٦ب) سأطلب مقابلة الوزير من أجل أن أشرح الموضوع له.

(١٦ج) سأطلب مقابلة الوزير لشرح الموضوع له.

(١٦د) سأطلب مقابلة الوزير من أجل شرح الموضوع له.

(١٧أ) حضر المؤتمر ليتعرف على المشاركين.

(١٧ب) حضر المؤتمر من أجل أن يتعرف على المشاركين.

(١٧ج) حضر المؤتمر للتعرف على المشاركين.

(١٧د) حضر المؤتمر من أجل التعرف على المشاركين.

ونخلص من هذا إلى أن (لـ + مضارع) تساوي (من أجل أن + مضارع)، و (لـ +مصدر) – في حال الغرضية– تطابق (من أجل + مصدر).

وللتأكد من أن "الغرض" غير "السبب"، نقوم بمحاولة نستبدل فيها (بسبب) باللام التي يزعم أنها للغرض:

(١٨أ) جاؤوا إلى الأردن ليدرسوا اللغة العربية.

(١٨ب)* جاؤوا إلى الأردن بسبب أن يدرسوا اللغة العربية.

(١٨ج) جاؤوا إلى الأردن لدراسة اللغة العربية.
(١٨د)* جاؤوا إلى الأردن بسبب دراسة اللغة العربية.
بينما نستطيع أن نقول في (١٨أ) و (١٨ج) على التوالي:
(١٨هـ) جاؤوا إلى الأردن من أجل أن يدرسوا اللغة العربية .
(١٨ و) جاؤوا إلى الأردن من أجل دراسة اللغة العربية.

لكن، في المقابل، تجيز اللغة إحلال (بسبب) محل اللام التي نقول إنها للسبب، مما يشير إلى أن (بسبب) هي الأخرى أداة ربط تتصدر المركب اللغوي الذي تسند إليه الوظيفة الدلالية (السبب)، تماما كما هي اللام التي للسبب.

ويلاحظ في هذا السياق أيضا، ما يؤكد بعض ما هو مذكور سابقا، وهو أن اللام إذا دلت على السبب كان من المرفوض إحلال (من أجل) محلها. ذلك كله مبين فيما هو آت:
(١٩أ) لم يستطع الحمار تحريك العربة لكثرة الصناديق فوقها.
(١٩ب) لم يستطع الحمار تحريك العربة بسبب كثرة الصناديق فوقها.
(١٩ج)* لم يستطع الحمار تحريك العربة من أجل كثرة الصناديق فوقها[١].

(٢٠أ) تغيب الطلاب لتراكم الثلوج.
(٢٠ب) تغيب الطلاب بسبب تراكم الثلوج.
(٢٠ج)* تغيب الطلاب من أجل تراكم الثلوج.

(٢١أ) لم أتمكن من الوصول في الوقت المحدد لازدحام الشوارع.
(٢١ب) لم أتمكن من الوصول في الوقت المحدد بسبب ازدحام الشوارع.
(٢١ج)* لم أتمكن من الوصول في الوقت المحدد من أجل ازدحام الشوارع[٢].

(٢٢أ) ارتفعت الأسعار في السوق لزيادة الاستهلاك.
(٢٢ب) ارتفعت الأسعار في السوق بسبب زيادة الاستهلاك.
(٢٢ج)* ارتفعت الأسعار في السوق من أجل زيادة الاستهلاك.

---

[١] – هذا التركيب من الأخطاء التي يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها. والسبب الذي يقف خلفه أن الطالب أفهم خطأ أن (من أجل) للسبب. إذ إن كتبهم ومدرسيهم لا يفرقون في العادة بين الغرض والسبب.
[٢] –هذا التركيب من الأخطاء التي يكثر اجتراحها لدى بعض متعلمي العربية من الناطقين بغيرها.

ونتبين من البنى (١٩أ-٢٢ج) سببية الأداتين "اللام" و "بسبب" فيها، إزاء "غرضية" الأداة (من أجل).

ويمكن أن يستخلص مما سبق أن الأداة (من أجل- من أجل أن) تحل محل لام "الغرض"، فيما تحل الأداة (بسبب) محل لام "السبب".

تنبغي ملاحظة أن لام "الغرض"- فيما أوضحت سابقا- قد يتبعها مركب إسنادي غير أصلي (أو : مصدري)، كما في (جاؤوا إلى الأردن لدراسة اللغة العربية)، أو مركب إسنادي أصلي مبدوء بمضارع كما في : (جاؤوا إلى الأردن ليدرسوا اللغة العربية). ولكن هل هذه الخاصية متوفرة للام "السبب"؟

أقول: رغم أن ما بعد لام "السبب" متحقق دوما، إلا أن العربية ترفض أن يلي هذه اللام مركب إسنادي أصلي مبدوء بفعل ماض:

(٢٣أ) ندم خالد لتطليقه هندا.

(٢٣ب)* ندم خالد لطلق هندا.

وسبب رفض البنية (٢٣ب) قد يؤكد صدق مقولة البصريين من أن اللام مما يختص بالدخول على الأسماء في العربية، وهي هنا داخلة على إسناد تام. وبغية فك المحظور التركيبي في مثل (٢٣ب)، تلجأ العربية إلى أداة يبدو أنها خصصتها للظهور في صدر الإسناد التام الذي يدل المسند فيه على "واقعة متحققة"[١]، شريطة أن يبدأ الإسناد بالمسند إليه. هذه الأداة هي (أن)، ومن هنا تولدت الأداة (لأن). فتقول العربية في (٢٣ب):

(٢٣ج) ندم خالد لأنه طلق هندا.

إذن فمن الواجب – حسب هذا- أن ننتبه إلى أن الأداة (لأن) في الأصل مركبة من لام "السبب"، وأداة فض المحظور التركيبي في حال الإسناد ذي المسند الدال على "واقعة متحققة" : (أن). ولا أرى بأسا في النظر إلى (لأن) باعتبارها أداة واحدة للربط السببي في نهاية المطاف، بشرط أن لا ننسى الغرض الرئيس الذي من أجله دخلت (أن) إلى التركيب.

١ – انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية: ص ١٤٤.

ولنلاحظ بعد هذا أنه كما كانت (من أجل/من أجل أن) تقابل اللام "الغرضية"، فإن الأداة (بسبب/ بسبب أن) تقابل اللام "السببية". إذ تظهر (أن) بعد (بسبب) كظهورها بعد لام "السبب":

(٢٤أ) توقفت السيارة لنفاد الوقود.

(٢٤ب) توقفت السيارة بسبب نفاد الوقود.

(٢٤ج) توقفت السيارة لأن الوقود نفد.

(٢٤د) توقفت السيارة بسبب أن الوقود نفد.

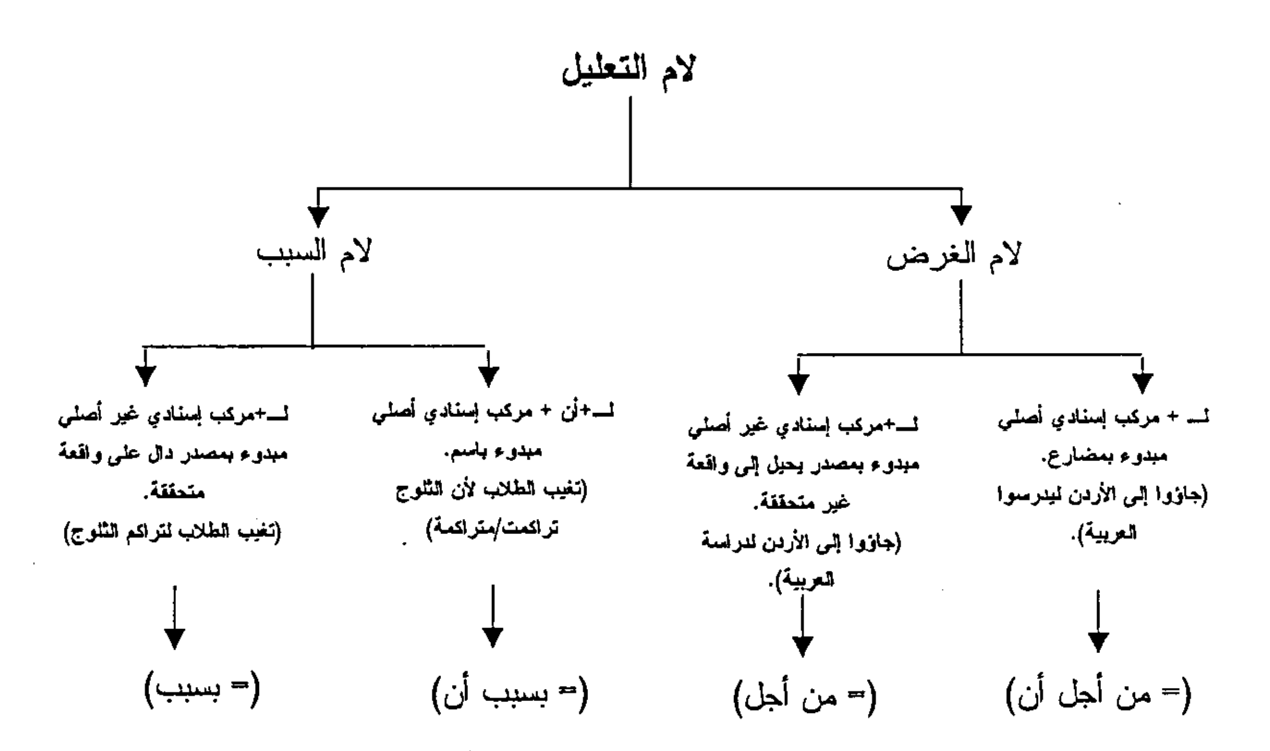
(٢٥أ) اصطدمت الطائرتان لتعطل الرادار في المطار.

(٢٥ب) اصطدمت الطائرتان بسبب تعطل الرادار في المطار.

(٢٥ج) اصطدمت الطائرتان لأن الرادار معطل في المطار.

(٢٥د) اصطدمت الطائرتان بسبب أن الرادار معطل في المطار.

نستصفي من ذلك أن لام "السبب" إما أن يتبعها مركب إسنادي غير أصلي (أو: مصدري)، وذلك كما في (٢٣أ). أو أن يذكر بعدها مركب إسنادي أصلي مبدوء بالمسند إليه والمسند فيه دال على "واقعة متحققة". على أن يفصل بين لام "السبب" في هذه الحال والمركب الإسنادي الأصلي بـ (أن). وفيما يلي مخطط يوضح ما يتبع كل لام وما يحل محلها:



إن الدارس لموضوع الربط وأدواته في العربية، يدرك أن تطوراً عظيماً أحرزته العربية في هذا المجال. ويتجلى هذا في ذلك العدد الكبير من روابط الإدماج المستخدمة في العربية[1].

فلا تتوقف تأدية الوظيفة الدلالية "السبب" عند(اللام) و (بسبب/ بسبب أنّ). بل إن العربية ولّدت لهذه الوظيفة أدوات أخرى مثل: (نظراً لـِ/ نظراً لأن)، و (نتيجة لـِ[2]/ نتيجة لأنّ)، و (بفضل/ بفضل أنّ)، و (ذلك أنّ)، كما هو مبين في الجمل اللاحقة:

(٢٦أ) أفلست الشركة نظراً لسوء الإدارة.

(٢٦ب) أفلست الشركة نظراً لأنّ الإدارة سيئة.

(٢٧أ) عيَّنَ المدير عاملين جديدين نتيجةً لكثرة العمل في المصنع.(أو: نتيجةَ كثرةِ العمل في المصنع).

(٢٧ب) عيَّنَ المدير عاملين جديدين نتيجةً لأنّ العمل كثير في المصنع.

(٢٨أ) انتشرت الصحف والكتب بفضل تيسُّر الطباعة.

(٢٨ب) انتشرت الصحف والكتب بفضل أنّ الطباعة متيسرة.

(٢٩) كانت سعادة اللاعبين كبيرة، ذلك أنهم حققوا هذا الفوز بعد سلسلة خسائر.

ويمكن أيّاً من هذه الأدوات أن تُعبِّر عن دلالة "السبب"، مع ملاحظة أن الأداة (بفضل/ بفضل أنّ) لا تقوم بذلك في كلّ سياق. إذ رغم أنها أداة ربط سببية، إلا أن ثمة شرطاً ينبغي تحققه لظهور هذه الأداة. فهي لا تُعبِّر إلا عن "السبب" في حال كونه سبباً "إيجابياً" لا "سلبياً".

---

[1] – انظر: هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ص ١٨٠، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، يوليو ١٩٦٦. علماً بأن المترجم اختار للدلالة على (الإدماج) مصطلح (التعليق). بيد أن التعليق عند السلف حالة تخص أفعال القلوب. ويعنون بالتعليق: إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ دون التقدير، وذلك لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها. وهو منطبق على أدوات عشر. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:ص٣٦٥.

[2] – الظاهر أن بعض الباحثين قد وقعوا في وَهْم دلالة هذه الأداة(نتيجةَ) أو (نتيجةً لـِ) على النتيجة. إذ ظنوا أنها تأتي للدلالة على النتيجة، والحقيقة أنها للسبب، فهي تُرتِّب علاقة ما قبلها بما بعدها هكذا: (نتيجة + أداة+سبب). والأداة تُسمّى دائماً بما هي واقعة في صدره. انظر: أحمد طاهر حسنين وناريمان نائلي الوراقي، أدوات الربط في العربية المعاصرة، ص ١٣٣-١٣٦، ط٢، سلسلة كتب اللغة العربية للمستوى الجامعي ٥، جامعة الإمارات العربية المتحدة- مركز التعليم الجامعي الأساسي. ويبدو أن (غازي فتحي سليم) قد تابعهم في ذلك، انظر: غازي فتحي سليم، الروابط في الكتابة العربية الحديثة: دراسة تطبيقية، ص ٣٩١-٣٩٢.

وقد يكون هذا متأتيا من الدلالة المعجمية الأصلية لكلمة (فضل). وهذا يوقفنا على سر رفـــض العربية للبنيتين (٣٠)، وقبولها للبنيتين (٣١):

(٣٠أ)* أجل الرئيس الاجتماع بفضل مرضه.

(٣٠ب)* أجل الرئيس الاجتماع بفضل أنه مريض.

(٣١أ) نال درجة الدكتوراة بفضل منهجه العلمي الدقيق.

(٣١ب) نال درجة الدكتوراة بفضل أن منهجه العلمي دقيق.

وكأن العربية تميز الأداتين السببيتين (بفضل) و (سبب) – دون "أن"– بأنـــها تبيـــح أن يتبعا بمصدر وغيره، الأمر الذي لا نجده في الأدوات الأخرى، لاحظ:

(٣٢أ) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا بسبب وجود وسائل المواصلات.

(٣٢ب) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا بسبب وسائل المواصلات.

(٣٣أ) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا بفضل وجود وسائل المواصلات.

(٣٣ب) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا بفضل وسائل المواصلات.

(٣٤أ) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا لوجود وسائل المواصلات.

(٣٤ب)* أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا لوسائل المواصلات.

(٣٥أ) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا نظرا لوجود وسائل المواصلات.

(٣٥ب)* أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا نظرا لوسائل المواصلات.

(٣٦أ) أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا نتيجة لوجود وسائل المواصلات.

(٣٦ب)* أصبح الانتقال من مكان إلى آخر سهلا نتيجة لوسائل المواصلات.

ومن الخصائص التي يمكن ملاحظتها كذلك، أن بعض أدوات الربط السببي يجـــوز أن يليها ضمير، وبعضها لا يجوز فيها ذلك. ادرس الجمل التالية:

(٣٧) كل ما حدث كان بسببك.

(٣٨) كل ما حدث كان بفضلك.

(٣٩)* كل ما حدث كان نظرا لك.

(٤٠)* كل ما حدث كان لك.

(٤١)* كل ما حدث كان نتيجة لك.

وأما بالنسبة للغرض فمن أدواته- بالإضافة إلى "اللام" و (من أجل)-: (كي)، و (حتى)، و (بغية أن)، و (قصد أن):

(٤٢) فتحت هند الشباك كي يدخل الهواء إلى الغرفة.

(٤٣) فتحت هند الشباك حتى يدخل الهواء إلى الغرفة.

(٤٤) فتحت هند الشباك بغية أن يدخل الهواء إلى الغرفة. (أو: وذلك بغية...)

(٤٥) فتحت هند الشباك قصد أن يدخل الهواء إلى الغرفة.

وليس من الصعب أن يلاحظ أن الأداتين (كي) و (حتى) لا يعقبهما مصدر:

(٤٦)* فتحت هند الشباك كي دخول الهواء إلى الغرفة.

(٤٧)* فتحت هند الشباك حتى دخول الهواء إلى الغرفة.

(٤٨) فتحت هند الشباك بغية دخول الهواء إلى الغرفة.

(٤٩) فتحت هند الشباك قصد دخول الهواء إلى الغرفة.

وهناك ما يمكن تسميته بـ"الغرض السلبي"، ونعني به قيام الشخص بالحدث، أو عدم قيامه به، لغرض مستقبلي يتمثل في عدم وقوع حدث آخر. وأجل التعبير عن هذا المفهوم تستخدم العربية روابط من مثل: كي لا (كيلا)- لكي لا (لكيلا)- لأن لا (لئلا) – حتى لا [١]. وهي أدوات – كما لا يخفى- غرضية في الأصل، كانت للغرض "الإيجابي"، إن صح التعبير، أضيفت إليها "لا" النافية.

ويبدو أن العربية أخذت تميل إلى استخدام كلمات اسمية، وضعت في الأصل مصادر دالة على معنى التجنب والابتعاد، وذلك بغية تحقيق الربط على معنى "الغرض السلبي". مثل: (خشية/خشية أن/ خشية أن لا/ خشية من/ خشية من أن/، و (مخافة/ مخافة أن / مخافة أن لا/ مخافة من/ مخافة من أن)،و (خوفا من، خوفا من أن/ خوفا من أن لا)[٢].

---

[١] – انظر: أحمد طاهر حسنين وناريمان نائلي الوراقي، أدوات الربط في العربية المعاصرة: ص ١٢٧-١٣٢.

[٢] – انظر السابق: ص ٢٣٩-٢٤٤.

(٣-٥) من الوظائف الدلالية والتركيبية للفاء الرابطة في اللغة العربية

يتضح مما قدمه السلف في درس الفاء، أنها تأتي على أوجه متعددة، إذ «ترد عاطفة، وللسببية، وجزاء، وزائدة» [١].

وما يهمنا في موطن البحث هذا هو مجيئها رابطة. وهذا يشمل ورودها عاطفة وللسببية وجزاء. وستقتصر همتنا في درس الفاء الرابطة على الموضوعين الآتيين:

(٣-٥-١) وظيفة الفاء بين الدلالة على "النتيجة" والدلالة على "السبب":

ثمة فاء تعرض لها السلف بالدرس والتحليل، وهي الفاء التي أطلق عليها "فاء السببية"[٢]. والمقصود بفاء "السببية" عندهم، تلك التي تدخل على الفعل المضارع لينتصب بإضمار "أن"، وهذا هو مذهب البصريين[٣]. والفاء في ذلك تعطف مصدرا مقدرا على مصدر متوهم. فإذا قلت : (أكرمني فأحسن إليك)، فالتقدير: (ليكن منك إكرام فإحسان مني)[٤]. وهي لا تكون كذلك إلا إذا جاءت بعد شيء من أشياء ستة، أو ثمانية، أو تسعة[٥].

---

[١] – الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢٩٤/٤.

[٢] – انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٤٥/٢. و: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٢٩٤ و ص ٣٠٠. و: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٣٠١/٣. والجدير بالذكر أن السلف اختاروا للدلالة على هذه الفاء مصطلحا هو عبارة عن مركب إضافي:(فاء السببية). غير أن "الكفوي" اختار لها تسمية هي مركب توصيفي: (الفاء السببية). انظر: الكفوي، الكليات: ص ٦٧٧.

[٣] – أما الكوفيون فعندهم أن الفعل المضارع الواقع بعد هذه الفاء إنما ينتصب بالخلاف. ويعنون أن الجواب مخالف لما قبله دائما. فإذا كان ما قبله أمرا أو نهيا أواستفهاما... لم يكن الجواب كذلك، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة ٧٦: ٥٥٧/٢-٥٥٩.

[٤] – انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٧٤-٧٥.

[٥] – بعض السلف يرى أن عدة ما تقع "فاء السببية" في جوابه ستة، ومن هنا سميت بـ "الفاء في جواب الأشياء الستة". ومن هؤلاء "الأنباري" و"ابن يعيش" [انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٧٦، ٥٥٧/٢. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٨/٧]. وبعضهم يعد الأشياء ثمانية، ولذلك يطلقون عليها "الفاء في الأجوبة الثمانية" [انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٣٥٧/٣]. وقد يعبر عن المسألة كلها بمسألة الأجوبة الثمانية [انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٣٠٢]. وبعض السلف يوصل الأشياء التي تقع الفاء في جوابها إلى تسعة [انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني:ص٧٤].

إذ إن هذه الفاء لا تكون، عند النحاة[1]، للسببية ولا تُقدَّر "أنْ" بعدها، إلا إذا وقعت في جواب الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتحضيض، والعرض، والتمني، والنفي، والترجّي[2].

والملاحظ أنه « لم يختلف القدماء ولا المحدثون في وصف العلاقة التي تصنعها "الفاء" بين ما قبلها وما بعدها؛ فقد فُهِمَتْ هذه العلاقة على أنّ ما قبل "الفاء" سبب فيما بعدها» [3].

ويؤكد بعضَ ذلك قولُ الزركشي: [4]

«إنما يُنْصَبُ ما بعد الفاء إذا كان الأول سبباً له».

وقول "الصبان": [5]

«فاء السببية أي التي قُصِدَ بها سببية ما قبلها لما بعدها، بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب ».

أرى أن الأداة إن كانت رابطاً يربط إسناداً بإسناد، فإن المصطلح الذي يجب أن نطلقه عليها، لابدّ أن يوحي بالوظيفة الدلالية التي تنهض بها الأداة. ينبغي أن يشير اسم الأداة إلى العلاقة التي تُنْشِئُها الأداة بين ما قبلها وما بعدها. وإذا ما كان الربط إدماجياً، فإن الأداة الرابطة تُسَمّى طبقاً للوظيفة الدلالية التي تسند للحمل المدمَج، أي الحمل الذي تتصدّره الأداة. فحين يقال: (لام الغرض)،فإن المعنى أنها اللام التي تتصدر الإسناد المدمَج الحامل للوظيفة (الغرض). وعندما يقال: (لام السبب)، فهذا يعني أن هذه اللام تقع في صدر الحمل أو الإسناد الذي توكَلُ له وظيفة (السبب)، وهكذا[6].

---

[1] – انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٦٠/٢-١٠٦٤. وانظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٠١/٣-٣٠٤.

[2] – انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٧٤.

[3] – فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٩. نستثني من هذا التعميم "محمد الأنطاكي"، الذي ذهب إلى أن "إخبار الشباب سبب لتمني عودته" في قول الشاعر:

ألا ليت الشبابَ يعودُ يوماً ... فأخبرَه بما فعل المشيبُ

[انظر: محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ١٧٢/٣،ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، دون تاريخ].

وأظن أنه ذهب إلى ما ذهب إليه بأثر من التسمية المضلّلة "فاء السببية"، إذ استقرّ في ذهن الأنطاكي أن السلف ما أطلقوا على الفاء تسمية "فاء السببية" إلا لأن السبب يتلو الفاء ويتبعها. والحقّ أن التسمية لا توحي بغير ذلك.

[4] – الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢٩٦/٤.

[5] – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ٣٠١/٣.

[6] – أزعم أن هذا الطرح يجنبنا المأزق الذي وقع فيه (غازي فتحي سليم)، حينما قسم الأدوات الدالة على (التعليل والنتيجة) اعتماداً على ترتيب السبب والنتيجة في عالم الوقائع الممكنة، أو لنقل: اعتماداً على مجيء "النتيجة" لاحقة بالسبب. فنظراً لمجيء "النتيجة" بعد "السبب" في عالم الممكنات، فإن الأداة الرابطة- عنده- تربط دائماً النتيجةحيثما وقعت بالسبب! فإذا كان الترتيب الجملي (سبب+ رابط+ نتيجة)، فإن الرابط يربط في رأيه "ما بعده بما قبله"، وما ذاك إلا لأن النتيجة "لاحقة" والسبب "سابق"! وأما إن كان الترتيب الجملي على النحو

ومن خلال ما بحثت من أمر اللام، أستطيع القول: إن مصطلح (لام التعليل) مصطلح ناجح يفي بالغرض، من جهة أن كل لام من اللامين المدروستين، تتلوها "علة". وبما أن هذه اللام ظاهرة في صدر الإسناد المبين للعلة، كان لزاما أن نطلق عليها مصطلح (لام التعليل)، أو (لام العلة)[1]. بدليل أننا لو حذفنا هذه اللام مع ما يتلوها، لانتفت العلة من مجمل الجملة. إذن، فالأداة الرابطة التي على هذا النحو، لا تجيء إلا لمعنى يكون بعدها. ومن هنا أرى أن تتسمى الأداة بالنظر إلى ما بعدها، لا بالنظر إلى ما قبلها.

وإذا كان السلف قد نجحوا في تسمية تلك اللام بـ (لام التعليل)، فإن المرء ليحار كثيرا، في السبب الذي دعاهم إلى أن يطلقوا على تلك الفاء(فاء السببية). سموها كذلك، رغم أنهم ينصون نصا على أن السبب يسبقها. إذا كان السبب يسبق الفاء، وهو كائن، فإن حذف الفاء مع ما يتلوها لن يفضي إلى حذف للسبب. وما دام الأمر على هذه الشاكلة، كأن من غير المقبول أن نقول إن الفاء للسببية.

تأمل الجمل التالية:

(٥٠أ) ادخل الجامعة فأشتري لك سيارة.

(٥٠ب) ادرس واجتهد فتنجح.

(٥١أ) لا تدن من الأسد فيأكلك.

(٥١ب) لا تهملوا دروسكم فتفشلوا.

(٥٢أ) هل فاز محمد فأهنئه؟

(٥٢ب) أين بيتك فأزورك؟

(٥٣أ) ليت الجو صحو فنخرج للتنزه.

(٥٣ب) ليت لي سيارة فأستريح من مشكلة المواصلات.

(٥٤أ) المتهم ليس بريئا فأدافع عنه.

(٥٤ب) لم أرتكب خطأ فتلومني.

(٥٥أ) لعله يرحل فنتخلص من شره.

(٥٥ب) لعله يقرأ الورقة فيعطف علينا.

=(نتيجة + رابط+ سبب) فإن الرابط يربط "ما قبله بما بعده"! بمعنى أن الإسناد الدال على "النتيجة" هو المربوط عنده دائما حتى لو ذكر أولا ! [انظر: غازي فتحي محمد سليم، الروابط في الكتابة العربية الحديثة: ص ١٣٠-١٣٢ و ص ٣٨٨-٣٩٤].

[1] - خلافا لفيصل صفا الذي ذهب إلى أنه «حين يقال "لام علة" أو "لام سبب" أو "لام تعليل"، فليس هناك ما يعرف بأن ما قبل "اللام" معلول أو علة، وأن ما بعدها علة أو معلول، على التخالف» [فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٤. وانظر ص ٩١].

تجد في كل منها أن الفاء وقعت حسب الترتيب الآتي: (سبب + الفاء+ نتيجة). غير أن النتيجة لا تكون متحققة في كل مرة، لعدم تحقق السبب ابتداء. ويمكن أن نعدل في الترتيب السابق، فنقول:

١ (سبب غير متحقق + الفاء + نتيجة غير متحققة) .

ويكون معنى الجمل(٥٠أ –٥٥ب)، بناء على ما سبق، على النحو التالي:

(٥٠أ) قم بالسبب المؤدي إلى شرائي سيارة لك، وهو دخولك الجامعة.

(٥١ب) افعل السبب الذي من شأنه أن يفضي إلى نتيجة النجاح، وهو الدراسة والاجتهاد.

(٥١أ) لا تقم بفعل تكون عاقبته أن يأكلك الأسد. أو لا تقترب من الأسد فتكون النتيجة أن يأكلك.

(٥١ب) لا تهملوا دروسكم، لأن الإهمال في حال تحققه موصل إلى الفشل.

(٥٢أ) أريد أن أعرف هل تحقق لمحمد الفوز، فإن نتيجة ذلك أن أهنئه.

(٥٢ب) أطلب منك معرفة مكان بيتك، لتعقب هذه المعرفة زيارتي لك.

...إلخ.

أردت من هذا الصنيع أن أوضح أن الفاء لا تتصدر الحمل الدال على السبب، بل إنها تتصدر الحمل الذي تسند له الدلالة على (النتيجة). وأستطيع أن أؤسس على هذا، القول: إن الفاء التي تقع في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والترجي...إلخ، ويكون ما بعدها فعلا مضارعا منصوبا، ليست للسببية، بل إنها للنتيجة. ولذلك أقترح مصطلحا جديدا بديلا لمصطلح (فاء السببية)، وهو مصطلح (فاء النتيجة).

يظن الباحث الحالي أن المصطلح الجديد (فاء النتيجة) ربما يفي بالمطلوب أكثر، ذاك أنه يتوافق مع الأصل الذي عليه الفاء عندهم، وهو دلالتها على الترتيب والتعقيب[1]. ثم إنه من جانب آخر، يستجيب للمبدأ الذي دعوت إلى تطبيقه عند اختيار مصطلح دال على أداة من الأدوات الرابطة. إذ إن المصطلح الجديد (فاء النتيجة)، يشير إلى الدلالة التي ينهض بها الإسناد الذي تتصدره تلك الفاء، وهي الدلالة على "النتيجة" لا "السبب".

سبقت الإشارة إلى أن السلف وفقوا إلى تسمية اللام بلام التعليل، لأنها تسمية تنطلق من وظيفة الحمل الذي تقع اللام في صدره. ولكن، لم لم يهتد السلف مع الفاء إلى مصطلح ينطلق

---

[1] – انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٩.

هو الآخر من المعنى الذي تحمله الجملة المصدَّرة بالفاء (معنى النتيجة)، رغم أن الأمر في غاية الوضوح، وهم أنفسهم نصوا على أن السبب قبل الفاء لا بعدها؟

يهيأ لي أنهم قصدوا إلى مصطلح "فاء السببية" قصداً، مع إدراكهم أن الفاء متصلة بالمسبَّب أو النتيجة. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن المسألة ليس فيها سهو فيما أرى. وإنما كان القوم مدفوعين إلى ذلك المصطلح بأمرين: الأول، أن اهتمامهم انصبَّ على "السبب" بوصفه أساس"النتيجة" وموجدها. إذ لولا "السبب" لما وُجِدَت "النتيجة". والإنسان – في العادة– يهتمّ بالأسباب أكثر من النتائج. أو لنقل إن الإنسان مضطرّ لأن يتوافق مع منطق الأشياء وواقع الأمور، فيهتمّ بالأسباب ويأخذ بها للوصول إلى النتائج، ويبدو لي أن هذا قد انعكس على اللغات الإنسانية، فأوجد الإنسانُ فيها أدوات للسؤال عن "السبب" : (لم ، لماذا)، في حين إنه لم يوجِدْ أدوات يُسْأَلُ بها عن "النتيجة" أصالةً.

وأما الأمر الثاني الذي دفع السلف إلى تبني مصطلح "فاء السببية" رغم أن السبب ليس تالياً للام، فهو أن هذه الفاء في مذهب أكثرهم للعطف. وفاء العطف تقع قبل المعطوف، والمعطوف أقلّ رتبة وأحطّ مكانة من المعطوف عليه. ذاك أنّ المعطوف "تابع" للمعطوف عليه. فالمعطوف عليه– وهو الذي قبل الفاء– أكثر أهمية من المعطوف الذي هو بعد الفاء. وبما أن المعطوف عليه هو الأساس، والمعطوف فرع عليه وتابع له، فينبغي إبراز دلالة المعطوف عليه، وهي "السببية". فالسببية ها هنا حصراً، تُمَثِّلُ دلالة الجملةِ الأهمِّ، ووظيفةَ التركيبِ المتبوعِ.

ولعل مما يرجِّح صدق دعواي بأن الفاء التي قيل إنها للسببية، إنما هي للنتيجة، أن بعض السلف دعا اللام، التي أُطْلِقَ عليها "لام العاقبة"، بـ "لام الفاء"[١]، أو "اللام التي بمعنى الفاء"[٢]، فإذا كانت اللام للعاقبة، فإن الفاء هي الأخرى للعاقبة، والعاقبة والنتيجة سيان. وقد يُستَدَلُّ من هذا أيضاً على صحة ما ذكرته سابقاً، من أن بعض السلف كان يعي مجيء "النتيجة" بعد الفاء.

ولكنْ للحقّ أقول: إن المرء ليشعر أن نفراً من السلف، كان يفرّ من مصطلح (فاء السببية)، لأنه موهم بأن السبب يلي الفاء، وأن الفاء للسببية. وهذا –عندي– هو تفسير استبدال

---

[١] – انظر: أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسمعيل)، رسالة في اللامات، تحقيق: طه محسن، ضمن: (نصوص في اللغة)، بقلم: مجموعة من الأساتذة، رئيس التحرير: طراد الكبيسي، ص ١٣، دار الشؤون الثقافية العامة– وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٧.

[٢] – انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٩.

بعضهم بذلك المصطلح مصطلح (الفاء في جواب الأشياء الستة) أو (الفاء في الأجوبة الثمانيـــة) ونحوهما[١]. بل إن بعض السلف لم يستخدم أي مصطلح على الإطلاق[٢]. وقد جمـــع "عبـاس حسن" بين المصطلحين-فيما يبدو- حينما أسماها (فاء السببية الجوابية)[٣].

يخرج المرء من جهود السلف في درس الفاء، بحقيقة مؤداهــا أن دلالـــة الفـــاء علـــى "السببية"، ليست حكرا على الفاء التي اشتهرت بـــ "فاء السببية". فالفاء «إن عطفت مفردا غـير صفة لم تدل على السببية. نحو: قام زيد فعمرو. وإن عطفت جملة، أو صفة، دلت على الســببية غالبا. نحو:﴿ فوكزه موسى فقضى عليه﴾ [٤]» [٥].

وعند التحقيق في هذا نجد أنفسنا أمام نوع ثان لما أسميته "فاء النتيجة". فوكـــز موســـى الرجل كان سببا أدى إلى القضاء على الرجل. ومثل هذا كثير الورود في العربية المعــــاصرة. انظر إلى الجمل التالية:

(٥٦) ساءت الأحوال الجوية فألغيت الرحلة.

(٥٧) تراكمت الثلوج فتغيب الطلاب.

(٥٨) مرض المدير فلم يحضر الاجتماع.

(٥٩) انخفضت أسعار البترول فقل النقد المتداول في بعض الدول المنتجة له.

(٦٠) زادت العناية الصحية بالأم والطفل فانخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال.

(٦١) ضرب المدينة زلزال عنيف فانهارت أكثر المنازل فيها.

(٦٢) واظب خالد على الدرس والنقاش فنجح بامتياز.

(٦٣) قاد سيارته بسرعة كبيرة، ففقد سيطرته عليها.

بتأمل هذه الجمل، ندرك أن لها بنية دلالية واحدة، هي:

سبب + الفاء + نتيجة.

---

[١] - ولهذا اضطر "الزجاجي" إلى القول : « الفاء التي تجيء بعد النفي والأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني ينتصب بها الفعـــــل» . [انظر: الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) ، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: أملين نســـيب، ص ٤٢١،ط١، دار الجيـــل، بـــيروت، ١٤١٨هـــ-١٩٩٨م].

[٢] - انظر-مثلا- : الرماني، معاني الحروف: ص ٤٣-٤٧. و : ابن عصفور، المقرب: ص ٢٨٨-٢٩٣. و: ابن هشام، مغني اللبيب عـــن كتب الأعاريب: ص ٢١٣-٢٢٣. و :الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤/٢٩٤-٣٠١.

[٣] - انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٤/٣٥٢.

[٤] - سورة القصص: ١٥.

[٥] - المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٦٤. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٢١٥-٢١٦.

وإذا عرفنا أن السبب متحقق في تلك الجمل، ومثله النتيجة، أمكننا إعادة كتابة بنيتها على النحو:

٢ (سبب متحقق + الفاء + نتيجة متحققة).

إذن "فاء النتيجة" –على ما أرى– تسمية يمكن أن تنطبق، عند التحقيق، على هذه الفاء أيضا. وبذا أقول: إن "فاء النتيجة" ليست فاء واحدة، وذلك بالنظر إلى نوع النتيجة من حيث التحقق وعدمه. فالفاء التي ترد في جواب الأشياء الثمانية، تكون للنتيجة غير المتحققة. بينما تكون الفاء العاطفة جملة على جملة للنتيجة المتحققة، على الأرجح.

وقد تخضع الفاء لبنية تكون مسبوقة فيها بسبب "متحقق"، ومتبوعة بنتيجة "غير متحققة":

٣ (سبب متحقق + الفاء+ نتيجة غير متحققة).

وذلك كما في قول الحق – سبحانه– : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ﴾[١]. وقد رأى الزركشي أن الفاء في الآية « لمجرد السببية والربط...، ولا يجوز أن تكون عاطفة؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء » [٢].

ويمكن أداة من أدوات الربط الدالة على "النتيجة"، أن تكون رائزا به نكشف كون الفاءين الأخيرتين للنتيجة، لاحظ مايلي:

(٦٤) زادت العناية الصحية بالأم والطفل، ولذلك انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال.

(٦٥) إنا أعطيناك الكوثر، ولذلك صل لربك وانحر[٣].

يستخلص مما سبق، أن كل فاء ذكر السلف معها "السببية" –سواء كانت عندهم لمجرد السببية، أو للعطف و السببية– كان السبب يرد دائما قبلها. وإذا ربطنا هذه النتيجة بالنتيجة التي توصلنا إليها مع "لام التعليل"، وهي أن العلة– سواء أكانت غرضية أم سببية – تعقب اللام دائما، لخرجنا بأن ترتيب العلة والمعلول مع الفاء يعاكس ترتيبها مع اللام. وهذا قد يؤيد بعض ما توصل إليه "فيصل صفا" بشأن سبب ربط السلف لفظ "التعليل" باللام[٤]، ولفظ"السبب" بالفاء، يقول: [٥]

---

[١] – سورة الكوثر: ١–٢.

[٢] – الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢٩٨/٤. وانظر: الكفوي، الكليات : ص ٦٧٧–٦٧٨.

[٣] – معاذ الله أن يحور في نص التنزيل العزيز، ولكن هذا على إرادة المعنى حسب. وليلاحظ القارىء أن علامة تنصيص الكلام القرآني غير مستعملة هنا.

[٤] – استخدم الكفوي مصطلح "لام السببية" بدلا من "لام التعليل"، ويحتاج هذا إلى مزيد نظر. انظر: الكفوي، الكليات: ص ٦٧٧.

[٥] – فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٨٩–٩٠.

« فهذا الربط لا يرجع إلى اختلاف معنى "العلة" عن معنى "السبب"، عند اللغويين والنحاة. ولكن إلى محاولة منهم للقول بأن الدور الدلالي "للفاء" مختلف عن الدور الدلالي "للام". فالأداتان، في العموم، تفيدان العلة والسبب، لكن إحداهما تجعل ما بعدها وما قبلها في هذا الإطار بعكس ما تجعلهما الأخرى».

وقد صرح "الكفوي" من قبل أن النحويين لا يفرقون بين السبب والعلة، يقول:[1]
«والنحويون لا يفرقون بين السبب والشرط، وكذا بين السبب والعلة، فإنهم ذكروا أن اللام للتعليل، ولم يقولوا للسببية، وقال أكثرهم: الباء للسببية[2]، ولم يقولوا للتعليل » [3].

والحقيقة أن القول بأن السلف لا يفرقون بين "السبب" و "العلة"، أو القول بأنهم إنما أطلقوا لفظ "العلة" على "اللام"، ولفظ "السبب" على "الفاء"، للدلالة على أن إحداهما تجعل العلة والمعلول بعكس ما تجعلهما الأداة الأخرى – ليس صوابا كله. فقد عثرت على نص لابن جني يذكر فيه صراحة الفرق بين "العلة الموجبة" أو العلة"، و "العلة المجوزة" أو "السبب" يقول: [4]

« اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب، يجوز ولا يوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب».

بهذا يظهر أن "العلة" عندهم غير السبب، فالعلة موجبة، بمعنى أنها إن تحققت ووجدت فهي مفضية حتما إلى معلول. لكن "السبب" يختلف عن ذلك، فهو وإن كان علة، إلا أنه علة

---

[1] – الكفوي، الكليات : ص٥٠٤.

[2] – تأتي الباء للسببية عند السلف، ولكن قد يكون المقصود هنا (الفاء) لا (الباء) ، اعتمادا على أن الفاء هي التي اشتهر عنها بحيثها للسببية.

[3] – وإلى الشيء نفسه يذهب "صفا". انظر: فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي: ص ٧٤.

[4] – ابن جني، الخصائص: ١/١٦٥.

مجوزة وليست موجبة. وتوفر السبب – حسب فهم ابن جني– لا يعني توفر المسبب بالضرورة. قال السيوطي معلقا على نص ابن جني السابق: [١]

« فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا».

كما قال "ابن علان" في شرح الاقتراح: [٢]

« ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع ».

وفي هامش "شرح الاقتراح" نقرأ: [٣]

« لأن السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لا وجوبه» .

وحين محاولة تطبيق هذا النظر على ما سمي بـ "فاء السببية" عند السلف، نجد أن هذه الفاء تحديدا السبب المذكور قبلها ليس متحققا في الحالات كلها. ومن ثم يترتب على هذا عدم تحقق المسبب. فالناطق اللغوي عندما يوظف هذه الفاء في جملة، فإنه يستخدمها ليعبر عن سبب غير متحقق، ولكن تحققه من شأنه أن يفضي إلى تحقق المسبب، ويجري هذا الحكم على الأشياء في رأي الناطق لحظة إنشاء الجملة، ولكن قد يجد جديد بعد هذه اللحظة، إذ قد يطرأ مانع يحول دون حصول المسبب، رغم حصول السبب.

إذا ما تأملنا الجملة (٥٣أ) – مثلا– المعادة هنا للتذكير:

(٥٣أ) ليت الجو صحو فنخرج للتنزه.

لوجدنا أن القائل يتمنى حدوث أمر، وهو كون الجو صحوا، يفضي إلى أمر آخر هو الخروج للتنزه. إذن فنحن إزاء سبب ومسبب غير متحققين، فلا صحو الجو متحقق، ولا الخروج للتنزه متحقق. ولكن هذا صحيح لحظة التكلم، لأنه قد يتوفر "السبب" فيما بعد، ولكن مع توفر "السبب"

---

[١] – السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ص ٨٦، ط١، جروس برس،١٩٨٨.

[٢] – انظره في : ابن جني، الخصائص: ١٦٥/١، الحاشية الرابعة.

[٣] – السابق نفسه.

قد تتوفر علة مانعة من تحقق المسبب المنصوص عليه في الجملة (٥٣أ). إذ قد يموت القـــائل- مثلا- أو أحد من أهله أو أصدقائه، فلا يتمكنون من الخروج، رغم صحو الجو.

يظهر لنا من ذلك أن "العلة" مع ما أطلقوا عليها"فاء السببية"، إنما هي "علـــة مجـــوزة"، وليست "موجبة"، بمعنى أنها غير متحققة لحظة التكلم، وأن تحققها تاليا لن يـــؤدي بـــالضرورة وعلى وجه الحتم إلى تحقق المسبب. فمن الجائز أن يوجد المسبب بوجود السبب، ومن الجـــائز أن تظهر مستقبلا علة مانعة من حصول هذا المسبب، رغم توفـــر الســـبب ووجـــوده. وهـــذا – لعمري- لم يكن ليكون مفهوما على هذا النحو، لولا أن الحدثين المذكورين قبل الفاء وبعدها غير متحققين.

وإذا تحولنا بأنظارنا إلى اللام التي لـــ "التعليل"، لوجدنا أنها تقع في طائفة من البنى التي يكون "المعلول" في بعضها موجودا لوجود "العلة" وتحققها. إذن فنحن هاهنا أمام "علة" و "معلول" متحققين، ولذلك ليس أمامنا إلا القول: إن وجود العلة هنا أدى على سبيل الوجوب إلى المعلول، وليس من احتمال آخر، لكون العلة والمعلول متحققين. إذا عدنا إلى جملة مثل (٧أ):
(٧أ) تغيب الطلاب لتراكم الثلوج.
فتراكم الثلوج أمر حاصل واقع، أفضى إلى نتيجة حاصلة واقعة هي تغيب الطلاب.

نخرج من ذلك بالقول: إن الفاء-عندهم- للسببية، لأن العلة معها علة مجوزة لا موجبة، إذ قد يقع معلولها ومن الممكن أن لا يقع. وما هذا إلا لأن الفاء تذكر بين حدثين غير متحققيـــن. وأما اللام، فالعلة المذكورة معها تكون علة موجبة في أغلب الأحيان، وذلك لوقوعها-أي اللام- بين متحققين عندئذ.

تناولت فيما سبق فاءات ثلاثا، كانت كلها- فيما يظهر لي- للنتيجة. ولكن، ألا تأتي الفاء للسببية؟

يشير "الكفوي"[1] وبعض الدارسين المحدثين إلى فاء تدخل على الجملة الاسمية، فيكـــون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها. إلا أن السبب مع هذه الفاء متحقق، والنتيجة غير متحققة:

[1] – انظر: الكفوي، الكليات: ص ٦٧٧.

٤ (نتيجة غير متحققة +الفاء+ سبب متحقق).

وذلك كما في :

(٦٦) ﴿قال فاخرج منها فإنك رجيم﴾ [١].

(٦٧) أطعم القطة فهي جائعة.

(٦٨) أكرموا زيدا فإنه فاضل.

فكون إبليس رجيما سبب في أمره بالخروج، وكون القطة جائعة علة في طلب إطعامها، وكون زيد فاضلا سبب في طلب إكرامه.

وهذه الفاء هي الفاء الوحيدة التي وجدتها تتبع بسبب، وأجل هذا تشبه باللام، يقول الكفوي: [٢]

«وكثيرا ما تكون الفاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله –تعالى–: ﴿اخرج منها فإنك رجيم﴾ » [٣].

ويمكن أن نعد أداة الربط السببية (لأن) رائزا لهذه الفاء:

(٦٦) اخرج لأنك رجيم.

(٦٧) أطعم القطة لأنها جائعة.

(٦٨) أكرموا زيدا لأنه فاضل.

---

[١] – سورة الحجر: ٣٤.

[٢] – الكفوي، الكليات: ص ٦٧٧.

[٣] – ينبغي أن ننتبه في هذا النص إلى أمرين، الأول أنه أطلق على هذه الفاء"الفاء السببية" و لم تقع في جواب الثمانية. والأمر الثاني أنه يسمي لام التعليل "لام السببية"، على غير عادة السلف.

(٣-٥-٢) رؤية تعليمية جديدة لفاء "المشروط" في العربية:

(٣-٥-٢-١) وقفة عند مصطلحات الشرط:

يلاحظ أن ثمة اضطرابا يشوب المصطلحات اللغوية المتعلقة بمبحث الشرط، والدراسات اللغوية القديمة والحديثة في هذا سواء . وقد وصل الأمر إلى حد تداخلت فيه المصطلحات ، فـ«أصبح ما يقصد إليه تحت مصطلح ، عند دارس ، غير ما يدل عليه المصطلح نفسه عند آخر » [١].

وأجل هذا ، أرى من المفيد – قبل المضي في موضوع هذا المبحث – أن أتوقف قليلا عند المصطلحات بغية تقنينها.

أتفق تماما مع" مالك المطلبي " في جعل مصطلح " الشرط " دالا على فكرة الشرط في العربية ، بوصفه أسلوبا يقابل أساليب الاستفهام والإثبات والنفي والتأكيد ...إلخ[٢]. كما أميل إلى اتخاذ مصطلح " الجملة الشرطية " للدلالة على التركيب الشرطي بأجزائه كلها ، ومصطلح "جملة الشرط" [٣] للإشارة إلى الجملة التي تكون تالية مباشرة لأداة الشرط ، وهي التي يتوقف عليها حدوث الجزء الآخر من الجملة الشرطية [٤] .

---

[١] -مالك يوسف المطلبي ، السياب ونازك والبياتي : دراسة لغوية ، ص١٣،ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٦.وانظر في تطور مصطلحات " الشرط " عند السلف في: أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، ص٥٣-١٣٩، ط١ ، مطابع الدجوي – عابدين ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

[٢] -انظر السابق نفسه وص٢١.

[٣] -انظر السابق : ص٢١. وقد أعني بـ" الشرط " في بعض المواطن " جملة الشرط "، ولا يكون هذا إلا حين يسعف السياق في فهم مرادي بدقة .

[٤] -أرى أن لامناص من الاعتراف بأن شيئا من التداخل يعتري مصطلحي " الجملة الشرطية " و" جملة الشرط "، الأمر الذي يؤدي ببعض متعلمي العربية إلى الخلط ، وإطلاق الأول على حقيقة الثاني أو العكس . ومرد الأمر في جملته إلى تداخل لغوي يلحظه المرء بين "المركب التوصيفي " و" المركب الإضافي " في العربية . إذ إننا في حاجة ماسة إلى دراسة تنهض لبحث الفروق السياقية – إن وجدت – بين المركبين ، في حال اشتراكهما في مفردتين من مثل الأزواج التالية : (الجملة الشرطية وجملة الشرط) ،(المراكز الشبابية و مراكز الشباب) ،(الجامعة الأردنية وجامعة الأردن) ،(المحاصيل الزراعية ومحاصيل الزراعة) ، (الأبحاث العلمية وأبحاث العلم)، ...إلخ.

غير أنني راغب عن مصطلح " جملة جواب الشرط" ، وأعتمد بدلا منه في هذا السياق مصطلح " جملة المشروط"[١]، للأسباب التالية :

١-من الواضح أن مصطلح " جملة المشروط " أخصر من المصطلح الآخر : "جملة جواب الشرط". وبذلك يقف المصطلحان المستخدمان للدلالة على الجملتين المركبتين للجملة الشرطية ، وهما " جملة الشرط " و " جملة المشروط "على قدم المساواة من حيث عدد الكلمات المستخدمة في كل.

٢-بالمصطلح المقترح نكون قد خصصنا هذا الجزء من " الجملة الشرطية " بمصطلح خاص ، ولن نكون معه مضطرين إلى إعادة ذكر " الشرط " ، كما هو الأمر في المصطلح المتروك: " جملة جواب الشرط ".

٣- ثم إن المصطلح المرغوب عنه ، وهو " جملة جواب الشرط " ، ينطلق من نظرة السلف للمشروط على أنه تابع للشرط ، وهذا مما لا نسلم به. ما استخدم السلف هذا المصطلح إلا ليشيروا به إلى أن هذا الجزء من الجملة الشرطية تابع للجزء الأول يقع بعد وقوعه . واختيارهم كلمة " جواب " في المصطلح ، فضلا عن ذلك ، فيه تشبيه له بجواب السؤال. يقول " ابن هشام":[٢]

«الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء، تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ».

وهذه النظرة تلائم منهج بعض السلف ممن قال : إن جملة " جواب الشرط " الأصل في مرتبتها أن تكون بعد " الشرط ". بيد أن الحق – كما سيلي – غير ذلك.

وينبني على ذلك ما يأتي :

الجملة الشرطية = أداة الشرط + جملة الشرط + جملة المشروط.

إذن فالمشروط هو الذي لا يتحقق إلا بتحقق الشرط. بطريقة أخرى : " جملة المشروط " هي ما يكون وقوعها مشروطا بوقوع " جملة الشرط "[٣].

---

[١] –وجدته مذكورا عرضا عند "ابن يعيش ". انظر : ابن يعيش ،شرح المفصل : ١٥٦/٨. وقد أكتفي بـ" المشروط " اختصارا لأدل على " جملة المشروط".

[٢] –ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ص٣٤٠- ٣٤١.

[٣] –جدير بالذكر أن أحد الباحثين يستعمل مصطلح " المشروط " قاصدا به " جملة الشرط "، كما يستخدم مصطلح " المشروط له " في مكان " جملة المشروط ". ولكنه في مواطن أخرى يعود ليستعمل المصطلحين " فعل الشرط " و"جواب الشرط ". انظر : سمير شريف ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية ، الصفحات : ٩-١٠و٢٥-٢٦و٥٣-٦٤،ط١،دار القلم للنشر والتوزيع، دبي – الإمارات العربية المتحدة ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٢-٢-٥-٣) مرتبة جملة الشرط وجملة المشروط:

يظن الباحث أن تفسير مجيء الفاء في "جملة المشروط " تتنازعه اللسانيات التاريخية التطورية ولسانيات التركيب. ولي في هذا تصور أحاول فيه تبيُّن السرّ الذي من أجله تلحق "الفاء " صدر " جملة المشروط ". وهو تصور أظن أن له بعض القدرة على تفسير قضايا أخرى تخص " الجملة الشرطية " في اللغة العربية. وفيما يلي من مساحة أُسجّل هذا التصور .

أرى أن الجملة الشرطية في العربية خاضعة لسلسلة من التطور. ولكن التعبير عنها – أي الجملة الشرطية قد ابتدأ في المرحلة الأقدم بذكر "جملة المشروط " أولا، تليها أداة الشرط ، ثم " جملة الشرط "، بهذا الترتيب لا بغيره . إذن ، فالأصل في بنية " الجملة الشرطية " أن تكون على النحو الآتي – فيما أحسب –:

الجملة الشرطية = جملة المشروط + أداة الشرط + جملة الشرط.

واضح من هذا أن المرء يذهب إلى أن الأصل في استخدام أداة الشرط، أن تحتلّ موقعا بينيا،أن تتوسط بين "جملة المشروط " و " جملة الشرط ". وما يدفعني إلى هذا عدة اعتبارات، أذكر منها التالي :

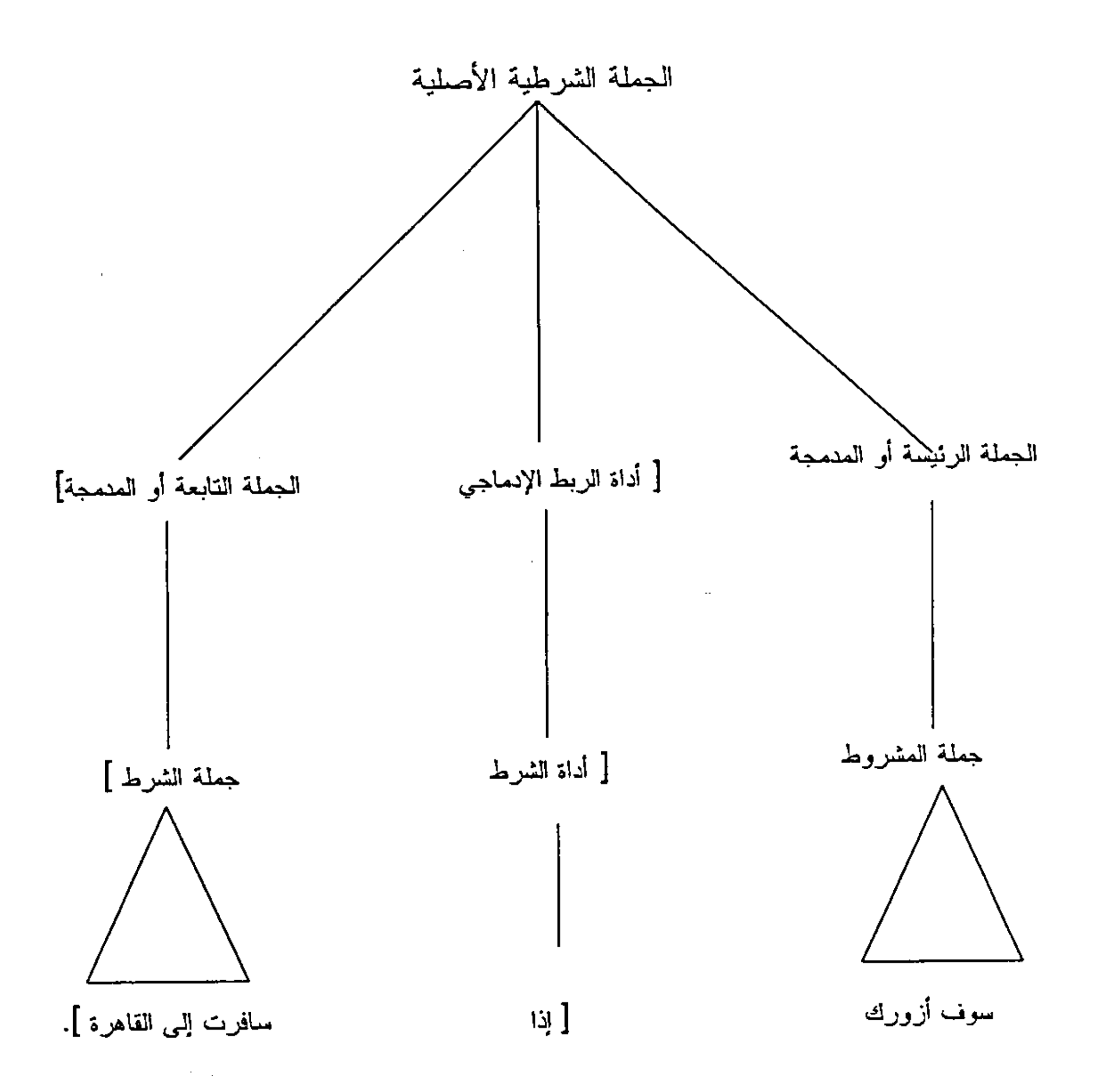
أولا: يبدو للمرء في أكثر الأحيان ، أن الباحثين قدماءهم ومحدثيهم ، ينظرون إلى أدوات الشرط بوصفها أدوات رابطة ، تدخل « لربط جملة بجملة نحو قولك: (إن تعطني أشكرك)»[1]. وإذا سلمنا بذلك، والأمر كذلك ، فإنّ من هنا ينهض الدليل الأول. فما دامت أدوات الشرط أدوات ربط ، فهذا يعني أن موقعها لا بدّ أن يكون بين المربوطين . إن وظيفة الربط تقتضي من الرابط ، سواء كان رابطا إدماجيا subordinating conjunction أو رابطا توفيقيا co-ordinating conjunction ، أن يتوسط المربوطين ، لا أن يتقدمهما .

ثانيا: يُنْظَرُ في الدرس اللساني المعاصر إلى أدوات الشرط على أنها أدوات ربط إدماجي [٢]. إذ إنها تُدْمِجُ جملة تابعة subordinate clause في جملة رئيسة principal clause. ويستلزم هذا بالتأكيد – والكلام على الأصل – أن تُذْكَرَ الجملة الرئيسة أولا، ثم الجملة التابعة المبتغى إدماجها في الجملة الرئيسة.ومن الطبيعي أن يكون موقع أداة الربط

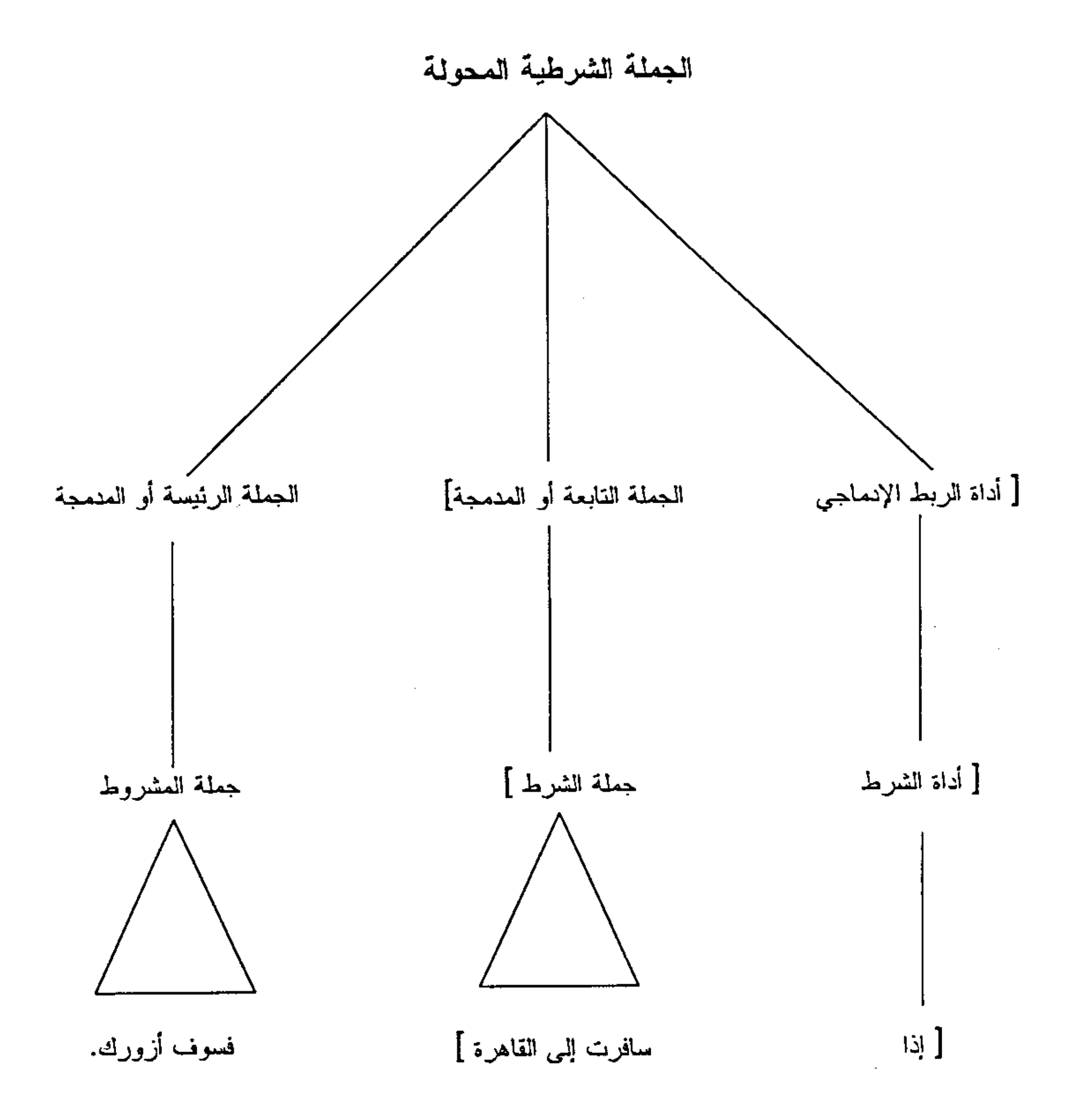
---

[١] –ابن يعيش ، شرح المفصل :٨/٥. وانظر :٨٩/١.

[٢] – انظر : هنري فليش ، العربية الفصحى : نحو بناء لغوي جديد ، ص١٨٠ وانظر :
E.K .Brown and J.E Miller , SYNTAX : ALinguistic Introduction to Sentence Structure , P .145.
وانظر: لوريتو تود ، مدخل إلى علم اللغة : ص٧٧-٧٨.



وأما (٦٩) فتمثل الجملة الشرطية في صورتها الفرعية المحولة:



ثالثا: في الجملة الشرطية يهدف المرسل اللغوي إلى التعبير عن حدوث واقعة ما، فيذكرها. ولكنه أثناء ذلك يتفطن إلى أن هذا الحدوث ليس مطلقا ، بل هو مقيد. ولذلك نجده يذكر الحدث الرئيس ، وتمثله " جملة المشروط " ، ثم يقوم بذكر قيد هذا الحدث الرئيس أو " شرطه"، وتجسده "جملة الشرط". ولذا قد تعد "جملة الشرط" صنفا من أصناف قيود المركبات في اللغة العربية. بمعنى أن العلاقة التي تربط "جملة الشرط" بـ "جملة المشروط" إنما هي علاقة تقييدية. ولكن هذا القيد، قيد "جملة الشرط"، يصلح أن نقيد به نوعي الجملة، الاسمية والفعلية . كما في الجملتين :

(٧١) (أنت مكافأ) إن عملت بإخلاص .

(٧٢)(تكافأ) إن عملت بإخلاص .

وإذا قبل كون "جملة الشرط " قيدا على " جملة المشروط"، كان لزاما أن يكـــون ذكـــر "جملة المشروط " قبل قيدها الذي هو " جملة الشرط " .

رابعا: يذهب السلف إلى أن طائفة من أدوات الشرط عديمة العراقة في الشرطية[1]، بمعنى أنها موضوعة في أصلها للدلالة على معنى كالزمان، مثل : (متى ، أيان ، إذا). ويرون أن طائفة أخرى وضعت في الأصل للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط ، مثـــل: (أين ، أينما ، حيثما ، أنى). ولعل هذا يرجح صحة ما افترض سابقا ، من أن الأصـــل في " الجملة الشرطية " أن تذكر فيها " جملة المشروط " أولا. إذ إن أحـــدا لا يشـــك أن "المفعول فيه " أو الظرف من مقيدات الفعل، شأنه شأن المفعولات كلها . وهذا يســـتتبع ذكر الفعل ثم قيده الزماني أو المكاني. بمعنى أن الكلمات الدالة على المكـــان والزمـــان الأصل فيها أن تكون تابعة للحدث مبينة مكانه وزمانه، لا أن يصدر بها الكلام:

(٧٣) أسعد بزيارتك أيان تزرني .

(٧٤) تشاهد مآذن القاهرة حيثما أقمت فيها .

(٧٥) يدرككم الموت أينما تكونوا. [2]

خامسا: ويمكن أن يشكل الاستفهام رائزا في هذا السياق . فإنك فـــي الســـؤال – فـــي بعـــض الأحيان– تأتـــي على ذكر المشروط، ثم يقوم المخاطب بالإجابة ذاكرا الشرط. وفي هـــذا تقديم للمشروط على الشرط . لاحظ ما يلي :

(٧٦أ) هل ستعطيني عشرة دنانير؟

(٧٦ب) إن نجحت في الامتحانات.

وتقدير هذا : (سأعطيك عشرة دنانير إن نجحت في الامتحانات). ومعلـــوم أن المجيـــب عـــن السؤال يمتنع – في بعض الأحوال – عن ذكر المعلومة قبلا في السؤال. أي أنه يستغني بـــالذكر " القبلي " للمعلومة في السؤال عن إعادتها في الجواب .

---

[1] – انظر: الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: ٢٥٧/٢.

[2] – قارفها بقوله – سبحانه-: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ [سورة النساء: ٧٨].

سادسا: قد تترجح صحة القول بأن الأصل في المشروط أن يكون مذكورا قبل الشرط، عندما نتذكر أن هناك أدوات شرط، تستخدم موصولة في اللغة على الأصل، كـ" من " و "ما". وليس من شك في أن الموصولين " من " و" ما " قد يذكران في حشو الجملة وليس في بدايتها ، لقيامهما بوظيفة نحوية ما ، كالفاعل والمفعول والمجرور ...إلخ [١]. لاحظ أزواج الجمل التالية :

(٧٧أ) يعلم الله ما تفعلون من خير .

(٧٧ب) ﴿ما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ [٢].

(٧٨أ) تحصد ما تزرع.

(٧٨ب) ما تزرع تحصد.

(٧٩أ) قد ضمن نجاحه من اجتهد.

(٧٩ب) من اجتهد فقد ضمن نجاحه.

(٨٠أ) لمن يحترم أستاذه جائزة.

(٨٠ب) من يحترم أستاذه فله جائزة.

ولا يتوقف ذلك السلوك عند الموصولات المشتركة ، بل نجد الموصولات الخاصة تتصرف على ذلك النحو :

(٨١أ) للذي يأتيني درهم .

(٨١ب) الذي يأتيني فله درهم.

---

١ - بل إن من الباحثين من استطاع، باقتدار، أن يثبت كون اللفظين (من) و (ما) موصولين في استخدامالهما كلها، إلا إذا وقعا أداتي استفهام، وهذا يخالف ما ذهب إليه النحاة. انظر: فيصل إبراهيم صفا، "من" و "ما" موصولتان هما في التعليق الشرطي أم غير موصولتين؟: دراسة في البنية الشكلية، مجلة الدراسات الإسلامية- مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد- باكستان، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، ربيع الثاني – جمادى الثانية ١٤١٢هـ/ أكتوبر – ديسمبر ١٩٩١م، ص ٦٥-٨٨.

٢ - سورة البقرة : ١٩٧.

سابعا: يمكن أن نعزز ما أقوله في هذا السياق، بأن نتخذ من الأداة (بشرط أن) أو الأداة (شريطة أن)، رائزا يروز صحة القول بمجيء أدوات الشرط رابطة " الشرط " و"المشروط " في الموقع البيني. فالأداتان (بشرط أن) و (شريطة أن) تربطان بين جملتين ، حدوث إحداهما معلق على حدوث الأخرى، وفي هذا معنى الشرط [1]. ولكن، لا شك أن أحدا لا يستطيع أن يقول إن الأصل فيهما " التقدم " على الجملتين لاحظ ما يلي :

(٨٢أ) سوف أشتري لك الدراجة بشرط أن تحقق المرتبة الأولى في صفك .

(٨٢ب)؟ بشرط أن تحقق المرتبة الأولى في صفك سوف أشتري لك الدراجة.

(٨٣أ) سأفعل ما تريد شريطة أن تقول الحقيقة.

(٨٣ب)؟ شريطة أن تقول الحقيقة سأفعل ما تريد.

وإذا كان ما سبق مقبولا ، فإنني لا أرى صوابا أن يقال : إن أداة الشرط « تدخل على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة ، نحو قولك: (إن تأتني آتك) ، والأصل : (تأتيني آتيك)» [2]. فأداة الشرط لا تدخل " على " الجملتين، إنما تدخل "بينهما " .

فبعد أن تعلم الإنسان علاقة الشرط والمشروط من خلال ملاحظة طبيعة الأشياء من حوله، أخذ يعبر عنها – في المرحلة الأولى– برصف الجملتين رصفا بنائيا دون الربط بينهما بأداة رابطة. أي أنه – فيما أحسب – كان يعتمد على التوالي أو التتابع اللغوي للجمل من حيث اللفظ، لإفادة معنى الشرط ، وذلك على النحو الآتي:

(٨٤أ) أضرب زيدا تضربه.

ثم طور أدوات خاصة ليعبر بها عن مفهوم الشرط ، وعلاقة الشرط بالمشروط. فأدخل الأداة بين المشروط والشرط :

(٨٤ب) أضرب زيدا إن تضربه .

---

[1] -يقول ابن يعيش: « معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود » .[ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٥٥/٨] وقد دعا " أبو أوس إبراهيم الشمسان" – إلى توسيع" رقعة دراسة التركيب الشرطي " بحيث تشمل الاشتراط بـ" على شرط أن " و" وبشرط أن". انظر : أبو أوس إبراهيم الشمسان ،الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ص٤٨٣.

[2] -ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٥٦/٨. وانظر مالك يوسف المطلبي، السياب ونازك والبياتي : دراسة لغوية ، ص٣٤.

ومن هذا نتبين أن أداة الشرط تدخل بين جملتي المشروط والشرط – بهذا الترتيب – حين التحدث عن الأصل ، ولا تدخل على جملتي الشرط والمشروط – بهذا الترتيب –. بمعنى أن الأصل في الجملة (إن تأتني آتك) ليس(تأتيني آتيك) على ما قاله ابن يعيش، بل كالتالي :

(٨٥أ) آتيك تأتيني .

(٨٥ب) آتيك إن تأتني .

والحقيقة أن المرء ليقف إجلالا ، عندما يعلم أن بعض السلف قد توصل إلى أن الأصل في الجملة الشرطية تقدم المشروط على الشرط . فقد جاء في " الإنصاف " أن الكوفيين يجوزن تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو " زيدا إن تضرب أضرب ". واحتجوا بأن قالوا: [١]

« إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط ، لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على "إن" كقولك : " أضرب إن تضرب " ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار [٢]» .

لكن لجملة الشرط الصدارة عند البصريين ، يقول الرضي : [٣]

«واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظا، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، كالعوض منه ».

والطريف أن ابن جني يستنكر بشدة فيستعيذ بالله من أن يقدم المشروط على الشرط. يقول : [٤]

« ومن ذلك قولهم: (أنت ظالم إن فعلت)، ألا تراهم يقولون في معناه: (إن فعلت فأنت ظالم)، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ».

هذا الاستنكار الشديد لتقدم المشروط على الشرط، كانت نتيجته أنهم رأوا في جملة " أنت ظالم إن فعلت " أنها على تقدير: " أنت ظالم ، إن فعلت فأنت ظالم"[٥].

---

[١] -الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المسألة : ٢،٨٧/٦٢٣. وانظر: الرضي ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب :٢/٢٥٦.

[٢] -يذهب الكوفيون في مسألة "عامل الجزم في جواب الشرط " إلى القول: « إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار » [الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٢،٨٤/٢٠٢].

[٣] -الرضي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب : ٢/ ٢٥٧. وانظر الأشموني في: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/١٥.

[٤] -ابن جني ، الخصائص : ١/٢٨٤.

[٥] -ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤/٤٢.

إن الذي دفع بعض السلف إلى هذا الظن أمران : الأول، أنهم قرروا أن " الشرط" سبب في " المشروط "، والمشروط على هذا مسبب " الشرط "، ولا يعقل من بعد – عندهم– أن يكون " المسبب" أو " المشروط " سابقا للسبب أو الشرط. قال صاحب "الإنصاف" في الرد على رأي الكوفيين :[١]

«بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب».

ولكن مقرر البصريين هذا معترض بنصوص عديدة ، جاء فيها ارتباط جملتي الشرط والمشروط لا على سبيل السببية [٢]. ولذلك اضطر "الرضي" إلى القول:[٣].

« فلا يغرنك قول بعضهم إن الشرط سبب للجزاء »

وكان " ابن جني " قد عرض لقول " رؤبة " :

يارب إن أخطأت أو نسيت فأنت لا تنسى ولا تموت

قائلا[٤]:

« ليس كون الله – سبحانه – غير ناس ولا مخطئا[٥] أمرا مسببا عن خطأ رؤبة، ولا عن إصابته، إنما تلك صفة له – عز اسمه – من صفات نفسه. لكنه كلام محمول على معناه، أي إن أخطأت أو نسيت فاعف عني؛ لنقصي وفضلك. فاكتفى بذكر الكمال والفضل – وهو السبب – من العفو وهو المسبب ».

كما يمكن المرء أن يدفع ظن البصريين السابق بالقول : صحيح أن العلاقات المنطقية بين الأشياء ومعانيها في الكون ، تقضي بتقدم السبب على المسبب، بمعنى أن الترتيب الحصولي أو الحدوثي للأشياء في الواقع ، يجري عند إرادة التعبير عن العلاقة السببية حسب الاتجاه : (سبب ← نتيجة). إلا أن اللغة قد تخرج على هذا الترتيب ، فتعدل عنه إلى "ترتيب" آخر يتواءم مع الحاجات النفسية للناطق اللغوي. أقول: قد يعدل المتكلم عن "الترتيب الحصولي" للأشياء في الواقع، لصالح ترتيب آخر هو " الترتيب الذكري ". وهو ترتيب لغوي فحسب، أي أنه يستمد

---

١ -الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة : ٨٧، ٦٢٧/٢.

٢ -يرى " المطلبي " أن المعاني التي يقوم عليها ارتباط جملتي الشرط والمشروط ثلاثة ، هي : الارتباط السببي ، والارتباط التقابلي ، والارتباط التلازمي. انظر : مالك يوسف المطلبي، السياب ونازك والبياتي : دراسة لغوية ، ص٣٨٦-٣٩٢.

٣ -الرضي ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب : ١٠٢/١، وانظر شواهد على ارتباط جملتي الشرط والمشروط لا على سبيل السببية ، في : مالك يوسف المطلبي ، السياب ونازك والبياتي : دراسة لغوية ، ص٣٨٦- ٣٩٢.

٤ -ابن جني ، الخصائص : ١٧٨/٣.

٥ -مع العلم بأن " رؤبة " نفى في البيت عن الله – سبحانه – النسيان والموت ، لا النسيان والخطأ كما يذكر " ابن جني ".

مشروعية ظهوره من بنية اللغة، لا من بنية الواقع. ويقوم المتكلم وفقا لهذا الترتيب الذكـــري، بترتيب حدوث الأشياء لا بالنظر إلى العلاقات المنطقية القائمة بينها في عالم الممكنات، بل بمـــا يلبي حاجات المتكلم النفسية. ولذلك قد يتفق لنا أن تذكر النتيجة أولا، لأن مراد المتكلم أن يعـــبر عن السبب تاليا، وقد يذكر السبب بداية للتعبير عن النتيجة لاحقا. وليس أدل على هذا من الجمل التي تحتوى على " لام السبب " : (تغيب الطلاب لتراكم الثلوج).إذ التغيب نتيجة للتراكم، ومـــع هذا فقد ذكر التغيب قبل السبب الذي هو تراكم الثلوج .

وقد يكون في هذا، إضافة إلى السابق، ملاءمة لواقع الحال ومجريات الأحداث للأشـــياء في الواقع، كما يشهدها الإنسان في الطبيعة من حوله. إذ قد تتعرض حواس الإنسان، في بعـض الأحوال، لنتائج الأشياء أولا، ثم يبدأ رحلة بحث عن أسبابها. فلا شك أنه شهد نزول المطر، قبل معرفة سبب تكونه ونزوله. كما أنه شاهد " الزوبعة " أولا، دون أن يقف على علتـــها. ولعلــه انطلاقا من هاهنا، أنشأ الإنسان الأسطورة في بعض الأحوال، محاولة منه لتفسير بعض الوقـائع المشهودة بنتائجها دون أسبابها.

إذن فترتيب الأحداث وارتباط الوقائع بنتائجها في عالم الممكنات، ليسا بدليل مقنع حتـى يقال إن جملة الشرط لا بد أن تكون سابقة جملة المشروط.

وأما الأمر الثاني الذي أدى بالبصريين إلى القول بأن لجملة الشرط الصدارة، وبأن تقدم المشروط إنما هو تقدم في المعنى دون اللفظ، أن " جملة المشروط " ارتبطـــت فـــي أذهانـــهم بأمرين: الجزم وفاء المشروط. وما دامت جملة المشروط الواقعة قبل الأداة ليست مجزومـة ولا مقترنة بالفاء، فليست بمشروط ، إنما هي دالة عليه ليس أكثر. يقول " ابن يعيش ":[١]

« ولا يتقدم الجزاء على أداته ، فلا تقول : (آتك إن أتيتني) و (وأحســـن إليـك إن أكرمتني) بالجزم على الجواب، لأن الجزاء لا يتقدم على ما ذكرناه، فإن رفعت وقلت:(آتيـــك إن أتيتني) و (أحسن إليك إن أكرمتني) جاز، ومثله: (أنت طالق إن دخلت الدار) و(أنا ظـــالم إن فعلت)، ولم يكن ما تقدم جوابا، وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط ... والجواب محـــذوف، وليس ما تقدم بجواب، ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلا كان مجزوما وإن كان جملـــة اســمية لزمته الفاء، وكان يجب أن يقال : (فأنت طالق إن دخلت الدار) كما تقوله إذا تأخر » .

---

[١] -ابن يعيش : شرح المفصل : ٧/٩.

وليس خافيا أن هذا الأمر الثاني مردود أيضا عندنا، ذلك أنه منطلق من الفكرة نفسها عندهم التي تنص على أن الأصل في ترتيب جملتي المشروط والشرط هو: (أداة الشرط + جملة الشرط + جملة المشروط).

(٣-٢-٥-٣) منحى العربية في تطوير الجملة الشرطية

حاولت فيما سبق أن أسوق ما يمكن أن ينهض دليلا على أن الأصل في الجملة الشرطية أن تأتي بتقدم " جملة المشروط " على " جملة الشرط ". وهذا النمط التركيبي للجملة الشرطية، يمثل في العربية المرحلة الأقدم لاستعمال التركيب الشرطي. ويبدو أن العربية، في مسعاها التطوري، قامت – في مرحلة لاحقة – بتغيير في تركيب " الجملة الشرطية "، وذلك بأن أخرت "جملة المشروط "، فجعلتها تذكر لاحقا بعد " جملة الشرط " .

ويظهر لي أن السبب الذي دعا العربية إلى تطوير التركيب الشرطي ، باستحداث النمط الذي يذكر فيه المشروط بعد الشرط ، هو أن المشروط وإن كان ممثلا للجملة الرئيسة داخل الجملة الشرطية ، إلا أنه – عند التدقيق – خاضع دلاليا لما بعده. وبالتحديد، يخضع المشروط للشرط وأداته.

أريد القول : إن العلاقة القوية التي تربط جملتي المشروط والشرط، تعتمد في الأساس على أداة الشرط الرابطة بينهما ، والكلام على تركيب الجملة الشرطية في المرحلة الأقدم. وتوفر هذه الأداة للجملتين المربوطتين، ضمن تلك العلاقة القوية، زمنا سياقيا تخضع له كل منهما. إذن فبقاء " جملة المشروط " قبل الأداة، يعني بقاءها متقدمة على ما هي خاضعة له دلاليا وزمنيا. فكان لا بد من تحويل يقوم بنقل المشروط إلى ما بعد الأداة، ليتناسق هذا مع الدور الدلالي الذي تقوم به الأداة من تقييد وإكساب دلالة لما حولها. فتكون جملتا الشرط والمشروط بعد هذا خاضعتين للمجال التركيبي للأداة الرابطة، كخضوعهما لمجالها الدلالي .

صحيح أن أدوات الشرط تقوم بدمج " جملة الشرط " في " جملة المشروط " لتكوين "الجملة الشرطية "، إلا أنها – أي الأدوات – في الوقت ذاته تخضع الجملتين إلى حقل دلالي زمني واحد، وتقيد كذلك جملة المشروط – كما سبق – بالشرط. وما دام الأمر كذلك ، ارتأت العربية أن ينقل المشروط إلى ما بعد الأداة ، ليكون إجراء تركيبيا مجسدا لخضوع المشروط للأداة والشرط في الحقل الشرطي.

وليس هذا كل ما في الأمر، بل قد يترتب على سبق المشروط شرطه لبس في بعض السياقات اللغوية. أو قد ينتج عنه نفور من المتلقي واستجابة سلبية، خاصة في المواقف الاتصالية الشفاهية من اللغة، تلك التي تتسم بأنها مواقف انفعالية. ومصدر اللبس أو النفور ، هو تقدم "جملة المشروط " على المفصح عن زمنها والمبين لدلالتها. إذ قد يخطر ببال المتلقي عند سماع جملة المشروط زمن ليس هو الزمن المراد تحقيقه من أداة الشرط، فيخطئ المتلقي - بداية- في تقدير حقيقة الزمن المتحدث عنه بالنسبة للمشروط، مما يؤدي إلى فهم خاطئ يصحح لاحقا بالأداة. فعندما يقال: (أنت طالق)، قد يفهم المرء منها بأن الطلاق حاصل الآن، ولكن تأتي أداة الشرط الرابطة لتقيد تلك الجملة وتحددها أو تشرطها، حاملة معها الزمن الحقيقي المراد: (أنت طالق إن دخلت الدار). ولنا أن نتخيل حال المرأة التي تسمع (أنت طالق)، وحالها بعد التكملة (إن دخلت الدار).

وكذا هي الحال في جمل أخرى، إذ كيف يتأتى لنا أن نعرف أن جملة (قام عمرو) إنما هي دالة على الاستقبال، لولا أنها متبوعة بالأداة (إن)، في مثل قولك: (قام عمرو إن قام زيد)؟

أريد أن أخلص إلى أن العربية غيرت ترتيب المشروط والشرط، في مرحلة لغوية تالية، فجعلت المشروط بعد الأداة والشرط، وكان هذا التحريك موافقا للعمل الذي تقوم به الأداة على المستويين الدلالي والتركيبي. ولم يكن تأخير المشروط بعد الشرط إلا وضعا للمخضع بعد المخضع.

وبسبب هذا ظهر النمط الثاني للجملة الشرطية في العربية، وهو:

الجملة الشرطية= أداة الشرط+ جملة الشرط+ جملة المشروط [1].

يهيأ لي أن اللغة، في المرحلة الثانية لتطور الجملة الشرطية، قامت بتأخير جملة المشروط إلى ما بعد جملة الشرط، دون أن تعمد- في البداية- إلى أي تغيير تركيبي. فقد اكتفت اللغة بالمقدار الموجود من الربط الذي تصنعه الأداة نفسها، ولم تحتج إلى مزيد ربط. وهذا يفسر لنا عدم انجزام فعل المشروط في الشاهد:

---

[1] - لا يعني كون هذا النمط محولا عن الأصل أنهما متطابقان بالضرورة. بل إننا واجدون بينهما فرقا. الفرقان بينهما أن النمط المحول لا يمكنك فيه الاستغناء عن أي جزء من أجزاء الجملة. أما في النمط الأصيل، فيمكن أن يستغنى عن أداة الشرط وجملة الشرط (انظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ص٣١٤-٣١٥). حيث يطلق "الشمسان" على النمط الأصلي للجملة الشرطية: "الجملة الخبرية المشروطة" وعلى النمط المحول يطلق: "الجملة الشرطية الجزائية".

يا أقرع بن حابس يا أقرع   إنك إن يصرع أخوك تصرع[١]

وقد يقال إن القافية في البيت اضطرت الشاعر إلى الرفع، لكنني أرى غير هذا. إن إبقاء رفع فعل المشروط يفسر على أنه منسرب من المرحلة اللغوية الأقدم، تلك التي كان المشروط فيها يسبق الشرط، أي عندما كان المشروط خاضعا للأداة دلاليا لا تركيبيا:

(٨٦أ) تصرع إن يصرع أخوك.

(٨٦ ب) إن يصرع أخوك تصرع.

ومثله قول زهير بعيدا عن أمر القافية:

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول لا غائب مالي ولاحرم[٢]

في مثل هذين الشاهدين لم تتوجه العربية إلى أي تغيير في التركيب، سوى تأخير المشروط. وإبقاء فعل المشروط على حاله، حال الرفع، دلالة على المرحلة الأقدم. ولذلك أقدر عاليا رأي بعض السلف حين فسر الرفع على إرادة التقديم[٣].

والنحاة أنفسهم يجوزون رفع فعل المشروط إن كان مضارعا، في الوقت الذي يكون فيه فعل الشرط ماضيا، نحو قولك: (إن قام زيد يقوم عمرو)[٤]. وجوز المبرد أن يقال: (إن قمت أقوم)، ولكنه عنده- خلافا لما أرى- على تقدير الفاء[٥].

ولعل مما دلل على أن العربية اقتصرت بادئ الأمر على تحريك المشروط إلى ما بعد الشرط، دون أن تجري تغييرا تركيبيا آخر كالجزم- مثلا-، مكتفية بالربط بين الشرط والمشروط بوساطة الأداة، أنها لم تقرن المشروط المتأخر بالفاء في بعض الشواهد، رغم توفر شروط اقترانها كما نص عليها السلف[٦].

---

١ - انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة ٨٧، ٢/٦٢٣. وانظر : ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/١٥٨.

٢ - انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٨٧/، ٢/٦٢٣-٦٢٦.

٣ - انظر السابق نفسه. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل:٨/ ١٥٦-١٥٨.

٤ - انظر: ابن عصفور، المقرب: ص٣٠٢.

٥ - انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ص٥٥٢.

٦ - انظر مناقشة مستفيضة لآراء السلف في اقتران المشروط بالفاء، في: سمير شريف ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية: ص١٢-٢٩.

ومن ذلك قول الحق– سبحانه–: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾[١] ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[٢]، و ﴿إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء﴾ [٣]،﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾ [٤]. فهذه الشواهد– وغيرها– أفسرها على أنها منحدرة من المرحلة اللغوية التي أخرت فيها اللغة جملة المشروط إلى ما بعد الأداة وجملة الشرط، دون أن ترى حاجة إلى مزيد من الربط[٥]. وعلى أي حال تمثل الآيات السابقة بنى محولة ترتد إلى البنى الأصلية التالية، وهي على التوالي[٦]:

(٨٧) والذين هم ينتصرون إذا أصابهم البغي.

(٨٨) وهم يغفرون إذا ما غضبوا .

(٨٩) من إله غير الله يأتيكم بضياء إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة.

(٩٠) وإنكم لمشركون إن أطعتموهم .

ولكن العربية لم تتوقف عند تلك المرحلة – الثانية – في تطوير "الجملة الشرطية "، بل إن الحاجة – فيما يبدو – ظهرت إلى مزيد من الربط الواجب اصطناعه بين جملتي الشرط والمشروط، لتأكيد مسألة الارتباط والتعليق بينهما . فنظرت في بنية جملة المشروط بعد التحويل والنقل ، فإن وجدت فعلها ماضيا في سياق الاستقبال ، اكتفت بالربط الذي تصنعه أداة الشرط وبالتأكيد الذي تفيده صيغة الماضي هنا . كقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » [٧]. وكقول الشاعر :

من يَكِدْني بسوء كنت منهُ كالشجا بين حلقِهِ والوريدِ [٨]

ففي الشاهدين ربط قوي، يتمثل في شيئين: الربط بأداة الشرط، وهو ربط لفظي، والربط المعنوي المستفاد من استخدام صيغة الفعل الماضي في جملة المشروط، دلالة على المستقبل، وذلك بغية تأكيد الحدوث.

---

١ – سورة الشورى: ٣٩.

٢ – سورة الشورى: ٣٧.

٣ – سورة القصص: ٧١.

٤ – سورة الأنعام: ١٢١.

٥ – لا يُفْهَمُ من هذا الكلام أن مجيء الجملة الشرطية على الأصل، بتقدم المشروط على الشرط، أو ارتدادها إلى مرحلة لغوية لم تكن فيها اللغة تستخدم روابط إضافية كالفاء والجزم ونحوهما، أقول: لايفهم من هذا أنّ الجملة تأتي على تلك الشاكلة فقط لأنها منحدرة من مرحلة أقدم، بل قد يُرى في ذلك دلالة دقيقة. وقد لاحظت أن بعض التراكيب التي تخلو جملة مشروطها من الرابط الإضافي كالفاء، تدل على "العادة" أو "الحقيقة".

٦ – انظر تأويلات السلف للآيات السابقة في: سمير شريف ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية: ص ١٤–٢٠.

٧ –انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٤/٤.

٨ –انظر السابق: ٣٣/٤.

هذا في حال كان فعل جملة الشرط في صيغة المضارع ، فإنْ كان في صيغة الماضي، اتحدت صيغتا فعل الشرط والمشروط، وكان هذا قرينة أخرى ثالثة على مزيد من التعليق والربط :﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم﴾[1] . ولذلك لم تَقُم اللغة هاهنا أيضاً باستحداث ربط جديد.

والبيت التالي يشتمل على الحالين الموصوفتين (مضارع +ماضٍ) و(ماض +ماض):

إنْ يعلموا الخير أَخْفَوْهُ، وإن علموا شراً أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا [2].

أريد لأبين أن اللغة لم تُضِفْ مزيد ربط بين جملتي الشرط والمشروط بعد النقل ، في حال كون فعل المشروط ماضيا دالاً على المستقبل في صيغة (فعل)، وذلك لغرض دلالي . إذ استغنت عن الربط الإضافي بدلالة التأكيد ، تأكيد حدوث فعل المشروط، وهي الدلالة المستفادة من استعمال صيغة الماضي لهذه الغاية.وإلا فما الفرق بين التركيبين الجمليين التاليين بعيدا عن البنية الشكلية لهما :

(٩١) إن قام زيد يقومُ عمرو[3] .

(٩٢) إن قام زيد قام عمرو.

أقول : ليس بمكنتنا إلا أن نعود إلى الدلالة، فالناطق اللغوي يستثمر الطاقة الدلالية الكامنة في الصيغة (فعل)، بما استقرّ في ذهنه من دلالتها على القطع والتمام والانتهاء، ليؤكد حدوث المشروط في حال حدوث الشرط، ودون أن يكون ثمة احتمال آخر غير ذلك. فقيام عمرو – كما في(٩٢) – أمر مسلَّم به، مؤكد، على سبيل الحتم، إن قام زيد. ولا مجال لأنْ ينصرف ذهن المتلقي مع تلك الصيغة (فعل) لأي احتمال آخر يتجاوز ذلك ، أو يشكك فيه .

وقد يفسِّر ذلك لنا عدم قول اللغة مثلا:(إن قام زيد فقام عمرو).

لكن الناطق لا يعبر دائما عن تلك الدلالة، فلا يوظف – بالتالي– صيغة (فعل) في جملة المشروط في الأحوال كلها . بل قد يستخدم صيغة الجملة الاسمية أو صيغة (يفعل) أو غيرهما، ثم إنه قد يخرج عن دلالة الاستقبال حين إرادة التعبير عن تعليق حدث على آخر وقعا في الماضي. وقد نظرت العربية حينئذ بعين فاحصة مقارنة، إلى كل من جملتي الشرط والمشروط التاليتين للأداة، فَأَلْفَتْ جملة المشروط خلواً من صيغة (فعل)، أي خلواً مِنْ دلالة القطع والتأكيد، فظَهَرَ بذلك احتمال أن تُفهم جملة المشروط على أنها مستأنفة مقطوعة عما

---

[1] –سورة الإسراء :٧.

[2] –انظر : عباس حسن ، النحو الوافي :٤/٤٢٤.

[3] – عند من يجوزه .

قبلها، أي عن جملة الشرط. فبرزت حاجة إلى زيادة الربط، وبدأت بإلحاق تغيير في بنية الجملة الشرطية، وذلك في مرحلة لغوية من التطور ثالثة .

ومن هاهنا عمدت اللغة إلى إضافة قرينة تؤكد ارتباط جملة المشروط بجملة الشرط وتعليق حدوثها عليها. فأدخلت على المشروط قرينة جديدة، هي قرينة الارتباط بالفاء. وأظن أن العربية أضافت إلى المشروط، أول ما أضافت، هذه الفاء. وذلك عندما وازنت بين جملتي الشرط والمشروط فوجدت بينهما انفصالا أو عدم توازن من جهة البنية التركيبية. أعني بذلك أن العربية، والحديث يجري على مرحلة لاحقة، أخذت تميل إلى إضافة هذه الفاء إلى صدر المشروط، حينما تتغاير الطبيعة البنائية لكل من الشرط والمشروط. ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن اللغة اقتصرت في البداية على هذه الفاء. بمعنى أنني أظن أنّ ظهور الفاء قرينةً على التعليق في السياق الشرطي، أسبق في الظهور من قرينة الجزم. ولعل في هذا الرأي ما يفسر دخول الفاء على المشروط في قول الحق – تعالى– ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾[1]، وفي قراءة حمزة[2]: ﴿إن تضلَّ إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى ﴾ [3] .

وإخال أن اللغة، جريا على نهجها التطوري، جعلت تميل إلى التخصيص، فبدأت تخص المضارع الواقع في جواب المشروط بقرينة الجزم، مماثلة لأخيه الواقع في الشرط، أو حملا على الجوار كما عبر الكوفيون. ولاعجب، فقد خَصَّتْ – من قبل – الماضي الواقع في المشروط بأن لم تُدْخِلْ عليه أيّ ربط زائد. أقول: أخذت العربية تخص فعل المشروط في حال كان مضارعا بالجزم، وما خلا ذلك ظلت اللغة تضيف إليه الفاء، عندما يفترق الشرط عن المشروط في الطبيعة التركيبية أو الصيغة البنائية. انظر إلى الجمل التالية :

(٩٣) إن (عصيتَ والديك) فـ(لن تنال محبة الله) .

(٩٤) من (يظلم الناس) فـ(سوف يندم).

(٩٥) إذا (حياك أحد بتحية) فـ(حَيِّهِ بأحسن منها).

(٩٦) من (سعى في الخير) فـ(سعيه مشكور).

(٩٧) إن (تُفْشِ سرَّ صديقك) فـ (لستَ بأمين).

---

[1] –سورة المائدة :٩٥.

[2] –انظر : ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق : شوقي ضيف ، ص١٩٣،ط٣،دار المعارف،القاهرة،دون تاريخ.

[3] –سورة البقرة :٢٨٢.

(٩٨)﴿ إن كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[١].

(٩٩) ﴿فمن يؤمنْ بربه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقا﴾.[٢]

(١٠٠) ﴿إن يسرقْ فقد سرق أخ له مِنْ قبل﴾ [٣].

ويمكن أن نستوضح الفرقان المذكور في الجدول الآتي :

رقم الجملة	بنية الشرط الأساسية	بنية المشروط الأساسية
(٩٣)	فعل ماضٍ	لن+ فعل مضارع
(٩٤)	فعل مضارع	سوف + فعل مضارع
(٩٥)	فعل ماضٍ	فعل أمر
(٩٦)	فعل ماضٍ	جملة اسمية
(٩٧)	فعل مضارع	ليس+ جملة اسمية
(٩٨)	كان+ فعل ماضٍ	فعل ماضٍ
(٩٩)	فعل مضارع	لا + فعل مضارع.
(١٠٠)	فعل مضارع	قد + فعل ماضٍ

ولعل هادينا إلى هذا الرأي، أن اللغة استقرت – فيما يبدو للمرء – على رفض دخول هذه الفاء عند توافق الشرط والمشروط. لاحظ ما هو آت :

(١٠١) * إذا (قرأت القصة كلها) فـ(أعطيتك جائزة).

(١٠٢)* من (يظلم الناس) فـ (يدخله الله النار).

ولا أرى وجها للصواب في رأي من ذهب من السلف إلى أن الفاء الثانية في: ﴿فمن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار﴾[٤]، مقترنة بجملة المشروط[٥]. ذاك أن تكملة الآية توقفنا على تقدير للمشروط، إذ هو على إيقاع :« فيقال لهم : هل تجزون إلا ما كنتم تعملون؟» . وتكون الفاء المذكورة في الآية عاطفة جملة على أخرى، وليست واقعة في جملة المشروط.

والتوافق بين الشرط والمشروط المفضي باللغة إلى عدم موقعة الفاء في صدر جملة المشروط ، أو– بكلمات أخرى – اختلاف الشرط عن المشروط الذي يؤدي إلى أن تقع الفاء في صدر جملة المشروط ، لا ينطبق – كما ذكرت أعلاه – على المشروط إن كان فعلا مضارعا

---

١ –سورة يوسف :٢٦.

٢ –سورة الجن:١٣.

٣ –سورة يوسف :٧٧.

٤ –سورة النمل :٩٠. وتمام الآية : ﴿ هل تجزون إلا ما كنتم تعملون﴾ .

٥ –انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٦٧.

مجردا، لأنه مخصوص بالجزم قرينة على مزيد من الربط. ولذلك فإن بنية الشرط فيما يـأتي ، مختلفة عن بنية المشروط، ومع ذلك لم تلحق الفاء:

(١٠٣) إذا (خالفت قواعد المرور) (تلق عقابا شديدا).

(١٠٤) ﴿ وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين﴾[1].

ألخص ما سبق بيانه فأقول : إن اختلاف الطبيعة البنائية لجملة الشـرط عـن البنيـة التركيبية لجملة المشروط ، في نمط : (أداة الشرط + جملة الشرط + جملة المشروط) ، هـو المسؤول عن الإتيان بالفاء التي تسبق المشروط في اللغة العربية [2]. وهذا صحيح إذا لم يكـن في المشروط فعل مضارع مجرد من الأدوات مثل : (لم ، لن ، سـ ، سوف ، قد ، ...).

(٣-٥-٢-٤) "فاء المشروط" في الدراسات:

من قراءتي في كتب السلف حول موضوع هذه الفاء، ومحاولة تتبعـي لآراء أكـثرهم، وجدت أنهم لا يجمعون على رأي واحد في المسألة. وأظن أن هذا نابع من تطور طبيعي للـرأي في المراحل الزمنية المتعاقبة ، يستفيد السابق من رأي اللاحق فيطـوره. ويـهيأ لـي أن رأي السلف في "فاء المشروط " قد مر في مراحل زمنية ثلاث .

يذهب بعض السلف في أولى المراحل إلى أن الفاء تقع في جملـة المشـروط، لئـلا تتصرف دلالة المشروط إلى الابتداء والاستئناف. أي أن بقاء جملة المشروط دون هـذه الفـاء ملبس من جهة أن المتلقي قد يظن أن المشروط إنما هو جملة مستأنفة ابتدئ بـها بعـد جملـة الشرط. إذ سأل سيبويه الخليل عن القول : «(إن تأتني أنا كريم)، فقال: لا يكون هـذا إلا أن

---

[1] -سورة هود :٤٧.

[2] -يبدو، من النظر الأولي، أن التطور اللغوي التاريخي للجملة الشرطية في العربية، لم يتوقف عند حد إضافة هذه الفاء. بل قد يكون مـن الصواب – وإثباته يحتاج إلى دراسة مستقلة – أن يقال: إن اللغة توجهت إلى مزيد من التطور – في مرحلة لاحقة – فأسقطت أداة الشرط واكتفت بقرينتي الصيغة والجزم للدلالة على التعليق ، في مثل : (اشرب الحليب تصبح قويا). ولكن يبقى للأداة وجود كامن potential، [انظر : برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية : ١٩٦-١٩٧. ومالك يوسف المطلبي ، السياب ونازك والبياتي : دراسـة لغويـة ، ص ٢٥١ . و: سمير شريف ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية :ص١٠]. ويترجح هذا الرأي إذا علمنا بوجود أدلة قوية على اشتقاق الأمر من المضارع .[انظر : داود عبده ، الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، شتاء ١٩٨٣، ص١٤٧].

يضطر شاعر، من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاما مبتدأ»[١]. وعبر عن الرأي نفسه " ابن يعيش " حينما قال:[٢]

« وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به، كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء، لأنها تفيد الإتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها ».

ولكن يهيأ لي أن رأي " الخليل " لم يحظ بإعجاب النحاة كلهم ، بدليل أن بعض المؤلفات النحوية تخلو منه تماما. وأظن أن رأي الخليل ترك، هونا ما، بسبب أنه قد يوحي بتفوق رأي الكوفيين القائل بأن الأصل في جواب الشرط التقدم. إذ إن المرء إذا سلم بأن الفاء تقع في هذا "الجواب " لأن الجواب قد يكون كلاما "مبتدأ" أي " مستأنفا "، فإن في ذلك تسليما ضمنيا بأن "الجواب" الأصل فيه أن يأتي مبتدأ به الكلام .

ولعله بسبب من هذا، راح نفر آخر من السلف –في مرحلة ثانية – يلتمس تفسيرا مختلفا نوعا ما، لاقتران جملة المشروط بالفاء ،أو قل إنه طريقة أخرى في التعبير تبتعد عن سابقتها إن قليلا أو كثيرا. ومن هنا ظهر القول: [٣]

« إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا، فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط».

ثم اختصر ذلك الرأي فيما بعد بقول " المرادي " :[٤]

« وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط».

وينقل " السيوطي " عن " ابن هشام " ما يزيد الأمر وضوحا، حيث يقول : [٥]

« بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطا، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط، فاستعين على إيقاعها جوابا له برابط وهو الفاء أو ما يخلفها »[٦].

---

[١] –انظر سيبويه ، الكتاب :٦٤/٣.

[٢] –ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢/٩.

[٣] –الرضي ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب :٢٦٢/٢.

[٤] –المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني : ص٦٧.

[٥] –السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو :٢٥١/٣.

[٦] –وانظر : ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ص٣٤١.و: الزركشي، البرهان في علوم القرآن :٢٩٩/٤–٣٠٠. و: الأشموني، في : الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢١/٤. و: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤٥٧/٢.

ولكن، لاحظ بعض السلف أن هناك شواهد كثيرة خرجت على تلك القاعدة. إذ وجـــدوا جملا شرطية اقترنت جملة المشروط فيها بالفاء، رغم صلاحية وقوع المشروط شرطا. الأمـــر الذي يعاكس القاعدة المقررة سابقا، القائلة بأن الفاء تلحق بصدر المشروط إذا لـــم يصلـــح هـــذا المشروط لأن يكون شرطا. ومن أمثلة الشواهد التي خرجت على القاعدة ما يلي :

(١٠٥) ﴿ ومن عاد فينتقِمُ الله منه﴾[١] .

(١٠٦) ﴿ وإن تَعُدّوا نعمة الله لا تحصوها﴾[٢].

(١٠٧) ﴿ فإذا جاء أجلُهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون ﴾[٣].

(١٠٨) ﴿ فمن يؤمنْ بربه فلا يخافُ بخساً ولا رَهَقا ﴾ [٤].

(١٠٩) ﴿ ومن يعملْ من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما ﴾[٥].

وعلى العكس من ذلك، واجهت السلف جمل شرطية المشروط فيها خالٍ من الفاء، رغـــم توفّر الشروط الموجبة لاقترانها به على ما قرره السلف ابتداء [٦]. من ذلك الآتي:

(١١٠) ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾[٧].

(١١١) ﴿ وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هُزُواً ﴾[٨].

(١١٢) ﴿ وإذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾[٩].

(١١٣) ﴿ والذين إذا أصابهم البغيُ هم ينتصرون﴾[١٠].

(١١٤) ﴿ قل أرأيتم إن جَعَلَ اللهُ عليكم الليلَ سرمدا إلى يومِ القيامةِ من إلـــهٌ غـــيرُ اللهِ يـأتيكم بضياء﴾[١١].

(١١٥) ﴿ قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليـــل تسكنون فيه﴾[١٢]

---

[١] -سورة المائدة : ٩٥.

[٢] - سورة النحل : ١٨.

[٣] -سورة الأعراف :٣٤.

[٤] -سورة الجن :١٣.

[٥] -سورة طه:١١٢.

[٦] -انظر : محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها :٢/٧٩-٨٠.و: أبو أوس إبراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب:ص٢٩٤.

[٧] -سورة الأنعام :١٢١.

[٨] -سورة الأنبياء :٣٦.

[٩] -سورة الشورى :٣٧.

[١٠] -سورة الشورى :٣٩.

[١١] -سورة القصص :٧١.

[١٢] -سورة القصص :٧٢.

وقد شكلت مثل هذه الشواهد مطعنا للرأي السابق، مما يرجح قصوره عن الوفاء بالمطلوب في الدرس اللساني. ومن هنا بالضبط، ظهرت حاجة ماسة للتعديل في القاعدة الموضوعة، فبرزت المرحلة الثالثة من مراحل القول بسبب اقتران الفاء بجملة المشروط في العربية .

وفي هذه المرحلة، الثالثة، لم يكتف القوم بالقول:« وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بأداة الشرط »[1]. بل شرعوا يفصلون إجمال هذا القول، ويعددون أحوال البنية التركيبية للمشروط، وذلك قصد أن يخرجوا منها مجيء المشروط فعلا مضارعا مسبوقا بـ"لا" [2]، بسبب من بعض الشواهد السابقة: (١٠٦،١٠٧-١٠٩). ولذلك قيد القول السابق بالقول مباشرة: « وذلك إذا كان جملة اسمية، أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف، أو مقرونا بحرف تنفيس، أو " قد " أو منفيا بـ" ما " أو" لن " أو "إن" » [3].

وفي سياق المرحلة ذاتها نجد الرأي " المعدل" التالي[4]:« فأما جواب الشرط بـ"إن" وأخواتها ، فأصله أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا. فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا عاريا من "قد" وغيرها، أو مضارعا مجردا ، أو منفيا بـ"لا " أو "لم" ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها،... وهو أنه إن كان مضارعا جاز اقترانه بها، ويجب رفعه حينئذ كقوله – تعالى-: ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ ، ﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف﴾. والتحقيق أنه حينئذ خبر مبتدأ محذوف. فيكون الجواب جملة اسمية ».

والجدير بالذكر أن "مالك المطلبي " قد تابع رأي الخليل ، وأعاد صياغته بما يوهم بأنه متقاطع مع رأيي، والأمر ليس كذلك. فقد عبر "المطلبي" عن ملاحظة " الخليل " حول مجيء الفاء في جملة المشروط بقوله : [5]

« وقد لاحظ (الخليل) أن اقتران الفاء بجملة جواب الشرط بسبب من تغاير طبيعة الجمل التي تنهض عليها ، حتى لا تنصرف جملة جواب الشرط إلى الاستئناف بدلا من التعلق بجملة الشرط».

---

[1] -المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني : ص٦٧.

[2] -حتى إن المرادي نفسه ربما يكون قد أخطأ فذكر المضارع المسبوق بـ"لا"سهوا ، وصححه المحقق. انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني :ص٦٨، مضمون الحاشية السادسة .

[3] -المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني : ص٦٧-٦٩.

[4] -السابق : ص٦٦-٦٧.

[5] -مالك يوسف المطلبي ، السياب ونازك والبياتي : دراسة لغوية ، ص٢٥٢.

إذن ، فما يقصده المطلبي من تغاير طبيعة الجمل في السياق الشرطي، هو–تحديدا– إمكانية انفصال جملة المشروط عن جملة الشرط، ذاك أن لجملة المشروط، بعيدا عن اتصالها بالفاء، طبيعة استئنافية انفصالية. على العكس من طبيعة جملة الشرط، القائمة – فيما يفهم من كلامهم – على الاتصال بأداة الشرط. ومما يدل على صحة فهمي لمقصد المطلبي، أنه يوافق[١] "عباس حسن " على ما ذهب إليه حينما قال : إن الفاء «لا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى » [٢].

(٣-٥-٢-٥) تقديم "فاء المشروط" لمتعلمي العربية:

يعد ما انتهى إليه كثير من السلف، من أن المشروط يقترن بالفاء إذا لم يجز له أن يقع شرطا – يعد هذا الرأي، في تقديري، رائزا تركيبيا وملحظا متقدما. بل إنه، بسبب من إيجازه، قد يكون صالحا للتقديم لبعض فئات متعلمي العربية. ولكنه– في ظني – إن صلح، فإنه يصلح للمتعلمين ممن " اكتسبوا" العربية اكتسابا، ذاك أنهم وحدهم قادرون على معرفة ما يصلح أن يقع شرطا وما لا يصلح. وأما متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، فليس يمكنهم تحديد ما يصلح للشرط وما لا يصلح.

ولكن متعلمي العربية كلهم، سواء كانوا ناطقين بها أو ناطقين بغيرها، لديهم القدرة على ملاحظة اختلاف الطبيعة البنائية لجملة الشرط عن البنية التركيبية لجملة المشروط. ولا علاقة تربط بين هذه الملاحظة "الشكلية" المدركة بالنظر أو السمع، و"اكتساب" العربية.

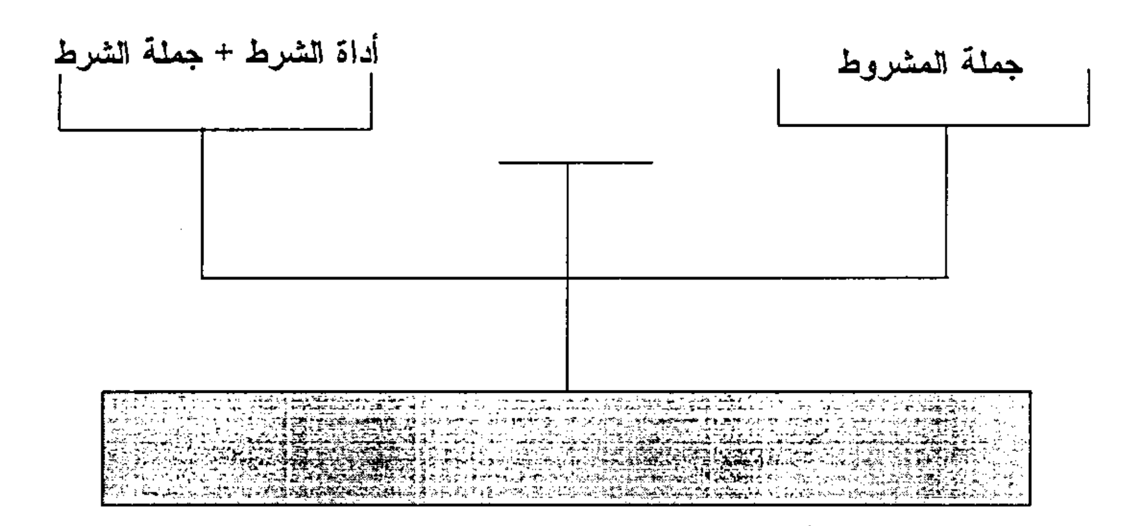
وأستحب دائما أن أشبه الجملة الشرطية لطلابي، بالميزان. في محاولة مني لإفهامهم ما استقرت عليه وظيفة "فاء المشروط " في العربية، من إعادة "التوازن" أو "التوافق" للجزأين الرئيسين المكونين للجملة الشرطية: جملة الشرط و جملة المشروط. إذ تمثل جملة الشرط والأداة إحدى كفتي الميزان، وتمثل جملة المشروط الكفة الأخرى، وفقا للمراحل الثلاث الآتية:

---

[١] –انظر: مالك يوسف المطلبي، السياب ونازك والبياتي: ص ٢٥٥.

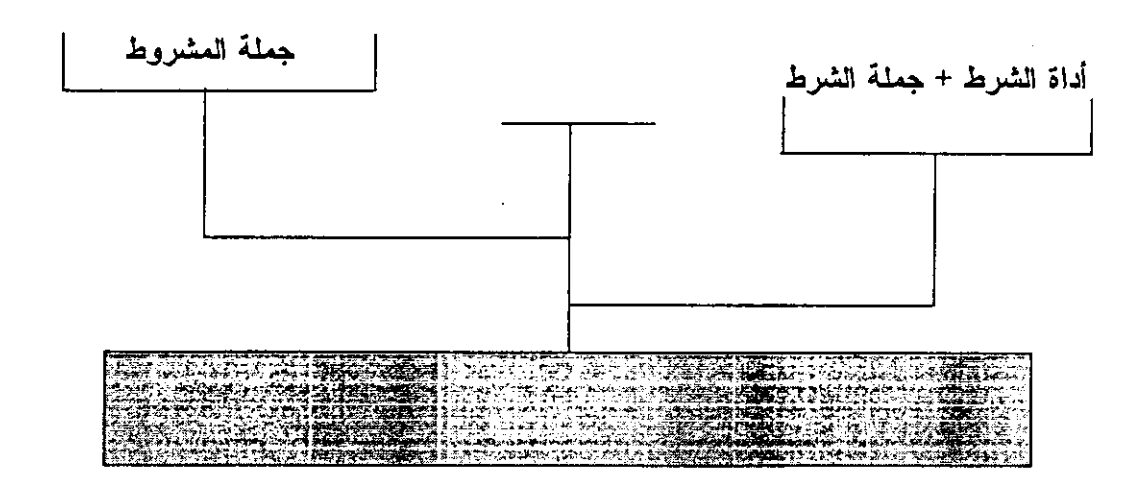
[٢] –عباس حسن، النحو الوافي : ٤٥٩/٤.وينبغي أن أنبه إلى أن " المطلبي " حذف كلمة (المعنوي) من كلام " عباس حسن " ، ليستقيم – ربما – له الأمر . ذاك أن قول " عباس حسن"إن الفاء "لمجرد الربط المعنوي " قد يعاكس رأي " المطلبي " الذي ينظر إلى الفاء على أن لها وظيفة " بنائية " فقط. يقول المطلبي (ص٢٥٥) : «ليس للفاء المقترنة بجمل جواب الشرط أي أثر في المعنى ».

١)المرحلة الأولى/الشكل الأول:



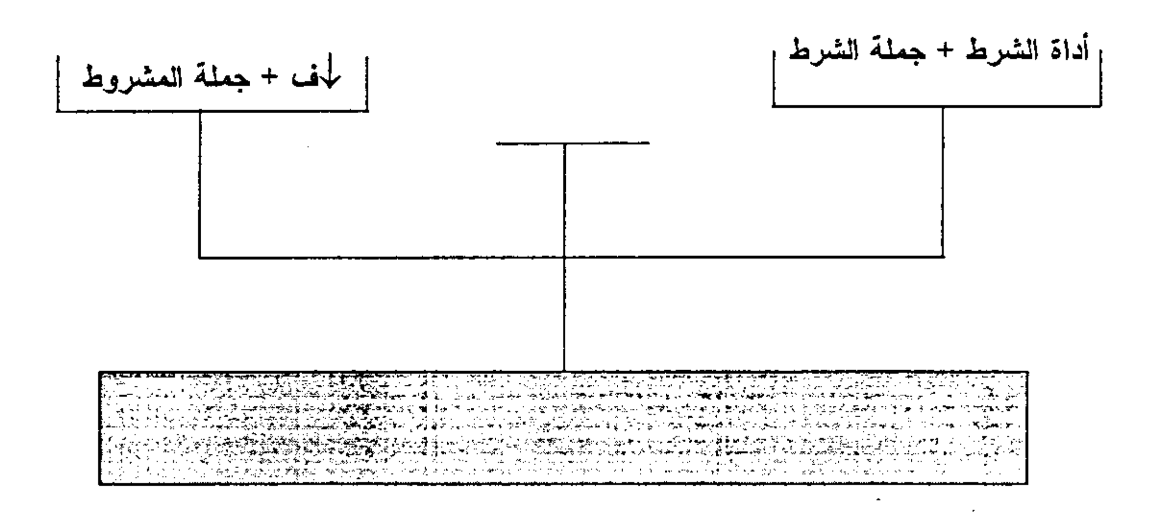
التوازن متحقق في نمط الجملة الشرطية الأصلي : (جملة المشـــروط + أداة الشــرط+ جملــة الشرط)، فلا حاجة تركيبية للفاء.

٢- المرحلة الثانية/ الشكل الثاني:



في حال تغاير بنيتي الشرط والمشروط، وتغيير ترتيبـــهما، يختــل التــوازن بيــن المكونيــن الشرطيين.

٣) المرحلة الثالثة / الشكل الثالث:



تعمل الفاء على إعادة التوازن لعنصري الجملة الشرطية، باقترانها بجملة المشروط.

والحق أنني مدفوع إلى إطلاق هذا الرأي وتبني هذه الأشكال الثلاثة في تعليم العربية للناطقين بغيرها على وجه الخصوص، مدفوع إلى ذينك الأمرين دفعا بسبب من الوجهين التاليين:

الأول : أن معلم العربية للناطقين بغيرها، يجد حرجا شديدا في تعليم وقوع الفاء في المشروط للمتعلمين، طبقا لما هو سائد في كتب تعليم العربية[1]، أعني عبر تعداد الأحوال التي قيل إنها أحوال اقتران الفاء بجملة المشروط .وقد تأكد المرء أن لا قبل للمتعلمين من الناطقين بغير العربية ، ومن الناطقين بها في بعض الأحوال ، في أن يحفظوا حالات الاقتران كلها . بل إن مبحث اتصال الفاء بجملة المشروط ، كان– في أحيان كثيرة – من المباحث النحوية المسؤولة عن ارتباط صورة العربية في أذهان متعلميها ، بصفة الصعوبة والتعقيد والاستعصاء على التعلم. والحقيقة أن صعوبة تقبل المتعلمين لهذه الحالات المنصوص عليها كان الدافع لدراسة الموضوع.

---

[1] -انظر مثالا على ذلك: إبراهيم يوسف السيد ومحمد الرفاعي الشيخ ، القواعد العربية الميسرة :٣/٦٥.

(٣-٦) الربط الجملي القائم على أساس من علاقة "المناقضة" في اللغة العربية

(٣-٦-١) علاقة المناقضة:

أتيت في سياق الحديث عن الفاء الرابطة في العربية، على ذكر بعض أدوات الربط الدالة على الوظيفة الدلالية " النتيجة "، كالفاء و"لذلك". وتقوم هذه الأدوات بالربط بين جملتين متتاليتين، حينما تصلح ثانيتهما لأن تكون نتيجة طبيعية متوقعة للأولى، لاحظ الجملتين الآتيتين:

(١١٦) لقد اختلس أموالا من الشركة .

(١١٧) قبضت الشرطة عليه.

تجد أن الثانية منهما، أي (١١٧)، تشكل نتيجة طبيعية متوقعة للجملة الأولى (١١٦). وبسبب هذا، لا يشعر المتلقي بأي تناقض ناهض بين مضمون الجملة الثانية ومضمون الجملة الأولى. وإذا كان هذا هو القائم بين أي جملتين متعاقبتين، صح أن نربط بينهما بأداة ربط تتصدر الحمل الدال على النتيجة. على أن تذكر الأداة والحمل الذي تتصدره لاحقين. ويكون صحيحا القول: إن ما قبل الأداة سبب فيما بعدها، أو إن ما بعدها نتيجة لما قبلها .

ومن هنا يربط بين (١١٦) و(١١٧) لتكوين ما يلي :

(١١٨) لقد اختلس أموالا من الشركة ، ولذلك قبضت الشرطة عليه.

(١١٩) لقد اختلس أموالا من الشركة، فقبضت الشرطة عليه.

إذن، فالجزء الأول من الجملة، الذي هو قبل الأداة ، يشكل مقدمة طبيعية للجزء الثاني الذي يتبع الأداة. وبالمثل ، يشكل ما بعد الأداة نتيجة طبيعية أو إفرازا متوقعا للذي يسبق الأداة. الأمر الذي لا يبعث على "صدمة " المتلقي، فلا يجد تناقضا في الأمر على الإطلاق . ويوظف الناطق اللغوي للتعبير عن هذا المعنى أدوات ربط هي تلك الدالة على النتيجة:

[مقدمة + أداة + نتيجة طبيعية متوقعة].

ولكن، قد تعرض للناطق اللغوي إرادة التعبير عن معنى يقترب من ذلك دون أن يتلبسه. إذ من الممكن أن تنشأ الحاجة اللغوية، بفعل سياق الحال والمقام، للربط بين جملتين متتابعتين، تمثل أولاهما مقدمة غير متلائمة مع ثانيتهما. أو قل: إن الجملة الثانية لا يصلح عدها نتيجة طبيعية للجملة الأولى. وإذا صح أن ننظر إلى الثانية بوصفها نتيجة، فإنها عندئذ تكون نتيجة غير متوقعة، بمعنى أنها لا تأتي على وفاق ما يتوقعه المتلقي، بل إنها تجيء على غير المنتظر. فإذا قيل مثلا :

(١١٦) لقد اختلس أموالا من الشركة .

فإن الذهن يتبع العلاقات المألوفة للأشياء في الكون، فينصرف إلى دلالة تتبع دلالة الجملة (١١٦)، وهي دلالة قبض الشرطة عليه. ويذهب ذهن المرء إلى هذه الدلالة، لأنها – وحدها – النتيجة الحتمية الطبيعية لما ذكر في (١١٦).

ولكن قد يتفق لنا أن تأتي جملة تذكر تاليا للجملة (١١٦) ، وتخالف ما انصرف إليه ذهن المتلقي من دلالة ، كأن يقال :

(١١٦) لقد اختلس أموالا من الشركة.

(١٢٠) لم تقبض الشرطة عليه.

واضح من هذا أن الجملة الثانية (١٢٠)، لا تشكل نتيجة طبيعية متوقعة للجملة (١١٦) . ومن ثم نكون إزاء الترتيب الآتي :

["مقدمة"+" نتيجة غير متوقعة"].

وهذا ما أصطلح على تسميته بـ" المناقضة " contrast.

ولعله بين أن أدوات " النتيجة "، أي "النتيجة المتوقعة " كالفاء و" لذلك " ، لا تلبي الغرض الناشئ في هذا المقام . وأظن أن من هاهنا ظهرت الحاجة ملحة إلى مجموعة أخرى من الأدوات الرابطة، تقوم بالربط بين جملة قد تعد مقدمة، وأخرى يمكن أن تكون نتيجة غير متوقعة، لتلك المقدمة. وقد يكون من الحسن أن نطلق عليها: " أدوات المناقضة". ومنها: (لكن) و(لكن). وبهما يمكن الربط بين الجملتين(١١٦) و (١٢٠) على النحو :

(١٢١) لقد اختلس أموالا من الشركة، لكن لم تقبض الشرطة عليه .

(١٢٢) لقد اختلس أموالا من الشركة، لكن الشرطة لم تقبض عليه.

ويمكن أن تسبق الواو هذين الرابطين ليصيرا : (ولكن) ، (ولكن) :[1]

(١٢٣) لقد اختلس أموالا من الشركة، ولكن لم تقبض الشرطة عليه.

(١٢٤) لقد اختلس أموالا من الشركة، ولكن الشرطة لم تقبض عليه.

ولنا أن ندخل في عداد أدوات " المناقضة " ما يلي : (إلا أن) ،(وغير أن) ، (وبيد أن) و(ومع ذلك) ، و (رغم ذلك) :

(١٢٥) لقد اختلس أموالا من الشركة ، إلا أن الشرطة لم تقبض عليه .

(١٢٦) لقد اختلس أموالا من الشركة، غير أن الشرطة لم تقبض عليه.

---

[1] –انظر : ابن منظور ، لسان العرب : لكن .

(١٢٧) لقد اختلس أموالا من الشركة بيد أن الشرطة لم تقبض عليه .
(١٢٨) لقد اختلس أموالا من الشركة، ومع ذلك لم تقبض الشرطة عليه[١].
(١٢٩) لقد اختلس أموالا من الشركة ، ورغم ذلك لم تقبض الشرطة عليه [٢].

ولكن المناقضة ليست محدودة بالنمط السالف : [مقدمة+نتيجة غير متوقعة]. إذ إن لها وجها آخر ترد فيه المقدمة، أو ما يبدو أنه كذلك، بعد النتيجة غير المتوقعة : ["نتيجة غير متوقعة" +" مقدمة "]. وهذا النمط من المناقضة، يعني أن ينعكس ترتيب الجملتين الواردتين في النمط السابق، فيقال :
(١٢٠) لم تقبض الشرطة عليه .
(١١٦) لقد اختلس أموالا من الشركة.
وبغية الربط بين الجملتين على هذا الترتيب ، الذي يبدأ بالنتيجة غير المتوقعة وينتهي بما يبدو أنه مقدمة غير ملائمة لتلك النتيجة ، طورت العربية أدوات أخرى للمناقضة تختص بهذا النمط، مثل: (رغم أن) و(مع أن) ، فقيل :
(١٣٠) لم تقبض الشرطة عليه رغم أنه اختلس أموالا من الشركة .
(١٣١) لم تقبض الشرطة عليه مع أنه اختلس أموالا من الشركة .

وقد تنزع العربية إلى عملية تحويلية مع هذين الرابطين ، تنقل فيها الرابط مع ما يتلوه من مقدمة إلى ما قبل النتيجة غير المتوقعة ، حسب الآتي :
نتيجة غير متوقعة +[رغم أن / مع أن]+ مقدمة ← [رغم أن/ مع أن]+ مقدمة + نتيجة غير متوقعة
وعند تطبيق هذا على الجملتين (١٣٠-١٣١) ، نحصل على ما هو آت :
(١٣٢) رغم أنه اختلس أموالا من الشركة، لم تقبض الشرطة عليه.
(١٣٣) مع أنه اختلس أموالا من الشركة، لم تقبض الشرطة عليه.

وكثيرا ما تلجأ العربية، في مثل هذا التحويل الذي هو تحويل بالتقديم، إلى مزيد من الربط " البيني ". وقد تستخدم لهذا الغرض أداة رابطة دالة على المناقضة في نمطها الأول، مثل: (لكن) و(إلا أن)، وتصبح بنية الجملة عندئذ على النحو :

---
[١] -يمكن إيراد الرابط هنا دون الواو : (مع ذلك).
[٢] -يجوز حذف الواو من الرابط : (رغم ذلك).

[رغم أن /مع أن] +"مقدمة "+[لكن / إلا أن] +نتيجة غير متوقعة .

لاحظ الجمل التالية:

(١٣٤) رغم أنه اختلس أموالا من الشركة، إلا أن الشرطة لم تقبض عليه .

(١٣٥) رغم أنه اختلس أموالا من الشركة، لكن الشرطة لم تقبض عليه [١].

(١٣٦) مع أنه اختلس أموالا من الشركة، إلا أن الشرطة لم تقبض عليه.

(١٣٧) مع أنه اختلس أموالا من الشركة، لكن الشرطة لم تقبض عليه.

نستخلص من ذلك أن أداتي " المناقضة " (رغم أن) و(مع أن)، تتصدران دائما الحمل الدال على المقدمة، سواء كانتا في وسط الجملتين المربوطتين أو في بدايتهما. ولعلنا بهذا نكون قد وصلنا إلى تفسير مقنع للخطأ الذي يجترحه بعض متعلمي العربية من الناطقين بغيرها في مثل القول :

(١٣٨)*اختلس أموالا من الشركة رغم أن الشرطة لم تقبض عليه [٢].

(١٣٩)* رغم أن الشرطة لم تقبض عليه ، إلا أنه اختلس أموالا من الشركة .

ووجه الخطأ في (١٣٨-١٣٩)، أن المناقضة فيهما لم تأت على الصورة المألوفة لها في اللغة مع استعمال (رغم أن) و (مع أن) . أو – بطريقة ثانية – إن الخطأ في الجملتين ناشئ من أن ترتيب المقدمة والنتيجة غير المتوقعة فيهما ، جاء على نحو يخالف ترتيبهما في اللغة. إذ مع (رغم أن) و (مع أن) نعثر في اللغة – كما سبق ذكره – على واحد من الترتيبين :

الأول : نتيجة غير متوقعة + [رغم أن / مع أن]+مقدمة.

الثاني: [رغم أن/ مع أن]+مقدمة+ نتيجة غير متوقعة .

ولا ثالث لهما . غير أن الترتيب في (١٣٨) و(١٣٩) يكون مخالفا لما هو موجود في اللغة، كما يظهر في البنيتين:

(١٣٨)* مقدمة + رغم أن + نتيجة غير متوقعة.

(١٣٩)*رغم أن +نتيجة غير متوقعة+ مقدمة .

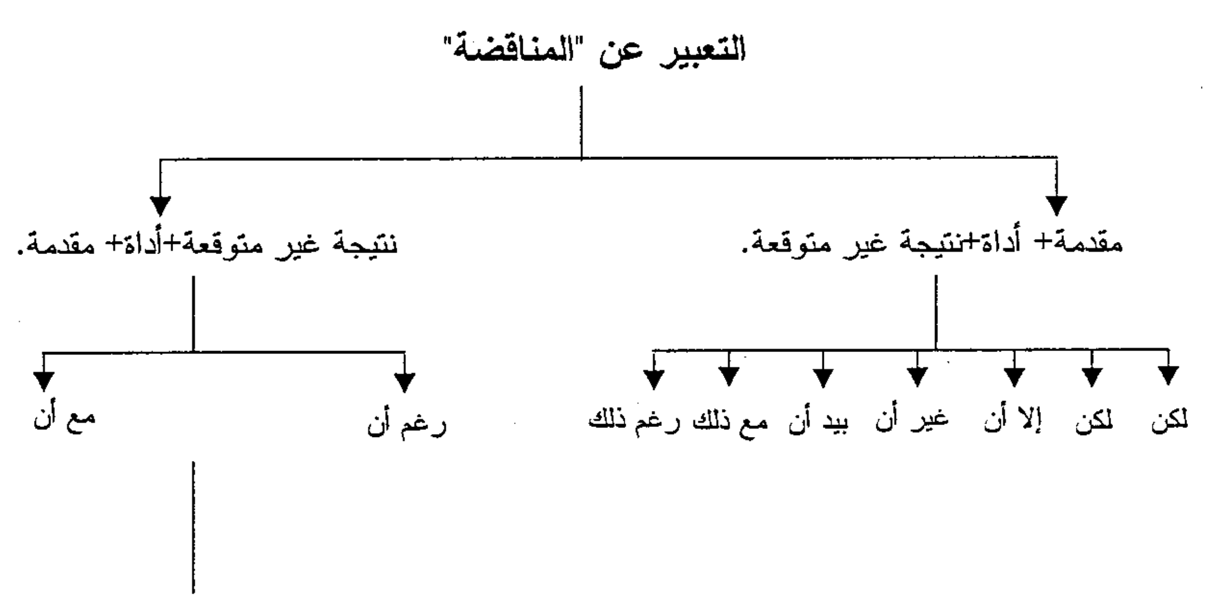
---

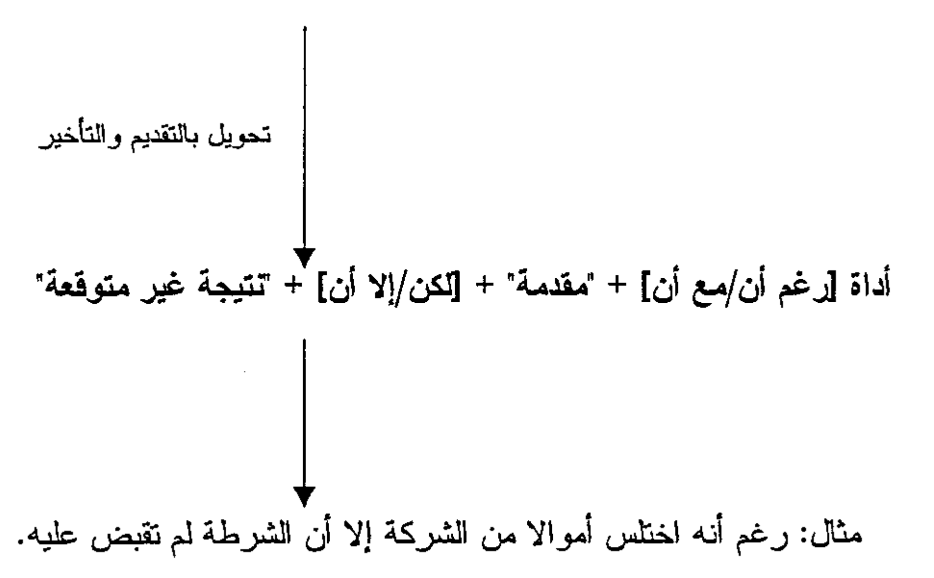
[١] -يبدو أنه عندما يتقدم الرابط الأساسي (رغم أن /مع أن)، فإن مجيء الرابط البيني مثل (إلا أن، لكن) أكثر وأشيع من عدم المجيء. يدلنا على ذلك أن الطلاب الناطقين بالعربية يقومون عند تعلمهم الإنجليزية باجتراح مثل الخطأ التالي:

*Although he is rich, but he is mean.

[٢] -يمثل هذا الخطأ الحافز الرئيس لدراسة الموضوع، ويعلم الله أن محاولة تبيني لوجه الخطأ في هذا المثال، قد استغرق مني نحوا من ثلاث سنوات . وكان الطلاب قبلها كثيرا ما يسألونني عن سبب تخطئتي لهذه الجملة ، وكنت أكتفي بالقول : " لا أعرف ".

وإذا ضممنا ترتيب " المقدمة " و"النتيجة غير المتوقعة " كما يرد مع أدوات المناقضة في النمط الأول ، أي مع : (لكن، لكن، إلا أن، غير أن، بيد أن، مع ذلك، رغم ذلك)، إلى الترتيب الذي يردان فيه مع أدوات المناقضة في نمطها الثاني، أي مع (رغم أن ، مع أن)، أمكن الحصول على المخطط الآتي :





ويبدو أن ترتيب الجملتين التي تربط بينهما (لكن) وأخواتها ترتيب إجباري في أكثر الأحيان، بمعنى أن التحويل معها بالتقديم والتأخير لا ينتج إلا جملا مرفوضة ، لاحظ :

(١٤٠أ) تخرج فؤاد منذ ثماني سنوات ، لكنه لم يعمل حتى الآن .

(١٤٠ب)*لم يعمل فؤاد حتى الآن ، لكنه تخرج منذ ثماني سنوات.[١]
(١٤١أ) كان المطر في هذا الموسم غزيرا ، لكن المحصول لم يكن وفيرا.
(١٤١ب) * لم يكن المحصول في هذا الموسم وفيرا ، لكن المطر كان غزيرا .

(١٤٢أ) إنه غني ، لكنه بخيل .
(١٤٢ب)* إنه بخيل ، لكنه غني.

(٦-٢)"المناقضة"و"الاستدراك":

أدعو هنا إلى تبني مصطلح " المناقضة " بديلا للمصطلح " الاستدراك "، وذلك لأن مصطلح " المناقضة " contrast، يوقفنا على حقيقة العلاقة التي تصنعها أداة الربط بين الجملتين المربوطتين بها . وهذا يعني أن المصطلح المقترح يدل على الوظيفة الدلالية التي تنهض بها الأداة أكثر من المصطلح الآخر.

ولنا من كلام السلف أنفسهم خير دليل على صحة ما أذهب إليه بشان مصطلح "المناقضة". إذ يرون أن (لكن) تسبق بكلام " مناقض " أو"ضد" أو " خلاف "لما بعدها [٢]. وأي وجود بعدها لمصطلح " الاستدراك " ؟

يمكن أن نضيف إلى ذلك أن مصطلح " الاستدراك " اقترن في الأذهان بـ " لكن "دون غيرها. فلا يكون من السهل بعدئذ أن يقال للمتعلم : إن (رغم أن) و(مع أن) للاستدراك. ومن جانب آخر، ارتبط " الاستدراك " في أذهاننا – وكذا الأداة " لكن " – بالنفي . وذلك بسبب تصريح بعض السلف، بأن " لكن " لاتقع « إلا بين متنافيين »[٣]. والأمثلة المصنوعة التي ضربوها على استعمال " لكن " اشتملت على " النفي"[٤]،بل إن النفي –عندهم – لابد أن يكون حاضرا، بأي شكل، في إحدى الجملتين اللتين تربط بينهما " لكن ". سواء كان النفي بالمعنى أو

---

١ –يمكن القول إن مثل هذه الجملة على أحسن تقدير ، أقل مقبولية من سابقتها. وقد أبدى الناطقون بالعربية نفورا من هذه الجمل عندما عرضتها عليهم.

٢ –انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني : ص٦١٦. وانظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :ص٣٨٣. و: الكفوي ، الكليات :ص٧٩٢.

٣ –السابقة نفسه.

٤ –انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ص٣٨٣ . وانظر : الكفوي ، الكليات : ص٧٩٢.

باللفظ[١]. جاء في لسان العرب :« قال الكسائي : حرفان من الاستثناء [٢] لايقعان أكثر ما يقعان إلا مع الجحد وهما " بل" و" لكن" ... ابن سيده: ولكن ولكن حرف يثبت به بعد النفي » [٣] .
ويذكر " الكفوى " أن الجملتين مع (لكن) يجب أن تختلفا في النفي والإثبات، « فإن كانت الجملة التي قبلها مثبتة وجب أن تكون التي بعدها منفية، وإن كانت الجملة التي قبلها منفية وجب أن تكون التي بعدها مثبتة »[٤]. ولكن هذا – إن صح – لا ينطبق على (رغم أن) و (مع أن)، إذ من الممكن أن لا يرافقهما النفي ، كما في الجمل :

(١٤٣) رغم أن المدير مريض إلا أنه حضر الاجتماع .[٥]

(١٤٤) حضرت فاطمة المحاضرة مع أنها نسيت كتابها في البيت .

(١٤٥) اخترناه رئيسا للفريق رغم أنه أصغر عضو فيه.

ولكن الباحث ليظن أن ثمة استعمالا لـ(لكن) ، لا نعثر فيه على نفي ، في مستوى البنية السطحية على الأقل، كقولنا :

(١٤٦) هند طبيبة، لكن فاطمة معلمة .

وقد يقال إن البنية المضمرة للتركيب في (١٤٦) هو :

(١٤٧) هند طبيبة، لكن فاطمة ليست طبيبة، بل معلمة.

ولكن الذي لا يساعد المرء على تبني هذا القول أنه يستحيل استخدام (رغم أن) و(ومع أن) في الجملة (١٤٦) ، مما قد يعني أن الجملة لا تنطوي على شئ من التناقض ، لاحظ:

(١٤٨)*هند طبيبة رغم أن فاطمة معلمة .

(١٤٩)*فاطمة معلمة رغم أن هندا طبيبة .

(١٥٠)* رغم أن فاطمة معلمة إلا أن هندا طبيبة.

---

١ -انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني :ص٦١٦.

٢ -يحلو لبعض السلف تشبيه عمل (لكن) بالاستثناء ، فيعرفون " الاستدراك " بأنه « دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ». [الكفوي ، الكليات : ص١١٥].

٣ -ابن منظور ، لسان العرب : لكن .

٤ -الكفوي، الكليات : ص٧٩٢.

٥ -لابد من الإشارة إلى أن الربط " البيني " قد يكون بـ"فقد" عند تقدم " رغم أن " " ومع أن ". فتصبح الجملة (١٤٠) كالتالي: (رغم أن المدير مريض فقد حضر الاجتماع) .

الخاتمة

حاول هذا البحث دراسة ظواهر تركيبية وأنماط جملية في "نحو العربية"، وذلك لغوض تقديمها لمتعلمي العربية الناطقين بغيرها تحديداً. فأمكن التوصل إلى نتائج، ربما يجد فيها القارئ ما يضيف جديداً إلى دراسة المستوى التركيبي والتركيبيّ الدلالي للعربية.

ومن أهم تلك النتائج:

١- يذهب البحث إلى أن "النحو العربي" الذي دوّنه النحاة في كتبهم، قد وُضِعَ لمتعلمي العربية من الناطقين بها، ولم يصمم لغايات تعليم العربية للناطقين بغيرها. ومما يعزز هذا الفهم أن دراسات النحاة ما قامت إلا لحاجة هي القضاء على اللحن الذي أخذ ينتشر على ألسنة "أهل العربية" الناطقين بها.

٢- يرى البحث أن الدراسات النحوية العربية، ذات سمت يتطابق مع سمت اللحن الذي كان يجترحه الناطقون بالعربية. وإذا عرفنا أن لحن الناطقين بها كان محصوراً في "العلامات الإعرابية"، استطعنا أن نفهم سرّ اهتمام "النحو العربي" بتلك العلامات.

٣- يقترح البحث تفسيراً يحاول أن ينتظم سيرورة "النحو العربي"، ويعلل لهيئته التي يرد عليها في كتب النحاة. فيذهب إلى أن المباحث اللغوية التي تناولها النحاة، سواء كانت مباحث صوتية أو صرفية أو إعرابية، إنما نتجت في الأساس من النظر في أواخر الكلمات العربية حين تركيبها. ولما كانت مباحث "علم المعاني" لا يُتَوَصَّلُ إليها بالنظر في أواخر الكلمات، قام النحاة بإسناد مهمة درس المعنى إلى البلاغيين.

٤- أشار البحث إلى ضرورة الانتباه إلى أن تعليم العربية للناطقين بها، يختلف اختلافاً كبيراً عن تعليمها للناطقين بغيرها. ذاك أن الطائفة الأولى، بسبب اكتسابها العربية اكتساباً، تقبل على تعلم اللغة الفصحى وهي تملك "كفاية لغوية" بقدر ما. بينما لا تملك الطائفة الثانية من هذه الكفاية شيئاً في بداية تعلمها العربية. وهذا يعني أن الناطق بالعربية يتعلم العربية وفي ذهنه مثال كامن عنها، يساعده كثيراً في تعلم الفصحى، بسبب الاشتراك العريض القائم بين الفصحى واللهجات المحكية. بينما هذا الأمر غير متوفر في حال إقبال الناطقين بغير العربية على تعلمها.

٥- استنتج البحث أن الأخطاء اللغوية التي يجترحها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، تتميز بشكل ملحوظ عن تلك التي يجترحها نظراؤهم من الناطقين بها.

٦- دعا البحث إلى ضرورة أن يُمَيَّزَ داخل اللغة بين نحوين، نحو خاص بفئة متعلميها من الناطقين بغيرها، ونحو خاص بفئة الناطقين بها. وبين هذين النحوين أمور مؤتلفة

مشتركة، وأخرى مختلفة مفترقة. ولذلك ذهب البحث إلى إقتراح مفهوم "النحو المشترك" و "النحو الغائب". أما "النحو المشترك" فهو النحو الذي يحتاج إليه على حد سواء فئتا متعلمي العربية الناطقين بها والناطقين بغيرها. أما "النحو الغائب" فهو ما لم ينصّ النحاة عليه في كتبهم، لأن الناطق بالعربية الذي إليه يوجِّهون كتبهم، لا يحتاج إليه. ولكن الحاجة إليه شديدة عندما نوجه أنظارنا إلى المتعلم الناطق بغير العربية.

٧- حاول البحث لفت انتباه الدارسين إلى ما يمكن أن يُعَدّ حقيقة لغوية وضرورة عملية، وهو القول بفكرة "المركب اللغوي". رغم شيوع الفكرة وإضحائها حقيقة من حقائق الدرس اللساني المعاصر، إلا أن كتب تعليم العربية لم تحاول الاستفادة منها بعد.

٨- قام البحث بمساهمة جديدة في تفسير التاء التي تلحق ببعض الأعداد في اللغة العربية. وخلص البحث، من خلال التفسير المقدم، إلى أن مسألة وجود التاء مع الأعداد في العربية، وعدمها، ينبغي أن لا توصف بالقول: "تأنيث العدد وتذكيره". فهو قول، فضلاً عن أنه مخالف للحقيقة اللغوية كما يراها البحث، يثير اضطراباً لدى متعلمي العربية.

٩- اقترح البحث طريقة جديدة في تقديم قواعد وجود التاء وعدمها مع الأعداد في العربية. تنبني الطريقة على الرمزين العالميين: (+) و (-).

١٠-أَقْدَمَ البحث على مغامرة في تفسير العلامة الإعرابية التي للمعدود. وهي مغامرة تحلّ إشكالاً حقيقياً في ميدان تعليم العربية بشكل عام. وتقوم مغامرة التفسير هذه على أساس من وجود المماثلة التقدمية وانعدامها.

١١-قدّم البحث تفسيراً لمسألة جمع المعدود وإفراده، وهي من أكثر مسائل العدد التي يحار لها متعلمو العربية من الناطقين بغيرها، إذ لا نظير لها في لغاتهم - في العادة-.

١٢-رأى البحث أن المركب الإضافي ليس نمطاً واحداً، فأنماطه كثيرة، أتى البحث على عشرة منها. ويثير تعليمه إشكالات كثيرة، ليس من سبيل إلى حلها إلا عبر تعليم أنماط هذا المركب بالارتداد إلى البنية المضمرة. بمعنى أن من المفروض تعليم الطلاب الأنماط العديدة للمركب الإضافي، بوضع سلسلة من التدريبات التي تعمل على تعليم الطالب هذا المركب باشتقاقه من بنية لغوية مضمرة مدروسة سابقاً، تشكل جزءاً من المخزون اللغوي للطالب.

١٣-وجد البحث أن استخدام الفعل دون أن يسبقه حرف مصدري، يمثل مرحلة أقدم من مرحلة استخدامه مسبوقاً بالحرف المصدري. كما أثبت البحث، بالأدلة المستطاعة، أن المصدر "الصريح" متطور عن المصدر "المؤول" . ولهذا فائدة عملية.

١٤- يجب أن يُنْظَرَ إلى "الأفعال الناسخة" على أنها داخلة "في" عملية الإسناد، لا أنْ يقال إنها داخلة "على" الإسناد. إذ هي جزء من "المسند" ليس غير.

١٥-أبرز البحث نمطاً جملياً تأتي فيه دالة النفي (ليس) قبل الخبر أو المسند. ورأى أن كتب التعليم تهمل هذا النمط، في العادة، رغم أنه-في سياق تعليم العربية للناطقين بغيرها- أكثر أهمية من النمط الجملي الذي تَرِدُ فيه (ليس) قبل المسند إليه.

١٦-لفت البحث الأنظار إلى ضرورة التقعيد لموقعية العنصر الإشاري بالنسبة للمشار إليه. كما حاول تفسير سرّ تأخر العنصر الإشاري عن المشار إليه في بعض الأحيان، وهو ما يثير استغراب بعض متعلمي العربية من الناطقين بغيرها لخلوّ لغاتهم من هذه الظاهرة.

١٧-تعرّض البحث لدراسة ظاهرة لغوية تُشْكِلُ كثيراً على معلمي العربية ومتعلميها من الناطقين بغيرها، وهي ظاهرة تلازم طائفة من الأفعال تلازماً مبنوياً مع حروف مخصوصة دون غيرها. وقد أطلق البحث على هذه "الأفعالَ المركبةَ الحرفيةَ". واقترح البحث طريقةً تُعَلَّمُ بها.

١٨-دعا البحث إلى استحداث باب في النحو جديد، يخص المتعلمين من الناطقين بغير العربية. هو "باب أدوات الربط".

١٩-رأى البحث أنْ تُقَسَّمَ الروابط إلى قسمين: الروابط "الموفقّة"، والروابط "المُدْمِجة". وينبغي إعادة النظر في تركيب الجملة العربية بناء على هذا التقسيم.

٢٠-استطاع البحث أن يُميِّز لامين مختلفتين تحت ما يُسمّى بـ "لام التعليل"، وقد أطلق البحث عليهما "لام الغرض" و "لام السبب".

٢١-بَيَّنَ البحث أن الفاء التي قيل إنها "فاء السببية" في العربية، ليست للسببية، إنما تأتي للتعبير عن "النتيجة" لا "السبب". ومن ثم اقترح تسميتها بـ "لام النتيجة".

٢٢-أَوْضَحَ البحث السبب الذي دعا النحاة إلى إسناد "التعليل" للام، و "السببية" للفاء.

٢٣-حاول البحث أن يُقدِّم رؤية جديدة للفاء التي تتصدر جملة "المشروط" في العربية. وذاك بغية تقديمها للمتعلمين من الناطقين بغير العربية. وقد ذهب البحث إلى أن هذه الفاء تأتي عندما تختلف الطبيعة البنائية لجملة الشرط عن الطبيعة البنائية لجملة المشروط. وأي شذوذ عن هذا إنما يُفَسَّرُ في ضوء التطور التاريخي للجملة الشرطية في اللغة العربية. وهو تطور يُثبت أن الجملة الشرطية كانت تُستَعمل في المرحلة الأقدم بتقدم مشروطها على شرطها.

٢٤-يدرس البحث بعض جوانب الجملة العربية التي تستند في مبناها على آلية الربط، سواء كان ربطاً للسبب أو الغرض أو النتيجة أو المناقضة.

٢٥-اقترح البحث اعتماد آلية الربط في تقسيم الجملة العربية. فذهب إلى أن الجملة البسيطة هي الجملة التي تخلو من الربط، وأما الجملة التي تشتمل على الربط فهي الجملة المركبة.

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- القرآن الكريم.
- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دون تاريخ.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت٩٢٩هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، دون تاريخ.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ضمن: حاشية الصبان)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٦م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دون تاريخ.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- التهانوي، محمد علي الفاروقي (توفي في القرن الثاني عشر الهجري)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: أملين نسيب، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، دون تاريخ.
- الجرجاني، عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، العُمُد: كتاب في التصريف، تحقيق: البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٨.

- الجرجاني، عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث: ١١٦، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢.
- أبو جعفر، النحاس أحمد بن إسمعيل (ت٣٣٨هـ) رسالة في اللامات، تحقيق: طه محسن، ضمن: (نصوص في اللغة)، بقلم: مجموعة من الأساتذة، رئيس التحرير: طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٧.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب- دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ذو الحجة ١٣٧٣هـ = أغسطس ١٩٥٤م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥هـ)، تقريب المقرب، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، ط٦، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.
- خلف الأحمر، خلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ)، مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
- الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية: صيدا – بيروت، مقدمة المحقق بتاريخ ١٩٧٢م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية – مركز تحقيق التراث: جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تفسير الكشاف، تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر، مراجعة الطبع: شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف، القاهرة.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١ هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، دون تاريخ.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة– القاهرة، دون تاريخ.

- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبيان، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الأندلسي (ت ٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، دون تاريخ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الأندلسي (ت ٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دون تاريخ.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ)، كتاب حدود النحو، ضمن: (كتابان في حدود النحو)، دراسة وتحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، دون تاريخ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، عيون الأخبار، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، دون تاريخ.
- القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.

- المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، دون تاريخ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠.
- ابن أبي هاشم المقرئ، شيخ القراء أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد (ت ٣٤٩هـ)، أخبار النحويين، تقديم وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥هـ)، كتاب اللامات، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: "منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دون تاريخ.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت/دمشق، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

ب- المراجع الحديثة:

١- باللغة العربية:

- إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط٣، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣.
- إبراهيم محمد عطا، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية، الجزء الثاني، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ط١، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ(١٩٨١م).
- أحمد طاهر حسنين وناريمان نائلي الوراقي، أدوات الربط في العربية المعاصرة، ط٢، سلسلة كتب اللغة العربية للمستوى الجامعي ٥، جامعة الإمارات العربية المتحدة- مركز التعليم الجامعي الأساسي.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراق، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية، ط١، منشورات عكاظ، تقديم المؤلف في الرباط، ١٩٨٧.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- أحمد محمد السهارين وربحي عبد الرحمن بداونة ويوسف محمود بطيحة، التطبيقات اللغوية للصف الخامس الابتدائي- الجزء الثاني، ط٤، وزارة التربية والتعليم والشباب، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٠-١٤٢١هـ/١٩٩٩-٢٠٠٠م.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط١، دار الفكر -دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

- أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة :أحمد الحمـــو، وزارة التعليـم العــالي – الجمهورية العربية السورية، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٤-١٤٠٥هــ،١٩٨٤-١٩٨٥م.
- أنيس فريحة، نظريات في اللغة، سلسلة الألسنية: ٣، ط٢، دار الكتــاب اللبنــاني، بـيروت، ١٩٨١م.
- أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١، مطـــابع الدجــوي- عــابدين، ١٤٠١هــ- ١٩٨١م.
- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليــه: رمضـــان عبــد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هــ= ١٩٨٢م.
- بول فابر وكريستيان بايلون، مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)، ترجمة: طلال وهبــة، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
- تمام حسان، الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ النحو-فقـــه اللغــة، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ١٩٨٨.
- تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، وزارة التعليم العالي، جامعـة أم القرى، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هــ- ١٩٨٤م.
- تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٧/١٩٨٦.
- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيــز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد، ١٩٨٧.
- جون ماكليش، العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكمبيوتر، ترجمة: خضر الأحمــد وموفق دعبول، مراجعة: عطية عاشور، سلسلة عـــالم المعرفــة: ٢٥١، الكويــت، رجــب ١٤٢٠هــ- نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩م.
- حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، جامعــة الدول العربية، ١٩٦٩.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغـــوي العربــي الحديــث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.
- خليل يحيى نامي، دراسات في اللغة العربية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤.
- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.
- داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي، ط١، مطبوعات جامعة الكويـــت، ١٤٠٤هــــ= ١٩٨٤م.
- داود عبده، نحو تدريس قواعد اللغة العربية وظيفياً: بحث مطبوع غير منشور.

- داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، ط٢، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، ١٩٩٠م.
- داود عبده، وسلوى حلو، العربية الوظيفية- التراكيب الأساسية، سلسلة جامعة آل البيت لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، منشورات جامعة آل البيت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- داود عبده وسلوى حلو عبده، في لغة الطفل، ج٢ الجملة، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، ١٩٩١م.
- دوجلاس براون، مبادئ تعلم وتعليم اللغة، ترجمة: إبراهيم بن حمد القعيد وعيد بن عبد الله الشمري، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- رشدي أحمد طعيمة: دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، مكة المكرمة، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
- رضا السويسي، التعليم الهيكلي للعربية الحية (في الألسنية التطبيقية)، الجزء الأول، تونس، ١٩٧٩م.
- رمزي بعلبكي، الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، ط١، دار العلم للملايين، آيار (مايو) ١٩٨١.
- ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ١، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
- ريمون طحان، الألسنية العربية، الألسنية: ٢،ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
- ريمون طحان ودنيز بيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، الألسنية: ٤-٥، ط١، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، دون تاريخ.
- سعيد الأفغاني، مذكرات في قواعد اللغة العربية، ط٥، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- سليمان العيسى وآخرون، القواعد والإملاء والخط للصف الأول الإعدادي، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، وزارة التربية- الجمهورية العربية السورية، ١٤٢٠- ١٩٩٩/٢٠٠٠م.
- سليمان العيسى وآخرون، القواعد والإملاء والخط للثاني الإعدادي، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، وزارة التربية- الجمهورية العربية السورية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨/١٩٩٩م.
- سمير شريف ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، ط١، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- شوقي النجار، مشكلة الأعداد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط٥، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية (ملكة اللغات)، دار العلم للملايين، دون تاريخ.
- عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت- الصفاة، تاريخ مقدمة المؤلف ١٩٥٧.
- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وزارة الثقافة- الجمهورية العربية المتحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الأول، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) -بغداد، دار توبقال للنشر، دون تاريخ.
- عبد الله القتم وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف الثالث الثانوي، ط٢، وزارة التربية، دولة الكويت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧/١٩٩٨م.
- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧.
- عبد الهادي الفضلي، اللامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠.
- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ط١، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٣٩١-١٩٧١م.
- علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة: البيان- المعاني- البديع، ط٢، دار المعارف-مصر، دار المعارف - لبنان، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دار المعارف-القاهرة، دار المعارف-بيروت، دون تاريخ.
- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط١، آفاق: سلسلة كتب شهرية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦م.
- فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي: دراسة نحوية استقرائية، ط١، شركة مكة للطباعة والنشر، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- فتحي يونس وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف الثالث المتوسط، ط١، وزارة التربية- دولة الكويت،١٤١٩هـ-١٩٩٨/١٩٩٩م.

- فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف، ط٢، بيت الموصل، ١٩٨٨.
- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ط٩، دار المعارف بمصر، القاهرة،١٩٨٦.
- Chaim Rabin، اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٦.
- لوريتو تود، مدخل إلى علم اللغة، ترجمة مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني: ١٥١)، ١٩٩٤.
- مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط٢، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- مالك يوسف المطلبي، السياب ونازك والبياتي: دراسة لغوية، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦.
- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية،١٩٨٨.
- محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون تاريخ.
- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣، دار الشرق العربية، بيروت، دون تاريخ.
- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ط١، دار الشروق، القاهرة- بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- محمد صالح بن عمر، كيف نُعلِّم العربية لغة حية؟ -بحث في إشكالات المنهج-، ط١، دار الخدمات العامة للنشر، تونس، ١٩٩٨.
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، دون تاريخ.
- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، إنكليزي-عربي، ط١، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٨٢.
- محمد فتيح، في علم اللغة التطبيقي،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- محمد فتيح، في الفكر اللغوي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف بمصر، القاهرة، دون تاريخ.

- محمد محمد الشناوي ومحمد شفيق عطا والسيد محمد الشافعي، النحو للصف الرابع الثانوي، ط١٠، وزارة التربية- دولة الكويت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨-١٩٩٩.
- محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النـدى، ينظـر: ابـن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى.
- محمد وصفي أبو مغلي، البسيط في القواعـد والنصـوص الفارسـية، ط٢، وزارة التعليـم والبحث العلمي، جامعة البصرة،١٩٨٧م.
- محمود أحمد السيد، شؤون لغوية، ط١، دار الفكر المعاصر: بـيروت-لبنـان، دار الفكـر: دمشق-سورية، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.
- محمود إسماعيل صيني وإبراهيم يوسف السيد ومحمد رفـاعي الشـيخ، القواعـد العربيـة الميسرة (ثلاثة أجزاء) -سلسلة في تعليم النحو العربي لغير العـرب، ط٢، عمـادة شـؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- محمود كامل الناقة، الأخطاء النحوية عند طلاب قسم اللغة العربية بكليات التربية، جامعـة أم القرى، كلية التربية، مركز البحوث التربوية والنفسية، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربيـة، ط١، المكتبـة العصريـة، صيـدا - بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط١، الشركة المصريـة العالمية للنشر- لونجمان/ مصر، مكتبة لبنان ناشرون/بيروت،١٩٩٧.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط٢٥، منشورات المكتبة العصريـة، صيـدا- بيروت،١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والتطبيق، منشورات كلية الآداب بمنوبـة، جامعة تونس، سلسلة: اللسانيات، المجلد الثاني، ١٩٩١.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنـهج العلمـي الحديـث، ط٣، ١٩٨٥.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملـة البسـيطة)، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر والتوزيـع، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسـات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- نايف خرما وعلي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة: ١٢٦، الكويت، شوال ١٤٠٨هـ- يونيو (حزيران) ١٩٨٨م.
- نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.
- نهاد الموسى وآخرون، قواعد اللغة العربية للصف التاسع، ط١، المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم – وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ط٢، مكتبة وسام، مرج الحمام- عمّان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢، دار البشير، عمّان-الأردن، مكتبة وسام-الأردن، ١٤٠٨-١٩٨٧م.
- هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، يوليو ١٩٦٦.

٢- باللغة الإنجليزية:

- Ch. Rabin, Ancient West-Arabian, Taylor's Foreign Press, London, 1951.
- D. ABDO, A Course IN MODERN STANDARD ARABIC, BEIRUT, 1964.
- E.K. Brown and J.E. Miller, Syntax: A linguistic Introduction to Sentence Structure, First Published, HUTCHINSON, 1980.
- J. Lyons, An Introduction to Theoretical linguistics, Cambridge University Press, 1968.
- L. White, UNIVERSAL GRAMMAR AND SECOND LANGUAGE ACQUISITION, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam-Pheladelphia, 1995 (reprinted).
- M.EZZAT, ENGLISH FOR ARABS, "AL ALAMEYA" PRESS, Cairo-Egypt, 1984.
- O. Smadi, Strategies in The Acquisition of Arabic As a Foreign Language, Arab Journal of Langauge Studies, Vol.4, No.1, August 1985, P.P. 185-194.
- P. F. Abboud and others, Elementary Modern Standard Arabic, Cambridge University Press, 1983.
- R. R. Van Oirsouw, The Syntax of Coordination, Croom Helm: London, New York, Sydney, 1987.
- S.P.CORDER, The Significance of Learner's Errors, in: John Schumann and Nancy Stenson (eds.), New Frontiers In second Language Learning, Newbury House Publsihers, Rowley.
- S. Krashen, Second Language Acquisition and Second Language learning, first edition, Pergamon Press, Oxford, 1981.

٣- الرسائل الجامعية:

- دلال عبد الرؤوف اللحام، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: سعيد التل، ماجستير في المناهج، كلية التربية، عمان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- عاتكة أحمد محمد التل، تحليل الأخطاء الكتابية لدى متعلمي اللغة العربية من غير الناطقين بها، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: محمد أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، أيار ١٩٨٩م.

- غازي فتحي سليم، الروابط في الكتابة العربية الحديثة: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة مخطوطة، إشراف: محمد العبد، معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م.
- محمود محمد رمضان الديكي، الموصول وصلته في العربية: دراسة في البنية والتركيب (القرآن الكريم نموذجا للتطبيق)، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: عبد الحميد الأقطش، جامعة اليرموك، حزيران، ١٩٩٧م.
- يوسف محمود شاهين، محاولات التجديد في النحو: اتجاهات وتفسيرا ونتائج، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف: محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ١٩٨٩م.

ج- بحوث منشورة في :

١- كتاب لمجموعة مؤلفين:

- عبد الحميد الأقطش، "ال" الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، ضمن: (أبحاث عربية "في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفديتريش فيشر"، إعداد وإصدار: هاشم إسماعيل الأيوبي، جروس، لبنان، ١٩٩٤م، ص ١٣٥-١٦٥).
- محمود كامل الناقة، أساسيات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ضمن: (تطوير تدريس علوم اللغة العربية وآدابها، اتحاد المعلمين العرب، الخرطوم، فبراير ١٩٧٦).

٢- الدوريات:

- داود عبده، البنية الداخلية للجملة "الفعلية" في العربية، مجلة الأبحاث- الجامعة الأميركية، عدد خاص: "اللغة والحضارة العربيتان"، حرره: رمزي بعلبكي، السنة ٣١، ١٩٨٣، ص ٣٧-٥٣.
- داود عبده وسلوى حلو عبده، في اكتساب الجملة عند الطفل، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٦هـ- فبراير ١٩٨٦م، ص٩-٤٢.
- داود عبده، الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث، العدد التاسع، شتاء ١٩٨٣، ص ١٣٥-١٥٢.
- صلاح الدين حسين، التقابل اللغوي وأهميته في تعليم اللغة لغير متكلميها، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص ١٠٧-١١٩.
- الطاهر أحمد مكي، تيسير اللغة العربية للأجانب، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس، ربيع الثاني ١٣٨٧- غشت ١٩٦٧، ص ٦٤-٧٢.

- عبد الحميد الأقطش، التعريف في تعبيرات العدد العربية: دراسة تحليلية على ضوء اللغويات التاريخية المقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ١٩٩٥، ص ٣٣-٩١.
- عبد الحميد الأقطش، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى: دراسة تحليلية في ضوء أثارات عن اختلاط السكان بالبصرة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٩٨، ص ٤٩-٨٨.
- علي أبو المكارم، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية- اقرأ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، ١٤٠٤/١٩٨٤، ص ٢٤٥-٢٧٢.
- علي فودة نيل، أساسيات النحو العربي لغير الناطقين بالعربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الخامس، ١٩٧٧- ١٩٧٨، ص ١٥٥-١٧٠.
- فيصل إبراهيم صفا، "العلة" و "السبب" في استخدام بعض أدوات الربط التعليقي – دراسة في البنية الدلالية، مجلة الدراسات الإسلامية- مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد- باكستان، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، رجب-رمضان ١٤١٧هـ/يناير-مارس ١٩٩٧م، ص ٧٣-١٠٤.
- فيصل إبراهيم صفا، "من" و "ما" موصولتان هما في التعليق الشرطي أم غير موصولتين؟ : دراسة في البنية الشكلية، مجلة الدراسات الإسلامية-مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد-باكستان، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، ربيع الثاني – جمادى الثانية ١٤١٢هـ/ أكتوبر- ديسمير ١٩٩١م، ص ٦٥-٨٨.
- محمد أمين عواد، اللغويات وتدريس التراكيب في اللغة العربية لغير الناطقين بها، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الأول، العددان: الأول والثاني، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٦١-٧٦.
- محمود حسني مغالسة، نفي كتاب "مقدمة في النحو" عن خلف الأحمر، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، ١٩٩١، ص ٣١-٧١.
- نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، ١٩٧٦، ص ٧-٥٥.
- يوسف عون، حول بعض مسائل التعريف، ترجمة: نعيم علوية، الفكر العربي المعاصر، العددان ١٨/١٩، شباط/ آذار ١٩٨٢، ص ١٩-٢٤.

٣- وقائع المؤتمرات:

- جحفة عبد المجيد، حروف الجر في اللغة العربية: قضايا تركيبية ودلالية، ضمن: (وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، من ٢١ إلى ٢٤ أبريل ١٩٨٧، إعداد: عبد القادر الفاسي الفهري وآخرين).
- سليمان بن إبراهيم العايد، أصول تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لدى علماء العربية الأوائل، بحث مقدم لندوة "تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في دول مجلس التعاون "المنعقدة في جامعة البحرين- كلية الآداب- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بتاريخ: ١٧-١٨/ رجب/١٤٢٠هـ: ٢٦-٢٧/ أكتوبر/ ١٩٩٩م.
- علي فودة نيل، أساسيات النحو العربي لغير العرب، ضمن أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، المجلد الأول: المادة اللغوية، إعداد وتحرير وتقديم: محمد حسن باكلا، مطابع جامعة الرياض، الرياض، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- يحيي بعيطيش، دعوة إلى تعليمية جديدة للنحو العربي للناطقين بغير العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر "تعلم وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وتحديات القرن الحادي والعشرين": ٥-٦ أيار- مايو/ ١٩٩٨، جامعة اليرموك: إربد- الأردن.

Abstract

Arabic Grammar: Towards a New Description Required In Teaching Arabic for Speakers of Other Languages

By
Omar Yousef Okasha Hasan

Supervisor
Prof. Dr. Nihad Almousa

This study aims at presenting aspects of Arabic Grammar to non-native Arabic learners. The objective is to develop a linguistic conception by which Arabic Grammar for Arabic learners of non-native speakers is distinguishable from that presented to Arabic learners of native speakers. The study takes off from the idea that the currently available grammar which was handed to us pertains only to the educated category of native Arabic learners, characterized by features which are in line with the errors which are common to this category. Based on this, it can be presumed that the current available grammar is not adequate for the purposes of teaching Arabic for non-native speakers. The inadequacy stems from two reasons: This grammar is presented by linguistic means which do not suit the non-native speakers, and the other reason is that it does not "cater for" the linguistic needs of the non-native Arabic learners. Consequently, "Joint Grammar" concept for both categories is possible; this concept of joint or shared grammar satisfies the linguistic needs of both categories. But this characteristic does not mean that presentation techniques for both are the same. Another concept of "Absent Grammar" or taken- for- grated grammar was developed. This can be defined by the writer as follows:

It is the kind of grammar which is "built in" into the rules and structures of the language, and is extremely needed by non-native Arabic learners, but the Arabic grammarians did not pay much attention to it because native speakers achieve it by acquisition.

Based on this, this study asserts that the kind of grammar to be taught to non-native Arabic learners should have both the "Shared Grammar" and the "Absent Grammar".

The researcher also presents a linguistic case study for structurally compounded phenomena and sentence patterns, some of which belong to the Shared Grammar while the others to the Absent Grammar. The linguistic needs and the actual errors committed by the Arabic learners of non native speakers are both in the mind when analyses were undertaken.

To put the idea of Joint or Shared Grammar into practice, the researcher choses four linguistic issues considered to be the most problematic ones. Hence, the study discusses the concept of shifting the grammatical function from a single word concept to the linguistic compounds. In addition, the study touched on the numerical compounds, supplementing compounds and the Arabic verbs which are called "k na and its sisters".

In an attempt to materialize the Absent Grammar, the study addressed a new issue relating to the position of the demonstrative noun when it is post-positioned in relation to the referent. The study also touched on the linguistic phenomenon of "Verbs Plus Particles" structure. The study calls for introduction of a new chapter in Arabic Grammar which pertains to "logical connection" functions and tools.